# المستقبل العربي

٩ / ١٩٨٦

٩١

● الاسلام والانكشارية والدستور / عبد القادر زغل

مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي:

● المأزق الفلسطيني: القيود والفرص / نصير عروري
● اسرائيل: الاقتصاد والدولة العسكرية / جوئيل بينين
● صور التسوية والعوامل الحاكمة / احمد صدقي الدجاني
● حول مستقبل الصراع واحتمالاته / لطفي الخولي

● مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية / نادية رمسيس فرح

● قياس التبعية الاقتصادية العربية / محمد ازهر السماك
● البعد الاقتصادي للوحدة والفكر العربي / عارف دليلة

● العلاقات اللبنانية ـ التركية في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣ / مسعود ضاهر

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

# المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

**يصدرها**

**مركز دراسات الوحدة العربية**

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧/١د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف الى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والاوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ اية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى اي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات.

---

**المراسلات:**

**باسم المستقبل العربي**
بناية «سادات تاور» ص.ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: مرعربي ـ بيروت ـ تلكس Marabi 23114LE

**الاشتراك السنوي:**

ـ المؤسسات والهيئات في اقطار الوطن العربي وسائر الدول الإجنبية: ٩٠ دولاراً امريكياً.
ـ الافراد: لبنان ١٨٠ ل.ل.
بقية اقطار الوطن العربي ٥٠ دولاراً امريكياً.
خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً امريكياً.
تدفع اشتراكات الافراد مقدماً.
(١) إمّا بشيك لامر المركز مباشرة مسحوب على احد المصارف الاجنبية.
(٢) او بتحويل الى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (١٣ ٠٨٠١٣٥) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص.ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس: Becoba 21457 LE .

# المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة التاسعة | العدد الواحد والتسعون | ايلول (سبتمبر) ١٩٨٦


## المحتويات


□ الاسلام والانكشارية والدستور ..... د. عبد القادر زغل ٤
□ العلاقات اللبنانية ـ التركية في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣ ..... د. مسعود ضاهر ٢٧
□ مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية ..... د. نادية رمسيس فرح ٤١
□ قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتاثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة ..... د. محمد ازهر سعيد السماك ٦١

### مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي

■ المازق الفلسطيني: القيود والفرص ..... د. نصير عروري ٨٢
■ اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية ..... جوئيل بينين ١٠٢
■ مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني وصور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية ... د. احمد صدقي الدجاني ١١٥
■ مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ ..... لطفي الخولي ١٣٦

## كتب


□ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥
(مركز دراسات الوحدة العربية والامانة العامة
لجامعة الدول العربية، مركز التوثيق والمعلومات) .... د. عبدالله أنيس الطباع ١٥٧

□ اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية
بين السلفية والتبعية (برهان غليون) ..... د. علاء طاهر ١٦٣


## مؤتمرات


□ ندوة التعاون العربي في مجال العمالة واستخدامها ..... د. فهد الفانك ١٧٠

* موجز يوميات الوحدة العربية ..... ١٧٩

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ..... ١٨٧



آراء الكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها «مركز دراسات الوحدة العربية» او «المستقبل العربي»

# الاسلام والانكشارية والدستور(*)

**د. عبد القادر زغل**

مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية
والاجتماعية - جامعة تونس.

تواجه تونس ، بعد ثلاثة عقود من الاستقرار السياسي في اطار نظام الحزب الواحد بادارة بورقيبة، تجربة سياسية جديدة: توجيه نظامها السياسي نحو الديمقراطية بتطبيق التعددية الحزبية.

وعلى الرغم من التصريحات الرسمية في هذا الاتجاه يمكنني القول ان غالبية الطبقة السياسية، سواء في السلطة أم المعارضة، متشككة. وينتظر أن تنشب أزمة، وأن تحتدم الصراعات الداخلية المتصلة بمشكلة خلافة بورقيبة. والسؤال المطروح هو الآتي: ما هو الاجراء الذي سيمكن الدولة التونسية وهي آخر جمهورية مدنية في الوطن العربي، من تجاوز المشاكل التي تطرحها خلافة بورقيبة، والتكيف مع المطلب الاجتماعي، المتزايد قوة، بديمقراطية اكثر فعالية للنظام السياسي؟ بكلمة أخرى، هل نحن مهددون بـ «تطبيع» نظامنا السياسي؟ وأعني بالتطبيع فقدان السمتين المحدِّدتين للنظام السياسي التونسي: الدولة التونسية هي جمهورية علمانية ومدنية. بعد تصدع الدولة الجمهورية والمدنية اللبنانية، لم يعد في الدول العربية الأخرى سوى أنظمة ملكية تساندها شرعية دينية، أو أنظمة جمهورية يديرها عسكريون.

مع ذلك عليّ الاعتراف بأني لم أدرك خصوصية الدولة التونسية بالنسبة الى محيطها الا في اللحظة التي تبينت فيها هشاشة البعدين المدني والعلماني لهذه الدولة. هذان البعدان للدولة التونسية اتاحا للمجتمع التونسي أن يكتسب نوعاً من «الانفتاح» لا يوجد في المجتمعات العربية الأخرى. ما هي فرص استمرار جمهورية علمانية ومدنية في مجتمع اسلامي؟ ذلك هو السؤال الحقيقي الذي لا يمكن أن يلقى اجابة علمية دقيقة.

بدلا من الرد عن هذا السؤال بحسم، اقترح دراسة الآليات، التي ساهمت بظهور هذه الجمهورية العلمانية والمدنية، والتي كانت مصدر سؤالي حول بقاء هذا الشكل الفريد الذي يمثل الى حد ما الدولة التونسية الحديثة.

(*) اعدت هذه الدراسة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

الدولة التـونسية الحديثة؟ ان حداثة هذه الدولة لا تحدد بالمقارنة مع الدولة الاستعمارية، بل بالمقارنة مع البايوية التي دامت قرنين ونصف القرن، من العام ١٧٠٥ حتى العام ١٩٥٧. ما الذي تغير منذ خلع آخر باي وتعيين أوّل رئيس للجمهورية التونسية؟ ما الذي ظل يعمل كالسابق على المستوى السياسي بعيدا عن التحولات الجذرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؟ كيف تشكل بعض وجوه هذه الاستمـراريـة، على مستـوى الممـارسـات السيـاسية، تهديداً بانحسار وفقدان خبرات النظام البورقيبي؟ في المقابل ما هي العناصر الدستورية للدولة الحديثة التي يمكن ان تقوم بدور الحاجز في وجه أي مصادرة محتملة لأجهزة الدولة من قبل المهديين الجدد، أو الانكشاريين الجدد؟

سأرتب محاولاتي للاجابة عن هذه الاسئلة في مرحلتين. وسأعرض في الاولى للجدل حول علمانية الدولة التـونسية بوضعها في الاطار العام للعلاقات بين «الكلمات والمضامين». فالكلمات مستمدة من تجربة تاريخية مجددة (الغرب المسيحي). أما المضامين، التي تعبر عنها هذه الأقوال، فهي مستمدة من تجربة تاريخية اخرى (المجتمعات العربية ـ الاسلامية، في حالتنا).

وسـأخصص المـرحلة الثـانيـة «لعـرض» أربعة أحداث بهدف التوصل الى «عرض» للتكوين الاجتماعي للدولة التونسية الحديثة، و«اثبات» تأصلها في مجتمعها المدني الذي يتمتع بتقليد ـ حديث انما ـ من تقاليد التنظيم الذاتي، مع هشاشة ذلك المجتمع بسبب اضطراب البنى المستقلة للمجتمع المـدني. وقـد صمم هذا الاضطراب كوسيلة لتقوية الدولة الحديثة. والواقع انه يمثل قاعدة الارتكاز الرئيسية لهذه الدولة ويتركها عرضة للمنطق الوحيد للعلاقات بين القوى المنظمة.

## أولاً: العلمنة في الاسلام: «الأقوال والمضامين»

العقبة الاولى أمام أي مقاربة علمية للدولة التونسية الحديثة هي عقبة نفسية. وبصفتنا مثقفين متأثرين بالغرب، فإننا نقيم علاقة صراع مع تراثنا الاسلامي. لذلك فإننا من حيث التكوين، مثقفون نجهل، الى حد كبير، تراثنا الثقافي. كما أننا في صراع قديم مع رجال الدين ـ العلماء والمشايخ ـ الذين نسقط عليهم صور انحطاطنا التاريخي. يضاف الى ذلك صعود النزعة الاسلامية التي تهدد مجالات الحرية الفردية المكتسبة منذ الاستقلال، والتي تجد في الحد من هذه المجالات أرضاً خصبة من أجل تعبئـة الشبان بواسطة كلمة السر وهي استعادة المدينة الفاضلة. وهذا يعني ان علاقتنا بالاسلام، كمثقفـين متـأثـرين بالغرب، لا تؤهلنا، للقيام بدراسة جدية للبعد الديني في تشكيل الدولة التونسية الحديثة. لقد كبتنا حتى وقت متأخر البعد الديني لتساؤلنا عن الحقيقة الاجتماعية ـ السياسية. ومنذ ظهـور النزعة الاسلامية على الساحة السياسية، كان خيالنا محكوماً بصور غريبة مخيفة، هي مثل تجسيد لما نقصده بكلمة «ظلامية». ولدى بعض زملائنا المسكونين بهذا القلق، ميل متزايد نحو ارجاع كل شيء الى المواجهة بين الظلامية والأنوار، بين الدين (الاسلام) والعقل (التقدم). كيف نناضل ضد ظاهرة التحول المضاد هذه، ضد «تلوث» الباحث بموضوع بحثه؟ ليس هناك وصفة علاجية، بل هناك اخلاقية: عدوى المعرفة من أجل المعرفة. العدوى «تصل الى حد منح حامليها نوعاً من المتعة، عندما يشهدون تكذيب القناعات التي كانت عزيزة عليهم»[1]. يمكن القول تقنياً إن «اي علم اجتماع متسلح بالمعرفة العلمية للحدود

---

(١) Paul Veyne, *Comment on écrit l'histoire suivi de foucault revolutionne l'histoire* (Paris: Editions du seuil, 1979), p.51.

الاجتماعية، يشكل السلاح الاقوى ضد **العلم العادي**، وضد **الضمانة الوضعية**، التي تمثل العقبة الاجتماعية الاكبر امام تقدم العلم»[٢].

ومن أجل فهم الدولة التونسية الحديثة، ينبغي أن نتعاطى اذن بجدية مع البعد الثقافي لتكوينها الاجتماعي. والبحث عن الدولة التونسية الحديثة يعني البحث عن جذورها في تقاليد الدولة الاسلامية، وبشكل خاص العلمانية، وعن حداثتها الجذرية بالنسبة الى هذه التقاليد[٣]. والدولة التونسية الحديثة هي، جزئياً، تجسيد لايديولوجيا الاصلاحيين العثمانيين في القرن التاسع عشر، وهي اعادة نظر جذرية بالدولة البايوية.

ونحن نقترح من أجل دراسة هذه الحركة المزدوجة، البدء في توضيح ثلاثة مفاهيم رئيسية تبدو لنا الأكثر ملاءمة من أجل تحديد افضل لموضوع بحثنا.

هذه المفاهيم هي مفاهيم الدولة، المجتمع المدني، العلمانية. وعلينا أن نستخدم هذه المفاهيم الضخمة، انطلاقاً من أصولها الثقافية، بكثير من الحذر لنتجنب خطر تحولها الى شكل «قدسي أساسي»[٤]. وعلينا تنقيح هذه المفاهيم من أجل اكتشاف العيني بعيداً عن الممارسات التجريبية. والمقصود بالعيني هو الخاص والعام على حد سواء. وليس هناك دولة، أو مجتمع مدني، أو علمانية غير متغيرة، كأنما تشكل نواة صلبة لفئة من الممارسات الاجتماعية الشبيهة بالمواد التي تعوّد الكيميائيون على عزلها بالذهن والتجربة. تتمثل مهنتنا كعلماء اجتماع في وضع هذه المفاهيم مسبقاً في اطارها التاريخي، من أجل التوصل الى وصف شامل للممارسات المحددة ثقافياً وتاريخياً.

## ١ ـ مفاهيم الدولة والمجتمع المدني

نقع في واحدة من أفضل الدراسات الاجتماعية حول مفهوم الدولة على التأكيد الآتي: «ان الدولة التي استخلصت في الماضي من تاريخ المجتمع الفرنسي تبدو كنموذج مثالي للدولة.. وهي لم تتوقف عن بسط نفوذها على المجتمع المدني، كما أن استقلاليتها مكنتها من تشكيل مجال مغلق، وآلة ادارية واسعة قادرة على السيطرة على كل ما حولها»[٥]. والواضح أن المقياس الرئيسي لهذا التعريف المثالي النموذجي للدولة يكمن في استقلاليتها بالنسبة الى مجتمعها المدني. والواقع أنه ـ وفقاً للباحثين اللذين اعدا هذه الدراسة ـ «إذا اعتبرنا ان الدولة هي ذلك النظام من الادوار المؤسسية العاملة بشكل دائم، والمتمتعة بالشرعية الوحيدة باستخدام القوة، والمسيطرة على الأرض، التي تمارس عليها سيادتها، كما تمارس سلطة الوصاية على الاقاليم البعيدة، وتدافع عن الحدود، وهي الاداة السياسية ـ الادارية التي يديرها موظفون مجندون بشكل موضوعي وفق مقاييس الجدارة والاستحقاق، فإن الدولة في فرنسا، تبدو بالتالي جيداً نموذجاً مثالياً للدولة»[٦].

وأتساءل لماذا لم يستخلص مؤلفا دراسة «سوسيولوجية الدولة» نموذجهما المثالي النموذجي للدولة

---

(٢) Pierre Bourdieu, *Homo-Academicus* (Paris: Editions de Minuit, 1984).

(٣) Voir l'illustration de cette demarche appliqueé a l'étude de la Revolution Française par: Francois Furet, *Penser la revolution française* (Paris, 1978).

(٤) L'expression est de: Mohamed Arkoun, *Pour une critique de la raison islamique* (Paris: Maisonneuve et larose, 1984), p. 208.

(٥) Bertrand Badie et Pierre Birnbaum, *Sociologie de L'état* (Paris: Grasset, 1979).

(٦) المصدر نفسه.

من تجربة تاريخية أخرى، مثل روسيا السوفياتية، حيث الدولة وبيروقراطيتها اكتسبت استقلالية اكبر بكثير من استقلالية الدولة الفرنسية.

غير أننا لا نجد في هذه الدراسة المعنونة «سوسيولوجية الدولة» التي أجريت وفق منهج تاريخي ومقارن، أية امثلة للمقارنة، مستمدة من التجربة التاريخية للدول الشيوعية. والسبب الرئيسي لهذا الصمت ازاء الدول الشيوعية، في رأيي، هو أن مفهوم الدولة، كما صيغ في أوروبا الغربية، مرتبط «عضوياً» بمفهوم «المجتمع المدني».

وهكذا فإن مفهوم المجتمع المدني في «سوسيولوجية الدولة» مأخوذ بمعناه الأصلي من المفهوم الذي استخدمه هيغل ثم ماركس من أجل الاشارة الى مجال التنافس الاقتصادي وفق قوانين الاقتصاد الرأسمالي الحر. ووفق هيغل «فإن المجتمع المدني هو ميدان المعركة بين المصالح الفردية بعضها مع بعض»[٧]. وهو أيضاً مجال بروز الـ Homo oequalis ، الفرد المتحرر من كل الروابط ومن كل القيود العائلية والدينية، والانسان الذي تكون صلاته الاجتماعية هي بشكل اساسي صلات تعاقدية لا تشمل الشخص بمجمله، بل قطاعات محددة من نشاطاته، فإن المجتمع المدني يتميز بالفصل الوظيفي بين ممارساته، ومن هذا الفصل «تنبثق شبكة تصنيفية مفروضة على الثقافة بمجملها»[٨]. والمجتمع المدني هو الحيز المهيمن في الانتاج الرمزي. والميزة الفريدة لهذا المجتمع البرجوازي تكمن في واقع أن الرمزية الاقتصادية هي المسيطرة بنيوياً. والكل يخضع لمبدأ التعاقد بين أفراد أحرار ومستقلين. وهذا النموذج من المجتمع فريد من نوعه، ولا يمكن أن ينطبق الا على المجتمع الرأسمالي الغربي. وإذا استخدمنا مفهوم المجتمع المدني بمعناه الاصلي في مجتمعات أخرى، فإنه لا يمكننا تعريف هذه المجتمعات سوى من خلال «نواقصها».

والا كيف يمكننا أن نعرّف عن دول مثل دولة ستالين في روسيا ودولة ماو في الصين، ببساطة في غياب السمات المميزة للمجتمع البرجوازي؟

ومن أجل تجاوز هذا الحاجز، فإني اقترح استعادة مفهوم المجتمع المدني واعطاءه تعريفاً أكثر عمومية يتجاوز المجال الاقتصادي، وتندمج به جميع الممارسات الاجتماعية التي لا تدخل في المجال المحدد للدولة. وفي مواجهة اطار الدولة، تقدم هيغل بثلاثة أشكال للتجمع: المجتمع المدني، العائلة، والهيئات الحرفية باعتبارها رواسب للاقتصاد ما قبل الرأسمالي. وفي استخدامي لمفهوم المجتمع المدني، أدخلت فيه أيضاً العائلة، والهيئات الحرفية، والمؤسسات الدينية، غير الخاضعة للسيطرة المباشرة للدولة. ومفهوم المجتمع المدني هو بالنسبة إليّ أداة لتحديد المجال الدولتي، وإبراز أشكال العلاقات بين مؤسسة الدولة من جهة، وجميع الأنواع الأخرى من التجمع من جهة ثانية.

وبالنتيجة يلزمنا تعريف للدولة يكون عاماً كالتعريف الذي تبنيناه لمفهوم المجتمع المدني. وتعريف للدولة يأخذ في الحسبان السمات المشتركة لكل الدول، وليس فقط السمات المحددة للدولة الغربية الحديثة. وعلينا التخلي عن المنظور الاوروبي للعلوم السياسية، لصالح انثروبولوجيا سياسية مثل التي يعتمدها جورج بالنديه Georges Balandier على سبيل المثال. ويبدو لنا أن تعريفه للدولة أكثر من كافٍ في بحثنا عن الخصائص المحددة للدولة التونسية الحديثة. فالدولة بالنسبة اليه هي «جهاز متميز،

---

(٧) Hegel, *Principes de la philosophie du droit* (Paris: Gallimard, 1940), p. 322.

(٨) Marshall Sahlins, *Au coeur des sociétés: Raison utilitaire et raison culturelle* (Paris: Gallimard, 1980), p. 263.

متخصص، ودائم، للعمل السياسي والاداري. وهو يتطلب حكومة قادرة على ضمان الأمن في الداخل وعلى الحدود، وهو ينطبق على أرض وينظّم المجال السياسي بشكل يتلاءم مع تراتبية السلطة والحكم، ويضمن تنفيذ القرارات الاساسية في كل أرجاء البلاد الخاضعة لسيطرتها. إنها وسيلة السيطرة التي تمارسها اقلية تحتكر القرار السياسي، وهي تكمن بالتالي فوق المجتمع الذي يجب أن تدافع عن مصالحه المشتركة»[٩].

نستخلص من هذا التعريف العام للدولة، ثلاثة مقاييس رئيسية للتساؤل عن الدولة التونسية الجديدة هي:

أ ـ «جهاز متميز يتواجد فوق المجتمع». علينا أن نحدد أشكال هذا التميز بالنسبة إلى المجتمع المدني. ما هو سبب كون الدولة التونسية الجمهورية العربية الوحيدة التي يديرها سياسيون منبثقون من المجتمع المدني، وليس عسكريون انفصلوا عن المؤسسة الدولتية المتخصصة في ممارسة العنف المشروع؟

ب ـ «من يحتكر القرار السياسي». والمقصود هو احتكار القرار وليس صنع القرار. ما هو دور الاشكال المختلفة لتجمعات المجتمع المدني في المشاركة في صنع القرار السياسي؟

ج ـ «وفق تراتبية الحكم والسلطة». ما هي العلاقة بين السلطة والحكم، وما هي آليات شرعنة السلطة ونزع الشرعية عنها؟ والمقصود هنا هو تحديد دور الاسلام والرجال المتخصصين في ادارة عملية الاعتراف بشرعية السلطة أو نزع الشرعية عنها. ما الذي نعنيه بشكل ملموس عندما نؤكد أن احدى المميزات الرئيسية للدولة التونسية الجديدة هي علمانيتها، التي تبدو لنا في خطر؟

الى أي ممارسات اجتماعية ـ سياسية يمكن أن نعزو العلمانية في مجتمع اسلامي مثل المجتمع التونسي؟ علينا أولا أن نجيب عن هذا السؤال للتقدم في البحث عن الدولة التونسية الجديدة.

## ٢ ـ مفهوم العلمانية

الملاحظة الاولى هي أن أي عالم اجتماع ناطق باللغة الانكليزية، يستخدم تلقائياً تعبير دنيوية Secularition بدلاً من علمانية Laïcité : وترجمة هذين التعبيرين الى اللغة العربية تخلق مشاكل. فقد بدأنا باختراع مصطلح جديد هو «العِلمانية» (بكسر العين) المأخوذ من كلمة «عِلم». والترجمة الصحيحة لتعبير «العِلمانية» هي «العلمية». لكن اختيار تعبير «العلمانية» ليس مقبولاً من قبل الجميع. فالبعض يفضل استخدام مصطلح جديد آخر يكتب «عِلمانية» لكنه يلفظ بطريقة مختلفة: عَلمانية (بفتح العين)، المأخوذة من كلمة «عَالم».

ويكشف هذا التعدد في التعابير اختلافاً في تفسير طبيعة المشكلة المطروحة من زاوية العلاقات بين السياسي والاجتماعي والديني.

لقد ابتكر المجتمع الفرنسي الكاثوليكي وأقلياته الدينية تعبير «العلمانية» ليعني به الممارسات الخاضعة للمبدأ «الذي يستبعد الكنائس عن ممارسة السلطة السياسية أو الادارية، وبشكل خاص

---

(٩) Georges Balandier, *Anthropologie politique* (Paris: Presses Universitaires de france, 1979), pp. 175-176.

تنظيم التعليم». *(Petit Larousse illustré)* . ويقال ان الثورة الفرنسية علمنت الأحوال الشخصية والتعليم. والعلمانية بالنسبة إلى الفيلسوف الفرنسي رينان Renan هي «الدولة الحيادية بين الاديان».

وإذا استندنا الى التجربة التاريخية للمجتمع الفرنسي الكاثوليكي، نجد أن العلمانية هي مبدأ ينظم العلاقات بين بيروقراطيتين: الدولة والكنيسة. مثلاً، بعد أعمال العنف المميتة في الثورة الفرنسية، فقدت الكنيسة الكاثوليكية امتيازاتها القديمة كقوة سياسية وبيروقراطية متخصصة في الرقابة الاجتماعية.

ويعزى مفهوم الدنيوية الى تجربة تاريخية أخرى: تجربة المجتمعات الانكلو ـ سكسونية، حيث ان دين الغالبية هو البروتستانتية. ووفق الـ *(Petit Larousse illustré)* فإن الدنيوية تعني «جعل الأمر دنيويا: دنيوية الاملاك الكنسية». وهي تعني «استعادة الأشخاص والأشياء المحكومين بالحياة الكنسية الى الحياة العلمانية. جعل الدير دنيوياً». نجد في المخيلة الفرنسية الكاثوليكية مواجهة بين بيروقراطيتين: الدولة والكنيسة. أما في مخيلة الانكلو ـ سكسونيين، فإن مفهوم الدنيوية لا يعزى الى مبدأ ينتصر للدولة على الكنيسة، بل الى عملية نفسية تستهدف اولاً افراد المجتمع. فالدنيوية بالنسبة الى الانكلو ـ سكسون هي «العملية التي تفقد من خلالها المؤسسات والممارسات والمعتقدات الدينية معناها الاجتماعي»[١٠]. لا يفترض هذا النزوع بالضرورة غياب المؤسسات الدينية، أو توقف الممارسات الدينية أو الضياع التام للايمان الديني. ويمكن لعملية الدنيوية أن تتعايش مع أنماط جديدة من الايمان الديني. وهكذا ترافق اضمحلال نفوذ الكنائس البروتستانتية الكبرى في البلدان الانكلو ـ سكسونية في السنوات الأخيرة مع ظاهرة تكاثر الطوائف الدينية الجديدة، ذات الاصل الشرقي في الغالب.

في المجتمعات الانكلو ـ سكسونية، حيث الدولة ليست منظمة وفق نموذج البيروقراطية الملموسة والمركزية في البلدان الأوروبية، وحيث الكنائس البروتستانتية لا تعمل وفق التراتبية البيروقراطية للكنيسة الكاثوليكية، يعبر مفهوم الدنيوية افضل تعبير عن التجربة التاريخية لهذه البلدان. أما في البلدان الكاثوليكية، في المقابل، فإن المشكلة تطرح نفسها بتعابير العلمانية، والاكليريكية ومناهضة الاكليريكية، أي بتعابير المواقف السياسية. فلدينا اذن نموذجان ثقافيان ينبثقان من رسالة كنسية واحدة.

ان الاسلام من حيث المبدأ هو أقرب الى التراث البروتستانتي، الذي لا يعترف بضرورة وجود بيروقراطية وظيفتها الوحيدة هي الادارة الدينية. لكننا نلاحظ في الواقع نزوع الاسلام «الشيعي» الى انتاج تراتبية، مستقلة الى حد ما، لرجال الدين، فيما الاسلام «السني» لم ينتج سوى تنظيم بيروقراطي ضعيف البنية يعتمد على الدولة، خصوصاً في عهد العثمانيين. وفي ما خص حالة الاسلام «السني»، وهي حالة تونس، نجد أنفسنا في وضع تتشابه فيه مفاهيم تنظيم الحياة الدينية مع مفاهيم الدين البروتستانتي، ويتشابه فيه نموذج عمل الدولة كثيراً مع نموذج عمل الدول الكاثوليكية أكثر من الدول البروتستانتية. ولم ينتج الاسلام «السني» كنيسة ذات موارد خاصة وتنظيماً مستقلاً، بل أنتج مؤسسات دينية، هشة من حيث اعتمادها على الدولة ذات التقاليد المركزية التي تدفعها نحو اخضاع جميع مؤسسات المجتمع المدني، ومن بينها المؤسسات الدينية.

ويمكننا التحدث عن علمنة الأحوال الشخصية والقطاع التعليمي في مجتمع اسلامي سني مثل تونس، من دون أن نفترض في مخيلتنا مواجهة بين بيروقراطيتين: الكنيسة والدولة. على أن المواجهة تكمن

---

(١٠) Bryan R. Wilson, *Religion in Secular Society* (London: G.A. Watts, 1966), p. xiv.

بين الدولة وبين قطاعات واسعة من المجتمع المرتبط بقوة بتقاليده الدينية، رغم كونه متجهاً نحو الدنيوية. ولهذا السبب، ترجع الترجمة العربية لمفهوم Laïcité بالعِلمانية، الى العِلم، أي العقل المعارض للايمان. وهذا ما يضعنا في اطار الاشكالية القديمة للفلاسفة المسلمين وفلاسفة النهضة الذين نادوا باستقلالية العقل عن الايمان، من دون المطالبة بتطبيق مبدأ العلمانية، كما طبق بعد الثورة الفرنسية. ويريد انصار ترجمة Laïcité الى «عَلمانية» ان يثبتوا غياب البعد الروحي في أي مشروع بناء دولة علمانية: لأنه مشروع ـ بالنسبة اليهم ـ لا يستوحي الحاجات «الاجتماعية». ومن الملفت أن نستنتج انه في لبنان، خصوصاً على مدى السنوات الدامية الاخيرة، عبّر الجدل حول العلاقة بين الدين والسياسة، عن نفسه بتعابير تعيد انتاج مفهوم العلمانية. ولم يكن صدفة اختيار نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى (الشيخ محمد مهدي شمس الدين) **العَلمانية**[١١] عنواناً لكتابه، وأن يفضل امين عام الحزب الديمقراطي المؤيد للعلمانية، تعبير **العلمانية** عنوانا لكتابه حول هذا الموضوع[١٢]. إن إشكالية العلمانية في لبنان معقدة، ليس بسبب وجود كنائس كبيروقراطيات قوية ومستقلة، ولكن بسبب وجود طوائف دينية تسعى الى السيطرة على المؤسسة الدولتية. ويؤيد المسلمون اللبنانيون قيام دولة علمانية وفق تعريف رينان: «دولة حيادية بين الاديان».

ويسعى المسلمون من خلال عزمهم على الغاء مبدأ التوازن الطائفي (التوازن لصالح الموارنة) على مستوى النظام السياسي، الى السيطرة على أجهزة الدولة اللبنانية، باعتبارهم طائفة الغالبية. ويؤيد الموارنة من جانبهم دولة «علمانية»، لكن فقط في اتجاه علمنة الأحوال الشخصية، أي الغاء القوانين القرآنية في أمور الزواج والارث بالنسبة الى المسلمين. والواضح أن المسلمين اللبنانيين ليسوا مستعدين للتضحية «**بالشريعة**» من أجل مشاركة أكبر في دولة علمانية.

وليس لمفهوم العلمانية من معنى في مجتمع اسلامي، وبالأخص في مجتمع سني مثل تونس، الا اذا حررناه من وهمه الاساسي الذي يعيده الى مواجهة بين بيروقراطيتين قويتين ومستقلتين. من هذا المنظور، تكون الدولة التونسية دولة علمانية حتى ولو نص دستورها في مادته الأولى على ان تونس دولة حرة دينها الاسلام. وتكون الدولة التونسية ايضاً دولة علمانية عندما يكون التعليم والأحوال الشخصية من اختصاص المؤسسات الدولتية، وليس المؤسسات الدينية. لكنها دولة علمانية في مجتمع مازالت عملية العلمنة فيه محدودة، وحيث الرغبة السياسية للدولة بالسيطرة على جميع أشكال التجمع في داخل المجتمع المدني، تؤدي بالنزوع العالمي ـ وليس الاسلامي فقط ـ إلى العودة إلى القدسي (Sacré) لدى الشبان المتعلمين، وتأخذ فوراً شكل المعارضة السياسية والحركة الاسلامية التي تنادي بالعودة الى «الشريعة»، ليست سوى تعبير جزئي منفصل عن هذه الحركة العميقة المتجهة للعودة الى القدسي. وهي تجد في استبداد الدولة قوة تبلورها وتحولها الى ميل سياسي مناضل.

ان علمانية الدولة التونسية الحديثة مهددة اذن ليس بسبب وجود سلطة دينية متجسدة في بيروقراطية تراتبية كما في ايران «الشيعية»، لكن بسبب نماذج «تمايزها» عن المجتمع المدني. ومعارضتها لجميع اشكال التنظيم الذاتي للمجتمع المدني تشكل ايضاً تهديداً لخصوصية أخرى من خصوصياتها هي: البعد المدني.

---

(١١) محمد مهدي شمس الدين، **العلمانية** (بيروت: الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣).

(١٢) جوزف مغيزل، **العروبة والعلمانية** (بيروت: دار النهار، ١٩٨٠).

كيف وصلنا الى هذا الوضع؟

للرد على هذا السؤال، أريد أن أباشر في دراسة التكوين الاجتماعي لهذه الدولة العربية (a-typique) اللا ـ نموذجية، مستنداً الى أربعة أحداث يمكن أن يكون تسلسلها التاريخي معبراً عن تجذّر هذه الدولة في مجتمعها المدني وعن هشاشتها في مواجهة التحدّيات التي تهدد ما اعتبره من مكتسباتها: العلمانية، والادارة المدنية لأجهزة الدولة.

والاحداث الاربعة التي ستكون موضوع بحثي هي:

أ ـ **تموز/يوليو ١٧٠٥**: تعيين وجهاء تونس للباي (الحاكم) الأول لتونس، من السلالة الحسينية: وهو عسكري من أب أصله يوناني، وأم تونسية.

ب ـ **نيسان/ابريل ١٨٦١**: اصدار الباي للدستور الأول.

ج ـ **آذار/مارس ١٩٣٤**: المؤتمر الأول للدستور الجديد.

د ـ **٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨**: «الخميس الاسود». السلطة المدنية تدعو لأول مرة الجيش لاعادة النظام في الشارع بعد المواجهة بين النقابة والدولة.

سأعرض لهذه الاحداث في اخراج مسرحي، وتفسيرات لنموذج تصوري ـ بنيوي في مرحلة التكوين والظهور. تجدر الاشارة الى أن الاحداث الثلاثة الأولى (١٧٠٥، ١٨٦١، و١٩٣٤) توافر لها الوقت اللازم للتبلور وافساح المجال لممارسات تاريخية تعطي معنى للحدث. وآمل أن يكون ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، رغم تكراره (٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤) مجرد حادث عارض، وليس ميلاداً لنموذج تصوري ـ بنيوي جديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

## ثانياً: التكوين الاجتماعي للدولة التونسية الحديثة: أربعة نماذج تصورية ـ بنيوية

### ١ ـ تعيين وجهاء تونس للحسين بن علي مؤسس السلالة الحسينية

صور المشهد المؤرخ ب. ضياف[١٣]، في مطلع تموز/يوليو ١٧٠٥، على الأرجح في ١٠ أو ١١ تموز/يوليو توجهت مجموعة من اعيان تونس بمشاركة كبيرة من العلماء نحو «زاوية السجومي» الواقعة في ضاحية تونس. ولم يكن الغرض من هذه الزيارة للزاوية دينياً، بل سياسياً. فقد كان اعيان تونس يعرفون أن ضابطاً كبيراً من الجيش سيمر في الزاوية، وهو يستعد لترك البلاد بعد اعتقال حاكم (باي ـ داي) تونس، ابراهيم الشريف، من قبل حاكم (داي) الجزائر.

---

(١٣) ب. ضياف، **اتحاف اهل الزمان** (تونس: M.T.E. [د. ت.])، المجلد ٢، ص ١٠٢.

وقبل التوجه الى الزاوية، كانت مجموعة الوجهاء قد تنادت الى بحث الوضع في البلاد بعد اعتقال ابراهيم الشريف.

والحقيقة أن الوجهاء كانوا يكرهون هذا الحاكم (المعتقل) الدموي الذي قتل بيديه آخر باي من السلالة المرادية. لكن بعد اعتقاله من قبل حاكم (داي) الجزائر وجدوا أنفسهم بلا زعيم يحكمهم. فالدين والعقل، كما يقول ضياف، يفترض وجود أمير على رأس الطائفة. والملفت أن هذه النخبة التونسية لم تفكر لحظة في تعيين أحد أعضائها لتولي منصب الأمير. فقد كانت بحاجة الى عسكري لهذا المنصب. ولم يكن بإمكان أي برجوازي مدني في هذه المرحلة تولي منصب رئيس الدولة، وأمام هذا العجز في المجتمع المدني عن اقامة دولة مدنية، بذل وجهاء تونس بأنفسهم جهداً من أجل أن يكونوا تحت حكم رجل عسكري - كولوغلي - كان والده مرتزقاً من أصل يوناني، وأمه تونسية من أصل قبلي. هذا العسكري البالغ من العمر ٣٥ عاماً، الموجود في زاوية ضاحية تونس، كان ضابطاً عند ابراهيم الشريف قبل اعتقاله من قبل حاكم الجزائر.

انه الحسين بن علي الذي أصبح مؤسس السلالة التي حملت اسمه ودامت قرنين ونصف القرن. ووفق ضياف، فإن الحسين بن علي لم يكن متحمساً كثيراً لقبول اقتراح الوجهاء التونسيين، لكن العلماء الحوا كثيراً عليه وقالوا له انه «نظراً للوضع في البلاد، فإن واجبك هو قبول اقتراحنا». وقبل في النهاية هذه المسؤولية التي كانت، بناء على سلوك وجهاء تونس، بعيدة عن اختصاص المجتمع المدني.

كيف نفسر هذا الاخراج من قبل ضياف للقاء بين وجهاء تونس، وبين مؤسس السلالة الحسينية؟

من أجل فهم مغزى هذا العرض للعلاقات بين المجتمع المدني التونسي في مطلع القرن الثامن عشر وبين بنيته الدولتية، علينا أولاً أن نضع هذا اللقاء في اطاره المحلي. فالحكم في تونس كان على نزاع دائم وخطير الى حد ما مع حكام الجزائر.

وكانت تونس والجزائر دولتين متجاورتين يحكمهما عسكريون «أتراك». لكن تنظيم هاتين الدولتين لم يكن متطابقاً. فقد كان انكشاريو الجزائر يحكمونها باعتبارهم طبقة مغلقة لا يشركون حتى في أجهزة الدولة الكولوغليين، المولودين من أب تركي وأم جزائرية. أما حالة الحكم في تونس فكانت أكثر انفتاحاً على المجتمع المدني، إلا أنه مجتمع مدني خاضع تماماً، خصوصاً في المدن. لذلك فإن التهديد باحتلال تونس من جانب أتراك الجزائر، أدّى إلى تعبئة تونس، وإن تعبئة غير مسلحة. ولم يكن سكان المدن مسلحين، وما كانوا مثل البدو يتمتعون بالقدرة على الدفاع عن النفس. في هذه الظروف، كان المسعى المنطقي الوحيد لسكان المدن هو البحث عن حماية عسكرية تنقذهم مما يصفه ضياف بوضع «الفوضى بلا أمير».

هذا الوضع المحلي يجب أن يوضع في الواقع في اطاره الدولي، وصولاً الى تقويم افضل للأسباب التي دفعت وجهاء تونس على طلب حماية العسكريين «الأتراك».

قبل التمركز الدائم في العام ١٥٧٤، لقوات الانكشاريين ذوي الأصل «التركي» في تونس، كانت تونس قد خضعت للاحتلال ثلاث مرات من جانب القوات الاسبانية في الأعوام ١٥٣٤، ١٥٣٥ و١٥٧٣. وبالتالي كان من المستحيل على تونس أن تدافع عن نفسها بوسائلها الخاصة ضد الامبراطورية الاسبانية. فقد كان القرن السادس عشر قد شهد ما يصفه هدغسون (Hodgson) بعهد «الامبراطوريات

ذات مدافع البارود»[١٤]. كما أنه في الوقت الذي تمركز فيه الانكشاريون الأتراك نهائياً في تونس، كان العالم الاسلامي مقسماً الى ثلاث امبراطوريات: الصفويون في ايران، المغول في الهند، والعثمانيون في العالم التركي العربي. وتجدر الاشارة الى أن هذه الامبراطوريات كانت قبل كل شيء ذات تشكيلات محاربة تركية الاصل. ولم تكن تونس قادرة بنفسها على اعلان استقلالها السياسي في مواجهة الامبراطورية الاسبانية.

وكان المجتمع المدني التونسي اذن بحاجة الى قوات الانكشاريين التركية المتخصصة في التكنولوجيا العسكرية الحديثة لتدافع عنه ضد اطماع الغرب المسيحي الذي كان في مرحلة التوسع. ولا ينبغي أن ننسى أن اعادة فتح الاندلس من قبل المسيحيين الاسبان جرت في العام نفسه الذي اكتشف فيه كريستوف كولومبس امريكا في ١٤٩٢. أما تونس والعالم الاسلامي فكانا في هذه المرحلة في حالة من الانحطاط الثقافي.

وكان نموذج الدولة المثالية الذي يبحث عنه المجتمع المدني التونسي هو نموذج لدولة اسلامية يديرها العسكريون الذين يتحدثون لغة البلاد ويعرفون رجالها وتقاليدها. وهكذا فإن الحسين بن علي كان عسكرياً وُلد في البلاد من أم تونسية، وكان يتحدث العربية، بخلاف غالبية الجنود الأتراك. وبهذه الصفات بدا الحسين بن علي في نظر الاعيان، الرجل القادر على تجسيد السلطة والنفوذ. النفوذ هو نظام المعاني التي تشرع الهيمنة، بفتح إمكانية الاتصال والتبادل (الأدنى) بين توجهات المهيمنين والخاضعين للهيمنة.

وقد أدى الحسين بن علي دوره بفعالية. فقد افتتح نموذجاً تصورياً ـ بنيوياً للهيمنة المشروعة. وكان همه الأول، باعتباره حاكماً لتونس، هو منع الجيش الانكشاري من التدخل في المجال السياسي، عبر الحد من امتيازاتهم، و«تأميم» السلك العسكري الى حد ما، عبر مشاركة أكبر في الجيش للجنود المختلطين والجنود التونسيين. وبعد الجيش كانت المؤسسة القضائية موضوع اصلاحاته، فقد كان العلماء يحتكرون تقليدياً التعبير القضائي، المتصل بالتعبير اللاهوتي. وبعد تعزيز تحالفه مع العلماء، اخضع المجلس الشرعي المؤلف من القضاة والمفتيين، لسلطته المباشرة، وفرض الحصول على موافقته المسبقة على تنفيذ أي حكم بالاعدام يصدره القضاة. ويمكن القول انه منذ الحسين بن علي، أصبح التمييز بين المجال السياسي والمجالات العسكرية والدينية اكثر وضوحاً، وكذلك الأمر بالنسبة الى خضوع العسكري والديني للسياسي.

وقد وُلدت القوى الاقتصادية الجديدة، وملتزمو الاحتكارات العامة ـ اللزّام ـ[١٥] في الظل السياسي الى حد ما. ولم يكن بإمكان هؤلاء المطالبة بأي استقلالية. ولم يكن الحرفيون والتجار يمثلون قوة اجتماعية حقيقية.

وكانت الاستقلالية وتفوق السياسي، بالتالي، المبدأ المنظم للنموذج التصوري ـ البنيوي للنظام السياسي المعتمد من قبل الحسين بن علي. فقد كان الباي خاضعاً نظرياً لسلطة الخليفة العثماني. لكن، وكما كان الباي غير قادر سوى على تأكيد التعيين المستقل لرؤساء القبائل الموجودة على أطراف السلطة

---

(١٤) M. Hodgson, *The Venture of Islam*, 3 vols. (Chicago: University of Chicago Press, 1974).

(١٥) مكرر عن اللزام، انظر:

M.H. Cherif, *La Tunisie de Hussayn Ben Ali* (Tunis: Publication de la Faculté des lettres, 1984), tome 1.

المركزية، كذلك لم يكن بإمكان الخليفة في اسطنبول الا ان يثبت اختيار الباي من جانب الطبقة السياسية في تونس، أي من جانب «الأتراك».

وكان المجتمع المدني، المنقسم جداً، مستبعداً عملياً عن العمل السياسي. وكان الاسلام هو قوته الوحيدة الجامعة. وكان الناطقون باسمه، العلماء، يحتفظون بالسلطة، ولكن ليس القوة. لكن المؤسسات الدينيـة وهي أسـاس سلطة العلمـاء، كانت في مرحلة انحـطاط، حتى في الاطار المحدود بامتيازاتها التقليدية. فقد احتفظت عائلة واحدة بغض النظر عن المستوى الثقافي لصاحب المنصب، بادارة الجامع الكبير، جامعة الزيتونة، من العام ١٦٢٤ الى العام ١٨١٢[١٦]. وكان التعليم محصوراً عملياً بالقانون الديني والأحكام الملحقة به[١٧]. في أي حال يبقى أن هذا التعليم كان يمثل شبكة متراتبة الى حد ما من المؤسسات الموجودة في أنحاء متعددة من البلاد والتي كانت احدى وظائفها تحقيق التكامل بين الاسلام الشعبي وبين اقطاعية فقهاء الاسلام.

وفي النهاية، كان المجتمع المدني في عهد الحسين بن علي منقسماً بشكل ما الى قسمين: مدينة رئيسية تمسك بزمام الاتجاه (الديني) بواسطة علمائها من دون أن تمتلك القدرة الضرورية على تجسيد هذا الاتجاه، ومحيط ريفي يمتلك هذه القدرة بواسطة القبائل المستقلة الى حد ما. لكن القدرة كانت محدودة جداً في مواجهة مدافع السلطة المركزية. وعلى الرغم من أن هذين القسمين كانا متكاملين رمزياً بواسطة مشايخ وفقهاء الاسلام، فإنهما بنيوياً كانا في مواقع متناقضة تقليديا. وقد توصل الحسين بن علي، عبر نظام تحالفه الخاص مع العلماء وزعماء القبائل، الى الاحتفاظ بالموقع الاجتماعي الوحيد الذي يجمع الاتجاه والقوة.

وكانَ اللقاء بين العلماء وبين الحسين بن علي لقاء تاريخياً حقق اغراضه: حماية المجتمع المدني بواسطة العسكر الذين يديرهم جندي من أم تونسية.

تجدر الاشارة الى أنه بعد مرور قرن، في العام ١٨٠٥، توجهت مجموعة من الاعيان المصريين، بعدما وجدت نفسها في وضع مماثل من الفراغ السياسي، نحو جندي «تركي» هو محمد علي. لتطلب منه تحمل مسؤولية الادارة السياسية للبلاد. ووفق المؤرخ المصري الجبرتي، نظير المؤرخ التونسي ضياف، فإن محمد علي تردد، مثل الحسين بن علي، قبل الرد ايجابياً على طلب الاعيان المصريين[١٨]. وعلى غرار الحسين بن علي، أسس محمد علي سلالة، أطيح بها في العام ١٩٥٢، قبل خمس سنوات من سقوط السلالة الحسينية (في تونس). لكن الذين ساعدوا على سقوط هاتين السلالتين، لم يرتدوا زياً واحداً مع انهم جاءوا عملياً من الوسط الاجتماعي ـ الاقتصادي نفسه: البرجوازية الصغيرة التي ادخلت أولادها الى المدارس. في مصر، وفي أعقاب انقلاب عسكري، استُبدل النظام الملكي بالنظام الجمهوري، ولكن في تونس، وفي أعقاب قرار اتخذه النواب في اجتماع للبرلمان، الذي كان يضم مدنيين فقط، ترك الباي الاخير المسرح السياسي وأفسح المجال لرئيس للجمهورية: محام سابق، ورئيس الحزب الوطني الذي تزعم المرحلة الأخيرة من النضال من أجل التحرير الوطني: الحبيب بورقيبة.

---

(١٦) ضياف، **اتحاف اهل الزمان**، المجلد ٤، ص ٥٧.

(١٧) Ahmed Abdesselem, *Les historiens tunisiens* (Tunis: Publications de la faculté de lettres, 1973), p. 89.

(١٨) مشهد اللقاء بين الوجهاء المصريين ومحمد علي في: قبلي واحد، **في اصول المسالة المصرية** ([القاهرة]: منشورات مدبولي، [د.ت]).

## ٢ ـ اعلان الدستور الاول

جرى المشهد في تونس، في ٢٣ آب/اغسطس ١٨٦١. في القاعة الكبرى في قصر باردو، ترأس الباي احتفالاً رسمياً. كان محاطاً بوزرائه، وأعضاء المجلس الشرعي، والمجلس الاعلى للقبائل، والمجلس البلدي لتونس، وكبار موظفي العهد، وكبار ضباط الجيش، والحاخامين ووجهاء من الطائفة اليهودية. وكان في الحفل أيضاً قناصل الدول الصديقة، ورئيس اساقفة تونس، ووفود جاءت من داخل البلاد. وقف الوزير محمد بن عطور وتلا اعلاناً باسم الباي. وأعلن أن مجموعة القوانين التي تشبه بشكل عشوائي الى حد ما مفهوم الدستور، ستطبق بفعالية ابتداء من اليوم. وأنهى الاعلان بالعبارة الآتية للباي: «ساكون اول من يقسم يمين الولاء للقوانين الصادرة عن **عهد الامان**».

تحدث بعده نائب رئيس المجلس الاعلى خير الدين، الذي وقف بالقرب من طاولة وضع عليها نص الدستور. فشكر الباي باسم أهل العهد، وأقسم يمين الولاء للقوانين الصادرة عن عهد الامان. جاء بعده دور الوزراء وأعضاء المجلس الشرعي لكي يقسموا، كل على حدة يمين الولاء للقوانين، كل ذلك جرى كما يؤكد بن ضياف، بحضور الحاخامين ورجال الدين المسيحيين. وقبل رفع الجلسة استعاد خير الدين الكلام الاحتفالي بحرارة.

وفي أعقاب هذا الاحتفال الرسمي أصدر وزير الحربية الامر الى جنود الحرس كي يقسموا يمين الولاء. وفي النهاية، أقسم الجنود في كل ثكنة اليمين بسلاحهم، كما لو كانوا يريدون القول ـ حسب بن ضياف ـ ان هذه الاسلحة ستستخدم ضد كل من يتنكر لقسَمَه.

لقد نقلت هذا المشهد حرفياً عن بن ضياف[١٩]. فقد كان اخراجاً حقيقياً، وتمثيلاً، بعده المسرحي هو الوجه الاكثر وضوحاً. وقد أخفى الممثلون ـ وهم كانوا ممثلين بالمعنى المزدوج للكلمة ـ شخصيتهم الحقيقية خلف قناع الشخصية الفنية، وأدوا الادوار التي حفظوها وفق منطق التمثيل المسرحي، وليس وفق مشاعرهم واقتناعاتهم الذاتية. لقد كانوا هناك لاحتلال مواقع على المسرح لا تعكس موقعهم الاجتماعي الفعلي.

وفي هذا الاخراج، احتل الباي الموقع المركزي فيما كان قناصل الدول الصديقة على الاطراف. والواقع ان علينا أن نعكس ترتيب المواقع ونعيد توزيعها بشكل مغاير من أجل استكشاف التراتبية الاجتماعية الفعلية ومنطق اداء كل ممثل.

لقد جرى الاحتفال بحضور: الباي، الوزراء، كبار الموظفين في الدولة، العلماء، العسكريين، ممثلي الطائفة اليهودية، القناصل، ورئيس اساقفة تونس. وكانت كل هذه الشخصيات تعرف أن القوانين الجديدة الصادرة عن «**عهد الامان**» لم تكن لترى النور من دون الضغوط والتهديد العسكري من جانب القوى الاوروبية. وبعيداً عن المسرح فإن الموقع المركزي في هذا الاحتفال يعود في المقام الاول الى قنصل فرنسا، وبدرجة اقل منه، إلى القناصل الآخرين. ولم تكن تونس وحدها تتلقى مثل هذه الضغوط، التي كانت تخضع لها ايضا في تلك المرحلة كل من القاهرة واسطنبول.

والواقع ان السنوات العشر ما بين ١٨٥٠ و١٨٦٠ كانت تتميز بانطلاق الغرب في استراتيجية

---

(١٩) ضياف، **اتحاف اهل الزمان**، المجلد ١، ص ٥٦ ـ ٥٨.

زعزعة استقرار جميع التشكيلات السياسية الكبرى غير الغربية، وبشكل خاص الامبراطوريات العثمانية، المغولية، واليابانية. لكن الامبراطورية العثمانية كانت الاكثر عرضة لذلك عسكرياً وثقافياً نتيجة التاريخ الطويل من التداخل والتبادل بين ضفتي البحر الابيض المتوسط.

وربما كانت تونس، بسبب قربها من ايطاليا وفرنسا وتراثها المدني القديم، البلد الاسلامي الاكثر استعداداً للسعي الى التكيف مع هذا الضغط الاوروبي، من دون أي مقاومة حقيقية، مستفيدة الى الحد الاقصى من مميزات الوضع الجديد باستيعاب الاسهام الاجنبي من قبل الفئات الاجتماعية الاكثر اهتماماً بتبني النماذج المستوردة الجديدة. وكانت سلسلة قوانين عهد الامان، تشكل كلاً اتخذ معنى الدستور: وهو الأول في دولة اسلامية. فقد كانت مصر قد حصلت على دستورها الاول في العام ١٨٦٦، وتركيا العثمانية في العام ١٨٧٦.

وكان خير الدين وعدد كبير من كبار موظفي العهد هم الأكثر حماساً ومناصرة لتبني هذا المشروع الاسطوري لدولة القانون. فلم يكونوا فقط المستفيدين الاوائل في حال تطبيق هذا النموذج ـ بعد تعديله ـ على الوضع التونسي، بل كانوا يعتقدون أكثر من ذلك أن هذا هو الحل الاكثر عقلانية للبلاد. والحقيقة أن مثل هذا الوضع يتيح لبيروقراطية الدولة المركزية امكان ادارة البلاد انطلاقاً من مركز السلطة، وعدم الخضوع لمشيئة الوزراء المحيطين بالباي[٢٠]. و قد كان خير الدين مدركاً للعبة القناصل الاوروبيين، لكنه كان مؤمناً، على طريقته، بدولة القانون.

ولم يكن العلماء، بشكل عام، متحمسين لهذه القوانين الجديدة المستوردة من اوروبا. وقد رفضوا بشكل اجماعي المشاركة في إعدادها بحجة الفصل الضروري بين السياسة والدين[٢١]. لكنهم كانوا على الأرجح مدركين للصعود الذي لا يقاوم لهذه البيروقراطية ـ التقنية الحائزة على رأسمال رمزي جديد اكتُسِب من خارج المساجد، وبعيداً عن مؤالفة الكتب «الصفراء» للفقه.

أما التونسيون من غير المسلمين فكانوا على الأرجح مع اعلان هذا الدستور الذي يحقق المساواة بين جميع التونسيين.

يبقى الباي والعسكر. كان الباي راضياً عن القيام بدور العاهل الدستوري أمام القوى الاوروبية. لكنه لم يكن متحمساً للدستور مثل خير الدين والبيروقراطية المركزية الجديدة للدولة. والاساسي بالنسبة اليه، كما بالنسبة الى جميع الحكام الذين سبقوه كان الاحتفاظ بالسلطة كاملة. على أن التهديد الاشد خطورة لم يكن ليأتي الا من جيش الانكشاريين. وقبل المباشرة في أي مشروع جديد للاصلاحات في الدولة، سعى الحكام وبكل الوسائل الى اضعاف هيكل الانكشاريين وخلق بنى عسكرية جديدة ليس لها أي تطلع سياسي: جيش **نظامي** من داخل البلاد. لكن، ومن أجل دعم هذا الجيش الجديد، اضطر الحكام الى سحق تمردين للانكشاريين في العام ١٨١١ و١٨١٦.

---

(٢٠) بعض الامثلة عن المصير المأساوي لبعض كبار موظفي الدولة الحسينية في القرن التاسع عشر:
يوسف صاحب التابع: اعدم في عام ١٨١٥.
محمد علي عربي زروق: اعدم في عام ١٨٢٢.
شاكر صاحب التابع: اعدم في عام ١٨٣٧.
وقد اجبر خير الدين على مغادرة تونس في العام ١٨٧٧ للنجاة من هذا المصير.

(٢١) ضياف، **اتحاف اهل الزمان**، المجلد ٥، ص ١٧.

وقد اعتمدت مصر وتركيا الاسلوب نفسه مع انكشاريتها. فقد استهل محمد علي حكمه في مصر بسحق الانكشاريين. واستغل السلطان محمد الثاني حركة تمرد للانكشاريين في العام ١٨٢٦ من أجل القضاء عليهم بطريقة منظمة. وبعد ازالة سلك الانكشارية، انطلقت في هذين البلدين عملية الاصلاح المعروفة بالتنظيمات.

أما العسكريون الذين كانوا موجودين في قاعة الاحتفال من أجل أداء قسم الولاء للقوانين الجديدة، فقد كان حضورهم ـ عملياً ـ مجرد زخرف يحتاجه أي احتفال رسمي بهذا المستوى.

لكن صانعي التاريخ الفعليين، فيما عدا القناصل الاوروبيين، كانوا غائبين عن الاحتفال. فقد مارس القناصل ضغوطات شديدة على الباي، ليس فقط من أجل اعلان ارتباط شفوي بنموذج دستوري ليبرالي، بل اصروا على التطبيق الدستوري للمبادىء التي تزيل العقبات أمام خضوع المجتمع التونسي لحاجات الاقتصاد الراسمالي. فقد كان نائب اميرال فرنسي، هو الذي طلب من الباي في العام ١٨٥٧، وبمؤازرة اسطول بحري مؤثر بالنسبة الى البلد الصغير تونس، أن يتبنى وينفذ الاصلاحات الآتية:

ـ انشاء محاكم جنائية تتولى النظر في أي خلاف ينشأ بين اليهود.

ـ انشاء محاكم تجارية مختلطة.

ـ المساواة المدنية والدينية بين جميع مواطني الباي.

ـ الحرية المطلقة للتجارة، وبالتالي الغاء جميع الالتزامات.

ـ حرية جميع الاوروبيين في ممارسة أي نوع من النشاط الصناعي مع الخضوع لشروط الصناعة المحلية.

ـ السماح للاوروبيين بالتملك مع الخضوع للاعباء التي يتحمّلها المالكون المحليون[٢٢].

ولم تكن القوانين التي أعلنت يوم الاحتفال في قصر باردو تستجيب لجميع مطالب نائب الاميرال الفرنسي لكنها كانت مستوحاة من مطالب وآمال التجديد لدى المجتمع التونسي، الذي غذاه قطاع واسع من البيروقراطية المركزية للعهد. لكن الناس، سكان المدن والارياف الذين لم يشاركوا في هذا الاحتفال سيتدخلون، وفي حدودهم، من أجل اظهار هشاشة الزخرف الكرتوني الذي قال فيه الباي جملته الشهيرة: «وساكون اول من يقسم يمين الولاء للقوانين الصادرة عن عهد الامان».

والحقيقة أن يمين الولاء الذي أداه الباي لقوانين «عهد الامان» لم يكن موجهاً الى شعبه عبر ممثليه الحاضرين في قاعة الاحتفال، بل الى القناصل الاوروبيين. فلم يكن الشعب يطالب بقوانين جديدة لأنه يعرف بتجربته انه هو الذي سيدفع ثمن أي اصلاحات. لذلك فإن سكان المدن والأرياف لم ينالوا من تطبيق قوانين «عهد الامان» سوى تدهور ظروفهم المعيشية، في أعقاب زيادة تباطؤ العدالة العلمانية الجديدة.

بعد اقل من شهر على الاحتفال الرسمي، عبّر سكان تونس عن استيائهم العام، حسب طريقتهم الخاصة بالاحتجاج السياسي: اقفال المتاجر في المدينة، الاجتماع في المسجد الكبير حول عالم كهل،

---

(٢٢) Hechmi Karoui, «La régence de Tunis à la veille du protectorat Français: Débats pour une nouvelle organization,» (Thése dactylographiée, 1973), p.17.

فقير، يدعى «مدّب»، والمسيرة الجماعية نحو القصر البيوي تحت حماية اعلام سناجق قدّيس (أو خضر) المدينة. وطالب المتظاهرون بوقف تصدير الحبوب والعودة الى القضاء الشرعي الأقرب لفهمهم (anon-yme) والأقل تجريداً. وكان رد فعل السلطات المكلفة بتطبيق القوانين الجديدة، مطابقاً ايضا للتقاليد البايوية: اعتقال المتظاهرين وبينهم العالم الكهل الذي يزيد عمره عن السبعين عاماً. وتمت محاكمتهم وفق القانون الجديد، وحكم عليهم بالسجن، لكن الباي عفا عنهم بعد ذلك. وقد أكدت السلطة القضائية الجديدة، في حيثيات الحكم التزامها بالنموذج القديم القاضي بعدم الاعتراف بحق المجتمع المدني في المشاركة في الحياة السياسية. ووفق هذا المنطق، كان يحق لكل فرد أن يعبر لوحده عن متاعبه من دون أن يتقدم بأي اقتراحات ذات طابع سياسي. ولم يكن للأفراد أي حق جماعي بالتدخل في العمل السياسي للدولة. وأكثر تحديداً، فإن توافق شخصين على التأثير على عمل الحكومة يعد مقدمة لمؤامرة ضد الدولة. ذلك كان النموذج التصوري ـ البنيوي الرسمي للحياة السياسية بعد اعلان «عهد الامان»[٢٣].

ولم يصدر رد فعل عن سكان الريف غير المنظمين إدارياً، وشبه المستقلين، إلا متأخراً، في العام ١٨٦٤، في أعقاب مضاعفة الضرائب. وقد زعزعت الانتفاضة الريفية أساس الدولة نفسها. فالنموذج الخلدوني (نسبة الى ابن خلدون) للعلاقات بين المركز والاطراف فقد جدواه بعد ادخال مدافع البارود. وقد سحقت الانتفاضة بواسطة الجيش النظامي الجديد. لكن وبما أن هذه الانتفاضة تصادفت مع تغيير في السياسة الفرنسية ازاء مجمل اصلاحات **عهد الامان**، اضطر الباي الى تعليق الدستور بعد ٢٤ ساعة على زيارة القنصل الفرنسي يرافقه هذه المرة أميرال، وليس نائب اميرال. وكان التهديد الذي وجهه هذا الاميرال (الى الباي) واضحاً: «جئت اطلب منكم، باسم الامبراطور، تعليق الدستور، أي **عهد الامان**، لأن هذا الدستور أسفر عن نتائج مشؤومة بالنسبة الى بلادكم وبالنسبة اليكم شخصياً. ويأمل الامبراطور أن تكونوا سيداً على أنفسكم وعلى بلدكم. ونحن نعلمكم ان السفن الحربية وصلت الى ميناء تونس، وهناك حالياً أربع فرقاطات، وإذا لم تعمدوا الى تعليق الدستور، فإنها ستصبح ثماني ثم اثنتي عشرة (فرقاطة)»[٢٤].

وهكذا عاش الدستور التونسي الاول اربع سنوات من العام ١٨٦١ الى العام ١٨٦٤. وفي مصر، أعلن أول دستور في العام ١٨٦٦، وعلق في العام ١٨٧٩. فيما اعلنت اسطنبول دستورها الاول في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٨٧٦. لكن البرلمان الذي اصدر هذا الدستور حل نهائياً في شهر شباط/فبراير ١٨٧٨. وثمة مغزى للتقارب بين هذه التواريخ وبين الافلاس المالي في البلدان الثلاثة: تونس أولا في العام ١٨٦٩، ثم مصر في العام ١٨٧٦، وأخيراً، الامبراطورية العثمانية في العام ١٨٨١. وتكوّن الانطباع بأن وضع هذه البلدان تحت الوصاية الرمزية بواسطة الاصلاحات المستوردة من الخارج، هو الشرط المسبق لاخضاعها للوصاية المالية، كمقدمة للتدخل العسكري.

في أي حال، يبقى أنه يمكن أن تكون للرموز حياتها المستقلة او شبه المستقلة لدى تحولها الى اسطورة (mythe) صاهرة (دامجة) ومعبئة. فبعد هذه التجارب الدستورية الفاشلة الاولى، ذات الطابع التراجيدي ـ الكوميدي، احتفظت القوى الاجتماعية الجديدة في المجتمع المدني ـ البرجوازية الصغيرة المتعلمة ـ لنفسها بفكرة الدستور، ودولة القانون، وواجهت الموت وهي تصرخ: دستور! دستور!

---

(٢٣) النص العربي للحكم في: المصدر نفسه، ص ٢٤٢ ـ ٢٥٧.

(٢٤) ضياف، **اتحاف اهل الزمان**، المجلد ٥، ص ١٥١.

## ٣ ـ المؤتمر الاول للدستور الجديد (للحزب الدستوري الجديد)

جرى المشهد يوم الجمعة في الثاني من آذار/مارس ١٩٣٤، في باحة منزل كبير لاحد الوجهاء المحليين في قصر هلال، وهي احدى ضواحي الساحل المعروفة بمشاغلها الحرفية للنسيج.. كان الحضور يتمثل في ١٢٠ شخصاً في الباحة، حيث انعقد مؤتمر استثنائي للحزب الليبرالي الدستوري، المعروف عادة باسم «الدستور». وقد جاء ممثلو ٤٩ خلية للمشاركة في هذا المؤتمر واتخاذ موقف من الانقسام الذي يهدد ادارة الحزب. والواقع أن جميع الذين وافقوا على المشاركة في هذا المؤتمر كانوا يحبذون الاتجاه الراديكالي للحزب الممثل بالمثقفين الشبان الذين درسوا في الجامعات الفرنسية، والمعادين للنزعة البرجوازية المحافظة لادارة الحزب. ومن بين الخلايا الـ ٤٩ الممثلة في هذا المؤتمر، كانت هناك ٢٠ خلية من الساحل، و٢٩ خلية من بقية مناطق البلاد، بما فيها مدينة تونس، والحقيقة أن عدداً كبيراً من المندوبين عن تونس كان يمثل خلايا غالبية اعضائها هم أصلاً من جنوب البلاد. هؤلاء الجنوبيون، ذوو الأصل الشعبي عامة، هم الذين كانوا ينتقدون بالشكل الاكثر حدة ادارة الحزب بسبب جمودها وخوفها. كان الرهان المباشر، والاكثر بروزاً في هذا المؤتمر الاستثنائي واضحاً: عزل ادارة الحزب شرعياً، التي كانت غالبيتها من البرجوازية التونسية القديمة، واستبدالها بادارة جديدة، شابة، ذات غالبية برجوازية صغيرة وساحلية.

لكن مغزى هذا المؤتمر للمعارضين الوطنيين يتجاوز ذلك التنافس بين اتجاهين متصارعين على السيطرة على ادارة الحزب. فقد كانت واضحة، عند أي مستوى من التحليل، الحقيقة التي تهدد بمنعنا من ملاحظة الوجوه الاخرى للواقع. فهذا المؤتمر هو محصلة لتاريخ قد تكون بدايته هي في المؤتمر الاول للحزب الليبرالي الدستوري. لكن هذا الحدث يجب ان يوضع ايضا في مداه البعيد، من دون الاقرار بالضرورة ان تسلسلاً للاحداث يخضع لمنطق واحد. غير أنه يمكننا أن نتساءل عن الماضي بحثاً عن الاتجاهات التي أدت الى تتابع الاحداث.

لنستعد كنقطة انطلاق مشهد اللقاء بين وجهاء تونس وبين مؤسس السلالة الحسينية. فقد كان الغرض من المبادرة السياسية لوجهاء تونس التخلي عن السياسة وتحميل العسكر هذه المسؤولية. أما بقية البلاد فإنها كانت نظرياً وبنيوياً على هامش الحياة السياسية الشرعية. وفي العام ١٨٦١، أنعم الباي، الذي تخلص من التهديد الدائم للانكشاريين في أعقاب اعادة تنظيم الجيش، على شعبه بأول دستور في العالم الاسلامي، مع الاحتفاظ بالمبدأ القائل أن المجتمع المدني غير مسؤول سياسياً. وكان من حق المواطنين التذمر فردياً فقط وليس جماعياً، لأن أي تجمع هو مقدمة لانقلاب. وقد تظاهر سكان المدن، بعدما تدهورت ظروفهم المعيشية، خلف علماء مسنّين، وبحماية اعلام الخضر حارس المدينة. ولم يكن لديهم من سبيل آخر. فالخضوع للسلطة هو التقليد السياسي لنخب المدن، الذي ينتقل من جيل الى جيل من دون التحول الى طبيعة ثانية. أما في الوسط الريفي فقد كان الاحتمالان: الخضوع أو التمرد، إضافة الى تراث حي من المعارضة في الاطراف: الحدود مع الجزائر، وليبيا. هذا النموذج هو أساس لردود فعل مختلف قطاعات المجتمع المدني التونسي على الغزو العسكري الفرنسي.

لكن هذا الغزو أدّى الى تحول في المفاهيم والبنى السائدة في مصر، كما في تونس، كما في الاقاليم القديمة للامبراطورية العثمانية الاكثر حضرية، والأكثر عرضة للنفوذ الاوروبي. فلم تعد النخب المدينية تبحث عن العسكريين لحكمها. بل كانت البرجوازية الجديدة الصاعدة تطالب بوضع المواطنة، مع

الاحتفاظ بالنموذج الحضري القديم القائم على توكيل الوجهاء الكبار. ففي مصر، كان «الوفد» هو الذي تشكل في العام ١٩٢٠ في حزب سياسي عبأ قاعدة اجتماعية شعبية حول كلمة سر هي الدستور. وفي تونس أيضاً، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الاولى، أحيت النخبة الحضرية اسطورة دستور العام ١٨٦١، مع تصور غامض لفكرة المواطنة. وفي شهر آذار/مارس العام ١٩١٩، وفي صالة المقهى الفرنسي Café de France ، الواقع في الحي الاوروبي في تونس، عقد اجتماع غير مألوف ضم ٦٠ شخصية تونسية، بينها ٣٠ شخصية اسلامية، و٣٠ شخصية يهودية. وكان موضوع النقاش هو المطالبة بدستور لتونس[٢٥]. والسؤال الممكن هو أنه كيف كان بالامكان التوفيق بين فكرة المواطنية التي لا تجري أي تمييز على أساس الانتماء الديني للمواطنين، وبين هذا الاجتماع الذي لم يكن يضم تونسيين مسلمين ويهوداً بل ممثلين متساوين عددياً للطائفتين؟

ولم يكن قد تم التوصل بعد الى اعتماد تفسير علماني لمفهوم المواطنية. لذا فإن هذا الاجتماع الذي عقد انطلاقاً من مبدأين متناقضين، لم يتوصل الى أي نتيجة ملموسة.

وكان ينبغي تجاوز هذا النموذج المسرحي السياسي، والانطلاق نحو تشكيل حزب وطني حقيقي يضم اغلبية من المسلمين، بعكس حزب «الوفد» (المصري) الذي جند مسلمين وأقباطاً. وقد ولد أول حزب سياسي تونسي، بالمعنى المحدد للكلمة، في العام ١٩٢٠. وسمي الحزب الليبرالي الدستوري، الذي اعتمد ايديولوجيا دولة القانون، مركزاً على مفهوم الدستور. وقد استخدم هذا الحزب الى حد ما اسلحة العدو، من دون أن يستوعب فعلا القيم الملازمة لهذه الايديولوجيا التي صاغها الفلاسفة الاوروبيون في القرن الثامن عشر، وطبقتها برجوازية متوسعة ومتجذرة جيداً في ثقافتها الخاصة. وكان هناك تلاعب سياسي في اختيار اسم الحزب. لكنها كانت أيضاً الايديولوجيا الجاهزة، والاقرب الى ذهن ووعي قيادة هذا الحزب الوطني.

المهم هو أن مسؤولي هذا الحزب استجابوا لدى دخولهم المسرح السياسي، لمطلب اجتماعي يتجاوزهم. فقد تشكلت خلايا تطالبهم بالتحرك. فالمسؤولون كانوا يرون دورهم كوفد، يدافع بحجج القانون عن صوابية المطالب الوطنية، لكن القاعدة الاجتماعية للحزب او بتحديد أكثر، القطاع الشعبي لهذه القاعدة المناضلة، كان أكثر تطلباً.

وقد جرت المواجهة الاولى مع هذه القاعدة الاجتماعية الشعبية في العام ١٩٢٤، مع ولادة نقابة تونسية مستقلة عن النقابات المنظمة والمؤطرة جيداً من الاستعمار الفرنسي. لم يكن الحزب الليبرالي الدستوري ضد هذه النقابة التي يديرها تونسيون. فقد ساعدها مالياً من دون التدخل في شؤونها. لكن المسافة الثقافية كانت شاسعة بين الوجهاء التونسيين على رأس حزب وطني، وبين العمال النقابيين ذوي الاصول الريفية بصورة عامة ـ الجنوبيين ـ بحيث لم يكن بالامكان للمرء أن يتصور، في أحسن الاحوال، سوى تحالف ضعيف بين الحزب السياسي والنقابة التونسية. لكن، وبما أن النقابة اعتمدت توجهاً هجومياً راديكالياً على صعيد المطالب، فإن الحزب ابتعد عنها، من أجل صيانة وظيفته كوفد، واستعدّ للتفاوض السياسي مع ممثلي الحكومة الفرنسية. والواقع أن ادارة الحزب وافقت ضمناً على قمع الحركة النقابية بأمل اعتراف الحكومة الفرنسية بالحزب كممثل جدي ومعتدل للمجتمع المدني التونسي.

---

(٢٥) Mustapha Kraiem, *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie: 1818-1929* ([s.l.]: U.G.T.T., 1976), p. 151.

لكن الحقيقة هي أن الحزب، وبعد تفكك البنى النقابية، ضعف كثيراً بحيث لم يعد قادراً على الدفاع عن نفسه أمام قمع السلطات الاستعمارية. ويمكن لهذه المحصلة أن تُعتبر كمبدأ حكم العلاقات المستقبلية بين نموذجين لتعبئة المجتمع المدني: السياسي والنقابي. فإضعاف واحدة منهما يقود تلقائياً الى اضعاف الثانية، وقمع احداهما يترجم تلقائيا باضعاف الأخرى.

وكانت القاعدة الاجتماعية والشعبية لخلايا الحزب تسعى اذن من أجل خطاب (سياسي) جديد وقيادة جديدة. وقد كان وصول فريق من الشبان المجاهدين ذوي الاصول الساحلية الدارسين في الجامعات الفرنسية، في مطلع الثلاثينات استجابة لهذا الطلب. وكان المحامي الشاب الحبيب بورقيبة الاكثر تصميماً من بين هذا الفريق. وبدا انه لا مفر من الصراع بين هذا الفريق الشاب وبين البرجوازية التونسية التقليدية الموجودة على رأس الحزب.

كان مؤتمر قصر هلال في الثاني من آذار/مارس العام ١٩٣٤ تجسيداً لتلك العملية التاريخية الطويلة المتمثلة في ظهور قوة اجتماعية جديدة داخل المجتمع المدني التونسي، قادرة على اعتماد لغة جديدة وممارسة سياسية جديدة. ولم يكن اختيار مكان المؤتمر صدفة. بل كان، وللمرة الاولى في تاريخ تونس تعبيراً عن ظهور نخبة ذات اصل ريفي، بالمعنى المحدد للكلمة. ففي القرن التاسع عشر، كانت النخب، وخصوصاً النخب السياسية، تأتي فقط من العاصمة، وقبائل المخزن القوية[٢٦].

وقد أسس مؤتمر قصر هلال تحالفاً بين المثقفين في الغرب ذوي الاصل الفلاحي الساحلي، وبين قاعدة شعبية مختلطة، ارتكزت على مجاهدين جنوبيين مقيمين في تونس. وقد هزّ المؤتَمِرين بشكل خاص تدخلات ممثلي الخلايا الجنوبية لتونس (من مثوية، وقفصة، وقابس، ودجريد). وشكل المؤتمر محطة لاعادة تكوين المجال السياسي للمجتمع المدني. فقد أبعدت العاصمة وسكانها البلديين الاصليين. وكانت مدينة تونس ممثلة بشكل خاص بالمهاجرين. أما مشاركة المدن الاخرى فكانت محدودة. انه التحالف بين قرى الساحل والمراكز الحضرية الصغيرة الآخذة في التوسع، والقطاعات الشعبية في تونس: وهو وسط تقليدي في طريقه نحو عدم الاستقرار.

كيف تمكن مثقفون ناطقون باللغة الفرنسية من تكوين هذا الشعور بالتواطؤ مع وسط تقليدي ناطق بالعربية فقط، وشديد التعلق بدينه؟ فيما يلي سلسلة من الخيارات الثقافية الاستراتيجية التي ساهمت في هذا الاتصال المتميز:

عقد المؤتمر في يوم جمعة. وبعد الجلسة الأولى، أعلن عن استراحة لتناول طعام الغداء وتأدية الصلاة. كما اشير في النظام الداخلي للحزب الذي وضع في ذلك المؤتمر، الى «أن المؤتمر العام يعقد في شهر محرم من كل عام».

ولم يكن متوقعاً طلب أحد المشتركين من د. مطري، الذي انتخب رئيساً للحزب، أن يقسم على القرآن، وسرت شائعة بأن د. مطري منتسب سراً الى محفل ماسوني. وتوقع البعض أن تقع الكارثة. لكن طاهر صفار وقف معلناً الآتي: «في كل الاحزاب السياسية، الغربية، والشرقية خاصة، يوجد قسم يدعى «يمين الولاء»، يلتزم به زعماء الحركات السياسية. لذا نحن نشكر هذا السيد لأنه اراد ان يذكرنا به. وبالتالي فإننا سنضيف الى النظام الداخلي بنداً يشير الى «يمين الولاء» ويصبح مطلوباً من المكتب السياسي الذي ينتخب كل عام».

---

(٢٦) L. Carl Brown هو الذي اشار للمرة الأولى الى هذا المعطى المعمى للتاريخ الاجتماعي لتونس في: Carl Brown, *The Tunisia of Ahmed Bey 1837-1855* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974), p. 199.

وتلاه السيد محمد بورقيبة، الذي أعلن الآتي: «حيث ان المكتب السياسي المنتخب للمرة الاولى من قبل الحزب الليبرالي الدستوري، أخضع «لليمين الولاء»، فإني، وبصفتي العضو الاكبر سناً في المكتب السياسي، اود ان اكون الاول الذي يقسم اليمين، وهو اليمين الذي سيؤديه الاعضاء الآخرون بحضوركم».

ثم تقدم السيد محمد بورقيبة، ووضع يده على القرآن، مؤدياً القسم القانوني للحزب الليبرالي الدستوري. بعده جاء دور السيد الحبيب بورقيبة، ثم طاهر صفار، فالسيد بحري قيقه، وأخيراً د. محمود مطري.

وقد قوبلت هذه الخطوة بالتصفيق الحار للحضور. وقال الكثيرون ان هذا القسم أقنعهم بالحركة[٢٧].

البقية معروفة. فقد أصبح المؤتمر الاستثنائي للحزب الليبرالي الدستوري المؤتمر الأول للدستور الجديد، الذي سيدير بلا منازع المرحلة الاخيرة من النضال، من أجل الاستقلال، والذي وضع أساس اول جمهورية تونسية، وآخر جمهورية مدنية في الوطن العربي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو الآتي: هل الدستور الجديد مسلح كفاية ـ اقصد رمزياً ـ كي يعطي الدولة قاعدة شرعية واسعة بحيث تضمن وجود نموذج سلمي ودستوري لحل النزاعات؟

## ٤ ـ ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨: «الخميس الاسود»

الخميس، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، نزل الجيش الى الشارع، بأمر من الحكومة، للمرة الأولى في تاريخ تونس المستقلة، لاعادة النظام الذي اضطرب نتيجة التظاهرات العنيفة وحوادث الشغب في احياء متعددة من تونس والمدن الاخرى، خصوصاً صفاقس، سوس، توزير، وقفصة، وقد كشف النقاب، رسمياً، عن ٥١ قتيلاً وعدد أكبر بكثير من الجرحى. وقدر عدد المعتقلين، رسمياً، بـ ٨٠٠، بينهم عدد كبير من المسؤولين النقابيين، وأربعة نواب، وكان الامين العام للاتحاد العام للشغل الحبيب عاشور بين النواب الاربعة الذين اعتقلوا حتى قبل رفع الحصانة النيابية عنهم. لأن مجلس النواب لم يصوت بالإجماع على رفع الحصانة النيابية عن النواب الاربعة النقابيين[٢٨] إلا في يوم ٣١ كانون الثاني/يناير.

٢٦ كانون الثاني/يناير، «الخميس الاسود»، هو محصلة أزمة ثقة بين الدستور الجديد والدولة من جهة، وبين الاتحاد العام للشغل من جهة ثانية. فمن أجل الضغط على الحكومة واجبارها على التفاوض حول مطالب الاجور، اطلق الاتحاد العام للشغل كلمة السر بالدعوة الى اضراب عام في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وفي مناسبة الاضراب، انتقل العنف الى الشارع. وكان على الجيش أن يتدخل، وأعلنت حالة الطوارىء على جميع اراضي الجمهورية، وفرض حظر التجول في تونس وضواحيها، من أجل أن تسيطر الدولة على الموقف وتفرض بالتالي فريقاً طبعاً على رأس الاتحاد العام للشغل.

---

(٢٧) **الدستور الجديد في مواجهة الاختبار الاول ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦**، تحقيق محمد صياح (تونس: دار الأمل، ١٩٨١)، ص ٧٩.

(٢٨) من اجل جميع المعطيات الخاصة بيوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ والوضع السياسي في ذلك العام، انظر:

Issa B. Diyaf, «Chronique politique tunisie,» *Annuaire de l'Afrique du Nord*, no. xvii (1978) et no. xviii (1979).

كيف لجأت الدولة التونسية، التي كانت تسعى منذ ولادتها من أجل استبعاد العسكر عن الحياة السياسية، الى الجيش لتسوية أزمة اجتماعية. ناجمة عن ضعف التحالف بين «الدستور الجديد» وبين الاتحاد العام للشغل؟ هذا السؤال يصبح مقلقاً اذا أدركنا ان الدولة التونسية اضطرت بعد مرور عامين على يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير، الى اللجوء مرة أخرى الى الجيش، لاستعادة مدينة قفصة التي كانت اجتاحتها مجموعة كوماندوس من الشبان التونسيين الذين دربتهم وموّلتهم ليبيا، وتسللوا الى المدينة من دون أن تعرف بوجودهم الخلية المحلية من الحزب الدستوري الجديد. ومرة جديدة استدعت الحكومة المدنية الجيش للنزول الى الشارع في الاسبوع الاول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٤ لاستعادة النظام في أعقاب اعمال العنف الناجمة عن رفع أسعار منتجات الحبوب، وخصوصاً الخبز. هل يجب أن نضيف الى هذه المؤشرات التعيين الاخير لعقيد في الوزارة؟ فهي المرة الاولى التي يشارك فيها عسكري في الادارة السياسية للدولة التونسية.

طبيعي انه لا ينبغي المبالغة في وزن هذه المؤشرات. فالدولة التونسية هي جمهورية مدنية. وهذه حالة نموذجية في الوطن العربي. لكن ذلك لا يمنع القول ان تكرار تدخل الجيش من أجل استعادة النظام ـ حتى ولو كان هذا التدخل خاضعاً لرقابة المدنيين ـ وزير الدفاع كان دائماً مدنياً ـ يستحق أن يفسر ويوضع في الدينامية التاريخية لبناء الدولة الجديدة. وهذه الدولة هي قبل أي شيء، دولة الدستور الجديد، حتى ولو اعتبرنا ان هذا الحزب السياسي هو الضحية الاولى لعملية بناء الدولة الجديدة. والتساؤل عن هذه الدولة الجديدة، يعود في المقام الأول، إلى محاولة فهم تطور الحزب الذي أنجبها. ففي مصر كان الجيش هو الذي أقام الدولة الجديدة، والذي قام بمحاولات عديدة، فاشلة، من أجل تنظيم حزب سياسي يخضع لسيطرته المباشرة. وفي الجزائر، كان الجيش أيضاً هو الذي فرض نظامه على فوضى جبهة التحرير الوطني. وفي تركيا قامت مجموعة من العسكريين بقلب البنية الدولتية القديمة، وأنشأت في وقت لاحق، حزباً سياسياً يهدف الى تعبئة الشعب حول مشروع دولتي جديد. أما الحزب السياسي العربي الوحيد الذي يشبه الى حد ما «الدستور الجديد»، باعتباره امتداداً لدستور العشرينات، هو حزب «**الوفد**». فكلا الحزبين أنشئا في وضع واحد، وكانت لهما كلمة سر واحدة: الدستور. لكن «الوفد» كان بزعامة الباشاوات رغم ان قاعدته كانت شعبية. وهكذا فاز بجميع الانتخابات. ولدى وصوله الى السلطة، انفصل الوفد عن قاعدته الشعبية وبدا غير قادر على تعبئة هذه القاعدة من أجل النضال ضد الخصمين الرئيسيين: الملك والمندوب البريطاني. أما خارج العالم الاسلامي، فإن «الدستور الجديد»، يشبه حزب «المؤتمر» في الهند، والحزب «الدستوري الثوري» في المكسيك. ولا يزال هذان الحزبان الاخيران يشكّلان حتى الآن الدعامة الاساسية لجمهوريتين مدنيتين. وهي حالة استثنائية نسبياً في بلدان العالم الثالث.

بعد هذه المقارنة السريعة «للدستور الجديد» مع أحزاب أخرى في العالم الثالث، لا بد من التساؤل عن سبب عدم تمكن الدستور الجديد من الاحتفاظ بتحالفه العضوي مع الاتحاد العام للشغل، على غرار الحزب «الدستوري الثوري» المكسيكي الذي استطاع منذ انشائه وحتى نهاية العشرينات، المحافظة على تحالف صلب وثابت مع نقابة العمال. في المؤتمر التأسيسي «للدستور الجديد» في الثاني من آذار/مارس العام ١٩٣٤، كان المندوب الأول الذي تحدث مطولاً دفاعاً عن الفريق الجديد «للدستور»، هو ممثل حي ترونجة في تونس، وهو حي العمال الوافدين من مئوية، وحصن نفوذ أول منظمة نقابية تونسية، التي قوضتها السلطات الفرنسية بالاتفاق الضمني مع القيادة الاولى «للدستور». لم تكن لقيادة «الدستور الجديد» أية اهتمامات نقابية. فلم يكن هناك أي نقابة تونسية مستقلة في العام ١٩٣٤.

ولم تكن مسألة التحالف مع النقابة مطروحة لدى انعقاد مؤتمر قصر هلال. لكن، نظراً لتصورها الراديكالي للعمل السياسي فإنه لم يكن بامكان قيادة «الدستور الجديد» أن تكون شعبوية. غير أن حافزها الرئيسي المبدي كان سياسياً. أما الباقي فهو تكتيكي في خدمة مشروع سياسي: الاستقلال الوطني وبناء الدولة التونسية الجديدة. لكن قبل انعقاد مؤتمر قصر هلال، كان لدى بورقيبة تصور نهائي لدور التنظيم النقابي العمالي: «تكوّن لدينا اقتناع بأن العمل النقابي، ما كان ليتطور بهذه السرعة في هذا البلد، لو لم يفقد جزءاً من مميزاته الخاصة التي اكتسبها في الغرب، ولو لم يتكيف مع التطلعات العميقة للبلاد وحاجاتها. والنقابات في تونس، على الاقل تلك التي شكلت هذه الايام في اعقاب مرسوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢، لا تعكس ابداً ظاهرة صراع الطبقات. بل تعكس حاجة العمال وارباب العمل للاتحاد من أجل الدفاع عن انفسهم والتغلّب على مجموعة من الأمور التي تواجههم بشكل متساو، وضد منافسة اجنبية تسحقهم بلا تمييز. لقد جاؤوا مدفوعين بغريزة البقاء اكثر من الرغبة في التشبه حَرفياً بمؤسسة غربية»[٢٩].

ذلك هو الوضع في العام ١٩٣٢. لكن بورقيبة، وفي رسالة الى الهادي نويرة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٣٦، حدد بوضوح العلاقة بين العمل النقابي والعمل السياسي: «بعض الرفاق الدستوريين الذين توزعوا بمهارة على عدد كبير من النقابات، يستعدون لإرساء قواعد الاتحاد العام للشغل. وسيكون ذلك بمثابة انقطاع مع الاتحادات العمالية الفرنسية (CGT et SFIO) .. لكني اعتقد انه لم يعد هناك ما يزعجنا في علاقتنا معهم لأن الجبهة الشعبية الفرنسية (Le front populaire) تتجه نحو التخلي عنا»[٣٠] اذن العمل النقابي هو في خدمة العمل السياسي. العمل النقابي المستقل عن المؤثرات الأجنبية، ولكن الخاضع لتقلبات «الدستور الجديد» التكتيكية.

المطلوب هو تشجيع تشكيلات المجتمع المدني ضمن الحدود التي تمكّنها من أن تكون قاعدة تعبئة بالنسبة الى السياسي. وهذا مفهوم يضع السياسي في موقع يعلو على جميع النشاطات الانسانية الاخرى، ولا يتصور بالتالي أي استقلالية لميادين العمل المختلفة. ومن الممكن فهم هذه «الادبية» (ethique) التوحيدية حول المحور السياسي، كرد فعل على نزعات التجزئة المتكررة، وحول الكثير من المحاور في المجتمعات العربية. كما يمكن فهم الادبية الاسلامية التوحيدية في هذا الاتجاه. لكن خطر هذا الموقف يكمن في تسييس مطلق لجميع الممارسات الاجتماعية، وبالتالي، ابتعاد المجتمع المدني عن السياسة، لمصلحة أقلية من المديرين الفعليين للعمل السياسي.

لاحظنا أن الادارة الاولى «للدستور» ضحت في العام ١٩٢٥ بالنقابة التونسية المستقلة السابقة لأسباب تكتيكية سياسية. أما فريق «الدستور الجديد» فإنه سيتدخل بطريقة مباشرة «وغازية» في النقابة التونسية المستقلة الثانية من أجل اخضاعها لسلطة الحزب. وقد عقد المؤتمر التأسيسي لهذه النقابة في شهر آذار/مارس العام ١٩٣٧. وكانت غالبية أعضاء مكتب هذه النقابة عمالاً أصلهم من مئوية، على غرار مكتب النقابة السابق في العام ١٩٢٤. وتجدر الاشارة الى الانتقال المزدوج لزعامة المجتمع المدني التونسي في فترة ما بين الحربين العالميتين. فقد انتقلت **الزعامة** السياسية من العاصمة الى الساحل. أما **الزعامة** النقابية، المعبرة عن التنظيم المستقل للطبقة العاملة الحديثة العهد، فلم تأت من كبار العائلات، «البلدية» في العاصمة، ولا من عائلات صغار المالكين الساحليين. فالقيادة النقابية ومنذ أول اتحاد عام للشغل ايام محمد علي حتى أيامنا هذه هي في ايدي الاطراف: قابس، قرقنة، قفصة. اما أحمد

---

(٢٩) «L'Action Tunisienne,» no. 102 (1932) citée dans: Boubaker letaief Azaiez, *Tels syndicalists tels syndicats* (Carthage: Edition Tunis, 1980),p. 112.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٥.

بن صلاح، فهو حالة مستقلة. فقد كان يعمل كسياسي من أصل ساحلي أكثر مما كان مناضلا نقابياً.

في أي حال، فإن مصير النقابة الثانية حدد في أعقاب هذه المقابلة بين بورقيبة وبين بلقاسم غيناوي الامين العام للاتحاد العام للشغل، والمناضل في الحزب الدستوري الجديد:

«بورقيبة: غدا ستعقدون مؤتمركم؟
غيناوي: نعم
بورقيبة: أود أن ينتخب الهادي نويرة أميناً عاماً للاتحاد.
غيناوي: لكن لماذا؟
بورقيبة: لانه ينبغي ذلك.
غيناوي: المؤتمر سيخصص فقط لبحث العجز المالي للاتحاد.
بورقيبة: واذن! ليس لذلك اهمية»[٣١].

جرت المقابلة في مقر الحزب الدستوري الجديد، عشية مؤتمر النقابة في ٢٩ ـ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٨. ولدى انعقاد المؤتمر، قام أعضاء من الحزب الدستوري الجديد، غالبيتهم من منطقة غيناوي، باجتياح مقر النقابة، وفرضوا «النقابي الجديد» الهادي نويرة أميناً عاماً للاتحاد العام للشغل. وكما في العام ١٩٢٥، فإن زعزعة استقرار النقابة من قبل الحزب، اضعف النقابة، ثم الحزب في وقت لاحق.

بعد الحرب العالمية الثانية، أطلق فرحات حاشد، وبشكل مستقل، منظمة نقابية اقليمية اسمها: «النقابات المستقلة للعمال التونسيين الجنوبيين». تحولت هذه النقابة بسرعة الى اتحاد عام للعمال التونسيين، بدعم من الحزب الدستوري الجديد هذه المرة. وكان التنظيمان في مرحلة توسع، كما أن علاقاتهما كانت مرتكزة الى مبدأ الاستقلالية والتعاون الوثيق. على أن الاستقلال أدى الى تعديل الوضع سواء بالنسبة الى الحزب الدستوري الجديد، أم الاتحاد العام للشغيلة التونسيين.

فوق هذين التنظيمين، أصبحت الدولة رب العمل الاكبر الذي يبتلع جميع المناضلين المؤهلين لتولي مسؤولية ما في أحد التنظيمين. ويخضع الحزب للدولة. فتدون مؤتمراته وتشرع القرارات المتخذة في اطار ادارة الدولة. وبات دوره الجديد هو تأطير المجتمع المدني ونشر التربية الدولتية الجديدة. وهو يشكل بصورة خاصة مجالاً للصعود الاجتماعي. ولكن تجريده من ايجابيات ومخاطر المنافسة أدت الى حصر مجال استيعابه لبعض المجاهدين القدماء والمحافظين. أما النقابة، الخاضعة للضغوط المطلبية للقاعدة، فقد يجري «تنظيفها» بانتظام على مستوى القمة. وعندما وفّرت لها المرحلة الليبرالية فرصة المواجهة، باتت النقابة تشكل تهديداً. وقد جرى اقتحامها في العام ١٩٨٦، كما في العام ١٩٣٨، لكن على مستوى أكبر بكثير.

وأدّت عملية اضعاف الحزب والنقابة وعدم تسييس المجتمع المدني، الى التسييس المطلق لجميع الممارسات ولجميع المؤسسات الاجتماعية: المدرسة، الجامع، الشركة، الرياضة.. ولم لا الجيش؟

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

## الخلاصة: المكسيك، تركيا، وتونس

المكسيك هي بلد من العالم الثالث، فقير، في طور التنمية، تابع، يمر بانتظام بما نسميه بالأزمات الاقتصادية. ومنذ سنوات كان على حافة الافلاس المالي. لكن المكسيك الحقيقية، بتناقضاتها، وتبايناتها الاجتماعية، وفولكلورها، وخطابها الثوري والبرجوازي، تمكنت من تجنب خطر تسييس الجيش. وبدأت بتحويل مبدأ عدم اعادة انتخاب رئيس الجمهورية الى نص دستوري. لكن المكسيك أنجزت ايضا واحدة من أوائل عمليات الاصلاح الزراعي، وأنتجت نخبة ثقافية قريبة من التقاليد الهندية والفلاحية، رغم أن ظروفها المعيشية بعيدة عنها. وانتزعت المكسيك من الكنيسة أملاكها العقارية من دون أن تسعى الى ادارة الحاجات الدينية للسكان. وحافظت المكسيك في النهاية على التحالف الأولي بين الحزب والنقابة، وأتاحت المجال لاجراء انتخابات ديمقراطية حرة، من دون أي مخاطرة بالحزب الدستوري الثوري. المكسيك ليست البيرو، وليست مكة، لكنها جمهورية مدنية من العالم الثالث منحت نفسها بوسائل اعادة انتاج نظامها من دون المخاطرة بالوقوع تحت نظام دكتاتوري عسكري، كما هي الحال في الغالبية العظمى من بلدان أمريكا اللاتينية.

تستحق حالة المكسيك ان تستذكر، عندما ننظر حولنا، وخصوصاً عندما لا نستطيع اختيار جيراننا. وبعيداً عن الجيران المباشرين، من المفيد أن نستذكر حالة تركيا. لدينا تاريخ مشترك مع هذا البلد. فقد عشنا في المجال السياسي نفسه طوال عقود عديدة. تركيا هي مركز الامبراطورية العثمانية القديمة. وكنا نشكّل أحد أقاليمها الاكثر قرباً على المستوى الثقافي.

لقد تمكنت تركيا من تجنب الاستعمار بفضل الفريق الذي تكوّن حول أتاتورك. ولم تسعَ تركيا نحو تطبيق اصلاح زراعي فعلي. كما أن النخبة التركية المثقفة انقطعت عن أطرافها الاجتماعية اقتصادياً كما في كل مكان، وثقافياً بشكل خاص، وبالتالي سياسياً. وانطلقت تركيا في مشروع تحديث رمزي محكوم بهاجس جنوني تجاه الدين. وسعت السياسة الى اخضاع كل شيء لسلطتها، حتى الدعوة الى الصلاة. وظل فريق أتاتورك معارضا لفترة طويلة التكوين للنقابات. لكن تركيا بخلاف المكسيك عاشت في ظل نظام الحزب الواحد، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد استغل هذا الحزب نفوذه في أول انتخابات متعددة الاحزاب. لكنه خسر جميع المقاعد في الانتخابات الثانية في العام ١٩٥٠. أما الفريق الفائز في هذه الانتخابات فقد حكم البلاد بطريقة أدت الى تدخّل الجيش لإعادة النظام الى البلاد للمرة الاولى في العام ١٩٦٠، والثانية العام ١٩٧١، والثالثة العام ١٩٨٠. ويمكن القول ان المجتمع التركي هو تحت الوصاية العسكرية.

حالة تونس هي بين المكسيك وتركيا. أما الباقي فهو من قبيل التنبؤ، وهو شأن غريب على أي نص اكاديمي □

# العلاقات اللبنانية ـ التركية في عهد الانتـداب الفـرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣

**د. مسعود ضاهر**

**استاذ تاريخ لبنان الحديث في الجامعة اللبنانية ـ بيروت**

## مدخـل

وعد الانكليز والفرنسيون بعض زعماء العرب بإقامة دول عربية مستقلة وذات سيادة يسلمونهم زمام الامور فيها، وذلك بهدف كسب تأييدهم للوقوف ضد الجيوش العثمانية والالمانية إبَّان الحرب العالمية الأولى، وتتالت تصريحات القادة الإنكليز والفرنسيين لتؤكد هذا الاتجاه في حين كانوا يُعِدُّون الاتفاقيات السرية لاقتسام مناطق النفوذ في المشرق العربي. وعلى الرغم من افتضاح أمر اتفاقيات سايكس بيكو ـ سازانوف عام ١٩١٧ بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية، كانت قيادة القوّات الحليفة في الشرق مستمرة في نشر التصريحات حول حق العرب في تقرير مصيرهم بأنفسهم. وتوجه الإنكليز والفرنسيون ببيان مشترك صدر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ جاء فيه «إن السبب الذي من اجله حاربت فرنسا وانكلترا في الشرق تلك الحرب التي أهاجتها مطامع الالمان إنما هو تحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً تاماً نهائياً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمدّ سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حراً»[١]. وفي الوقت نفسه كان الجنرال اللنبي، القائد العام للقوات الحليفة في الشرق يصدر القرارات الإدارية والمالية التي تكبل شعوب المشرق العربي وتربطها تبعياً بالتحالف الفرنسي ـ الإنكليزي.

وبإشراف الجنرال اللنبي، كان الكولونيل دوبياباب De Piépape ، قائد المفرزة الفرنسية العاملة في القوات الحليفة في لبنان أو اراضي العدو المحتلة ـ المنطقة الشمالية[٢]ـ ، كما اسمتها القرارات الأولى

(١) جورج أنـطونيـوس، **يقـظة العـرب: تاريـخ حركـة العرب القومية** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦)، ص ٥٩٠ ـ ٥٩١.

(٢) صدر في العام ١٩٢٤ كتاب يحمل العنوان التالي: **مجموعة المقررات للمنطقة الغربية ـ من ٢٤ تشرين الاول ١٩١٨ إلى ٣١ آب ١٩٢٠ ـ تضم بين دفتيهـا المقـررات الاداريـة والقضـائيـة والمـاليـة والصحيـة والزراعيـة والجمركية**(بيروت: مطبعة الأدب، ١٩٢٤)، النسخة العربية ٢٣٢ ص، والفرنسية ١٨٨ ص. وتمهيداً للكتاب أصدر الناشر البيـان التـالي: «بدأت الحكومة المحتلة بوضع القرارات والانظمة منذ يوم ٢٤ تشرين الاول ١٩١٨ مطلقة اسم «المنطقة الشمالية لاراضي العدو المحتلة» على كل من بيروت، وجبل لبنان القديم، ولوائي طرابلس، واللاذقية، واقضية صيدا، وصور =

للفـرنسيين والإنكليز. وكان دوبياباب يصدر القرارات التي تؤكد السيطرة الفرنسية دون سواها على مقدّرات سوريا ولبنان، وذلك بمباركة كاملة من الإنكليز الذين كانوا يرغبون في اطلاق يد الفرنسيين في سوريا ولبنان مقابل إطلاق يدهم في العراق وفلسطين.

ويمكن التأكيد مع أمين الريحاني «انّ انتصار الحلفاء لم يكن انتصاراً لشركائهم العرب، بل على العكس من ذلك، فقد كان مهيّئاً لهم ان ينتقلوا من سيطرة محتل إلى سيطرة محتل آخر اسوأ منه»[٣].

بعد أربعة قرون من السيطرة العثمانية على المشرق العربي جاءت نتائج الحرب العالمية الأولى لترسم حدوداً سياسية لم تعرفها الولايات العثمانية سابقاً في هذه المنطقة. وفي إطار تجزئة استعمارية رسمتها بريطانيا وفرنسا بشكل خاصّ ووافقت عليها عصبة الأمم المتحدة في مؤتمر سان ريمو San Remo عام ١٩٢٠، توسعت رقعة متصرفية جبل لبنان لتشمل أراضي كانت تتبع سابقاً ولايتي بيروت ودمشق. وأصبحت مدينة بيروت مركزاً لدولة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال غورو في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ إلى جانب دويلات طائفية في سوريا.

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى القضاء على السلطنة العثمانية وتهديد وحدة الأراضي التركية نفسها بعد احتلال فرنسي ـ إيطالي ـ انكليزي لأجزاء واسعة منها، وبعد غزو اليونان للأراضي التركية وتهديد العاصمة إسطمبول. وفرضت على تركيا اتفاقيات مجحفة في سيفر Sèvres ومودروس

---

= ومرجعيون وما يلحق بها من القرى والاراضي. ثم ابدلت اسم المنطقة الشمالية باسم المنطقة الغربية وظلت تصدر قراراتها بهذا العنوان إلى آخر يوم من شهر آب سنة ١٩٢٠، ذلك اليوم الذي أعلن في تاليه استقلال جبل لبنان الكبير. وقد تبين لنا ان مجموعة قرارات اشرنا إلى بعضها في هذا البحث قد صدرت قبل ٢٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩١٨، اما تسمية «استقلال جبل لبنان الكبير» فيراد بها «دولة لبنان الكبير» التي اعتبرها بعض اللبنانيين امتداداً لمتصرفية جبل لبنان وتوسيعاً جغرافياً لها. وأبرز القرارات والمراسيم الصادرة في هذا الكتاب وتتناول الماضي العثماني للمقاطعات اللبنانية هي التالية:

ـ القرار رقم ٩٧٢ الصادر في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ والقاضي بإلغاء القاب مدير الولاية أو السنجق، والحاكم ونائب الحاكم واستبدالها بلقب مستشار الولاية أو السنجق. المصدر نفسه، ص ١٢.

ـ التعليمات الادارية رقم ٩٥ الصادرة في ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩١٨ المتعلقة بجوازات السفر وبأمر انتقال اللبنانيين من مكان إلى آخر. المصدر نفسه، ص ١٤.

ـ القرار رقم ١٤١٦ تاريخ ١٢ تموز/ يوليو ١٩٢٠ المتعلق بإجازات السفر وتأشيرات الدخول إلى لبنان، المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

ـ القرار رقم ١٤٥٦ تاريخ ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٢٠ المتعلق بمنع المختارين في بيروت من اعطاء شهادات للبنانيين. المصدر نفسه، ص ١٦.

ـ القرار رقم ١٦٤ تاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ القاضي بإبطال تطبيق القوانين العثمانية التي تمنع نقل الاملاك إلى الاجانب. المصدر نفسه، ص ٢٣.

ـ القرار رقم ٩٨٨ تاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ القاضي بإعادة الامتعة التي أخذت أيام الدولة العثمانية من الاجانب إلى أصحابها. المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٨.

ـ القرار رقم ١٢١٠ تاريخ ٦ شباط/ فبراير ١٩١٩ المتعلق بإلغاء بعض القوانين العثمانية في المحاكم اللبنانية وتعديل البعض الآخر. المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٧٦.

ـ القرار رقم ٦٤١ تاريخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ القاضي بإلغاء بعض النصوص العثمانية من مجالس التأديب في لبنان. المصدر نفسه ص ٦٠ ـ ٦١.

(٣) امين الريحاني، «شذرات،» **اليقظة** (بيروت)، السنة ١، العددان ٥ و ٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٣٠)، ص ١٥، ومسعود ضاهر، **تارخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦**، ط ٢ (بيروت: دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٤)، الباب الأول، الفصل الأول، «سياسة الوفاق الاستعماري في الشرق الأوسط،» ص ١٢ ـ ٣٨.

Mudros لم يقبل بها الوطنيون الأتراك على الرغم من توقيع السلطان العثماني لهما لأنه لم يكن يعبر عن إرادة الشعب التركي، بل كان صنيعة الجيوش الاستعمارية التي فرضت تلك الاتفاقيات[٤]. وقاد الزعيم التركي مصطفى كمال معركة تحرير الإرادة التركية من الاتفاقيات والسلطان معاً وأعلن ولادة الجمهورية التركية الحديثة، فوضع بذلك نهاية للسلطنة العثمانية التي ارتبط بها تاريخ سوريا ولبنان منذ معركة مرج دابق عام ١٥١٦ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

## عن التدابير الفرنسية لقطع تاريخ المقاطعات اللبنانية عن ماضيها العثماني الطويل

لن نتناول في هذا البحث سوى العلاقات اللبنانية ـ التركية دون سواها من العلاقات العربية ـ التركية في مرحلة الانتداب، أي إبّان فترة ما بين الحربين العالميتين. وسنكتفي ببعض الحقائق التاريخية المستندة إلى وثائق أصلية منها ما ينشر للمرة الأولى لإبراز دور الانتداب في قطع الصلة التاريخية بين المشرق العربي وتركيا.

### أ ـ موقف مزدوج من الجنود العثمانيين المهزومين عام ١٩١٨[٥]

صدر القرار رقم ١٩/١ مكرّر في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ بتوقيع الكولونيل الفرنسي دوبياباب الذي أمر باعتقال الضباط والجنود العثمانيين الذين اختبأوا داخل الأراضي اللبنانية بعد انهيار الجيش العثماني. ودعا القائد الفرنسي اللبنانيين إلى مساعدة القوات الفرنسية في اعتقال الجنود الأتراك ونقلهم إلى سرايا بعبدا، مركز حكومة جبل لبنان القديم. وحصر القرار أمر الاعتقال بالجنود الأتراك، بالمعنى العرقي للكلمة، دون سواهم، ودعا في الوقت نفسه إلى إطلاق فوري لسراح اللبنانيين من الجنود العثمانيين الفارّين بعد أن تدون أسماؤهم في لوائح معدة خصيصاً لتلك الغاية في سرايا بعبدا. وهدد القائد الفرنسي كل من يخفي جندياً تركياً أو يقدّم بلاغاً كاذباً بشأن وجود الفارّين، لأن ذلك الموقف سيعرّض صاحبه للملاحقة أمام المحاكم العسكرية. وأوكل مهمة تطبيق القرار وتنفيذ بنود المسؤولية الجزائية إلى القائمقامين، ومدراء الأقضية، كما دعا الميليشيات اللبنانية للمساهمة أيضاً في تنفيذه.

فمنذ البداية، وحتى قبيل إعلان انتدابهم على سوريا ولبنان، عمد الفرنسيون إلى اتّخاذ مواقف صارمة ضد الوجود المتبقي للأتراك في مناطق انتدابهم، والعمل، في الوقت نفسه، على تقريب اللبنانيين والسوريين إليهم، واستخدام العسكريين السابقين منهم في مهمات قمعيّة لصالح الانتداب. وخلال سنوات ١٩١٨ ـ ١٩٢٦ صدرت تدابير إدارية وعسكرية كثيرة عن إدارة الانتداب ضمنت استخدام بعض السوريين واللبنانيين في القوى العسكرية الفرنسية العاملة في المشرق العربي والتي أُطلق عليها اسم «فرق المشرق»[٦].

---

(٤) Léon Lomouche. *Histoire de la Turquie*, nouvelle edition, complétée par J. P. Roux (Paris: [Payat], 1953), pp.370-382.

(٥) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، وثائق «اراضي العدو المحتلة المنطقة الغربية»، قرارات تنظيمية، العلبة الأولى.

(٦) Sami Rihana, *Histoire de l'armée libanaise contemporaine* (Beyrouth: 1984), tome I: *Les origines: la légion d'orient et les troupes auxiliaires du levant 1916-1926.*

## ب ـ اغلاق المؤسسات العثمانية الثقافية العاملة في لبنان

مع دخـول السلطنة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب الألمان اضطرت جميع البعثات التبشـيريـة التـابعة لدول الحلفاء إلى إغلاق أبوابها في بيروت وجبل لبنان، فاحتلّت أبنيتها، وأغلقت مدارسهـا، ورحل عدد كبير من مُرْسليها ومبشّريها. وعملت السلطات العثمانية، بعد تأخر طويل، على تشجيـع التعليم الرسمي في بيروت وجبـل لبنـان، وعـلى تنشيط اللغة العثمانية في المدارس الرسمية والخاصة المحلية تحت طائلة العقاب والإغلاق. واحلت كلية الطب العثمانية في دمشق مكان كلية الطب الفرنسية في بيروت طيلة سنوات الحرب.

وفور دخول القوات الفرنسية إلى تلك المناطق، عمدت إلى وقف عجلة التعليم العام وإعادة تنشيط التعليم الخاص ومدّه بالمساعدات المالية الفورية. وفي يوم واحد أصدر الكولونيل دوبياباب قرارين هامّين في هذا المجال. فنصّ القرار رقم ٢١ الصادر بتاريخ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ على ضرورة انتقال المدرسة الرسمية في بيروت المعروفة باسم مدرسة نظمية هانم من البناء الذي احتلته منذ بداية الحرب[٧]. ويعلل القرار أمر الانتقال بأن ملكية البناء تعود للبعثة البروتستانتية الانكليزية في سوريا التي عادت إلى العمل بعد رحيل العثمانيين. وقدمت مديرة البعثة في بيروت السيدة ماري كساب، عريضةً رسميةً تطالب باسترجاع مدرستها. ولا يمكن تعليل سرعة الفرنسيين بتلبية رغبة السيدة كساب إلا في إطار المشروع الفرنسي الرامي إلى تنشيط التعليم الخاص، وتحديداً التعليم الإرسالي الأجنبي، على حساب التعليم الرسمي الذي بقي دوره هامشياً طيلة مرحلة الانتداب وسنوات طويلة بعد الاستقلال السياسي للبنان. وصدرت قرارات فرنسية مشابهة للقرار رقم ٢١ تهدف إلى إخلاء مراكز الإرساليات الأجنبية ومدارسها وتسليمها إلى أصحابها، والإيعاز إلى البلديات بتدبير ابنية أخرى للمدارس الرسمية.

أمّا القرار الثاني الصادر في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ فيحمل الرقم ٢٨ ويستند في حيثياته إلى تحقيق فوريّ أجرته السلطات الفرنسية، فتبين لها أن كليات الحقوق والطب والتجارة العثمانية كانت تشغل أبنية الجامعة اليسوعية في بيروت. فأصدر الحاكم الفرنسي دوبياباب أمراً بإغلاق تلك الكليات بصورة مؤقتة. وأضاف بخطّ يده على وثيقة القرار الأصلي، العبارة التالية في نهاية البند الأول «ستعود هذه الكليات إلى ممـارسـة نشـاطها عندما تصبح الظروف ملائمة»[٨]. لكن السلطات الفرنسية نظمت شؤون الأساتذة العاملين فيها، ومنحتهم الأجور والتعويضات اللازمة بحيث لم تعد تلك الكليات إلى العمل لأن الجامعتين اليسوعية والأمريكية استعادتا مبانيهما وباشرتا التدريس فيها. وخاض الآباء اليسوعيون معركة قاسية لإغلاق الجامعة العربية في دمشق حتى يتفرّدوا بالتعليم الجامعي في سوريا ولبنان. وبعد أن تلقى الضـابـط كاتـرو Catroux أمراً خطّياً من الجنرال غورو Gouraud بإغلاق كليتي الطب والحقوق اللتين تتكون منهما جامعة دمشق عام ١٩٢١، إلا انه استطاع إقناع الجنرال بضرورة الحفاظ عليهما بعد التدخل المباشر في مناهجهما وجهازهما التعليمي بما يضمن مصلحة الانتداب الفرنسي ويقيه مخاطر الإغلاق ومحاذيره والنقمة الشعبية التي سترافقه[٩].

يتّضح من هذا النموذج أن إدارة الانتداب لم تتخذ سياسة طائفية تستثير نقمة السوريين وقسم

---

(٧) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) Georges Catroux, *Deux missions en Moyen-Orient 1919-1922* (Paris: Plon, 1958), pp 61-62.

كبير من اللبنانيين بل كانت تخطط لكسب زعماء سوريين ولبنانيين من جميع الطوائف ودفعهم للانخراط في إدارة الانتداب، وذلك بتقليد النموذج الفرنسي في مختلف المجالات: الإدارة، الدستور، الجيش، البرلمان، الوزارة، التعليم... إلخ. ومع تطبيق النّموذج الفرنسي كانت عملية القطع النهائي بين حاضر اللبنانيين أيام الانتداب وماضيهم العثماني الطويل تتم بخطى حثيثة وتزول تدريجياً، في التسمية والمضمون معاً، جميع القرارات والقوانين العثمانية السابقة باستثناء ما يخدم مصالح الفرنسيين ويعزز سيطرتهم على مقدرات المناطق الخاضعة لانتدابهم.

## ج ـ اتفاقية لوزان بين الجمهورية التركية والجمهورية اللبنانية

قبل توقيع مصطفى كمال على اتفاقية لوزان Lausanne في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣ كان السكان العرب في المشرق العربي يعتبرون رعايا عثمانيين ويعاملون على هذا الأساس عند مرورهم عبر الأراضي التركية، ونصت الاتفاقية على ضرورة تحرير الأراضي التركية من جميع القوى العسكرية الأجنبية فاعترفت الجمهورية التركية فيها بزوال السلطنة العثمانية نهائياً وأعطت الحق للرعايا السابقين فيها باختيار الجنسية الحقوقية التي تلائمهم[١٠]، وسارعت المفوضية العليا الفرنسية إلى إصدار سلسلة قرارات لتحديد الجنسية، وتذاكر النفوس، وجوازات السفر، وشؤون الولادات والوفيات والزواج والطلاق وغيرها في كل من سوريا ولبنان. وحدّد القرار ٢٥٧٦ الصادر في ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٢٤ عن سكرتير المفوضية العليا السيد دو ريفي De Reffye الركائز والأسس للجنسية اللبنانية[١١]. وبموجب ذلك القرار والقرارات الأخرى التطبيقية له، نال معظم اللبنانيين تذاكر هوية استناداً إلى إحصاءات رسمية قامت بها سلطات الانتداب تباعاً خلال أعوام ١٩٢١ و ١٩٢٥ و ١٩٣٢ وهو الإحصاء الرسمي الأخير في لبنان. فحرمت جماعات لبنانية من حقّها في الجنسية، وأعطيت الجنسية اللبنانية إلى أقليات لا تمّت للّبنانية بصلة، وذلك بهدف إبقاء التوازن الطائفي الدقيق في لبنان على قاعدة إحصاء ١٩٣٢ الذي أبرز أكثرية ضئيلة في جانب المسيحيين. وكان للقرار ٢٥٧٦ دور أساسي في تبلور الجنسية اللبنانية وما رافقها من مشكلات حقوقية وإنسانية لا زالت مستمرة حتى الآن. فقد بني تطبيق القرار على تعسف إدارة

---

(١٠) مواد معاهدة لوزان (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣) المتعلقة بتحديد الجنسية اللبنانية هي:

ـ **المادة ٣٠**: للرعايا الاتراك المقيمين على الاراضي المنسلخة بحسب أحكام هذه المعاهدة عن تركيا ملء الحق وضمن شروط التشريع المحلي بالحصول على جنسية الدولة التي الحقت بها هذه الاراضي.

ـ **المادة ٣١**: إن الاشخاص الذين تجاوزت سنهم الثامنة عشرة وسقطت عنهم الجنسية التركية واكتسبوا بملء الحق جنسية جديدة بمقتضى المادة السابقة يحق لهم في خلال سنتين اعتباراً من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ أن يختاروا الجنسية التركية.

ـ **المادة ٣٣**: الاشخاص الذين يمارسون حق الاختيار وفقاً لأحكام المادتين ٣١ و ٣٢ يتوجب عليهم في غضون الاثني عشر شهراً اعتباراً من تاريخ اختيارهم ان ينقلوا مكان إقامتهم إلى البلد الذي اختاروا تابعيته ويحق لهم الاحتفاظ بأموالهم غير المنقولة الحائزين عليها في البلاد التي كانوا مقيمين فيها قبل اختيارهم أو في احدى البلدان الأخرى ويستطيعون نقل أموالهم المنقولة مهما كان نوعها ولا يفرض عليهم من جراء هذا الامر أي ضريبة أو رسم سواء في الخروج أم في الدخول. انظر: حسن علوية، **الجنسية اللبنانية وطرق استعادتها** (بيروت: ١٩٨٤) ص ١١٩ ـ ١٢٠. وقد نشر الكاتب أيضاً نص القرار رقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٢٤ المتعلق بالاشخاص الذين من التبعية التركية المقيمين في لبنان، انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(١١) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، وثائق «اراضي العدو المحتلة المنطقة الغربية»، قرارات تنظيمية، العلبة الاولى، الملف رقم ١٣، يتضمن النص الفرنسي أربع نقاط: تحديد السوريين واللبنانيين، تحديد الاجانب، تحديد الاستثناءات، تحديد العقوبات. قرار من خمس صحفات كبيرة مع ملحق على صفحة واحدة حول رسوم تأشيرات الدخول.

الانتداب التي أعطيت وحدها الحق في تأكيد لبنانية من تشاء وحرمان لبنانيين أصيلين من جنسيتهم اللبنانية.

وحدد القرار ٢٥٧٦ الجهات التي لها الحق بإثبات الجنسية اللبنانية أو نفيها بجهاز خاص أقيم لهذه الغاية في المفوضية العليا ببيروت، وبدوائر البوليس الفرنسي في باريس والمحافظات الفرنسية، وبالقنصليات العاملة في السفارات الفرنسية في دول العالم. أي أنّ الأجهزة الفرنسية وحدها أعطيت صلاحية تحديد الجنسية اللبنانية ومنح تأشيرات الدخول إلى لبنان، وجوازات السفر ووثائق الولادات للمهاجرين اللبنانيين.

كانت المسألة كما حددتها نصوص اتفاقية لوزان بالغة التعقيد. فمن هو اللّبناني أو السوري الذي دلّت عليه اتفاقية لوزان بعبارة «من كانوا يخضعون سابقاً للسلطنة العثمانية» سواء بقوا في سوريا ولبنان أم ارتحلوا عنهما؟ فيستطيع الحصول على الجنسية اللبنانية أو السورية أو الفلسطينية أو العراقية كل من يرغب بها شرط مصادقة سلطات الانتداب على تلك الرغبة. ولأسباب سياسية متنوعة، أعطيت تلك العبارة مدلولاً فضفاضاً حيث يتّسع لمن يرغب الفرنسيون بإعطائه الجنسية اللبنانية من السوريين والفلسطينيين، والعراقيين، والأردنيين، والارمن والشركس، والأشوريين، والكلدان، والسُريان، والأقباط، والأكراد وغيرهم. ولعبت الطائفية دوراً هاماً في عملية التجنيس من جهة، والحرمان من الجنسية اللبنانية لمستحقيها من جهة أخرى. لكن بنود اتفاقية لوزان قادت إلى تبلور الشخصية اللبنانية التي أُعلنت كدولة مستقلة وذات سيادة في ظل الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٦ تحت ستار العمل على إدخالها في عصبة الامم كدولة حرة ومستقلة. ولم تعد العلاقة بين الجمهورية التركية والجمهورية اللبنانية علاقة ارتباط مباشر كما كان عليه الوضع في المرحلة العثمانية الطويلة، بل أصبحتا دولتين منفصلتين تماماً، لهما جنسيتان مختلفتان ويقيمان علاقاتهما على هذا الأساس بواسطة الدولة الفرنسية المنتدبة. فقد اعتبر لبنان جمهورية مستقلة وذات سيادة منقوصة في ظل الانتداب الفرنسي ولا تربطه بالجمهورية التركية اية روابط حقوقية من أي نوع، ولا تستطيع السلطات التركية اتّخاذ أي إجراء قانوني ضد المواطنين اللبنانيين حتى لا تسيء إلى العلاقات القائمة بينها وبين فرنسا الضامنة لاستقلال لبنان. فمن الناحية الحقوقية، تعتبر اتّفاقية لوزان نقطة تحول أساسية في تاريخ تركيا وكل من سوريا ولبنان. فلم تعد تركيا وريثة السلطنة العثمانية، ولم يعد ينظر إلى اللبنانيين والسوريين كرعايا سابقين وتابعين للسلطنة، بل أصبح الأتراك واللبنانيون والسوريون مواطنين أحراراً ينتظمون في دول حديثة ولها حدود معترف بها دولياً.

وبعد صدور القرار ٢٥٧٦ لم يعد بالإمكان دخول الأراضي السورية واللبنانية أو الخروج منها إلا بموجب تأشيرة دخول وخروج صادرة عن السلطات الفرنسية ولا تُعطى إلا لحاملي جوازات السفر أو الأوراق التي تثبت الجنسية. ويسري ذلك التدبير على الأتراك كما يسري على السوريين واللبنانيين. فقد أجبر الأتراك الذين يعبرون خط حديد بغداد مروراً بسوريا ولبنان بشكل مؤقت (ترانزيت) على تطبيق القرار، والحصول على تأشيرات دخول من القنصليات الفرنسية العاملة في تركيا والعراق وفلسطين والجزيرة العربية. ولم يستثن من تلك الإجراءات سوى السوريين أو الأتراك الذين يقطنون على حدود البلدين أو على مسافة تزيد على مائة كيلومتر من أقرب قنصلية فرنسية. وبالرغم من تلك التسهيلات يجب على كل مسافر سوري أو لبناني أو تركي الحصول على جواز سفر رسمي. أما تأشيرة الدخول فتعطى على نقاط المراقبة عند حدود البلدين. ثم وُضعت شروط تفصيلية توضّح الرسوم المطلوبة للحصول على

التأشيرة بموجب التدبير القنصلي رقم ١٤٨/٤٠٤ الصادر عن السكرتير العام للمفوضية دوريفي De Reffye [١٢]. بتاريخ ٨ أيار/مايو ١٩٢٤.

ويبدو أن إدارة الانتداب الفرنسي كانت ترغب أيضاً في اجبار السوريين واللبنانيين على استخدام تأشيرة دخول وخروج عند عبور الحدود بين سوريا ولبنان اسوة بتدابير الانتداب البريطاني بين فلسطين والعراق[١٣]. لكنها عدلت عن تطبيق القرار رقم ٢٥٧٦ عليهم فاستمرّوا يتنقلون بين بلديهما دون تأشيرة دخول وخروج سابقة والاكتفاء ببطاقة الهوية.

لقد بلورت تدابير الانتداب الفرنسي الشخصية الحقوقية اللبنانية تجاه جميع الدول ومنها الجمهورية التركية، ولم يعد أيّ رابط تاريخي يجمع بين اللبنانيين كما في المرحلة السابقة بل اتجه مسار الشعبين في منحى مختلف عمّا كان عليه في الماضي. واقتصرت العلاقات التجارية إبّان مرحلة الانتداب على بعض المبادلات البسيطة. وخلال أعوام ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩ على سبيل المثال، لم تحتلّ تركيا سوى مرتبة ثانوية تراوحت بين الخامسة والسابعة في ترتيب الدول حسب حجم التصدير والاستيراد عبر مرفأ بيروت الذي اعتبر المرفأ الأساسي لدويلات سوريا ولبنان معاً[١٤].

## د ـ تبادل الأملاك بين الأتراك واللبنانيين كمواطنين لدولتين منفصلتين بعد اتفاقية لوزان

بعد تاريخ مشترك طويل عاشه اللبنانيون في ظل الحكم العثماني برزت مشكلات كثيرة بعد اتفاقية لوزان أبرزها في مجال الملكية العقارية للأتراك المستقرين في سوريا ولبنان، وملكية السوريين واللبنانيين الذين انتقلوا من الجمهورية التركية إلى هذين البلدين أو إلى الخارج، إضافة إلى أنواع عديدة من الملكيات العقارية للمهاجرين، والمستقرين، والنازحين، وأصحاب جنسيات قيد الدرس وغيرها.

وقضت المادة الستون من اتفاقية لوزان أن تحل الدولة المنتدَبة مكان السلطنة العثمانية في مجال ملكية الأراضي المملوكة ملكاً غير خاص. أي أن سلطة الدولة المنتدبة كانت كبيرة جداً وتشمل الأراضي الوقفية، والمشاع، والمتروكة، والمحميّة، والمُرفقة، والمَوات وغيرها، ولكلّ منها أحكام خاصة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان السلطان عبد الحميد الثاني يمتلك آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة في فلسطين وسوريا، لكنّه أجبر على التنازل عنها لصالح خزانة السلطنة بعد تنازله عن العرش، وذلك

---

(١٢) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، المصدر نفسه، الملف رقم ١٥، صفحتان من الحجم الكبير حول رسوم التأشيرات.

(١٣) المصدر نفسه. وضعت ورقة باللغة العربية على غلاف الملف رقم ١٥ ولا تحمل أي توقيع لكنها تشير إلى ترتيب أبجدي يحمل الحرف (د) دون العثور على الصفحات السابقة التي تحمل الاحرف أ، ب، ج، ونصت الوثيقة على: «أن مسألة جوازات السفر بين سوريا ولبنان قد تثار بعد اقرار المعاهدة واستقلال كل واحدة في شؤونها وادارتها. فهل من الضروري استعمال الباسبورات بين الدولتين أم الاستغناء عنه نظراً لوجودهما تحت انتداب دولة واحدة، ونظراً لارتباط اراضيهما ـ بعضهما مع بعض ولكن هناك فلسطين والعراق، وهما أيضاً تحت انتداب واحد، ومع ذلك فإن الباسبور مقرر بينهما، وعلى ذلك رأى درس هذه الناحية على أن اعطاء الباسبورات سهل لا يتكلف ضريبة تذكر...».

(١٤) Jacques de Monicault, *Le port de Beyrouth et l'économie des pays du levant sous mandat français* (Paris: 1936), p. 66, et *Bulletin de l'association des commerçants et industriels français au levant* (Revue mensuelle), (1926), pp. 4 et 63.

بموجب إرادتين سنيتين في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨ وفي ٣ أيار/ مايو ١٩٠٩ لقاء مليون ليرة ذهب[١٥]. وانتقلت تلك الأراضي إلى إشراف الدولة المنتدَبة التي ساهمت في تسريبها إلى كبار الملاكين والأعيان والمتنفذين بأسعار بخسة. وبرزت مشكلات عديدة بين أصحاب ملكية التصرف التي كانت سائدة في مختلف أرجاء المشرق العربي طوال العهد العثماني، وبين إدارة الانتداب حول الملكية الفعلية للأراضي المتنازع عليها بين الأفراد أو العائلات، أو بين الدول والأفراد أو العائلات. ونظراً لسهولة انتقال الرعايا العثمانيين داخل السلطنة فإن انتقال الأتراك إلى سوريا ولبنان وفلسطين وغيرها، وكذلك انتقال رعايا تلك المناطق واستقرارهم داخل الاراضي التركية، كان أمراً مألوفاً وطبيعياً. وبعد تحديد جنسية كل من الأتراك ورعايا هذه الدول إثر اتفاقية لوزان، برزت مشكلات الملكية والارث والانتقال والسكن ودفع الضرائب وغيرها. فعمدت سلطات الانتداب، منذ البداية، إلى جعل الأرض سلعة تباع وتُشترى وتُرهن، وأفسحت المجال أمام الملكية الخاصة كي تنمو وتزداد بسرعة على حساب الملكيات الأخرى. فاستفاد كبار المتنفذين والتجّار من تدابير الانتداب وسجّلوا ملكيات كبيرة بأسمائهم وذلك على حساب صغار الفلّاحين، وأملاك الدولة، وأراضي المشاع والموات والمتروكة وغيرها.

ونظراً لتشابك الملكيات المشتركة بين كلّ من تركيا وسوريا ولبنان وصعوبة تحديد الملكيات الخاصة فيها، ومن يحق لهم التملك لأراضيها، كان على الدولة المنتدَبة أن تعقد سلسلة اتفاقات مع الدول المعنيّة بملكية اللبنانيين على أراضيها بخاصة تركيا ومصر. وكانت أبرزها الاتفاقية الفرنسية ـ التركية المعقودة بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٢، والمتعلقة بمبادلة أملاك في سوريا ولبنان مع أملاك في الجمهورية التركية[١٦].

نُشر النصّ الفرنسي للوثيقة في كتيّب من ست عشرة صفحة تضّمنت خمس عشرة مادة وسبعة ملاحق، تحدّد كيفية الاتفاقية التي استندت بشكل أساسي إلى المواد ٣٠ ـ ٣٤ من اتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣، وإلى نصوص اتفاقية أنقرة أو اتفاقية حسن الجوار بين تركيا وسوريا ولبنان والموقعة في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٢٦، وإلى اتفاقية ٢٩ أيار/ مايو ١٩٣٧ الموقّعة بين تركيا وفرنسا باسم سوريا ولبنان، حول الجنسية اللبنانية والسورية[١٧].

تناولت اتّفاقية ١٩٣٢ بالتفصيل شؤون اللبنانيين والسوريين الذين تبدلت جنسيتهم العثمانية السابقة إلى جنسيات جديدة طبقاً لاتفاقية لوزان، أو غيّروا أماكن سكنهم، أو استقروا نهائياً على الأراضي التركية ونالوا جنسيتها، أو رغبوا بالحفاظ على ممتلكاتهم في سوريا ولبنان، إلى جانب حالات عديدة ومعقدة. كما تناولت الاتفاقية الشؤون المماثلة للاتراك الذين استقروا في سوريا ولبنان وحافظوا على جنسيتهم التركية أو تجنّسوا فيهما. وتناولت كذلك مسألة الأراضي التي يطالب بها أصحابها السابقون الذين هجروا أراضيهم، أو صادرتها الدولة أو وضعت اليد عليها لأسباب متنوعة. ونصّت

---

(١٥) الأمير مصطفى الشهابي، «بحث في أملاك الدولة،» **المشرق** (بيروت)، (١٩٣٢)، ص ٥٤٤، ومسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٩٨٣)، الباب الأول، الفصل الثاني، «من ملكية الدولة وأملاك المشاع إلى الملكيات الخاصة في حمى القانون»، ص ٤٧ ـ ٦٤.

(١٦) انظر نص اتفاقية ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٢ بخاصة المادتين ١٢ و ١٣ المتعلقتين بمصالح الأتراك في سوريا ولبنان ومصالح السوريين واللبنانيين في تركيا، في: مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، العلبة الأولى، الملف رقم ١٣.

(١٧) انظر النص الفرنسي لاتفاق ٢٩ ايار/ مايو ١٩٣٧ الموقع من وزير خارجية تركيا وسفير فرنسا في تركيا في: علوية، **الجنسية اللبنانية وطرق استعادتها**، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

الاتفاقية على ضرورة استصدار أحكام قضائية لإثبات الملكية المتنازع عليها بين الأفراد والجماعات أو مع الدولة وذلك بعد تقديم الأوراق الثبوتية بذلك. وأن تتقدم فرنسا باسم سوريا ولبنان وتركيا بلوائح تفصيلية حول الدعاوى المقدمة بهذا الخصوص، فتدرس الطلبات المعلّقة بعناية، وتفند الحيثيات الرامية إلى نزع الملكية أو تثبيتها على أن تحسم الأمور المعلقة في مهلة زمنية لا تتعدّى الثمانية عشر شهراً من تاريخ تطبيق الاتفاقية التي تدخل حيز التنفيذ بعد شهر واحد يلي توقيع رئيس الجمهورية الفرنسية والتركية عليها.

وأعطت الاتفاقية مهلة قانونية مدّتها سنتان من تاريخ تطبيقها يحقّ خلالها للمواطنين الأتراك والسوريين واللبنانيين إنجاز معاملات النقل والانتقال المتعلقة بالملكية. ووضع وزير الخارجية التركي تحفظاً نصّ عليه البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية جعل أمر الموافقة عليها مشروطاً بعدم تعارض نصوصها مع القوانين والأعراف المطبّقة في الجمهورية التركية. ونصّت البروتوكولات الأخرى على كيفية حل مسألة الضرائب على الأملاك المتنازع عليها أو المطالب بها، وعلى الضرائب الناجمة عن الإرث ونقل الملكية والتسجيل، وتم الاتفاق أيضاً على تجديد العمل بالاتفاقية لمدة سنة أخرى حتى لا يحرم أصحاب الأملاك من حيازتها بسبب بطء المعاملات والروتين الإداري. ومع تبلور الملكية الخاصة في لبنان وحصرها بشكل أساسي باللبنانيين، كانت القوانين والقرارات والمراسيم المستوحاة من النصوص الحقوقية الفرنسية للملكية تأخذ طريقها للتنفيذ وتحل مكان القوانين والقرارات العثمانية السابقة التي طبقت في المقاطعات اللبنانية طوال أربعة قرون. وأصدرت إدارة الانتداب مراسيم التحديد والمساحة والضريبة الموحّدة[١٨] وغيرها من التدابير الرامية إلى إزالة النصوص العثمانية في هذا المجال وإدخال لبنان في دائرة النظام الرأسمالي الذي يستوحي النموذج الفرنسي بالدرجة الأولى. كذلك عملت المفوضية العليا الفرنسية على وضع يدها على الأوقاف الإسلامية في لبنان تحت ستار تنظيمها وتنظيم المحاكم الشرعية الإسلامية التي كان لها الدور الأساسي إبّان المرحلة العثمانية الطويلة، وكانت الفتاوى التي تصدرها بمثابة الحكم المبرم في مجال إثبات الملكية أو حجبها. فجعل الفرنسيون تلك الفتاوى رأياً استشارياً فقط يستنير به القاضي قبل إعلان الحكم بالملكية. وأخضعت المحاكم الشرعية الإسلامية مباشرة لوزارة العدل اللبنانية، وبات موظفوها يتقاضَوْن رواتبهم من خزانة الدولة التي تشرف على الأوقاف الإسلامية عبر جهاز أقيم لهذه الغاية في حين بقيت الأوقاف المسيحية خارج إشرافها[١٩].

---

(١٨) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، قرارات تنظيمية، العلبة الأولى، الملف رقم ١٦، الصادر عن مديرية المالية اللبنانية، تدبير رقم ٢٨٣ بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٣٤. حجم التدبير ١٨ صفحة من القطع الكبير فيه معلومات مالية حول الضريبة الموحدة في لبنان وكيفية جبايتها ودور المأمورين والمخاتير في تأمين الموارد الضرائبية الضرورية للخزينة.

(١٩) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، قرارات تنظيمية، العلبة الأولى، الملف رقم ٢٣، مذكرة دون توقيع تتضمن معلومات هامة حول المحاكم الشرعية الاسلامية وكيفية عملها في العهد العثماني وفي مرحلة الانتداب. تحليل حسنات وسيئات وضع المفوضية العليا يدها على الاوقاف الاسلامية وتحويل دخلها إلى الدولة اللبنانية مع الاعتراف بموظفي الاوقاف كموظفين تابعين لها، وعن المطالبة المسيحية باتخاذ تدابير مماثلة في مجال التوظيف والاوقاف المسيحية ومدى جدية تلك المطالبة لقاء وضع الاوقاف المسيحية تحت اشراف مباشر من ادارة الانتداب. الملف هام جداً ومطبوع على الآلة الكاتبة ويبلغ حجمه ثماني صفحات، لكنه لا يحمل أي توقيع أو تاريخ. ونظراً لغياب المستندات التي تؤكد تبني ادارة الانتداب لمعلومات المذكرة فضلنا الاشارة إليها في الهوامش للاطلاع على وجهة نظر، قد تكون فرنسية او لبنانية موالية للفرنسيين، حول مسألة الاوقاف التي شكلت الركائز الاساسية للملكية في العهد العثماني.

## هـ ـ مصير المؤسسات العثمانية العاملة في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي

استناداً إلى المادة الستين من اتفاقية لوزان، حلت الدولة المنتدبة مكان السلطنة العثمانية في تملّك وإدارة جميع المؤسسات العثمانية الرسمية العاملة في سوريا ولبنان، وحولت معظمها إلى مؤسسات رسمية لبنانية يديرها الانتداب الفرنسي كالبلديات، ومدرسة الصنائع والفنون، وقصر العدل، ودوائر الشرطة، وثكنات الجيش، والأبنية الحكومية وغيرها. وهناك نماذج أخرى على ملكيات كانت الأرض فيها للسلطنة العثمانية، لكن حقّ التصرف أُعطي لأفراد أو مؤسسات لقاء الانتفاع العام والخاصّ بها تحت إشراف مباشر من أجهزة السلطنة الرسمية، وبخاصة البلديات. تلك النماذج تندرج في إطار النزاع على الملكية بين أفراد أو مؤسسات خاصّة من جهة، والدولة من جهة أخرى.

ويلاحظ أن إدارة الانتداب وقفت إلى جانب الأفراد والمؤسسات الخاصّة على حساب ملكية الدولة أو الملكية العامة. فامتدت أيادي المتنفذين لتهيمن على أملاك الدولة وصولاً إلى المتنزهات العامة، والحدائق، وأماكن التسلية العامة، وملاعب الرياضة التي انشأها العثمانيون أو ساهموا في إنشائها. ولم تكتف إدارة الانتداب بإطلاق المتنفذين وتسهيل عمليّة نقل الملكية إليهم بل دفعت لهم تعويضات ماليّة عن أراضٍ لم يشتروها سابقاً بمالهم الخاص وكان لهم حق التصرف فيها فقط إبّان العهد العثماني. ويشكّل نموذج شراء كازينو النادي العثماني في بيروت وتحويله إلى قصر الصنوبر، مقر المفوض السامي ثم السفير الفرنسي لاحقاً، برهاناً واضحاً على سياسة الانتداب تجاه الممتلكات العامة التي خلفها العثمانيون كملك عام للشعب اللبناني. كما يندرج النموذج ايضاً في إطار الأهداف الفرنسية الرامية إلى إزالة كل اثر يرتبط، ولو اسمياً، بالماضي العثماني للعاصمة اللبنانية.

ملخص المسألة أن فرماناً سلطانياً صدر بتاريخ ١١ شباط/ فبراير ١٨٨٢ ميلادية، أمر متصرف بيروت بتسليم غابة الصنوبر فيها إلى بلدية بيروت لتجعل منها مكاناً للنزهة العامة. وفي ٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩١٥ قامت البلدية بتأجير الغابة التي تبلغ مساحتها آنذاك ستمائة الف متر مربع (٦٠٠٠٠٠م٢) إلى الوجيه البيروتي ألفرد بك سرسق بهدف إقامة مؤسسات عامة فيها (نوادٍ للتسلية، مراكز ثقافية، دور للسينما، مراكز للرياضة، ميدان لسباق الخيل، وحدائق عامّة للنزهة..)[٢٠].

ونصّ قرار التأجير أن يستغل المستأجر تلك المساحة لحسابه الخاص شرط ألا تزيد تعرفة الدخول على غرش واحد ضريبة رمزية. وحددت مدة العقد بأربعين سنة ثم زيدت إلى خمسين سنة مع رفع نسبة الإيجار الرمزي للبلدية شرط ألّا يتعدّى خمسين ليرة تركية ذهباً للسنوات العشر الأولى، وخمساً وسبعين ليرة تركية ذهباً للسنوات المتبقية من مدة العقد. ثم خفّض المبلغ إلى خمس عشرة ليرة تركية ذهباً سنوياً ابتداء من ٢٥ أيار/ مايو ١٩٢٧. وتأسست شركة خاصة توزعت على ألفي مساهم مهمتها بناء وادارة النوادي، والحدائق العامة. وميدان سباق الخيل والكازينو العثماني وغيرها وذلك ضمن المساحة المؤجرة. ورفعت الشركة تعرفة الدخول إلى ليرة لبنانية ـ سورية عن الشخص الواحد. وعندما تملكت البلدية ١١٣٠ سهماً من أسهم الشركة الألفين سارعت إدارة الشركة إلى رفع عدد الأسهم إلى العشرة آلاف، فباتت البلدية مالكاً صغيراً بين حاملي الأسهم. والطريف أنّ المفوضية العليا الفرنسية اشترت الكازينو

---

(٢٠) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، قرارات تنظيمية، العلبة الأولى، الملف رقم ١٤، مذكرة من ٦ صفحات صادرة عن مقرر بلدية بيروت السيد كميل اده إلى محافظ بيروت في ١٢ أيلول ١٩٢٣ حول قضية الشركة المساهمة للكازينو ـ النادي العثماني في بيروت الذي تحول إلى قصر الصنوبر في المدينة.

العثمـاني وحولته إلى مقرّ لها باسم «قصر الصنوبر» الذي لا زال قائماً حتى الآن، وذلك بتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤ بعد أن دفعت تعويضاً إلى السيدة زوجة الفرد سرسق مليوناً وخمسةً وسبعين ألف فرنك فرنسي دفعت بالكامل ثمن الكازينو ـ القصر الذي كان مشيداً على أراضي البلدية.

يقدّم هذا النموذج دليلاً على أن نهاية المرحلة العثمانية تميزت بتسريب ملكيات عقارية واسعة إلى كبار الملّاكين والمتنفذين والتجار والأعيان. وعمل الانتداب الفرنسي على ترسيخ النهب العقاري السابق وإعطائه الصفة القانونية وتحويله إلى ملك خاصّ يضمنه القانون، يباع ويشرى ويرهن ويستثمر. فقد بنت إدارة الانتداب سياستها على مساوىء المرحلة العثمانية الكثيرة وعلى طمس حسنات تلك المرحلة أيضاً، وزادت في المساوىء وقللت من الحسنات بما يتلاءم مع مصالح الفرنسيين والمرتبطين بهم في سوريا ولبنان وذلك على حساب غالبية السكان فيهما.

## بعض الملاحظات والاستنتاجات الختامية

ارتبـطت فترة الحرب العالمية الأولى في ذاكرة اللبنانيين بمجاعة قاسية وحصار بحري وبري، ومصـادرة المواشي والغلال، وبوار الأراضي، والهجرة الكثيفة وانتشار العصابات، والتجنيد الإجباري وغـيرها. وزاد في تأزّم الأوضاع السياسية والاقتصادية في المشرق العربي الحكم الاستبدادي الذي مارسته جماعة الطورانية والتتريك وأسفر عن اعتقالات كثيرة، وترحيل جماعات سكانية، وإعلان أحكام عرفيـة، وإعـدام بعض الزعماء السوريين واللبنانيين بذريعة الاتصال بالسفارات الاجنبية، بخاصة الفرنسية والانكليزية منها.

ولم يجد جماعة الاتّحاد والترقي الذين سيطروا على عرش السلطنة وسيلة سوى القمع الشديد للحفاظ على هيبتها، ورفضوا كلّ دعوات الإصلاح والمساواة بين رعاياها، وارتكبوا مجازر دموية ضد الارمن فرحلت أعداد كبيرة منهم إلى سوريا ولبنان. وكانت تلك التدابير مؤشراً لما ينتظر العرب من قمع شديد إذا ما استمرت سيطرة العثمانيين بزعامة الاتحاد والترقي. ولم تنفع دعوات الجهاد المقدس باسم الإسلام في استنهاض العرب ضد الأوروبيين لأن التحالف الألماني ـ التركي كان واضحاً، وكانت القيادة العسكرية العليا للقوات العثمانية بإمرة الألمان. فالمسألة إذاً بالغة الدلالة وترتبط بميزان القوى على الصعيد العالمي في تلك المرحلة، أي بالقوى التي أشعلت الحرب العالمية الأولى من أجل إعادة اقتسام العالم بين الدول الاستعمارية الأوروبية بالدرجة الاولى. فهناك حلف تزعمته ألمانيا وارتبطت به قيادة السلطنـة العثمانية، وحلف آخر تزعّمته فرنسا وبريطانيا وارتبطت به زعامات محلية داخل السلطنة العثمانية، منها بعض الزعامات العربية. ولم تكن تلك الزعامات خارج دائرة الصراع بل كانت تجاهر بآرائها وعدائها للسلطنة تبعاً لوجودها خارج دائرة القمع العثماني حيث نشطت في مصر بشكل خاص. وبرزت دعوات كثيرة تدعو للانفصال الكامل عن السلطنة أو للتفاهم بين العرب والعثمانيين على قاعدة اقتسام السلطة أو تطبيق بعض أشكال اللامركزية.

ولم تكن تدابير جماعة الاتحاد والترقي القاسية ضد الانفصاليين، بخاصة العرب منهم، قادرة على اخفاء عجزها عن مواجهة المصير القاتم الذي كان ينتظر السلطنة العثمانية نتيجة تحكم الدول الأوروبية بقرارها السياسي والاقتصادي والعسكري منذ أواخر القرن التاسع عشر. أما بعض زعماء العـرب ومفكّـريهم الذين تربوا في مدارس الإرساليات الاجنبية وجامعاتها، فكانت مصالحهم الطبقية والشخصية تدفعهم للانخراط الحثيث في مشاريع الانفصال عن السلطنة السائرة نحو الانهيار الحتمي

ويعملون بالارتباط مع أصحاب المشاريع الاستعمارية الأنكلو ـ فرنسية، على إقامة دويلات ومشيخات وسلطنات وممالك في المشرق العربي تقاس بأعداد قليلة من السكان أو بالنفط الذي تكشفت المنطقة عن احتياطي هائل له. هكذا ولدت دويلات المشرق العربي في أعقاب الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين للوقوف في وجه استبداد جماعة الاتحاد والترقي. وكان لتدابير جمال باشا التعسفية تسريع إعلان الثورة وهزيمة الجيش العثماني في المشرق[٢١].

لقد كانت ولادة الأنظمة السياسية بعد الحرب العالمية الأولى في المشرق العربي نتيجة مشاريع السيطرة الاستعمارية، بخاصة الأنكلو ـ فرنسية منها. وعملت إدارة الانتداب على تصوير تاريخ المرحلة العثمانية كسلسلة طويلة من المآسي التي حلّت باللبنانيين في الوقت الذي صوّرت فيه مجيء الانتدابات كإنقاذ فعلي لهم من نير الاضطهاد العثماني، وذلك بإخفاء الوجه الحقيقي للانتداب كأحد أشكال الاستعمار المباشر.

وفي المنحى نفسه جاءت الاتفاقيات الأولى مع تركيا تفرض صلحاً ذليلاً قبل به السلطان العثماني المهزوم لصالح القوى الاستعمارية الخارجية، ورفضه الوطنيون الأتراك لأنه يقسم أراضي تركيا نفسها ويكبّل إرادتها ويفسح في المجال أمام القوات اليونانية المدعومة من الاستعمار الاوروبي كي تغزو الأراضي التركية وتهدد عاصمتها.

والتفّت القوى الوطنية التركية حول زعامة مصطفى كمال تحت شعار الدفاع عن تركيا، أرضاً وشعباً، وتوحيد مناطقها، وعزل المتعاونين مع القوى الاستعمارية الخارجية وعلى رأسهم السلطان العثماني. فأعلن مصطفى كمال باسم الوطنيين الأتراك رفضه لكل الاتفاقيات التي فرضت على الدولة التركية. وخاضت قواته معارك ضارية انتهت بترحيل الجيوش اليونانية الغازية وإجبار القوى الأجنبية على الانسحاب من الأراضي التركية. وأعقبت تلك الانتصارات التركية الوطنية تدابير هامة، منها: إلغاء السلطنة العثمانية، وإجبار أفراد الأسرة الحاكمة على مغادرة الأراضي التركية، وإلغاء مركز الخلافة الإسلامية، وإعلان الجمهورية التركية، وإقامة علاقات سياسية مع البلدان المجاورة، وتوقيع اتفاقيات دولية حول حركة المرور في مضايق الدردنيل والبوسفور، وتوقيع اتفاقيات كثيرة لحل مشكلات السكان بين تركيا والمناطق التي كانت خاضعة لسيطرتها، وإعطاء الحق للرعايا العثمانيين سابقاً باختيار الجنسية التي تتفق مع مصالحهم وأمانيهم القومية، واعترفت تركيا بضم الموصل نهائياً إلى العراق.

وسلكت الجمهورية التركية طريق التحديث والعصرنة على النموذج الأوروبي[٢٢]. وعملت على

---

(٢١) حكمت ياسين، **السياسة الفرنسية تجاه الثورة الثورة** (تونس: الدار التونسة للنشر، ١٩٨١) يقول المؤلف: «كانت العلاقات التركية ـ العربية عند بدء الحرب العالمية الأولى تجتاز مرحلة خطيرة بالحيرة والتردد. فالاتحاديون لم يفوا بوعودهم الاصلاحية في البلاد العربية لاختلالهم حول السياسة التي يجب اتباعها في حكم البلاد العربية. وكان جمال باشا على رأس جماعة الطورانيين الغلاة الذين يقولون بحكم العرب بالشدة والقسوة، وتتريكهم والتنكيل بزعمائهم..» (ص ٥٤). وعن نتيجة تلك السياسة في بلاد الشام ينقل المؤلف عن مصطفى الشهابي قوله «ولو وصفت لكم حال الجياع الذين كنت أشاهدهم في دمشق نفسها وهم مستلقون على الارض يئنون ويجودون بالنفس، لاقشعرت ابدانكم ولعرفتم كيف كان يعيش سكان الشام في تلك الايام السود الحوالك..» (ص ٦٢). وعن أهمية الثورة العربية ضد الاتراك ينقل عن الماريشال ساندرس، آخر القواد الالمان للقوات التركية في البلاد العربية، قوله «... ولقد أدت الثورة خدمات عظيمة للجيش البريطاني خلال تقدمه في جزيرة سيناء» فكان الانجليز يتقدمون آمنين مطمئنين، يفعلون ما يشاءون كأنهم في داخل بلادهم، في حين أن الاتراك الذين مقتهم أهل البلاد وملوهم كانوا يسوقون جيوشهم كأنهم في بلاد معادية لهم،» (ص ٨٠ ـ ٨١).

(٢٢) انظر الدراسة الهامة حول العلاقات الفرنسية ـ التركية ابان حكم اتاتورك: Jacques Thobie, «Une =

فصل الدين عن الدولة وضرب الطرق الصوفية وفرق الدراويش، واستخدمت التقويم الأوروبي مكان التقويم الهجري، واعتمدت القانون المدني للأحوال الشخصية وقانوناً عصرياً للتعليم، وتم إبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، وترجم القرآن إلى اللغة التركية، ولم تعد اللغة العربية اللغة الوحيدة للصلاة، وأبدلت جميع الألقاب وأصدرت قوانين اقتصادية وسياسية واجتماعية كثيرة.

وكان لشخصية مصطفى كمال الدور الأساسي في منع قيام مظاهرات الاحتجاج ضد تدابيره الاصلاحية التي فُسّرت بخاصة في العالم الإسلامي، ولدى العرب بشكل أكثر تحديداً، باعتبارها تدابير على الطريقة الاوروبية تعادي الإسلام والشريعة الإسلامية. وساهمت فرنسا وبريطانيا كثيراً في إبراز صورة دعائية تناهض تدابير مصطفى كمال وتعتبر الجمهورية التركية دولة عصرية قطعت كل صلة لها بماضيها العثماني القديم وذلك في محاولة لترسيخ دعائم انتدابها في المشرق العربي وإحكام سيطرتها على مصر والسودان والمغرب العربي.

وتجدر الملاحظة أن إدارة الانتدابين البريطاني والفرنسي كانت تعمل على نشر دعاية واسعة حول إدخال مناطق انتدابهما في دائرة التحديث والعصرنة والاقتباس عن الغرب، وتعمل في الوقت نفسه، على إبراز تدابير مصطفى كمال الاصلاحية كنموذج يجب الاقتداء به. وفي الوقت الذي عملت فيه الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال على تجاوز القوانين العثمانية القديمة واقتبست عن الغرب نماذج إصلاحية حديثة تتلاءم مع متطلّبات بناء دولة عصرية، كانت إدارة الانتدابين تبقي على الكثير من مساوىء المرحلة العثمانية السابقة وتضيف إليها مساوىء جديدة باسم الاقتباس عن الغرب: (نظام الملل العثماني، الرشوة والمحسوبية، الفساد الاداري، وغياب الجيش الوطني، ورفض الإحصاء العلمي الدَّوْري، وإطلاق العنان للشركات الأجنبية كي تتحكّم بمقدّرات البلاد، وشكلية المؤسسات التشريعية والتنفيذية، والحكم الاستبدادي المطلق الذي تمثل بالمفوّض السامي... الخ).

لقد استخدمت إصلاحات مصطفى كمال من قبل الفرنسيين والإنكليز بهدف إضعاف الروابط التاريخية بين الأتراك والرعايا السابقين في السلطنة العثمانية بخاصة المسلمين منهم. فنشطت القوى الموالية للفرنسيين في لبنان، وهي قوى مسيحية في الغالب، لإبراز مصطفى كمال بصورة الزعيم التركي الذي قطع صلاته بالسلطنة العثمانية وبالخلافة الإسلامية واتجه نحو الغرب لبناء دولة عصرية، ودعَوْا بالتالي إلى ضرورة الاقتداء به والسير على خطاه. كما نشطت القوى السلفية والمحافظة، بخاصة الإسلامية منها، لتبرز مصطفى كمال بصورة الزعيم الذي ارتمى في احضان الاستعمار الأوروبي وعمل على إثبات مقولة ان الاصلاح مستحيل من داخل الدين الاسلامي.

هكذا ظهرت القوى الاستعمارية الأنكلو ـ فرنسية بموقفين متعارضين في الشكل، لكنهما منسجمان في الواقع والممارسة العملية من تقويم التجربة الإصلاحية التي خاضها مصطفى كمال في تركيا الحديثة. لقد شُجعت تلك الإصلاحات بهدف تسريع عملية الرسملة في تركيا وإدخالها دائرة الأحلاف الاستعمارية التي تشكلت في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه شجعت بريطانيا وفرنسا القوى الإسلامية المحافظة والسلفية على إظهار إصلاحات الزعيم التركي كضربة أليمة توجَّه إلى المفهوم الإسلامي للسلطة في العصر الحديث[٢٣]. لكن التناقض بين الموقفين بقي

---

dynamique de Transition franco - turques dans les années 20,» dans: *La Turque et la France a l'époque* = *d'Ataturk* (Paris: Association pour le development des études turques, 1982), pp. 109 - 159.

(٢٣) أصدرت مؤخراً مجلة **الأمة** ملفاً بعنوان «تركيا: التواصل الثقافي عبر المؤسسات القرآنية» هاجمت فيه أتاتورك =

شكلياً لأنهما وجهان لعملة واحدة. فهما، على أرض الواقع، كانا يهدفان إلى تفتيت التيار الوطني المعادي للاستعمار الأنكلو ـ فرنسي في كل من الجمهورية التركية ودويلات المشرق العربي معاً بحيث اعتبرت مرحلة الانتداب قطيعةً شبّه كاملة بين قوى ذات مصلحة حقيقية في الاتحاد والعمل المشترك ضدّ ذلك الاستعمار، مهما تباينت وجهات النظر بينها.

لقد حاولنا إثبات مصداقية هذه المقولة على أرض الواقع الذي لا زلنا نعيش نتائجه حتى الآن. فمرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان ساهمت، إلى حد بعيد، في قطع صلات لبنان بتاريخه العثماني الطويل. وليست صدفة أنّ بلداً كلبنان كان يضم آلاف الطلاب الذين تعلموا في مدارس عثمانية، بات يفتقر، في نهاية مرحلة الانتداب التي لم تتجاوز ربع القرن، إلى من يدرس اللغة العثمانية في الجامعات العاملة فيه. ولعب الوجود الأرمني المرتحل من الأراضي التركية والمستقر في لبنان دوراً إضافياً في تأزيم العلاقات اللبنانية ـ التركية منذ بداية الانتداب الفرنسي حتى الآن.

وقد أزيلت تماماً كثير من المظاهر والألقاب والتسميات العثمانية لتحلّ مكانها تسميات أوروبية، فرنسية في الغالب. وأدخل الانتداب في وجدان اللبنانيين أنّ المرحلة العثمانية الطويلة شكلت بقعة سوداء كبيرة من تاريخهم وأن عليهم العمل الحثيث لمحوها من ذاكرتهم. تلك الصورة البالغة السوء عن العهد العثماني رسمتها مرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان، قولاً وممارسة، وكان لها الدور الأساسي في تقديم لوحة قاتمة لتاريخ أربعة قرون للمقاطعات اللبنانية في ظل الحكم العثماني□

صدر حديثاً عن

**مركز دراسات الوحدة العربية**

**سلسلة الثقافة القومية (٦)**

# التعريب والقومية العربية في المغرب العربي

**د. نازلي معوض احمد**

= بعنف واسمت حركته بالانقلاب ورأت أن «الحركة العلمانية في تركيا ادعت بأن الاسلام هو السبب الحقيقي وراء تخلف الأتراك... ثم جاءت حلولها سطحية ومقلدة لمظاهر الحياة الأوروبية، وساهمت بتضليل المجتمع المسلم في تركيا...». انظر: **الأمة** (قطر)، السنة ٥، العدد ٥٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥)، ص ٦٥ ـ ٧٥.

# مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية

**د. نادية رمسيس فرح**

**استاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية ـ القاهرة.**

## مقدمة: مداخل تصنيف النظم الاجتماعية

تعددت الطرق المستخدمة لتصنيف النظم الاجتماعية، وتراوحت هذه الطرق وفقاً لدرجة عمومية التوصيف من ناحية، والخصائص التي تنطلق منها وتركز عليها من نظام التمايز الاجتماعي الدولي من ناحية ثانية. ويمكن أن تدرج أكثر هذه الطرق ذيوعاً تحت تيارات نظرية ثلاثة وهي: مدرسة التحديث، ومدرسة التبعية، ومدرسة التشكيلات الاجتماعية.

وتركز هذه الورقة على الأفكار التي تولدت عن المدرسة الأخيرة، وتحاول المساهمة في حل بعض التناقضات التي لم تحلَّ بعد في الإطار الفكري لنظرية التشكيلات الاجتماعية. ومن المناسب مع ذلك أن نوجز الأفكار العامة التي قدمتها كل من مدرستي التحديث والتبعية.

١ ـ وفقا لمدرسة التحديث يتم تقسيم المجتمعات الإنسانية على أساس درجة التقدم الاقتصادي ـ الاجتماعي إلى فئتين واسعتين: مجتمعات متقدمة وأخرى متخلّفة. ويتم هذا التقسيم على أساس عدد من المؤشرات، منها على سبيل المثال لا الحصر: متوسط الدّخل الفردي، ودرجة التصنيع، ودرجة التحضر، ومستويات التعليم، ومدى انتشار وسائل الإعلام والاتصال والمواصلات، وتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومستوى الصحة والرفاه.

تعزو تلك المدرسة ظاهرة التخلف أساساً إلى ضآلة التراكم الرأسمالي باعتباره قلب عملية التصنيع، إذ ربط منظّرو هذه المدرسة بين زيادة الدخل الفردي والرفاه وتطور الصناعة بصورة مباشرة. كما ترتبط الصِّناعة، وفقاً لهذا المنظور بدرجة التحضر وارتفاع نسبة العمالة في القطاعات والفروع الحديثة. وهو ما يعني بدوره ارتفاع مستوى التعليم والخدمات الصحية وارتفاع توقع الحياة عند الولادة. وقد تجاهلت هذه المدرسة مشكلة عدالة التوزيع، ومع ذلك فإنها تتوقع أن يتحسن توزيع الدخل تبعاً للقانون نفسه الذي ينقل المجتمعات من الحالة التقليدية للتخلف إلى الحالة الحديثة للتطور. وهذا القانون يقوم على فكرة تساقط أو انتشار آثار التحديث من أعلى إلى أسفل. إذ ان عملية التصنيع تدفع نحو زيادة الوظائف وتعقيدها والتمايز بينها أو تقسيم العمل الاجتماعي، مما يؤدي إلى ازدياد امتصاص

قدر أكبر من العمالة في العملية الصناعية والأنشطة الحديثة. ومع اطراد استيعاب القوى العاملة في الأنشطة الحديثة ـ ذات الانتاجية الأعلى والدخل الأفضل ـ تتزايد فرص الطبقات الدنيا في الرفاه وينتشر التطور. وهناك عدة أسس أخرى لزيادة دقّة التوصيف المقدمة للنظام الاجتماعي، حسب هذه المدرسة. وأشهر هذه الأسس التمييز بين النظم وفقاً لدرجة سيادة نظام السوق الحر، أو النظام الرأسمالي. ويتم تصنيف المجتمعات، تبعاً لذلك، إلى دول رأسمالية، ودول اشتراكية أخرى ذات نظام مختلط. كما حاول عديد من المفكرين بناء نماذج لتفسير الانتقال من حالة إلى أخرى. وربما كان أشهر هذه النماذج هي تلك التي قدمها روستو لكيفية الانتقال من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم(١).

ويؤخذ على هذه الأفكار عموميتها الشديدة وعجزها عن تقديم معايير كافية لإدراك عملية التغير الاقتصادي ـ الاجتماعي. على أن الأمر لا يقتصر على ذلك. إذ ان هذه المدرسة لا تتفق مع الحقيقة وتتجاهل طبيعة العلاقات التي نشأت وتطورت تاريخياً بين المجموعات المختلفة من المجتمعات. كما أن هذه النظرية تقع في عديد من التناقضات. فمثلاً ترتفع نسبة التحضر في كثير من البلاد التي تتسم بمؤشرات التخلف الأخرى. كما نلاحظ انتشار العلاقات الرأسمالية في الريف، وما يؤدي إليه ذلك من قوى طاردة للسكان الريفيين. ولا يتّم استيعاب هؤلاء في القطاع التحويلي نتيجة لاعتماد التصنيع على أساليب فنية مثل كثافة رأس المال وتركزه في حفنة من المشروعات الضخمة التي تقضي بدورها على الإنتاج الصغير الذي كان يستوعب عمالاً أكثر. ونجد الصعوبة نفسها لو حاولنا تطبيق معيار الدخل الفردي في التصنيف. ومن الواضح أيضاً أن مقولة تساقط التقدم والتحديث وعدالة التوزيع لم تجد صدى في التطور الحقيقي للمجتمعات المتخلفة، بل نلاحظ تفاقم الكثير من مظاهر التخلف وعدم عدالة التوزيع.

ومع ذلك، فإن أهم الانتقادات التي توجه إلى نظرية التحديث وطرق التصنيف القائمة عليها هي:

أ ـ أنها تقوم على افتراض خاطىء فحواه أن النمو والتحديث هو مسار خطي في الزمن. وهو ما يجعل النمو خاضعاً لنظام جامد من تتابع المراحل بطريقة تشبه القوانين الطبيعية.

ب ـ الفصل بين مسار النمو الرأسمالي في الغرب ومسار التخلف في دول العالم الثالث. وتتجاهل هذه النظرية بالتالي نسق التفاعل الدولي الذي لعب دوراً مهماً في مساري التطور والتخلف. فمن الثابت أن النظام الرأسمالي في الغرب قد نما وتوسع جزئياً على حساب الأنظمة الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية، وذلك عن طريق اخضاع هذه الأخيرة لحاجاته واستغلالها.

ج ـ أنها لا تعترف بخصوصية النظم الاجتماعية والتي تتكون من خلال عملية تاريخية، وتعبر بصورة شبه كاملة عن الذات الأوروبية ورؤيتها للمجتمعات الأخرى من زاوية تجربتها الخاصة. ويترجم ذلك في الربط بطريقة ساذجة بين النمو وتبني الأنماط الغربية، وهو ما يعني تجاهل إمكانية إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية أفضل من النسق الأوروبي باتّباع نماذج للتنظيم الاجتماعي تختلف عن النموذج الغربي.

د ـ تفشل هذه النظرية في الربط الجدلي بين تطور قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، وبخاصة علاقات الإنتاج. وتحيل واقع التخلف ـ من هذا المنظور ـ إلى مشكلة تقنية يمكن حلّها عن طريق مزيد

---

(١) Walt Whitman Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* (New York: Cambridge University Press, 1960).

من تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا. وقد برهن واقع المجتمعات المتخلفة بعد الاستقلال عن زيف هذا المنظور.

٢ ـ أما مدرسة التبعية فتتميز بمنظور تاريخي في تحليل مشكلة تخلّف مجتمعات العالم الثالث. وتربط هذه النظرية بين التخلف كعملية ومسار النمو الرأسمالي في أوروبا الغربية، إذ ان الإدماج المتتالي والمتعمق بين اقتصاد البلاد المستعمرة وبين اقتصاد البلاد شبه المستعمرة قد تم من خلال تخصيص هذه الأخيرة في عمليات الإنتاج قليلة العائد بالمقارنة بتخصص البلاد الاستعمارية. وخضع التبادل لشروط استغلالية قللت من فرص التراكم الرأسمالي في مجموعة البلاد الخاضعة بالمقارنة مع البلاد الاستعمارية. وتطوّر من ذلك نوع من التمايز الاجتماعي الدولي يقوم على الإخضاع والسيطرة والاستغلال[٢]. وأهم سمات هذا التمايز أنه لا يتم بصورة عشوائية، وإنما يتكوّن كنظام تتغيّر آلياته وأدواته، دون أن يتغير جوهره وخصائص علاقاته. ويفرز هذا النظام باستمرار مجتمعات تابعة وأخرى مسيطرة (تعتبر مراكز للأولى)[٣]. وتؤدي التغيرات في آليات التبعية وأدواتها إلى تغييرات مواكبة في الأنساق السياسية والاجتماعية للمجتمعات التابعة. فيؤكد سنكل أن التبعية تنتج من خلال علاقات دول المركز مع الدول التابعة في إطار نظام أو نسق عالمي يحدث مزيداً من الاستقطاب حتى داخل الدول التابعة نفسها، مما يجعل التبعية محصلة لعملية التفاعل الجدلية بين الاستقطاب الداخلي والخارجي. ويتفق كيانو مع ذلك و يضيف حقيقة عدم توازن تأثير واقع التبعية على البلاد المختلفة وداخل التكوين الاجتماعي الداخلي، كما أن تعمق إدماج الدول التابعة يزيد من تفكك الروابط فيما بينها وفي داخلها[٤]. ويرى معظم منظري التبعية أن أهم الخصائص التي نجمت عن تهميش العالم الثالث وإدماجه في النظام الرأسمالي العالمي هي التفكك وضعف العلاقات العضوية بين فروع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وعدم تناسب الطاقة الإنتاجية المتولدة في ظل التبعية مع الأعباء الضخمة لتوسع البيروقراطية وقطاع الخدمات وشيوع أنماط تفكير ومعيشة واستهلاك لا تتفق مع الإمكانيات الحقيقية للإنتاج مما يسفر عن إجحاف شديد في توزيع التشوهات الهيكلية في البناء الاقتصادي والاجتماعي وانتشارها.

على أن هناك انتقادات عديدة توجه إلى مدرسة التبعية نركزها هنا في ثلاثة جوانب:

أ ـ افترضت مدرسة التبعية أن دول العالم الثالث كان بإمكانها التطور بصورة موازية للتطور الذي حدث في أوروبا الغربية ـ لولا اختراقها وادماجها في النظام الرأسمالي العالمي، ويشك كثير من المحلّلين في أن مجتمعات العالم الثالث كان بإمكانها التحول إلى الرأسمالية تلقائياً حتى في حالة عدم وجود استعمار أوروبي. فلقد شهدت هذه المجتمعات إرهاصات نمو سلعي أو بدايات للتصنيع أكثر من مرة، ولكن سرعان ما أُجهضت. ذلك أن طبيعة العلاقات في المجتمعات ما قبل الرأسمالية وقفت عقبة في سبيل التطور الرأسمالي. وهناك كثير من الأمثلة التاريخية على انبثاق مثل هذه الإرهاصات وتداعيها دون

---

(٢) Andre Gunder Frank, *Dependent Accumulation and Underdevelopment* (New York: 1979)

(٣) Theotonio Dos Santos,«The Structure of Dependence.»*American Economic Review*, vol. 60, no. 21 (May 1970).

(٤) للاطلاع على رأي أينبال كيانو عن التبعية، انظر:

J. Samuel Valenzuela and Arturo Valenzuela, «Modernization and Dependency: Alternative Perspectives in the Study of Latin American Underdevelopment,» in: Heraldo Munoz, ed., *From Dependence to Development* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1981).

تحول حقيقي في التشكيلة الاجتماعية، ولا يعني ذلك ركود تلك المجتمعات بصورة مطلقة، على العكس من ذلك كان هناك تغيّر دائم ولكن لم ينتج عن هذا التغيير تحوّلات كيفية في طبيعة النظم الاجتماعية السائدة. وعلى العموم لا يمكن بداية افتراض التطور التلقائي من نمط إنتاجي إلى نمط إنتاجي آخر: فذلك الافتراض يقوم ضمنياً على فكرة الحتمية التار يخية ومسار النمو الخطي الذي سبق وانتقدناه، بل لا بد من دراسة طبيعة النظم الإنتاجية ما قبل الرأسمالية، التي سادت قبل الاختراق الاوروبي لدول العالم الثالث، حتى نستطيع أن نقرر احتمالات تطورها في غياب الاستعمار الاوروبي.

ب ـ التركيز على العوامل والأسباب الخارجية للتخلف والتقليل من أهمية العوامل الداخلية. صحيح أن كثيراً من كتّاب مدرسة التبعية قد سعوا إلى استدراك هذا الخطأ، ولكن مساعيهم لم تثمر عن الكثير نتيجة لطبيعة الثنائية الجامدة بين التوابع والمراكز، التي تجعل الأحوال الداخلية، مهما عزي لها من أهمية، مجرد انعكاس لتطور أشكال التبعية الخارجية[٥]. ويقود ذلك إلى اعفاء التكوين الاجتماعي الداخلي من مسؤولية التخلف مما يستتبع تقديرات خاطئة للمواقف السياسية والاقتصادية التي تتبناها القوى الاجتماعية الداخلية. ومن ناحية أخرى، يكرس هذا الفهم سلبية العالم الثالث ازاء التحولات التي تطرأ عليه، إذ تكاد التبعية أن تكون مصيراً لا فكاك منه دون تغير راديكالي في مراكز النظام[٦].

ج ـ تعاني مدرسة التبعية من غموض كثير من المفاهيم المستخدمة مثل التخلف والتنمية والتبعية، ويخدم هذا الغموض غرض استنتاج بعض التفسيرات من أوصاف معطاة وليست بالضرورة واقعيّة. فالتخلف مثلاً يعرف بسمات هيكلية، لا كموقف معين لمستوى تطور القوى المنتجة. وتكاد اكثرية المجتمعات تشترك في هذه السمات بغض النظر عن مستوى النمو الذي وصلت إليه. و يجعل هذا الوصف البحث في خصوصية المجتمعات صعباً، ويبقى توصيف النظام الاجتماعي على درجة كبيرة من العمومية.

## نمط الانتاج والتشكيلة الاجتماعية

يمتاز مفهوم نمط الانتاج والتشكيلات الاجتماعية بأنه يتناول النظام الاجتماعي، من داخله، ككلية دون اهمال جوانبه النوعية: الاقتصادية والسياسية والايديولوجية. ويصور مفهوم نمط الانتاج أيضاً محاولة لدراسة آليات التفاعل بين هذه الجوانب أو الأنساق المكونة للنظام الاجتماعي. و يتكون نمط الانتاج من تركيب محدد لقوى الانتاج وعلاقاته. وبالتالي، فإن مفهوم نمط الإنتاج مفهوم واسع ولا بد من تحديده. فعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين يقصرون مفهوم نمط الإنتاج على النسق الاقتصادي فقط، فمن الصعب بمكان الفصل بين هذا الأخير والأنساق الأخرى للتشكيلة الاجتماعية، أي النسق السياسي والايديولوجي. فترابط قوى الإنتاج بعلاقات اجتماعية معينة يؤدي إلى تداخل العلاقات السياسية والايديولوجية، وتأثيرها على تطور قوى الإنتاج نفسها. و يزيد الاعتراف بجدلية العلاقة بين البنية الاقتصادية والأنساق السياسية والأيديولوجية من صعوبة الفصل بين نمط الإنتاج والتشكيلة الاجتماعية. ويوضح بولانتزاس العلاقة بين نمط الإنتاج والتشكيلة الاجتماعية على الوجه

---

(٥) المصدر نفسه.

(٦) أنظر في هذا الشأن المقال الهام لـ : محمد السيد سعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)، ص ٢٧ ـ ٥٢.

التالي: إن أنماط الإنتاج عبارة عن مفهوم مجرّد وشكلي. وهي تتجسد وتعيد نفسها داخل تشكيلات اجتماعية في مرحلة تاريخية محددة (مثلاً مصر، الجزائر، السعودية في النصف الثاني من القرن العشرين) وبالتالي تمثّل كلّ تشكيلة اجتماعية خصوصية تاريخية تنجم عن تطورها التاريخي ومركزها في النسق الرأسمالي العالمي.

وعلى الرغم من أن نمط الإنتاج لا يتجسّد إلا في إطار التشكيلة الاجتماعية، أي المجتمع في شكله المحدّد، إلا أن هذه التشكيلة الاجتماعية قد تحتوي على أكثر من نمط واحد للإنتاج. وقد أغفلت الدراسات التقليدية هذه الحقيقة الأساسية، ومن ثم فشلت في إدراك تعقّد العملية الاجتماعية. وتنشأ تعقيدات الواقع الاجتماعي من تضافر عدة أنماط انتاجية. ولكن هذا التضافر لا يعني تساوي نفوذ هذه الأنماط ومؤثراتها، فهناك عادة نمط مسيطر يقوم بإفراز آثار معقدة من التدعيم والتحلل على الأنماط الإنتاجية الأخرى الخاضعة لهذه السيطرة، ونستطيع أن نحدّد المشكلة البحثية الرئيسية في أي مجتمع محدد، بأنها التوصل إلى شبكة هذه المؤثرات المتناقضة، التي تؤدّي إلى انحسار جوانب معينة من أنماط الإنتاج القديمة وبروز جوانب أخرى، وانعكاس تلك المؤثرات على الوعي الطبقي. ومن الحقائق الواضحة أيضاً أن عملية التضافر هذه تتم أيضاً على الصعيد العالمي، فقد تغلب نمط الإنتاج الرأسمالي على بقية الأنماط الإنتاجية في المراكز الغربية المتقدمة، ولكنه سعى أيضاً منذ وقت طويل لإخضاع أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية في بقية مناطق العالم[٧]. وقد استنفدت تلك العملية عقوداً عديدة ـ إن لم يكن قروناً في بعض المناطق ـ وانتهت إلى تكوّن نظام عالمي يقوم على هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يتسم ـ في هذه المرحلة ـ بطبيعة إمبريالية، ومن هذه السمات الجوهرية ما يلي:

١ ـ يعيد نمط الإنتاج الرأسمالي توليد نفسه في إطار التشكيلة الاجتماعية الأصلية، وفي كل مرحلة من مراحل نموه يقوم بتصفية أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية أو تهميشها.

٢ ـ التوسّع خارج تلك التشكيلة الاجتماعية إلى تشكيلات أخرى في بقية مناطق العالم وإعادة إنتاج شروط النمط الرأسمالي داخل تلك التشكيلات، دون أن ينجم عن ذلك تصفية الأنماط ما قبل الرأسمالية. هذا، ولقد مرّ نمط الإنتاج الرأسمالي العالمي في صورته الاستعمارية بعدة مراحل.

أ ـ مرحلة الانتقال من نمط الإنتاج التنافسي إلى مرحلة سيادة رأس المال الاحتكاري، أي الفترة من نهاية القرن التاسع عشر إلى فترة ما بين الحربين العالميتين.

ب ـ مرحلة ترسيخ نمط إنتاج الرأسمالية الاحتكارية وهي أساساً مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

ج ـ وأخيراً المرحلة الحالية لنمط رأس المال الاحتكاري التي تتميز بتدويل الإنتاج من خلال انتشار المؤسسات عابرة القوميات.

هذا، ولقد تميزت كل مرحلة بخصائص محددة لإعادة إنتاج شروط النظام الرأسمالي العالمي، وبخاصة في انعكاساته على مجتمعات العالم الثالث. ويحاول بولانتزاس التمييز بين هذه المراحل الثلاث على النحو التالي:

---

(٧) أنظر:
Samir Amin, *Accumulation on a World Scale* (New York: Monthly Review Books, 1974).

ـ تتميز مرحلة الانتقال من نمط الإنتاج التنافسي إلى مرحلة سيادة رأس المال الاحتكاري في داخل مركز النمو الاقتصادي (Metropolises) بتوازن غير مستقر بين النمط التنافسي والنمط الاحتكاري للرأسمالية. ويعتمد نمط الإنتاج الرأسمالي في إعادة شروط إنتاجه بالنسبة للعالم الثالث على الهيمنة على التشكيلات الاجتماعية التابعة من خلال رأس المال التجاري، وتصدير السلع، وشكل من أشكال الهيمنة في صورة تصدير رأس المال القرضي. وتتميز تلك المرحلة بتوازن غير مستقر بين هيمنة النسق الاقتصادي وهيمنة النسق السياسي (الدولة) على التشكيلة الرأسمالية[٨].

ـ أما المرحلة الثانية وهي مرحلة ترسيخ نمط الإنتاج الرأسمالي في مرحلته الإمبريالية فقد أصبح الاحتكار السائد في الدول الغربية، والنسق السياسي أصبح هو النسق المهيمن على التشكيلة الاجتماعية ويدلّل على ذلك بظهور النظم الفاشية في أوروبا، وسياسة روزفلت المعروفة باسم «الصفقة الجديدة» (New Deal) في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من سيادة النمط الرأسمالي على مركز النمو، إلا أنّ آثار المحافظة على الأنماط السابقة قد تفوقت في هذه المرحلة على آثار التحلل، وبخاصة في المستعمرات. على أنّ أشكال الهيمنة الاقتصادية على العالم الثالث أخذت سمات أكثر تحديداً في ظل مرحلة التّرسيخ. فلقد تغلّب أسلوب تصدير رأس المال على أسلوب التصدير السلعي، وتغلبت السمات السياسية في العلاقات بين الدول الاستعمارية والتشكيلات التابعة على السمات الاقتصادية. وبناءً على تغير العلاقات بين المركز والهامش فإن تقسيم العمل بين المراكز الغربية والتشكيلات التابعة قد عكس التقسيم الداخلي للعمل في المركز بين المدينة (الصناعة) والريف (الزراعة).

ـ أما عن المرحلة الحالية من الرأسمالية في صورتها الإمبريالية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فلقد تميّزت بسيطرة الآثار التحللية لنمط الإنتاج الرأسمالي الاحتكاري على الأنماط الأخرى في داخل دول المركز. أما بالنسبة للعالم الثالث فلقد أصبحت هيمنة نمط الرأسمالية الاحتكارية مباشرة، أي أن إعادة إنتاج شروط هذا النظام تتم داخل التشكيلة الاجتماعية التابعة، ولا يمنع ذلك آثار المحافظة على الأنماط القديمة من التغلب على آثار التحلّل. ويمتد الأثر المباشر لهيمنة الرأسمالية الاحتكارية إلى مجالات أخرى غير الاقتصاد، مثل المجال السياسي والأشكال الايديولوجية التابعة للفكر الغربي بصورة عامة.

ومن ناحية أخرى، يرى تيلور (Taylor) أن تضافر أنماط إنتاجية مختلفة، وطريقة التضافر في التشكيلات الاجتماعية للعالم الثالث يمكن تفسيرها بدراسة أشكال الاختراق الرأسمالي.

وبصورة عامة، يرى تيلور أن الاختراق الاوروبي للعالم الثالث في ظل هيمنة رأس المال التجاري قد أدّى إلى توطيد الأشكال فوق ـ الاقتصادية (Extra-economic) لاستغلال العمل سواء عن طريق إدخال بعض أنماط الملكية الخاصة المماثلة لعلاقات الإنتاج الأوروبية الإقطاعية أم من خلال تقوية علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية السائدة في بعض مجتمعات العالم الثالث التي تم إلحاقها بالنظام الأوروبي من خلال الاستعمار.

ويتميز الاختراق الأوروبي في ظل سيادة نمط تصدير السلع من المركز إلى المحيط بكسر حلقات التبادل السلعي في مجتمعات العالم الثالث بين قطاعات الزراعة وقطاع الحرف. ويؤدّي كسر حلقات التبادل للنمط ما قبل الرأسمالي إلى نتيجتين:

---

(٨) Nicholas Poulantzas, *Classes in Contemporary Capitalism*, 2nd edition (London: Verso, 1979).

**الأولى**: تحوير نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي حتى يمكن التركيز على إنتاج سلع تصديرية إلى دول المركز، دون أن يؤدي ذلك إلى القضاء عليه كلياً. وبصفة خاصة تم تشريع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتهميش ملكية المشاع، وإضعاف نظام الطوائف الحرفية.

**والثانية**: خلق سوق للسلع الصناعية الرأسمالية، من خلال فرض التخصص في الزراعة، وتكوين جيش الموظفين وغرس نواة لطبقة عاملة في قطاع الخدمات (النقل والمواصلات).

أمّا الاختراق في المرحلة الإمبريالية (تحت هيمنة تصدير رأس المال)، فكان من أهم نتائجه الاقتصادية فصل المنتجين المباشرين عن أدوات الإنتاج، وتكوين قاعدة اقتصادية لفرض هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي[٩].

نلاحظ مما سبق أنّ كلاًّ من تيلور، وبولانتزاس قد حاولا التوفيق بين مقولات نظرية التبعية ومقولات الأنماط الانتاجية. فلقد قسم بولانتزاس المرحلة الرأسمالية إلى مراحل، وحاول تتبع شكل العلاقة بين النمط الرأسمالي السائد في المركز وأشكال الاختراق في العالم الثالث. ولقد عرض تيلور بالتفصيل لمراحل هذا الاختراق وآثاره على الأنماط الإنتاجية ما قبل الرأسمالية السائدة في مختلف مناطق العالم الثالث.

على أننا نلاحظ أن الكاتبين قد أغرقا في محاولة معرفة تفاصيل أثر الاختراق الخارجي على التشكيلة الاجتماعية للعالم الثالث من خلال الآثار الاقتصادية التي يفرزها النمط الرأسمالي على التشكيلات ما قبل الرأسمالية، وتكييفها عبر عملية المحافظة أو التحلل بما يتوافق مع حاجات هذا النمط، دون الأخذ في الاعتبار عوامل مقاومة الأنماط ما قبل الرأسمالية لهذه الهيمنة. وبالتالي عامل هذا المنظور للأنماط الإنتاجية مشكلة الأنماط ما قبل الرأسمالية في العالم الثالث بالطريقة نفسها التي عاملتها بها مدرسة التبعية، أي التأكيد على سلبية التشكيلات ما قبل الرأسمالية وتكيفها تجاه هيمنة النمط الرأسمالي.

ولا يعدّ هذا المنظور صحيحاً، بخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الفكرة الجوهرية التي يقول بها بولانتزاس في مجال آخر، أي مقاومة الأنماط ما قبل الرأسمالية للاختراق الرأسمالي، وبصورة حادة عندما يتوافق هذا الاختراق مع الاستعمار الأجنبي. ومن ناحية أخرى، يقتضي فرض هيمنة النمط الرأسمالي على الأنماط ما قبل الرأسمالية صراعاً اجتماعياً حاداً بين الطبقات والتكوينات الاجتماعية صاحبة المصلحة في فرض هذه الهيمنة وتلك التي يتوقف مصيرها على النجاح في مقاومة تلك الهيمنة. و يحتاج فهم طبيعة تلك المقاومة وقفة متأملة، لأنّ هذه المقاومة قد شغلت جزءاً هاماً من تاريخ الشعوب التي خضعت للاستعمار المباشر وغير المباشر، ومن بينها الشعوب العربية.

ويجب أن يكون واضحاً منذ البداية أننا نحتاج إلى منظور تاريخي من أجل التوصل إلى تشخيص سليم لظاهرة مقاومة الأنماط الإنتاجية ما قبل الرأسمالية للاختراق الرأسمالي. ويقتضي المنظور التاريخي أن نميز بين المقاومة التي تظهر دفاعاً عن الجمود الكامن في هيكل أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية وعجزها عن ملاحقة النمو الرأسمالي من ناحية، وبين تلك التي تظهر في سياق الجهود الرامية إلى تجاوز

---

(٩) John G. Taylor, *From Modernization To Modes of Production* (New York: Macmillan, 1979).

لا النمط الرأسمالي الغازي فقط، بل وتلك الأنماط ما قبل الرأسمالية أيضاً بما تّتسم به من جمود نسبّي واستغلال للمنتج المباشر(١٠).

وعلى الرغم من أنّ هذا التمييز الجوهري يقتضي دراسة عن قرب لكلّ حالة على حدة، فإن القاعدة العامة هي أنّ تجاوز النمط الرأسمالي يكون ممكناً عندما تتوافر شروط مادّية معيّنة. ومن بين هذه الشروط ظهـور طبقـة عاملة نشيـطة وقـادرة على قيادة المجتمع ككل في مقاومته للرأسمالية والأنماط ما قبل الرأسمالية معاً، وظهور مثقفين وطنيين قـادرين على قيادة تلك الطبقة، وبروز أشكال ولو أولية من المقاومة من داخل الأنماط ما قبل الرأسمالية لهذه الأنماط نفسها والفئات الاجتماعية التي تعمل على توطيدها. ويعني ذلك كله وجـود العناصر الجوهرية لانبثاق تحالف اجتماعي معاد للرأسمالية وللأنماط ما قبل الرأسمالية في الوقت نفسه. وفي حالة غياب مثل هذه الشروط يصبح تشخيص مقاومة الأنماط ما قبل الرأسمالية صعباً للغاية. لقد أكدّ ماركس مرة أن الإنسانية لا تطرح على نفسها من المهام إلّا تلك التي تستطيع إنجازها بالفعل. بمعنى أن إمكانية تجاوز النمط الرأسمالي للإنتاج تطرح عندما تتوافر المفاتيح الضرورية لهذا التجاوز. وفي حالة غياب هذه المفاتيح، فإنّ مقاومة أنماط ما قبل الرأسمالية للاختراق الرأسمالي قد يعني الدفاع عن التأخر الاجتماعي والسياسي للشعوب.

ومع ذلك، فإنّ تحليل ظاهرة المقاومة يقتضي التمييز بين طبيعة النتائج والعمليات المتضّمنة في الصراع. وتبدو المشكلة في أنّ هذه النتائج ليست متوافقة بل قد تكون متناقضة.

فالنتيجة الأولى للاختراق الرأسمالي للأنماط الإنتاجية ما قبل الرأسمالية تتمثّل في حجم هائل من المعاناة الاجتماعية، بل إن مرحلة الاختراق نفسها والتي تتم من خلال عملية تحلّل سريعة جداً للأنماط ما قبـل الرأسمالية تمثل أقصى تعبير عما سمّاه غالتونغ العنف الهيكلي، أو ما قد نسميه الافتراس الاجتماعي. فلا يمكن تصوّر تحول رأسمالي دون تحلّل جوانب معيّنة من علاقات الإنتاج في الزراعة. وأكثر هذه الجوانب تعرّضاً للتّحلل هو نظام الملكية المشاعة أو على الأقل استغلال الأرض المشاع وعلى أساس ضمانات معينة للمنتج الذي يسيطر على الأدوات المباشرة للإنتاج. ويتم القضاء على هذا الجانب من خلال إقـرار الملكيـة الخاصّة والتحول بعيداً عن الإنتاج لإشباع الحاجات إلى الإنتاج من أجل التسويق. ويُسفر هذا التحول دائماً عن طرد أعداد هائلة من الفلاحين من الأرض التي توارثوها جيلاً بعد جيل، غالباً إلى المدن والمناجم التي تسود فيها علاقات رأسمالية بدائية. وفي سياق عملية النقل الإجبـارية هذه يصاب البناء الاجتماعي للفلاحين، بخاصة الأسرة والعشيرة بنكسة خطيرة ويتعرّض للاهتراء، وفي وقت لا تكون المنظمات العمالية قد تطورت بعد لتقديم نوع من الضمان الاجتماعي البديل للبنـاء التقليدي. ونتيجة لكون هؤلاء الفلاحين لا يتمتعون عادة بالمهارات الأساسية اللازمة للانتاج الرأسمالي في الفروع الحديثة فإنهم يعاملون بشروط سيئة جداً، وهذا ما يضاعف الحرمان، ذلك لأن هذه المرحلة من الاختراق تتّسم بأقصى مستوى لاستغلال قوة العمل، وبصورة خاصة تلك المكوّنة حديثاً والتي تعامل كإحتياط عمل للإنتاج الرأسمالي.

أمّا النتيجة الثانية، فتتصل بالفئات المسيطرة في أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية. إذ تبدأ شروخ كبـيرة في هيكل هذه الفئات تبعاً لقدرة فروعها المختلفة على التكيف السريـع مع حاجات نمط الانتاج

---

(١٠) اثار د. على نصار قضية ما إذا كانت مقاومة الأنماط ما قبل الرأسمالية تشكل رصيداً ايجابياً. والجزء التالي يحاول توضيح هذه القضية.

الرأسمالي البازغ ومقتضياته. وفي كل الأحوال، فإن ظروف هذه الفئات تعتبر افضل كثيراً من المنتجين المباشرين الذين تسلب أسلحتهم تماماً. ولكن فروعاً معينة منهم تستطيع ـ عن طريق استغلال قوتها السياسية ـ أن تحدث تحوّلات جوهر ية في علاقات العمل والإنتاج، عن طريق السيطرة على الأرض فعلاً وقانوناً وتبادر بطرد الفلاحين وبدء الإنتاج من أجل التسويق. وتستطيع هذه الفئة أن تندمج بالطبقة الرأسمالية الوليدة أو بالمستعمر نفسه. ولكن فئات أخرى من الطبقات المسيطرة القديمة تفشل في اللحاق بركب التحول، مما يؤدي إلى تعرضها إلى فقدان هيبتها ونفوذها بسرعة. وكثيراً ما تلجأ هذه الفئات إلى استغلال نفوذها المادي والمعنوي على جماهير الفلاحين من أجل مقاومة الاختراق الرأسمالي. ولكن القصد من هذه المقاومة ـ مهما تلون بالشعارات الوطنية والاجتماعية، هو المحافظة على نظام السيطرة القديم من الإنقراض، وهو ما يعني أيضاً الدفاع عن الجمود الاجتماعي.

أمّا النتيجة الثالثة، فهي تتمثل في الدخول ـ نتيجة الاختراق الرأسمالي ـ إلى مرحلة نمو اقتصادي سريع ينقل تطوّر القوى المنتجة إلى مستوى جديد. ويسفر هذا التطور عن بروز طبقة عاملة في الزراعة والصناعة. وتختلف طبيعة هذا التطور من حالة إلى أخرى، من حيث درجة التنظيم والوعي الطبقي. ويفسر هذا الاختلاف بمتغيرات كثيرة ترتبط بشروط الاختراق والتحول في كليته، وبخاصة مستوى التطور الاجتماعي والسياسي السابق للاختراق، وطبيعة تركيب الطبقات المسيطرة وتحالفاتها، وإمكانية بروز ظروف استعمارية.

ومن الأمور التي تستحق التأمل ترافق الاختراق الرأسمالي للهياكل والأنماط ما قبل الرأسمالية مع ظاهرة الاستعمار، إذ يصبح تشخيص الموقف معقداً. فمن ناحية، قد يعمل النمط الرأسمالي على الحفاظ على أسوأ جوانب الأنماط ما قبل الرأسمالية مما يعيق التحول الاقتصادي وبروز الطبقة العاملة. ومن ناحية ثانية، قد يدفع فرض تلك الهيمنة بالطريقة التي تمت بها (أي الاستعمار العسكري المباشر) إلى تمسك القوى الوطنية بالأنماط ما قبل الرأسمالية بالرغم مما تتسم به من جمود وعجز عن ملاحقة التطور أو إشكالية التخلف. وفي اعتقادنا أنه في الحالتين يؤدي فرض هيمنة النظام الرأسمالي، ومقاومته من منظور ما قبل الرأسمالي، وليس ما بعد الرأسمالي، إلى ظاهرة التفكك الاجتماعي وإلى إضعاف اقتصادات العالم الثالث وتشكيلاته، بحيث تظلّ عاجزة عن تجاوز إشكالية التخلف والتبعية معاً.

فالتخلّف إذن ليس نتيجة للتبعية فقط، بل هو ينّم في الحقيقة عن عجز القوى الاجتماعية داخل تشكيلات العالم الثالث عن مقاومة الاختراق الرأسمالي دون التمسك بجمود العلاقات الاجتماعية التقليدية وما قبل الرأسمالية، وهو أيضاً نتيجة موضوعية لكون هذا الاختراق قد اتّسم في أكثر الحالات بسمات تحوير ـ لا تحلّل ـ الهياكل والأنماط ما قبل الرأسمالية، بل واستخدامها لمصلحة الرأسمالية كوسيلة لدعم هذه الرأسمالية عن طريق تحمل البناء الاجتماعي التقليدي لجزء من كلفة إعادة إنتاج قوة العمل.

ويعني ذلك أنه حيثما حرصت الرأسمالية على المحافظة على العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية أكثر من إضعافها تعرّض المنتج المباشر لاستغلال مضاعف ومعقّد من كلا نمطي الإنتاج: الرأسمالي وما قبل الرأسمالي. ومع استمرار هذا التضافر المعقّد واكتسابه أشكالاً جديدة مع بقاء المعاناة الممتدة يشعر المجتمع في حدة بأزمتي التبعية والجمود، وينتقل المثقّفون من التركيز على مهاجمة التبعية إلى مهاجمة الجمود، والعكس، تبعاً للظروف التاريخية. ويستمر العجز عن حل إشكالية تضافر التبعية والجمود، أو ما يسمّى في مجال الثقافة بإشكالية الأصالة والمعاصرة أو التراث والوافد.

وفي مجال آخر، نلاحظ أن بولانتزاس قد حاول تحديد النسق المهيمن على التشكيلة الاجتماعية، فأشار إلى أن النسق الاقتصادي كان مهيمناً على مرحلة الرأسمالية التنافسية. أمّا في المرحلة الاستعمارية، فقد عرف مرحلة التحول من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية بأنها مرحلة توازن غير مستقر بين النَّسَق الاقتصادي والنَّسق السياسي، بينما سيطر النسق السياسي على المرحلة الاحتكارية سواء في فترة الترسيخ أم في الفترة الحالية (فترة التدويل)[١١].

وقد تصدق هذه المقولة على التشكيلة الاجتماعية الأوروبية، أمّا بالنسبة للعالم الثالث، فإنّ الاختراق الرأسمالي سواء في صورته التجارية أم السلعية (تصدير السلع)، أم تصدير رأس المال فقد تم في جميع المراحل تحت هيمنة النسق السياسي (هيمنة الدولة) سواء أكانت هذه الدّولة هي الدّولة المستعمَرة (Colonial state) أم الدولة القومية المستقلة التي ورثت أجهزتها. وبالتالي، ليس من الغريب أن نلاحظ هيمنة الدولة على تشكيلات العالم الثالث، لأنّها تقوم بدور أساسي في فرض هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة (كما سنلاحظ فيما بعد).

## معالم التشكيلة الاجتماعية في العالم الثالث

تتكوّن التشكيلة الاجتماعية من ثلاثة أنساق رئيسية وهي: النسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق الايديولوجي. ولا بد من التأكيد هنا، أنّ هذا التقسيم تقسيم نظري، أي أنّنا لا نستطيع أن نفصل في الواقع الملموس بين هذه الأنساق. على أنّ هذا التقسيم النظري ضروريّ حتى يتسنّى لنا التعرف على العناصر الأساسية لكل نسق، والطرق التي تمتزج بها تلك العناصر، محدّدة بذلك الشكل النهائي للتشكيلة الاجتماعية السائدة.

ويتكون النسق الاقتصادي من العناصر الأساسية التالية:

١ ـ المنتج المباشر أو قوة العمل.

٢ ـ وسائل الانتاج المستخدمة.

٣ ـ غير المنتج الذي يستحوذ على فائض العمل.

وتمتزج هذه العناصر بحيث تستند إلى علاقتين أساسيتين:

**أ ـ علاقة الملكية**: وتعني وجود حق اسمي لجماعة من الناس على أصول معينة تحتوي على قيم تبادلية، أو يمكنها أن تخلقها. وبهذا المعنى تتضمَّن الملكية نقيضها أي الاستبعاد والحرمان من الاستخدام المشاع لهذه الأصول. ومن ثم فهي بحد ذاتها علاقة اجتماعية. ونلاحظ أنّ الملكية تحتوي على ثلاثة مكونات أو حقوق: حق الاستعمال، وحق الاستغلال (أي استخدام الأصل المملوك المعين لتوليد قيم تبادلية) وحق التّصرف (بنقل الملكية كلياً أو جزئياً لكل الوقت أو لبعضه مثل حالة الرهن). وقد يقوم المالك باستعمال هذه الحقوق جميعها أو تفويض غيره في استعمال هذه الحقوق لقاء عائد مادي أو معنوي، مشروط أو غير مشروط. وفي كل الحالات تنشأ علاقات اجتماعية من نوع مختلف. وأكثر هذه العلاقات أهمية هي قيام المالك باستغلال هذه الأصول المملوكة لتوليد القيم التبادلية عن طريق استئجار

---

(١١) انظر:
Poulantzas, Ibid.

قوة عمـل الآخرين. وهنا تصبح علاقة الملكية أيضاً علاقة إنتاج. أمّا إذا نظرنا إلى الأمر من الزاوية المقابلة، فإن أهّم علاقات الإنتاج هي علاقة الملكية المتّصلة بالأصول المستخدمة في الإنتاج.

ب ـ **علاقة التخصيص الفعلي**: وتدلّ هذه العلاقة على صلة من نوع محدد بين المنتج المباشر ووسائل الإنتاج، كما قد تدلّ أيضاً على صلة معيّنة بين مفوض باستعمال حقوق الملكية بعضها أو كلها، والشيء المملوك. وتعني علاقة التخصيص ـ أو الانتزاع ـ الفعلي قدرة أشخاص ما على وضع أصول منتجة وتوجيهها إلى مجال معين للاستغلال وعلى نحو معين. أي أن ما يهم هنا هو الفعالية وليس الحق الاسمي. وتتسم هذه العلاقة بأهمية كبيرة لدى تحليل الفارق بين نمط الإنتاج الرأسمالي والأنماط ما قبل الرأسمالية. ففي هذه الأخيرة، نلاحظ أن المنتج المباشر غير منفصل فعلياً عن وسائل الإنتاج، بل هو يسيطر عليها ويتّخذ القرارات الخاصة بتوظيفها. وقد تكون الأرض حقاً اسمياً لغير المنتج ـ سواء أكان ذلك متضمناً في تقنين أم غير متضمن ـ ولكن غير المنتج لا يقوم بوظيفة مباشرة في الإنتاج ولا يتخذ القرارات الخاصة بماذا ينتج وكيف ينتج. وتتحدد العلاقة مع المنتج في انتزاع جزء معين من فائض الإنتاج سواء في صورة عينية أم نقدية وسواء أكان ذلك في صورة عائد مباشر لقاء ملكية أم في صورة إتاوة أم ضريبة في مقابل احتكار وقدرة فعلية على منع المنتج من استغلال الأصل (الأرض) أم نتيجة القدرة على، أم وجود حق معين لغير المنتج، على التصرف لا على الأصول المنتجة وانما على المنتج المباشر نفسـه (قنانة وسخرة وتجنيد وحبس... إلخ). وفي كل الحالات يبقى المنتج المباشر على صلة عضوية وارتباط لا ينفصم عن الأصول وأدوات الإنتاج.

ويمكن أن نلاحظ العلاقة نفسها في حالة شكل معين لنمط الإنتاج الرأسمالي، أي رأسمالية الدّولة. ففي هذا الشكل تعود الملكية إلى الدولة باسم المجتمع. ولكن حيث أن الدولة كائن مجرد، فإن القائمين الفعليين على استعمال حقوق الملكية هم أشخاص محدودون أو طبقة. وتقوم هذه الطبقة أو الأشخاص بإصدار القرارات الخاصة بتوجيه الأصول المنتجة ـ باسم الدولة ـ إلى استخدامات معينة. في هذه الحـالة لا تقوم القدرة على التصرف على حق مباشر للملكية، وإنما على الانتزاع الفعلي لخصائص الملكية وحقوقها.

تشكـل هاتـان العـلاقتان، الخصائص المميزة بالنسق الاقتصادي: ويميز بولانتزاس بين أثر العلاقتين على النسق الاقتصادي والتشكيلة الاجتماعية على النحو التالي:

يعتقد بولانتزاس أن علاقة الملكية في أي مجتمع قائم على التمايز الطبقي تؤدي إلى فصل المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج التي تصبح من حق غير المنتجين والذين يستأثرون باسم تلك الملكية على فائض العمل. أمّا علاقة التخصيص الفعلي في المجتمعات الطبقية، فقد تؤدي إلى عدم فصل المنتجين المباشرين عن وسائل الإنتاج (كما هو الحال في كثير من الأنماط ما قبل الرأسمالية) أو إلى فصل المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج كما هو الحال في النمط الرأسمالي. حيث ان العامل لا يسيطر على أدوات الإنتاج ويعتبر نفسه غريباً عنها، بل ومتناقضاً معها.

أمّا النسق السياسي فهو يقوم أساساً على القوة المؤسسية للدولة. ويجب أن نفصل هنا بين المجال السيـاسي والسيـاسـات التي هي عبـارة عن الممارسات السياسية المرتبطة بفئات اجتماعية معيّنة. وتستهدف كل الممارسات السياسية أما المحافظة على نظام الدولة القائم أو الاستيلاء على أجهزة الدولة بغـرض تغيير نظام الحكم. وبهذا التّعريف، تصبح الدولة الساحة الأساسية للصراع الاجتماعي أو الصراع الطبقي. وتعـدّ الدولة بهـذا المعنى، عامل التماسك بين المستويات المختلفة المكوّنة للتشكيلة

الاجتماعية، أي أنّ الدولة هي النسق الذي تتكثف به أو في داخله كل التناقضات السائدة في التشكيلة الاجتماعية[١٢].

ويعدّ النّسق الايديولوجي (أي مجمل نسق القيم والمعتقدات) المرآة العاكسة للكيفية التي يمارس بها أعضاء التشكيلة الاجتماعية ـ أي الطبقات التي تنقسم إليها هذه التشكيلة ـ حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية. أي أنّ الايديولوجية تعكس علاقة الطبقات والفئات الاجتماعية بشروط وظروف معيشتهم في إطار العلاقات التي ينسجونها أثناء عملية الإنتاج والتوزيع والحكم. على أنّ الايديولوجية لا تعكس هذه الأمور على نحو واضح وصريح ومباشر. بل هي تمثّل علاقة متخيلة للعلاقات الحقيقية بين أفراد وطبقات المجتمع وظروف حياتهم وتحقّقهم كطبقات.

وتبرز في كل مجتمع أو تشكيلة اجتماعية ايديولوجية معينة باعتبارها أكثر هذه الايديولوجيات تعبيراً عن حاجة نمط الإنتاج المسيطر لتدعيم ذاته وإعادة إنتاج شروطه. والوظيفة الأساسية لهذه الايديولوجية هي إخفاء التناقضات الحقيقية وإعادة صياغة العلاقات القائمة في إطار متناسق ومتناغم. وعلى الأغلب لا تخفي الايديولوجية السائدة التناقضات الطبقية عن طريق إنكارها، أو خلق عالم وهمي بصورة كاملة، إذ انها من أجل أن تكون مقبولة من الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة للهيمنة لا بد أن تُفصح عن جوانب وحاجات حقيقية للنظام الاجتماعي شاملة هذه الطبقات. ويتوقف نجاح هذه الايديولوجية في إنجاز مهمتها على إعادة تصوير العلاقات الاجتماعية وتحريك التناقضات بالتركيز على تناقض معين ثانوي وإهمال تناقض رئيسي أو التركيز على جوانب الحاجة والعجز في مقابل الارادة والقدرة لدى الطبقات الخاضعة. وكثيراً ما تكتسب هذه الايديولوجية طابعاً جماعياً، بمعنى تصوير نفسها كايديولوجية قومية أو التعبير الثقافي الثابت عن جميع فئات المجتمع وخصائصه وحاجاته وأصالته، ولكنّها تستمر كايديولوجية الطبقة المسيطرة أو السائدة. وعلى الرغم من وجود ايديولوجية مهيمنة إلا ان هناك أيضاً الايديولوجيات المناقضة للايديولوجية السائدة والتي قد تعبر عن مصالح فئات أو طبقات اجتماعية مختلفة أو معارضة.

ويعتبر النسق الايديولوجي المسؤول عن إعادة إنتاج العلاقات الإنتاجية وعلاقات القوة النسبية السائدة في مجتمع معين. وهو بهذا المعنى، وعلى حد تعبير غرامشي يعتبر عامل التماسك أو الالتحام بين الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة.

هذا عن خصائص الأنساق الثلاثة الرئيسية المكونة للتشكيلة الاجتماعية، إلا أن الطريقة التي تتكيف بها تلك الأنساق وتتضافر، تصبغ التشكيلة الاجتماعية بشكلها الخاصّ الذي تستمد منه التشكيلة خصوصيتها. وعلى الرغم من أنّ الأنساق الثلاثة موجودة في كل تشكيلة اجتماعية، إلّا أنّ هناك نسقاً محدداً لشكل التشكيلة ككل. وقد أشرنا سابقاً وبطريقة سريعة إلى أن النسق المهيمن في العالم الثالث وبخاصة في الوطن العربي يعد النسق السياسي، ومن ثم أصبح لزاماً علينا في هذه الحالة الإشارة بصورة سريعة إلى خصائص التشكيلات الاجتماعية في العالم الثالث بصورة عامة والوطن العربي بصورة خاصة.

---

(١٢) أنظر في التحليلات المختلفة للدولة:

Alfred Stepan, *The State and Society* (Princeton: Princeton University Press, 1978).

## هيمنة النسق السياسي ودور الدولة

لعبت الدولة تاريخياً دوراً أساسياً في توجيه المسار الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة ودول العالم الثالث. إلّا أنّه كما لاحظنا من قبل لا يمكن أن يتساوى دور الدولة في هاتين المجموعتين من البلاد. وذلك لأنّ الدولة في العالم الثالث قد قامت بدور قيادي وأساسي في فرض هيمنة النمط الرأسمالي، بل وتلعب داخل هذا النمط نفسه دوراً أساسياً باعتبارها أحد عوامل قيامه وتطوره. وقد بادرت الدولة الاستعمارية إلى القيام بهذا الدور. وتابعت الدول المستقلة في العالم الثالث القيام به على نحو أوسع وأعمق.

وقد ركّزت معظم التحليلات التقليدية على الفصل بين الدولة والمجتمع. إذ يعتبر المجتمع ـ وفقاً للتحليل الليبرالي ـ وحدة ضابطة لنفسها. وفي هذا السياق، يقل تدخّل الدولة في المجتمع، بخاصة فيما يتعلّق بالنشاط الاقتصادي، ويتلخّص دور الدولة في هذه الحالة في الحفاظ على الأمن القومي الداخلي والخارجي. أي أن الدولة مشروطة بالمجتمع والعكس غير صحيح. ولقد تبنّى التحليل الماركسي التقليدي مفهوم الفصل بين الدولة والمجتمع، على أنّ الدولة في المدرسة الماركسية التقليدية لا تعتبر جزءاً من المجتمع كما يدل التحليل الليبرالي بل هي أداة الطبقات المهيمنة تستخدمها لفرض سيطرتها على بقية الطبقات الاجتماعية.

ويقتصر دور الدّولة في كل من التفسير الليبرالي التعددي والماركسي التقليدي على المجال السياسي البحت وتعتبر الدولة اما أداة محايدة أو أداة قهر. وفي الحقيقة تمثّل الدولة علاقة اجتماعية، أي أنّ الدولة تعبّر في الواقع عن توازنات القوى في خريطة اجتماعية معينة، ولا يعني أنّ الدولة عبارة عن علاقة اجتماعية، أنّها لا تتمتع في بعض الحالات وبخاصة في دول العالم الثالث بدرجة عالية من الاستقلال النسبي عن مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، وتتميز الدولة بالاستقلالية بخاصة في مراحل التحول الهيكلية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ونذكر على سبيل المثال تمتع النظام الناصري بدرجة عالية من الاستقلالية منذ قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٢ وحتى أوائل الستينات، مما أتاح له حرية الحركة، إضافة إلى حرية تكوين شريحة اجتماعية مهيمنة جديدة ألا وهي شريحة البيروقراطية الرأسمالية.

وعلى الرغم من اعترافنا بأنّ دور الدولة يعتبر دوراً سياسياً في المقام الأول إلا أن الدولة لعبت تاريخياً دوراً رئيسياً في تنظيم العلاقات الاقتصادية القائمة وإعادة تشكيلها. وقد يأخذ تدخل الدولة في النسق الاقتصادي شكلاً مباشراً أو غير مباشر على النحو التالي:

١ ـ تتدخّل الدّولة بطريقة غير مباشرة في المسار الاقتصادي بإعادة تشكيل علاقات القوة والسيطرة الاجتماعية والسياسية في المجتمع من خلال استخدام أدوات القهر الواقعة تحت سيطرتها المباشرة.

٢ ـ وقد تتدخل الدولة بطريقة مباشرة في المسار الاقتصادي من خلال استخدام أدواتها المالية والنقدية (أي سياسات الدخل في التعريف الكينزي). وفي حالات التدخل المباشر قد تصبح الدولة نفسها هي المنتج المباشر أو صاحب رأس المال.

وفي مثل هذه الحالة يعتبر الفصل بين الدولة والمجتمع فصلاً تعسفياً لا ينمّ عن الواقع المباشر. وفي الحقيقة فلقد لعبت الدولة تاريخياً وفي جميع التشكيلات الاجتماعية دوراً نشطاً وفعالاً في تشكيل المجتمع، ولا يعني ذلك أن الدولة غير مشروطة بالمجتمع فإذا ما أخذنا في الاعتبار أنّ الدولة في حد ذاتها

علاقة، تكثّف علاقات القوة السائدة بين الجماعات والطبقات الموجودة، فمن البديهي أن الدولة تتكيف وتكيف المجتمع وفي بعض الحالات قد تحقّق الدولة درجة كبيرة من الاستقلالية عن هذا المجتمع، وفي هذه الحالة، تستطيع الدولة فرض سيطرتها على المجتمع بغرض تحقيق أهداف اجتماعية معيّنة أو تحالف طبقي حتى لو تمّ ذلك عن طريق فرض سيطرة الدولة على الطبقة أو التحالف الذي تستهدف حمايته أو فرض هيمنته. وعلى الرغم من ذلك، يجب عدم المبالغة في درجة استقلالية الدولة. فمهما بلغت تلك الدرجة من الاستقلالية من القوة فإن الدولة قد تخترق من قبل بعض الفئات أو الشرائح الاجتماعية التي تستغل نفوذ الدولة وسيطرتها لتحقيق أهدافها الخاصة. إذن نستطيع أن نقول إن العلاقة بين الدولة والمجتمع في كل الحالات علاقة ديناميكية ومتبادلة وقد تؤدي مثل تلك العلاقة إلى تقوية نظام سياسي بعينه أو اضعافه، ولكن لا نستطيع التعميم على كل الحالات وفي إطار جميع التشكيلات الاجتماعية.

ولقد اختلف دور الدولة في النسق الاقتصادي باختلاف طبيعة المجتمعات وفي مراحل تطورها التاريخية، فقد لعبت الدولة دوراً هاماً ورئيسياً في المجتمعات الغربية في توطيد دعائم النظام الرأسمالي. ومن أهم الحالات المدروسة والمعروفة في هذا المجال الدور الذي لعبته الدولة البونابرتية والدولة البسماركية، في كل من فرنسا وألمانيا على التوالي: وتعتبر الدولة البونابرتية والدولة البسماركية نموذجين للدول التي تحظى بدرجة كبيرة من الاستقلال النسبي تمكّنها من إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية بما يتفق مع مصالح الطبقة السائدة اقتصادياً، أكثر منها حالات تاريخية فريدة.

وقد ظهرت تلك الدول ـ أو هذه النماذج ـ كرد فعل لأزمات اقتصادية وسياسية خاصة تميزت بتفتت القوى الاجتماعية وعدم قدرة الفئات المختلفة للطبقات السائدة على حسم صراعاتها وفرض هيمنتها على المجتمع ككل. وكذلك تتسم هذه الأزمات بعجز الطبقات الشعبية عن القيام بثورة شاملة وإن كانت قادرة على المعارضة الفعّالة إلى درجة قد تؤدي إلى شلّ نمط الإنتاج المسيطر. وبالتالي تقوم الدولة ـ البونابرتية أو البسماركية ـ باستخدام أدوات العنف والتحايل السياسي من أجل إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية لصالح الطبقة الرأسمالية السائدة ككل. وعلى الرغم من التدخل الأوضح للدولة في النسق الاقتصادي، إلا أنها لا تقوم بالاستيلاء على الجزء الأكبر من الأدوات المنتجة، إذ انها تكتفي باستخدام الأساليب السياسية لإعادة صياغة موازين القوى بين الطبقات والفئات الاجتماعية بتكبيل الامكانيات الثورية للطبقات الشعبية واجهاضها واستيعابها من جديد في مؤسسات المجتمع التقليدي الذي تحرص الدولة على اظهاره باعتباره مجتمع الجميع. ويتم هذا التدخل في شكل صفقة تتنازل وفقاً لها طبقة برجوازية حيوية اقتصادياً وفاشلة سياسياً عن حرياتها وسيطرتها المباشرة في مقابل استمرار سيطرتها على أدوات الانتاج أو على الاقتصاد ككل، أو أن تدخل الدولة في النسق الاقتصادي يتم بأشكال غير اقتصادية، أو بأشكال سياسية تؤثر وتعيد الهيمنة والنمو الاقتصادي إلى الطبقة الرأسمالية السائدة.

ولم يقتصر تدخل الدولة ودورها في أوروبا الغربية على هذه الحالات التاريخية. بل نلاحظ أن هذا التدخل قد اطّرد في التوسع من خلال الأدوات الاقتصادية وغير الاقتصادية، المباشرة وغير المباشرة. فنلاحظ الآن وجود قطاع عام ضخم في معظم بلاد أوروبا الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والدول الاسكندنافية. ولكن في كل هذه الحالات لم يتم انشاء هذا القطاع العام على حساب تقليص القطاع الخاص، بل كان على الأغلب من أجل تدعيم هذا القطاع وتحريره من بعض ما يكبله أو يسبب خسارته وهشاشته.

أما في العالم الثالث فإنّ دور الدولة يختلف جذرياً. فمن ناحية المدى، تلعب الدولة دوراً أكثر اتساعاً بكثير من حالة البلاد الرأسمالية المتقدمة. ومن حيث التنوع اتخذ هذا الدور أشكالاً كثيرة بالمقارنة بحالة البلاد الرأسمالية المتقدمة. ويمكن القول بأن هذا الدور يلعب وظيفة تاريخية في التطور الرأسمالي في التشكيلات الاجتماعية السائدة في العالم الثالث. ويختلف هذا الدور حسب ثلاثة نماذج رئيسية كالتالي:

أ ـ إحلال الدولة محل الرأسمالية التقليدية أو القطاع الخاص والسيطرة شبه الكاملة على أدوات الإنتاج في القطاع الرأسمالي الحديث.

ب ـ تغذية الطبقات الرأسمالية الوليدة بصورة نشطة، وفي بعض الحالات يمتد هذا الدور إلى خلق هذه الطبقات من العدم من خلال اضطلاع الدولة بمهام التراكم الرأسمالي لصالح عناصر خاصة (توفير القروض والائتمان، وعقود الإنشاء والتوريد والخدمات... الخ) وبإتاحة أشكال مؤسسية مساعدة (مثل المؤسسات التعاونية).

ج ـ مساندة الدولة للقطاع الخاص عن طريق استخدام أدواتها المالية والنقدية وصياغة السياسة الاقتصادية بصورة عامة، إلى جانب الاستثمار في البناء التحتي. وفي حالة قيام قطاع عام، يقوم هذا القطاع بمساندة فعّالة للقطاع الخاصّ ويفتح أمامه صوراً وقنواتٍ متعددة لاستغلال المال العام ونهبه.

وبطبيعة الحال يختلف تبنّي نموذج أو آخر على طبيعة الخريطة الاجتماعية والقوة النسبية للقوى الاجتماعية المختلفة ومدى سيطرتها واختراقها لأجهزة الدولة القائمة، وعلى مستوى النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح على السوق الرأسمالي العالمي ومستوى العمالة أو الخضوع السياسي للدول الامبريالية.

## نمط الانتاج الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية العربية

تتسم التشكيلات الاجتماعية للبلدان العربية في الوقت الحاضر بعدة خصائص:

ـ تضافر أنماط الإنتاج الرأسمالية وما قبل الرأسمالية بصورة نتج عنها نوع من النمو التابع واللامتكافىء بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

ـ تميز الأنظمة السياسية بخصائص السلطوية التقليدية أو السلطوية البيروقراطية.

ـ انتشار ايديولوجيات تدور حول مفهوم الهوية (سواء أكانت هذه الهوية قومية، إثنية، أم دينية).

### أ ـ في تضافر الأنماط الانتاجية

ينصرف المفهوم الضيق لنمط الانتاج إلى النسق الاقتصادي الذي يعتمد على عنصرين أساسيين: عنصر قوى الانتاج وعنصر علاقات الانتاج. ومن الناحية النظرية، يمكن تمييز عدة أنماط انتاجية في الوطن العربي اليوم:

(١) **نمط إنتاج رأسمالي**: ويعتمد هذا النمط على تماثل علاقة الملكية مع علاقة التخصيص الفعلي، أي أنه يتم فصل المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج، بحيث لا يمتلك المنتجون إلا قوة عملهم فقط، بينما يمتلك غير المنتجين (الرأسماليين) أدوات الإنتاج. وفي هذا النمط يتم الاعتماد على العلاقات

الاقتصادية (أي علاقة الأجر) في الاستحواذ على فائض الإنتاج دون الحاجة للاستعانة بأشكال أو أساليب فوق ـ اقتصادية (أي اللجوء إلى القهر السياسي أو الاستناد إلى شرعية ايديولوجية) لحصول الرأسماليين أو الطبقات المهيمنة على فائض العمل من المنتجين المباشرين.

(٢) **نمط إنتاج رأسمالية الدولة**: قد يؤدي هذا النمط إلى تماثل علاقة الملكية مع علاقة التخصيص الفعلي أو عدم تماثلها. فمن ناحية، نستطيع ملاحظة أن رأسمالية الدولة في القطاع الصناعي قد حاكت من حيث الشكل نمط الرأسمالية التقليدية، أي فصل المنتج عن أدوات الإنتاج وتملّك غير المنتج لوسائل الإنتاج (الدولة في هذه الحالة)، وتستعين الدولة أيضاً بالعلاقات الاقتصادية (الأجر) للحصول على فائض العمل. على أننا نرى أنه في حالات تدخل رأسمالية الدولة في قطاعات أخرى مثل القطاع الزراعي لا تتماثل علاقة الملكية مع علاقة التخصيص الفعلي. فبينما نجد أن الزراعة المصرية قد خضعت منذ زمن بعيد لعلاقات الملكية الخاصة القانونية، إلا ان علاقة الملكية في ظل رأسمالية الدولة في الستينات وما قبل ذلك لم تعن فصل المنتج المباشر عن وسائل الانتاج، بل في الحقيقة كان القسم الأكبر من المنتجين المباشرين يمتلكَ وسائل الإنتاج، على حين تم استخراج فائض العمل سواء لصالح مالكي الأرض الزراعية أم للدولة اعتماداً على القوة السياسية المباشرة التي فرضت قوانين دفع الإيجار أو، في حالة تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي، التي حدّدت أيضاً انواع المحاصيل المزروعة ودورتها وأسعارها.. الخ، أي أن الدولة اعتمدت بصورة أساسية على وسائل غير اقتصادية في استخراج فائض العمل من قطاع الزراعة. وهذا المثال الأخير يعبّر بصورة مُثلى عن تضافر الأنماط الإنتاجية. فعلى حين نجد شكل الملكية الخاصة، نلاحظ أن علاقة التخصيص الفعلي لم تؤدِّ إلى فصل المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج (سمة من سمات النظام ما قبل الرأسمالي)، بل انها أدت إلى تدخل المجال السياسي المباشر من أجل الاستحواذ على جزء كبير من فائض العمل في القطاع الزراعي.

(٣) **نمط إنتاج إقطاعي ـ زراعي**: يعدّ هذا النمط من الأنماط ما قبل الرأسمالية وهو لا يعتمد على فصل المنتجين عن أدوات الإنتاج، بل تتدخل الطبقات المسيطرة باستخدام القهر السياسي كوسيلة أساسية للاستيلاء على فائض العمل. وفي هذه الحالة أيضاً تستعين الطبقة الإقطاعية بنفوذها السياسي (أي المرتكز على حقها في الملكية القانونية) للاستيلاء على جزء، وفي بعض الأحيان الجزء الأكبر، من فائض العمل سواء عن طريق الإيجار أم عن طريق نظم أخرى مثل المزارعة والمشاركة... إلخ. ولا نستطيع أن نلاحظ اليوم النَّمَط الإقطاعي ـ الزراعي في صورته ما قبل الرأسمالية. فلقد أدت هيمنة النظام الرأسمالي إلى تغيير بعض السمات الأساسية للنمط الإقطاعي الزراعي مثل فرض الملكية الخاصة وتأجيرها مقابل ريع. وعلى الرغم من أن الريع هو في صميم العلاقة الإقطاعية إلا أنه ـ كما يوضح راي (Rey) ـ يأخذ شكل الربح أو العائد على رأس المال وفي هذه الحالة تصبح الأرض نفسها أصلاً رأسمالياً[١٢].

(٤) **نمط اوليغاركي ـ مالي**: يعتمد هذا النمط الفريد على ملكية الطبقات المهيمنة لبعض المواد الأولية ويتم الاستعانة بالمستوى السياسي لتحصيل الربح «وحتى على الصعيد العالمي حيث يعد دخل الدول النفطية تحصيلاً لجزء من فائض العمل في الدول المستوردة». وفي مثل هذا النمط تهيمن علاقات التوزيع على علاقات الإنتاج. فالقوى المنتجة الداخلية في هذه الحالة هي من الضآلة بحيث لا تمثل نسبة فاعلة من

---

(١٢) أنظر: Pierre-Philippe Rey, *Les alliances de classes* (Paris: Francois Maspero, 1976).

القوى العاملة. ومن ثم تستمد الطبقة المهيمنة قوّتها من سيطرتها على علاقات توزيع الفائض المالي الذي يتكون من تصدير المواد الأولية للخارج.

**(٥) نمط إنتاج رعوي ـ عشائري**: ليس هناك فصل بين المنتجين وأدوات الإنتاج على أن أدوات الانتاج في هذه الحالة أدوات بدائية وقليلة، وأهّم أداة من أدوات الإنتاج هي قوة العمل ذاتها. إلا أنّ استخـراج الفـائض في هذه الحـالة يعتمد على المستوى الايديولوجي، أي استعانة الطبقة المهيمنة بالشرعية القبلية أو الدينية للاستيلاء على فائض العمل.

تتسم التشكيلات الاجتماعية ـ العربية بأكثر من مزيج مختلف من أنماط الانتاج هذه. إلا أننا نستطيع القول بأن النمط الرأسمالي هو النمط المهيمن، وهو يأخذ أشكالاً مختلفة يمكن التعرف على أهم ثلاثة منها وهي:

(أ) الشكل الذي يقوم على سيطرة الرأسمالية التقليدية.

(ب) الشكل الذي يقوم على رأسمالية الدولة.

(ج) الشكل الذي يقوم على سيطرة الرأسمالية المالية.

وعلى الرغم من أن الأنماط الرأسمالية بأشكالها المختلفة هي الأنماط المهيمنة على التشكيلات الاجتماعية العربية، إلا أنّ الأنماط ما قبل الرأسمالية مازالت مستمرة، أي أنّ الآثار المحافظة على الأنماط ما قبل الرأسمالية مازالت هي الغالبة على الآثار التحللية لنمط الإنتاج الرأسمالي المهيمن، وتدلّ غلبة الآثار المحافظة على أن القوى الاجتماعية التي تستفيد مباشرة او تستعين بنفوذها المستمَدّ من سيادتها على قوى وعلاقات الإنتاج للأنماط أو الأشكال ما قبل الرأسمالية مازالت فاعلة ومقاومة لفرض هيمنة النمط الرأسمالي في صورته النقية. وعلى العكس من ذلك نلاحظ في معظم الأحيان عدم التوافق (عدم الاتّساق البنائي) بين النسق الاقتصادي والنسق السياسي والايديولوجي، والاستعانة بأنساق ايديولوجية أو سياسية ما قبل رأسمالية لفرض هيمنة النمط الرأسمالي على المستوى الاقتصادي.

## النسق السياسي والايديولوجي

فسر مفهوم نمط الإنتاج تقليدياً بصورة تقصره على العوامل الاقتصادية التي اعتبرت بمثابة البناء التحتي للمجتمع. أما العوامل السياسية والايديولوجية فقد اعتبرت بناءً فوقياً. وتحمل هذه التعبيرات معنى أنّ العوامل الاقتصادية تفسر وتحدد العوامل السياسية والايديولوجية وأن الأخيرة انعكاس حرفي للأولى. وقد بات من الواضح أن هذا التفسير ليس مقبولاً. ولذلك أصبح تصوير المجتمع أو التشكيلة الاجتماعية يتم على أساس ادراك التفاعلات المتبادلة والمرونة في تحديد النسق المحدد.

وهناك صفة نوعية للعوامل السياسية والايديولوجية وهي أنها تعكس التضافر والتعقد والتأثير المتبادل بين عدد من أنماط الإنتاج. ومن ثم يتحدد البناء الفوقي ككل في إطار مجال تأثير جميع الأنماط القائمة في المجتمع وفقاً لدرجة نفوذها وقوتها في المجتمع.

وحيث انّ البلاد العربية تتّسم بوجود أنماط ما قبل رأسمالية قوية وفعّالة اقتصادياً واجتماعياً، فإننا نلاحظ صعوبة تسكين البناء الفوقي في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي وحده، بل ونلاحظ مثلاً تواكب

الفكر الغيبي مع الفكر العلمي، والمحافظة على أساليب سياسية عتيقة مع أشكال أخرى مستحدثة. ومن أهم وظائف البنية الفوقية في المجتمعات العربية ما يلي:

١ ـ التجديد أو إعادة إنتاج العلاقات السياسية والايديولوجية المواكبة لإعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية.

٢ ـ المحافظة على هيكل التشكيلة الاجتماعية بالتحكم في مسار الصراع الطبقي.

٣ ـ الجمع بين المحافظة والتحديث مما أدى في حالة التشكيلات الاجتماعية العربية إلى مرض الانتقائية.

ولقد نتج عن هذا التضافر بين البنية التحتية والفوقية نظم سياسية وبنى ايديولوجية ذات خصائص محددة:

فعلى المستوى السياسي نلاحظ أنّ النظم السياسية العربية تنقسم إلى قسمين أساسيين: وهما النّظم السلطوية ـ البيروقراطية والنظم السلطوية ـ التقليدية.

وتتميز النظم السلطوية ـ البيروقراطية بالخصائص التالية:

أ ـ سيطرة الجيش بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على جهاز الدولة.

ب ـ سيطرة التكتل البيروقراطي بجناحيه العسكري والمدني على جزء كبير من الموارد الاقتصادية.

ج ـ امتداد نشاط الدولة إلى مختلف الأنشطة «الخاصة» للمجتمع وتبرير ذلك عن طريق تقديم ايديولوجية «مناسبة» للمجتمع بأسره مأخوذاً كوحدة واحدة.

د ـ استخدام أساليب التنظيم العمودية الخاضعة لسلطة الدولة المركزية، ووجود محاولات لإشراك فئات اجتماعية في هيكل جمعي (Corporate) تحت سيطرة النخبة البيروقراطية.

هـ ـ تأميم الصراع الطبقي في صورة الحزب الواحد، أو في صورة نظم برلمانية مشوّهة يسيطر عليها الحزب الأكبر «حزب الأمة» أو الوطن كله.

و ـ استخدام أدوات القمع السياسي كوسيلة رئيسية (وإن لم تكن الوسيلة الوحيدة) لتدعيم الحكم.

أما النظم السلطوية ـ التقليدية فتتسم بالخصائص التالية:

أ ـ تحول عدد من القيادات التقليدية «العشائرية أو القبلية» من الحكم عن طريق قبول «العرفي» إلى الحكم عن طريق جهاز دولة منفصل وذلك دون التخلي عن الشرعية التقليدية.

ب ـ وجود درجة معينة من التوتر بين مبدأ الحكم بجهاز بيروقراطي منفصل، ومبادىء الشرعية التقليدية. هذا التوتر يتم حله عن طريق تولية عملاء موالين للسلطة التقليدية، بل وينتسبون لها عائلياً على قمم الأجهزة البيروقراطية وبخاصة الجيش والبوليس.

ج ـ على عكس السلطوية البيروقراطية، فإنّ الدولة نفسها تتحول إلى جهاز خاص أي أن الأنشطة والعلاقات والمصالح الخاصة تسيطر مباشرة على الدولة، وبعبارة أخرى ان ما يتم فعلاً هو الاستغلال

الخاص للدولة في حين أن الدولة تدوّل المجتمع في حالة السلطوية ـ البيروقراطية.

د ـ لا تملك أنظمة المجتمع وبخاصة الأنشطة الاقتصادية أي استقلال من حيث المبدأ، وانما ترتبط ارتباط مباشراً وتشتق وجودها ومشروعيتها من السلطة التقليدية. ولكن الاستقلال الذاتي لهذه الأنظمة أعلى كثيراً من حالة السلطوية ـ البيروقراطية نتيجة غياب الإحكام البيروقراطي وعدم وجود أنظمة مؤسسية، والضعف العام للرقابة الإدارية والايديولوجية.

هـ ـ هناك نفور عام من الفكرة الحزبية أو التعبير المعلن والمفتوح عن انقسامات اجتماعية وذلك بالرغم من أنّ تلك النظم تتحمل وتتسامح مع درجة أكبر من الخلاف الحقيقي عن حالة السلطوية ـ البيروقراطية.

و ـ بالرغم من أهمية الأجهزة الأمنية فإنها لا تمثل الأجهزة الرئيسية في آلية الحكم وفرض الطاعة والولاء وتستخدم عمليات التوزيع (بخاصة في دول الإقطاع المالي) لخلق ولاءات مباشرة. أي أن هذا النظام لا يعتمد على هيمنة البيروقراطية العسكرية، وان كانت هذه البيروقراطية ذات أهمية كحل أخير لأزمات النظام ولمواجهة معارضة متبلورة ولضمان ولاء قيادات الجيش يتم اختيارها من القيادات القبلية والعشائرية الحاكمة نفسها[١٤].

أمّا على المستوى الايديولوجي، فلقد أدى تفتت القوى الاجتماعية النابعة من أنماط انتاجية مختلفة وان كانت متضافرة إلى شيوع الايديولوجيات اللاطبقية، فانقسام الطبقات المهيمنة إلى شرائح مختلفة ومتنافسة أدّى إلى تناقضات واضحة سرعان ما ترجمت إلى ايديولوجيات جامعة تحاول استقطاب شرائح طبقية من الطبقات البرجوازية الصغيرة والعمّال والفلاحين في مجال تنافس الشرائح المهيمنة للاستيلاء على جهاز الدولة، وبالتالي نلاحظ تشوّهات واضحة في البنى الايديولوجية في التشكيلات الاجتماعية العربية. فالشرائح المنتمية إلى أنماط إنتاجية غير تقليدية استعانت بالفكر العلماني وان كان ذلك بطريقة انتقائية لا تتعارض مع الايديولوجيات التقليدية. بينما استعانت القوى التقليدية اما بالايديولوجيات التقليدية السلفية أو بمحاولات لعصرنة الايديولوجيات التقليدية (مع الاحتفاظ بجوهرها)، وذلك حسب ظروف الصراع الاجتماعي في كل تشكيلة اجتماعية عربية على حدة كوسيلة من وسائل فرض هيمنتها على النظام. هذا وقد يؤدي النمط الرأسمالي المسيطر إلى تقوية الايديولوجيات التقليدية، والعكس صحيح من خلال مسار الصراع الطبقي الذي يظهر على المستوى الايديولوجي في صورة للصراعات الفكرية والعقائدية الملحوظة (بخاصة في الوقت الحاضر) بصورة حادة.

وينبغي أن يكون من الواضح أنّ هناك فارقاً هاماً بين توصيف الخصائص الفكرية والهيكلية للايديولوجية من ناحية، والتوظيف الاجتماعي للايديولوجية من ناحية أخرى. ولا يوجد تناقض بين توصيف ايديولوجية معيّنة بأنها لاطبقية، والقول بأن هذه الايديولوجية نفسها تخدم سيطرة طبقة معينة أو تحالف طبقيّ ما. فالمعنى الأول ينصرف إلى التكوين والخصائص الفكرية للايديولوجية، أما المعنى الثاني فينصرف إلى تشخيص الوضع الفعلي الذي تخدم من خلاله هذه الايديولوجية طبقة سائدة أو طبقة معارضة.

---

(١٤) أنظر: نادية رمسيس فرح، «احتمالات التطور الديمقراطي في العالم العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٠، العدد ٧٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤).

## هيـمنـــة النسق السيـــاسي ودور الدولة في التـشكيلة الاجتمـــاعيـــة العـــربيـــة

من العرض السابق لسمات الأنساق الاقتصادية والسياسية والايديولوجية يتّضح لنا أن النسق السياسي (أو الدولة) يلعب الدور المحدد في التشكيلة الاجتماعية العربية أي أنّ الدولة ليست مجرد عامل تماسك لكل أنساق التشكيلة، بل هي تتدخل مباشرة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة بخاصة في النشاط الاقتصادي وبصورة واسعة.

وتعتبر هيمنة النَّسَق السياسي على التشكيلة العربية محصلة طبيعية لتشتت القوى الاجتماعية النـاتـج عن تضـافـر الأنماط الإنتاجية العربية وتطورها التاريخي. فنلاحظ مثلاً عدم بلورة طبقات اجتماعية موحّدة مثل الرأسمالية الصناعية والطبقة العمالية كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة، بل يصعب علينا تصنيف الشرائح الاجتماعية داخل الطبقة الواحدة. فإذا تحدثنا عن الطبقة العاملة فإننا نلاحظ تفاوت شرائح هذه الطبقة من العمال الزراعيين الذين يعملون في ظل علاقات إنتاجية وان كانت ظاهـرياً تبدو علاقات رأسمالية (علاقة الأجر)، إلا أنهم يخضعون في الحقيقة لعلاقات شبيهة بالقنانة تفرض عليهم الخضوع الكامل لصاحب رأس المال، إلى العمال الصناعيين العاملين في المصانع الحديثة إلى الحرفيين وأشباه الحرفيين الذين يعملون في المؤسسات الصناعية الصغيرة (الورش) والتي ما زال أصحابها يتعاملون بمنطق نظام الطوائف الحرفية. ومن ناحية أخرى، تنقسم الطبقة الرأسمالية إلى شرائح متعددة، تتعامل في ظل علاقات إنتاجية رأسمالية أو شبه رأسمالية، وتتنوّع بين الرأسمالية الزراعية التي تعمل أساساً في إطار الأنماط ما قبل الرأسمالية، والرأسمالية الصناعية التي تسيطر على القـطاع الحـديث من الاقتصاد (سواء أكانت تلك الرأسمالية رأسمالية دولة أم رأسمالية تقليدية)، والرأسمـاليـة التجارية التي تنقسم بدورها إلى فئات تتعامل بعضها من خلال العلاقات الرأسمالية وتخضع بعضها لشروط أنماط التجارة التقليدية... الخ. وتنطبق المقولة نفسها على الطبقة المتوسطة التي تتباين تبايناً كبيراً بين شرائحها المختلفة من تجار صغار وموظفين ومهنيين... الخ.

وقد أدّى تفتت القوى الاجتماعية إلى عدم قدرة أية قوة اجتماعية محددة على فرض هيمنتها على المجتمع ككّل إلا من خلال السيطرة على أجهزة الدولة نفسها. وحتى في حالة وصول شريحة اجتماعية وهيمنتها على السلطة فإن عليها التوافق أو التناغم مع شرائح اجتماعية من الطبقة نفسها (وفي تلك الحالة تبرز الايديولوجيات الطبقية) أو مع شرائح اجتماعية من طبقات أخرى (وهنا تبرز الايديولوجيات المعتمدة على الهوية والتي تعمل على إخفاء التناقضات الطبقية بين الشرائح الاجتماعية المؤتلفة والتركيز على روابـط الهـويـة المشتركة مثل الدين أو القومية... إلخ) لتدعيم تلك الهيمنة، وبالتالي أصبح من مقتضيات السيطرة الاقتصادية في الوطن العربي التوصل للسيطرة على مقاليد السلطة.

من هنا نستطيع تفهم سيطرة النسق السياسي على التشكيلة العربية واعتماد الطبقات المسيطرة على التحـالف المعقّـد مع شرائح مختلفة التكوين والايديولوجية. وكان من نتائج مثل تلك التحالفات، التوفيقية الملحوظة على الأنساق الايديولوجية السائدة بين الايديولوجيات الرأسمالية والايديولوجيات التقليدية، كما أشرنا من قبل □

# قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة

د. محمد أزهر سعيد السمَّاك

استاذ في جامعة الموصل ـ العراق.

## هدف البحث ومنهجه

يهدف هذا البحث الى قياس التبعية الاقتصادية للأقطار العربية. ومحاولة تحديد التأثيرات الجيوبوليتيكية الناجمة عنها: صورة حالية وآفاقاً مستقبلية. وعليه: فإن هذه الدراسة تقع تحت لواء «علم القوة» الذي غدا من الموضوعات الرئيسة في اختصاصات عديدة كالجغرافيا السياسية وعلم العلاقات الدولية والعلوم الاقتصادية والعلوم السياسية والعلوم العسكرية. والقوة تعني التأثير والسيطرة والامكانية والقابلية. ويعرّفها «جونز» بأنها :«المساهمة في صنع القرارات»[1]. فهو يؤكد على أن القوة تضم عناصر مادية وغير مادية بمضمون هذا التعريف. ويعرف «ستاسنكر» القوة بأنها «قدرة الشعب في استخدام موارده المادية وغير المادية بما يمكنه من التأثير على سلوك الشعوب الأخرى»[2]. والقوة بمفهومنا تعني محصلة التفاعل بين عبقرية المكان وتخطيط الإنسان في ظل تكنولوجيا وخبرة متاحة فيما يمكن من تحقيق أهداف استراتيجية وجيو ـ استراتيجية انسانية.

وإذا كان الاكتفاء الذاتي يعد مؤشراً لقوة الدولة، فإن التبعية الاقتصادية تعني ضعف الدولة. لأنه من الصعب الفصل بين السيطرة والتبعية عن عامل القوة ببعديها: الاقتصادي والعسكري، اللذين يتلازمان في عصرنا الحالي: وإن كان اللجوء إلى القوة أو التهديد بها أصبح مقتصراً على الحالات التي تفشل بها الدول المسيطرة في الحصول على ما تبتغيه من الدول النامية بالطرق السلمية، أو في حالة تهديد هذه الأخيرة لمصالح الدول السابقة.

من هنا ينطلق الفرض العلمي الرئيسي لهذا البحث متمثلاً بافتراض وجود تبعية اقتصادية في

(١) Stephen B. Jones. «The Power Inventory and National Strategy.» *World Politics*, vol. 6 (1953-1954), pp. 421-422..

(٢) J.G. Staessinger, *The Might of Nations* (New York, 1966), pp.14-15.

الاقتصاد العربي[٣]. صحيح أن الظروف الاعتيادية السلمية لا تشكّل سبباً وحيداً لمعالجة هذا الفرض، إلا أنّ الظروف الاستثنائية (كالمقاطعة والأزمات والحروب) تحتم الدراسة والبحث فيه ضمن السياق العلمي لمفهوم الاستراتيجية التي تعني تخطيط الأهداف في مسار الفعل اللاحق لا مواجهة الطوارىء أو كما تطلق عليها «سياسة اطفاء الحرائق».

وقد اعتمد الباحث في اختيار مؤشراته الرياضية على بيانات الأمم المتحدة[٤]. ومركز دراسات الوحدة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية اداة رئيسة للتحليل.

## أولاً: مفهوم التبعية

يثير مفهوم التبعية نقاشاً كبيراً بين المفكرين في مجالات العلوم الاقتصادية والسياسية والعسكرية على حد سواء. وقد ارتبط مفهوم التبعية منذ البداية ببعض مفكري العلوم الاجتماعية في دول أمريكا اللاتينية، ثم انضم اليهم مفكرون من مناطق أخرى في العالم. وترجع الفكرة المركزية في أدبيات التبعية إلى أن التخلف في أمريكا اللاتينية بخاصة والعالم النامي بعامة، هو نتيجة لعلاقة التبعية التي تربط الدول المتخلفة (النامية) بالدول المتقدمة (الرأسمالية) وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ورجع أصل مصطلح التبعية إلى كلمة «توابع»[٥] Dependencies التي تطلق على المناطق التي كانت تحت سيطرة الدول الاستعمارية: اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً دونما مشاركة ملموسة من قبل سكّانها الوطنيين. وظلّ مفهوم التبعية يتداول حتى بعد أن نالت معظم دول العالم استقلالها السياسي. ذلك ان اقتصاديات تلك الدول ظلت تابعة لاقتصاديات الدول المتقدمة بشكل مباشر وغير مباشر.

ولقد شَكَّلَ الشعور بالحبوط الذي نجم أعقاب وصول نمط النمو الذي اتبعته معظم دول أمريكا اللاتينية خلال الخمسينات الى الطريق المسدود مع بداية الستينات قوة الدفع الرئيسة لأدبيات التبعية. وقد انطلق نمط النمو الذي انتهجه عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية في الفترة المذكورة من نموذج الأمم المتحدة المعروف بنموذج «ECLA» . الذي وضعته مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع في أمريكا اللاتينية، وفي مقدمتهم الاقتصادي راول بريبيش Raul Prebisch [٦]. والفكرة المركزية في هذا النموذج هي دعوة دول أمريكا اللاتينية الى اتباع استراتيجية احلال الواردات بمنتجات محلية. وقد ساهمت فعلاً هذه الاستراتيجية في خلق قاعدة صناعية في عدد من دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين والمكسيك. الا أن هذه الاستراتيجية كانت في أوائل السبعينات وكأنها استنفدت نفسها بعد أن ساهمت

---

(٣) للتفاصيل عن الوزن الجيوبوليتيكي للنفط انظر: محمد أزهر سعيد السماك، «الوزن الجيوبولتيكي لنفط منظمة الأوبك ومستقبله،» **الأمن القومي**، العدد ٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥)، ص ١٢١ ـ ١٦٤.

(٤) United Nations [U.N.], *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1984* (New York: U.N., 1985), tables 1.3, 1.4, 1.5, 1.6, 4.1, 4.2, 4.3, 4.5, and 6.1, pp.12, 14, 98, 158, 199, and 380.

(٥) Theotonio Dos Santos, «The Structure of Dependence,» *American Economic Review*, vol. lx, no.2 (May 1976), pp.230-236.

(٦) جامعة الكويت، قسم الاقتصاد، والجمعية الاقتصادية الكويتية، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، **التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي: مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة في الكويت، ٢٩ نيسان/ابريل ـ ٢ ايار/مايو ١٩٧٨** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص ٤٩٩.

في خلق مشكلات التضخم والمديونية مما أدّى إلى فتح الباب على مصراعيه لنموذج جديد في التنمية[٧].

ولعلّ من الموضوعية أن نشير إلى أن بعض المفكرين ينظر إلى التبعية كنظرية للتخلف[٨]. والبعض يرى التبعية منطلقاً لتحليل مواقف محددة. إلا أنّ هذه النظرة تفتقر إلى أُسس منهجية مقبولة[٩].

ويعرّف دوس سانتوس[١٠] Dos Santos التبعية بأنها: «حالة ما تكشف عن ان اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة او دول أخرى. وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين او اكثر، وبينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة او المسيطرة ان تتسع وتنمو ذاتياً، في حين ان الدول الأخرى التابعة لا تستطيع ان تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسّع ونمو الاقتصاد المهيمن».

يُظْهر هذا التعريف معنى التبعية كمفهوم أولاً ثم يعطي تفسيراً لظاهرة التخلف ثانياً. ففهم حالة التبعية مقرون بالفهم لحالة التخلف التاريخي للدول[١١].

ويرى أندريه فرانك[١٢]: أن التبعية هي: «وضع مكوّن من سلسلة كاملة من المراكز Metropoles والتوابع Satellites تربط معاً أجزاء النظام الرأسمالي بكاملها من مراكزه الرئيسة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الى ابعد المواقع في أرياف دول أمريكا اللاتينية... كل من هذه التوابع يعمل كأداة امتصاص لرأس المال او الفائض الاقتصادي من التوابع إلى المراكز المحيطة بها. ومنها إلى المركز العالمي للنظام الرأسمالي بأكمله. وأي نمو تحققه الدول النامية في إطار هذا النمط من العلاقات هو نمو تابع اي لا يملك لا الحركة الذاتية ولا صفة الديمومة».

ويعـرّفها البعض[١٣] بأنها: «درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين الطرف الرأسمالي المتقدم والطرف النامي المتخلف».

وعموماً يمكن القول ان مفهوم التبعية يعني ثلاثة أمور هي: التبعية والتخلف نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي العالمي. والتبعية نتيجة لاستقلال الدول النامية من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة متمثلة بأدواتها العالمية: الشركات متعددة الجنسيات. والتبعية تولد التخلف، لذلك فإن النمو الذاتي مطلوب كشرط أساسي لكسر علاقات التبعية القائمة.

وهكذا يتضح أن لا أمل للدول النامية في الخروج من تخلّفها ما دامت تعمل في إطار قوانين النظام الرأسمالي الدولي. تلك القوانين التي تولّد التقدم في النظام الرأسمالي والتخلف في الجزء الآخر من النظام نفسـه (الدول النـامية). وعليه؛ فإنّ الفَصْل بين مفهومي السيطرة والتبعية عن عامل القوة ببعديها

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) محمد السيد سعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٤)، ص ٢٩.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) Dos Santos, «The Structure of Dependence,» pp.231-236.

(١١) عبد العزيز عبد اللطيف الزيدان، «دراسة في أصول التراكم والتبعية في الاقتصاد العراقي ١٨٦٨ ـ ١٩٣٩،» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، ١٩٨٢)، ص ٣٥. (غير منشورة)

(١٢) جامعـة الكـويت والجمعيـة الاقتصـاديـة الكـويتية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، **التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي**، ص٤٩٩، عن: André G. Frank, «The Development of Under development,» in: Robert I. Rhodes, *Imperialism and Under-development: A Reader* (New York: Monthly Review Press. [1970]), p.7.

(١٣) محمد عبد الشفيع عيسى، «التبعية التكنولوجية في الوطن العربي: المفهوم العام والتطبيق العملي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/مارس ١٩٨٤)، ص ٨٢.

العسكري والاقتصادي اللذين يتلازمان عادة في عصرنا هذا لا يمكن تصوره.

على أنّه يحسن بنا التذكير بأنّ مفاهيم التبعية والسيطرة هي مفاهيم نسبية. ونظراً لزيادة التشابك في المصالح بين الأمم حالياً فإن هناك درجات متفاوتة من التبعية والسيطرة في العلاقات الدولية. والحقيقة أن مفهوم التبعية السابق تحديده يعني في الأساس التبعية الخارجية External Dependency ، وهي لا تعدو أن تكون مشتقة من التبعية الكلية. فالشق الآخر هو الذي يعبر عنه بالتبعية الداخلية التي تعرّف بأنها: مجمل العوامل والظروف الداخلية التي ينتج عنها في فترة سابقة من التاريخ تفكك حضاري وسياسي في الدولة التي نسميها حالياً الدولة النامية[١٤] أو المتخلفة، وأدّى هذا التفكك أو مهّد للغزو الأجنبي في مراحل لاحقة.

نستخلص مما تقدّم: أنّ التبعية التي تعاني منها الدول النامية والعربية بخاصة هي عبارة عن وضع دينامي تتفاعل فيه عوامل التبعية الداخلية وعوامل التبعية الخارجية بشكل دائري يبقي هذه الدول داخل حلقات تخلفها[١٥].

## ثانياً: قياس التبعية الاقتصادية في الوطن العربي

هنا سنحاول الاجابة عن التساؤل الآتي: هل يمكن قياس التبعية الاقتصادية رياضياً؟ وكيف؟

نعم يمكن ذلك ومن خلال درجات المؤشرات التالية:

- الانكشاف الاقتصادي.
- أهمية الصادرات.
- التركز السلعي للصادرات.
- تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام.
- تنوع الصادرات وتركيزها.
- التركيز الجغرافي للصادرات.
- التركيز الجغرافي للواردات. هذا إضافة الى تحديد مؤشرات قياس التبعية التكنولوجية استكمالاً للتبعية الاقتصادية مدار بحثنا هذا.

### ١ ـ درجة الانكشاف الاقتصادي

يمثّل مؤشر درجة انكشاف الاقتصاد للخارج مدى أهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي. فإذا كان مؤشر الانكشاف الاقتصادي أعلى فإن ذلك يدل على تأثر الاقتصاد تأثرً كبيراً برياح التجارة Winds of Trade على حد تعبير آرثر لويس Arthur Lewis . على أن هذا لا يعني أن ليس

---

(١٤) جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، **التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي**، ص ٥٠٢.

(١٥) المصدر نفسه.

للتجـارة الخـارجية فوائد للمشاركين فيها. لكنه يؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي القومي على التصدير والاستيراد كما هي الحال في الأقطار العربية وبخاصة النفطية منها.

على أنه ينبغي أن ننبّه إلى أن ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي لدولة ما لا يكفي للحكم بأن هذه الدولة في حالة تبعية للخارج. إذ ان هناك دولاً متقدّمة كاليابان والمملكة المتحدة وغيرها تتسم بارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي فيهما. وهما ليستا في حالة تبعية بسبب ارتفاع درجة هذا المؤشر. إلّا أن هذه الحـالة تؤشر بأن مثل هذه الدول قابلة للعطب Vulnerable من المتغيّرات المفاجئة في الظروف المحيـطة بالتجارة الخارجية. لذلك فإن اعتمادنا على عدة مؤشرات كان أمراً حتمياً للحكم على وجود التبعية للخارج بالنسبة لاقتصاديات الأقطار العربية.

وقد تم احتساب مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال المعادلة التالية[١٦]:

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠$$

كما يظهر الجدول رقم (١). ومن تحليله نستنتج:

أ ـ يظهر الاقتصاد العربي جملة درجة عالية من الانكشاف نحو الخارج. إضافة إلى بروز ظاهرة تنـامي هذا الانكشاف بعد تصحيح أسعار النفط الخام عام ١٩٧٣. يؤكد ذلك أن درجة الانكشاف الاقتصادي للوطن العربي بلغت عام ١٩٧٠ نحو ٥٠ بالمائة ارتفعت عام ١٩٧٥ إلى زهاء ٧٤ بالمائة، وفي عام ١٩٨٢ قرابة ٨٤ بالمائة؛ في الوقت الذي بلغت فيه درجة الانكشاف في تركيا نحو ١٨ بالمائة عام ١٩٨٠ مقابل ١٢ بالمائة عام ١٩٧٠، وفي إيران نحو ٣٠ بالمائة عام ١٩٨٠ مقابل ٣٩ بالمائة عام ١٩٧٠. وهما دولتان ناميتان تشابهان الوطن العربي جملة في بعض ملامح اقتصادياتهما.

ولعـلّ في مقـارنة الوضع العربي مع الكيان الصهيوني ما يؤشر لنا بضرورة التخطيط العربي المشترك لاقتصادياتنا وبخاصة إذا علمنا أن درجة انكشاف الكيان الصهيوني للخارج عام ١٩٨٠ نحو ٦٤ بالمائة مقابل ٨٥ بالمائة في إجمالي الوطن العربي.

إلا أنّ درجـة الانكشاف هذه تهبط في ظل اقتصاديات الدول المتقدمة. فقد بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١٨ بالمائة عام ١٩٨٠ مقابل ٨ بالمائة عام ١٩٧٠.

ب ـ تتباين الأقطار العربية فيما بينها بالنسبة لمؤشر درجة الانكشاف. إذ تظهر الأقطار العربية النفطية درجة أعلى في انكشافها للخارج بالمقارنة مع نظيراتها الأقطار العربية غير النفطية. وذلك يرتبط بتنامي احتلال التوازن بين قيمة الصادرات والواردات نتيجة للنمو السريع في حجم الإيرادات النفطية. وهذا يشير إلى مدى تزايد انكشاف اقتصاديات البلدان النفطية للخارج.

ج ـ بَيْدَ أنّ هناك علاقة عكسية بين درجة الانكشاف وحجم الأقطار. فكلّما صغر الحجم (سكاناً ومسـاحـة) كلمـا زادت درجـة الانكشاف، وكلّما كبر الحجم تضاءلت درجة الانكشاف. وتعدّ اليمن الديمقراطية مثالاً جيداً للحالة الأولى (٢٧١ بالمائة)، ومصر مثالاً للحالة الثانية (٤٣ بالمائة) عام ١٩٨٢.

---

(١٦) A. Karam, «Economic Dependence and the Size of Nations,» *Journal of the Social Sciences* (April 1976), pp. 170-171.

## جدول رقم (١)
## توزيع درجة الانكشاف الاقتصادي للأقطار العربية خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

| الأقطار | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| الاردن | ٤٥ | ٩٨ | ٩٦ | ١٠٥ | ١٠٤ |
| الإمارات العربية المتحدة | ١٢٠ | ٩٨ | ١٠٠ | ٩٣ | ٦٢ |
| البحرين | ٢٤٦ | ٢٢١ | ٢٦٣ | ١٨٨ | ١٤٨ |
| تونس | ٣٤ | ٥٢ | ٦٦ | ٦٩ | ٦٨ |
| الجزائر | ٤٦ | ٧١ | ٦٤ | ٥٤ | ٣٢ |
| الجماهيرية العربية الليبية | ٧٨ | ٨١ | ٨١ | ١٠٣ | ٩٠ |
| السعودية | ٦١ | ٧٢ | ١٠٨ | ١٠١ | ٨٢ |
| السودان | ٢٧ | ٢٦ | ٢٣ | ٢٧ | ٢٨ |
| سوريا | ٣١ | ٤٦ | ٤٨ | ٤٢ | ٣٣ |
| الصومال | ٣٤ | ٨٤ | ٤٩ | ٢٥ | ٣٨ |
| العراق | ٤٦ | ٩٣ | ١٠١ | ٩٢ | ٨٧ |
| عمان | ٨٧ | ١٠٠ | ٩٢ | ٩٦ | ١٠٩ |
| قطر | ١٨٩ | ٩٤ | ١١٨ | ٨٦ | ٧٤ |
| الكويت | ٨٨ | ٩٦ | ٩٨ | ١٠٨ | ٧٥ |
| لبنان | ٥١ | ١٠٦ | ١١٢ | ١١٦ | ١٨٢ |
| مصر | ٢١ | ٤٠ | ٤١ | ٤١ | ٣٤ |
| المغرب | ٣٠ | ٤٥ | ٣٧ | ٤٥ | ٤٣ |
| موريتانيا | ٧١ | ٧١ | ٦٩ | ٧٤ | ٧١ |
| اليمن الديمقراطية | ١٩٧ | ١٧٠ | ٣٣٧ | ٢٥٨ | ٢٧١ |
| اليمن العربية | ١٣ | ٨٧ | ٥٨ | ٥٠ | ٥٢ |
| اجمالي الوطن العربي | ٥٠ | ٧٤ | ٨٨ | ٨٥ | ٨٤ |

المصدر: عمل الباحث ومن حساباته. وقد اعتمد بالنسبة لأرقام قيمة الصادرات والواردات:

United Nations: *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1983 Supplement* (New York: U.N. Publications, 1984), pp.2-19, and *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1984 Supplement* (New York: U.N. Publications, 1985), pp.2-9.

ـ أما بيانات الناتج المحلي الاجمالي فاستمدت من:

United Nations, *Yearbook of National Accounts Statistics 1981* (New York: U.N. Publications, 1982), vol.2, pp.5-10.

ـ وحسبت بيانات الناتج الاجمالي للعام ١٩٨٢ من: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، **النشرة الشهرية**، السنة ٩، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٣٤.

## ٢ ـ درجة أهمية الصادرات

يعدّ مؤشر أهمية الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من مؤشرات الانكشاف الاقتصادي الذي يرتبط بالمؤشر السابق. وقد تم احتسابه على النحو الآتي:

$$\text{درجة اهمية الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

كما يظهر ذلك في الجدول رقم (٢). ومن تحليله يتضح:

أ ـ ان اجمالي الاقتصاد العربي يعتمد بدرجة كبيرة على النشاط التصديري. فقد بلغت درجة اهمية الصادرات عام ١٩٨٢ نحو ٣٩ بالمائة في حين لا تزيد هذه الدرجة عن ٨ بالمائة فقط في الولايات المتحدة بالرغم من ضخامة قيمة الصادرات الأمريكية التي بلغت عام ١٩٨٢ نحو ٢١٢ بليون دولار. وكذلك المانيا الاتحادية التي بلغت فيها درجة اهمية الصادرات نحو ٢٣ بالمائة. ويبدو ان الدول النامية أفضل حظاً من إجمالي الوطن العربي في هذا المجال. فقد بلغت درجة اهمية الصادرات في تركيا ٥ بالمائة فقط، وفي إيران ١٦ بالمائة عام ١٩٨٠. وكذلك الحال بالنسبة للكيان الصهيوني الذي بلغت فيه درجة هذا المؤشر نحو ٢٦ بالمائة فقط. وهذا يشير إلى الوزن المحدود للنشاط التصديري في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاديات هذه الدول.

زد على ذلك أن درجة هذا المؤشر قد تناقصت في إجمالي الوطن العربي عام ١٩٨٢ الى ٣٩ بالمائة مقابل ٥٣ بالمائة عام ١٩٨١. وهذا يرتبط في اعتقادنا بتدني الوزن النسبي للنفط العربي: انتاجاً وتصديراً وعوائد خلال العامين المذكورين. إضافة إلى أنه ينبغي التذكير بأن ارتفاع درجة مؤشر أهمية الصادرات قد تنامى خلال السنوات التالية لتصحيح أسعار النفط الخام كما يؤكد ذلك سنوات ١٩٧٥ و١٩٨٠ على التوالي. وفي ذلك تأكيد للأهمية المطلقة للنفط في إجمالي الاقتصاد العربي.

ب ـ يلاحظ أن الاقطار العربية النفطية تعاني من وطأة تزايد اعتماد ناتجها المحلي على الصادرات كما تُظهر ذلك البيانات المتيسرة في كل من اليمن الديمقراطية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وليبيا والسعودية وعمان وقطر والكويت. في حين نجد أن الأقطار العربية غير النفطية تتضاءل فيها نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي لها كما يؤكد ذلك جلياً كل من اليمن العربية ومصر وسوريا والمغرب والاردن وتونس.

## ٣ ـ درجة التركيز السلعي للصادرات

يهدي هذا المؤشر الى الكشف عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جداً من السلع. ولما كانت الأقطار العربية النفطية تعتمد النفط أساساً للتصدير فقد اعتمدنا قيمة صادراته بالنسبة لها. أما بقية الأقطار فقد اعتمدنا أهم سلعة كما جاء في إحصاءات الأمم المتحدة لعام ١٩٨٤ المعتمدة في هذا البحث.

على أنه ينبغي أن نذكر أن القطر الذي يبلغ فيه هذا المؤشر بحدود ٦٠ ـ ٧٠ بالمائة يعني أن اقتصاد ذلك القطر يكون في موقف لا يحسد عليه في حالة الازمات. لأنه يصبح في موقع لا يسمح له بتحمل أعباء الاجراءات الاقتصادية المعادية بالكم والوقت والكيف.

وتزداد الصورة حدة إذا كانت السلعة الرئيسة المعتمدة هي مما يخضع للتقلبات السريعة في السوق الدولية كالنفط مثلاً؛ فإن هذا يشكل عائقاً أمام تنفيذ خطط التنمية المرسومة لتلك الأقطار نتيجة التقلبات الحادة في قدرة القطر الاستيرادية وبخاصة بالنسبة للسلع الرأسمالية. وعليه، فإن قطاع

## جدول رقم (٢)
## توزيع درجة اهمية الصادرات في الوطن العربي خلال السنوات
## ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

| الاقطار | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| الاردن | ٧ | ١٤ | ١٤ | ٢٠ | ٢٠ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٨١ | ٧٠ | ٧٠ | ٦٣ | ٥٧ |
| البحرين | ١٢٩ | ١١٠ | ١٣٧ | ٩٦ | ٧٥ |
| تونس | ١٣ | ٢٠ | ٢٦ | ٢٧ | ٢٥ |
| الجماهيرية العربية الليبية | ٦٣ | ٥٣ | ٦٢ | ٥٢ | ٥٣ |
| السعودية | ٤٨ | ٦٣ | ٨٥ | ٧٨ | ٥٤ |
| السودان | ١٤ | ٨ | ٦ | ٨ | ٧٩ |
| سوريا | ١١ | ١٧ | ١٦ | ١٣ | ١١ |
| الصومال | ١٤ | ٣٠ | ١٤ | ٣٠ | ١٧ |
| العراق | ٣١ | ٦٢ | ٦٦ | ٣٣ | ٣٠ |
| عمان | ٨٠ | ٦٨ | ٦٠ | ٦٥ | ٦٨ |
| قطر | ١٥١ | ٧٧ | ٩٥ | ٦٤ | ٥١ |
| الكويت | ٦٦ | ٧٦ | ٧٤ | ٧٢ | ٤٦ |
| لبنان | ١٣ | ٣٤ | ٢٢ | ٢٣ | ٣٥ |
| مصر | ١٠ | ١٠ | ١٦ | ١١ | ٩ |
| المغرب | ١٢ | ١٧ | ١٣ | ١٦ | ١٤ |
| موريتانيا | ٤٤ | ٣٦ | ٢٨ | ٣٧ | ٣٢ |
| اليمن الديمقراطية | ٧٩ | ٥٩ | ١١٤ | ٥٥ | ٧٦ |
| اليمن العربية | ١ | ١ | ١ | ٠,٥ | ٠,٥ |
| الاجمالي العربي | ٣١ | ٤٨ | ٦٠ | ٥٣ | ٣٩ |

**المصدر**: عمل الباحث ومن حساباته. وقد اعتمد بالنسبة لأرقام قيمة الصادرات والواردات:
United Nations: *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1983 Supplement*, pp.2-19, and *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1984 Supplement*, pp.2-9.

ـ اما بيانات الناتج المحلي الاجمالي فاستمدت من:
United Nations, *Yearbook of National Accounts Statistics 1981*, vol. 12, pp.5-10.

ـ وحسبت بيانات الناتج الاجمالي للعام ١٩٨٢ من: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، **النشرة الشهرية**، ص ٣٤.

التصدير يصبح واحة متطورة في بيئة متخلفة عموماً وترتبط هيكلياً باقتصاديات الدول المتقدمة. وهذا يعني أن قطاع التصدير سوف يكون قاصراً عن خلق «أثر المضاعف» Multiplier Effect في الاقتصاد المحلي أو تعظيم حجم الوفورات الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الترابطات الأمامية والخلفية[١٧].

(١٧) جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، المصدر نفسه، ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩.

وقد تمّ حساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات السلعة الرئيسة}}{\text{قيمة الصادرات}} \times ١٠٠$$

كما يتبين ذلك في الجدول رقم (٣). ومن دراسته يتضح:

أ ـ ان الوطن العربي جملة يعدّ من الأقاليم المصدرة لعدد محدود من المواد الخام تتمثل أساساً في النفط. وبدرجة أقلّ بكثير في خامات الأسمدة وخامات الحديد وبعض المواد الغذائية.

ولعل الوطن العربي ـ في هذا المجال ـ لا يشابه حتى نظرائه من الدول النامية. فدرجة التركيز السلعي للصادرات في البرازيل عام ١٩٨١ لم تتجاوز ١٢ بالمائة (مواد حيوانية غذائية)، وفي تركيا ١٢ بالمائة أيضاً (فواكه)، وكلاهما من موارد متجددة. امّا في الكيان الصهيوني فتبلغ درجة هذا المؤشر نحو ٢٦ بالمائة (منتجات معدنية ومنتجات المقالع). أما في الاقتصاديات الأكثر تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية فتبلغ درجة هذا المؤشر ٢٠ بالمائة وهي من مصنفات معدّات النقل في الأساس.

ب ـ ان الأقطار العربية النفطية تعاني من وطأة التركيز على تصدير سلعة واحدة ألا وهي النفط الخام. وقد بلغت درجة هذا المؤشر فيها عام ١٩٨١ ١٠٠ بالمائة في ليبيا و٩٩ بالمائة في العراق و٩٥ بالمائة في السعودية و٩٣ بالمائة في عمان و٩٢ بالمائة في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر. وإذا تذكرنا ما ذهبنا إليه آنفاً من أنه إذا كانت درجة هذا المؤشر تزيد على ٧٠ بالمائة فإن اقتصاديات الأقطار المعنية سوف تصبح في موقف يصعب عليها بشكل كبير مقاومة أية اجراءات معادية في حالة الأزمات أو المقاطعة.

زد على ذلك انّ هناك اقطاراً تزيد النسبة فيها كثيراً عن ذلك كاليمن الديمقراطية ١٤٣ بالمائة التي تهيمن صادراتها من المنتجات النفطية على إجمالي الصادرات فيها.

ج ـ أما الأقطار العربية غير النفطية فهي في وضع أفضل نسبياً من شقيقاتها النفطية في هذا الشأن. فقد تراوحت درجة هذا المؤشر بين ٣٢ بالمائة و٥٤ بالمائة، كما هو الحال في لبنان والسودان والاردن والمغرب ومصر. أما بقيّة الأقطار العربية فهي عوان بينهما.

وعموماً، فإنّ قطاع التصدير على هذه الشاكلة التي وجدناها في اقتصادنا القومي يشير الى عدم قدرة هذا القطاع في الإسهام في خلق نمو ذاتي وثابت. كما أنّ هذه البيانات تؤكد الحقائق المعروفة، والتي تتلخص في أن النفط في الأقطار العربية النفطية قد ساعد على ترك العديد من أوجه النشاط الاقتصادي التي كانت قائمة قبله، متمثّلة في نشاط التعدين البحري في الخليج العربي بخاصة، والزراعة والصناعة في بلدان المشرق العربي النفطية الأخرى.

تأسيساً على ما تقدم، فإن التطورات السريعة والمتلاحقة والمخططة التي تعاني منها السوق النفطية الدولية لن تمر دون أن تترك بصماتها بارزة على اقتصاديات هذه الدول بشكل خاص.

## ٤ ـ درجة تصدير السّلعة الرئيسة بشكلها الخام

تم احتساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$\text{درجة تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام} = \frac{\text{الكمية المصدرة من النفط الخام}}{\text{الكمية المنتجة من النفط الخام}} \times ١٠٠$$

## جدول رقم (٣)
## توزيع درجة التركيز السلعي للصادرات في الوطن العربي
## للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

| الاقطار | ١٩٧٠ | | ١٩٧٥ | | ١٩٨٠ | | ١٩٨١ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (٪) | رمز السلعة | (٪) | السلعة | (٪) | السلعة | (٪) | السلعة |
| الاردن | ٢٤ | خ.ا | ٤٩ | خ.ا | ٣٩ | خ.ا | ٣٢ | خ.ا |
| الامارات العربية المتحدة | ٩٦ | ن.خ | ٩٨ | ن.خ | - | - | ٩٢ | ن.خ |
| البحرين | ٥١ | م.ن | ٨٠ | م.ن | ٧٨ | م.ن | ٨٧ | م.ن |
| تونس | - | - | - | - | - | - | ٥١ | ن.خ |
| الجزائر | ٦٦ | ن.خ | ٨٥ | ن.خ | ٨٣ | ن.خ | ٧٨ | ن.خ |
| الجماهيرية العربية الليبية | ١٠٠ | ن.خ | ٩٥ | ن.خ | ١٠٠ | ن.خ | ١٠٠ | ن.خ |
| السعودية | ٨٣ | ن.خ | ٩٣ | ن.خ | ٩٤ | ن.خ | ٩٥ | ن.خ |
| السودان | - | - | - | - | ٤١ | ق | ٣٠ | ب.ز |
| سوريا | - | - | - | - | ٧٦ | ن.ح | ٦٣ | ن.ح |
| الصومال | - | - | - | - | ٧٧ | ح.ح | ٧١ | ح.ح |
| العراق | ٩٤ | ن.خ | ٩٩ | ن.خ | ٩٩ | ن.خ | ٩٩ | ن.خ |
| عمان | ١٠٠ | ن.خ | ١٠٠ | ن.خ | ٩٥ | ن.خ | ٩٣ | ن.خ |
| قطر | - | - | ٩٧ | ن.خ | ٩٤ | ن.خ | ٩٢ | ن.خ |
| الكويت | ٧٩ | ن.خ | ٨١ | ن.خ | ٦٩ | ن.خ | ٦٤ | ن.خ |
| لبنان | - | - | - | - | - | - | ١٢ | م.غ |
| مصر | - | - | - | - | ٥٨ | ن.خ | ٥٤ | ن.خ |
| المغرب | ٢٤ | خ.ا | ٥٧ | خ.ا | ٣٧ | خ.ا | ٣٢ | خ.ا |
| موريتانيا | - | - | - | - | ٨٣ | خ.ح | ٨٣ | خ.ح |
| اليمن الديمقراطية | *٧٤ | م.ن | **٦٩ | م.ن | - | - | ١٤٣ | م.ن |
| اليمن العربية | - | - | - | - | ١٨ | ح | ٣٤ | م.ص |

**ملاحظة:** ١ ـ تشير العلامة (*) الى أن البيانات هي للعام ١٩٦٩، والعلامة (**) الى أن البيانات هي للعام ١٩٧٦.

٢ ـ مفاتيح الرموز المستخدمة في الجدول:

ن. خ = نفط خام — م. ص = مصنعات — ف = فواكه ومكسرات — ح. ح = حيوانات حية

خ. ا = خامات اسمدة — م. ن = منتجات نفطية — ب. ز = بذور زيتية — ح = حبوب

ق = قطن — خ. ح = خامات حديد — م. غ = مواد غذائية

**المصدر:** عمل الباحث ومن حساباته. وقد اعتمد بالنسبة لأرقام الصادرات والواردات:

United Nations: *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1983 Supplement*, pp.2-19, and *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1984 Supplement*, pp.2-9.

ـ اما بيانات الناتج المحلي الاجمالي فاستمدت من:

United Nations, *Yearbook of National Accounts Statistics*, vol.2, pp.5-10.

ـ وحسبت بيانات الناتج الاجمالي للعام ١٩٨٢ من: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **النشرة الشهرية**، ص ٣٤.

ـ وبيانات العام ١٩٨١ من:

United Nations, *Handbook of International Trade 1984* (New York: U.N. Publications, 1985), Table 4.3, pp.158-185.

كما يُظهر ذلك الجدول رقم (٤). ومنه نلاحظ:

أ ـ يعدّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة. لكونه يُظهر واقع الاقتصاد العربي بخاصة بالنسبة للأقطار النفطية في اعتمادها على تصدير النفط الخام بشكل رئيسي. فقد بلغ الوزن النسبي لكمية الصادرات النفطية العربية عام ١٩٨٤ نحو ٦٤ بالمائة من إجمالي انتاجها من النفط الخام. إلا أن هذه الصورة لم تكن كذلك قبل عقد من الزمن تقريباً. فقد بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٤ نحو ٩٤ بالمائة. وفي ذلك ما يعكس بعض جوانب العمل الجاد من أجل تصنيع النفط الخام داخل الأقطار العربية. على أنه ينبغي ألا ننسى حقيقة مهمة وهي تناقص حجم الإنتاج النفطي الخام في الأقطار العربية بحكم أوضاع السوق النفطية الدولية وتناقص حجم الطلب على نفط الأوبك بعامة والنفط العربي بخاصة، إضافة الى أن ما تظهره بيانات العراق ترتبط بأحداث الحرب العراقية ـ الايرانية.

ب ـ إن تنامي الاهتمام بتصنيع النفط داخل الدولة يعني أمرين: أولهما، العمل الجادّ من أجل تدعيم الاستقلال الاقتصادي. وثانيهما، الانتفاع من حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية الناجمة عن التصنيع بحكم ما تخلفه وحدات هذه الصناعات من وفورات اقتصادية واجتماعية في بيئات توطنها. إذ تقدّر حجم الوفورات الاقتصادية المتحققة نتيجة لتصنيع النفط الخام تبلغ نحو ستة أمثال حجم العائد الاقتصادي المتأتي عن تصديره خاماً.

## ٥ ـ مؤشر تنوع الصادرات وتركيزها

أ ـ يميز مؤشر التركيز على نحو أوضح بين الأقطار التي هي أشد تركيزاً في هياكل صادراتها نسبياً. أما مؤشر التنوع فيتميز بصورة أشدّ وضوحاً بين الأقطار التي هي أكثر تنوعاً في صادراتها نسبياً. ويتراوح كلا المؤشرين بين صفر ـ ١,٠، حيث يمثل الرقم الثاني التركيز الأشدّ تطرفاً.

ب ـ والجدول رقم (٥) يمثل خلاصة حساب هذين المؤشرين. ولتوضيحه ندوّن أدناه:

ـ ان عدد السلع المصدّرة هو عدد المنتجات المصدرة ذات مستوى العلامات العشرية الثلاث في التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC) ، غير أن الرقم لا يشمل المنتجات التي كانت قيمتها تقل عن ٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٧٠. وعن ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٨١، وتقل عن ٣ بالمائة من مجموع صادرات القطر.

ـ مؤشر التنوع: الانحراف المطلق لنصيب سلع القطر عن الهيكل العالمي على النحو الآتي:

$$Sj = \frac{\sum_{1} [\, hü - hi \,]}{2}$$

حيث أن:

hü = نصيب السلعة i في مجموع الصادرات للبلد J .
hi = نصيب السلعة i في مجموع صادرات العالم.

## جدول رقم (٤)
## توزيع الوزن النسبي للصادرات النفطية من إجمالي إنتاج النفط الخام (كمية) عامي ١٩٧٤ و١٩٨٤

| الأقطار | ١٩٧٦ | ١٩٨٤ |
|---|---|---|
| الاردن | - | - |
| الامارات العربية المتحدة | ٩٩,٤ | ٨٣ |
| البحرين | - | - |
| تونس | - | ٧٢ |
| الجزائر | - | ١٩ |
| الجماهيرية العربية الليبية | - | ٦٧ |
| السعودية | ٩٣,٧ | ٧٥ |
| السودان | - | - |
| سوريا | - | - |
| الصومال | - | - |
| العراق | ٩٤,٤ | ٤٨ |
| عمان | - | ٨٨ |
| قطر | ٩٩,٨ | ٨٤ |
| الكويت | ٨٣,٥ | ٥١ |
| لبنان | - | - |
| مصر | - | ٣٣ |
| المغرب | - | - |
| موريتانيا | - | - |
| اليمن الديمقراطية | - | - |
| اليمن العربية | - | - |
| الاجمالي العربي | ٩٤ | ٦٤ |

المصدر: عمل الباحث ومن حساباته. أما البيانات المطلقة فقد استمدت:

- بالنسبة للعام ١٩٧٦ من: جامعة الكويت، الجمعية الاقتصادية الكويتية، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، **التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي: مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ ابريل - ٢ مايو ١٩٧٨** (الكويت: منشورات جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص ٥١٣.

- وبالنسبة للعام ١٩٨٤ من: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.** (الكويت: المنظمة، ١٩٨٥)، ص ٦٠ و١١٠.

مؤشر التركيز: مؤشر هيرشمان. وقد سوي لجعل القيم تتراوح بين صفر وواحد (التركيز الأقصى) حسب الصيغة التالية:

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{182} \left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{1/182}}{1 - \sqrt{1/182}}$$

حيث أن

ل = دليل القطر.

Xi = قيمة الصادرات من السلعة i

$X = \sum_{i=1}^{182} xi$

و 182 = عدد المنتجات من مستوى العلامات العشرية الثلاث في التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC).

ومن تحليل الجدول رقم (٥) بشقيه أ وب نستنتج: أن مؤشر التنوع يظهر بشكل أكثر تطرفاً في مجموعة الأقطار العربية. إذ يتراوح بين ٠,٦٩٠ ـ ٠,٩٧١. في حين نجد هذا المؤشر في الكيان الصهيوني

## جدول رقم (٥ ـ أ)
## توزيع مؤشرات تركيز وتنوع السلع المصدرة للأقطار العربية
## عامي ١٩٧٠ و١٩٨١

| الأقطار | ١٩٧٠ | | | ١٩٨١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد السلع المصدرة | مؤشر التنوع | مؤشر التركيز | عدد السلع المصدرة | مؤشر التنوع | مؤشر التركيز |
| الاردن | ٢٣ | ٠,٨٥١ | ٠,٣٧٤ | ٨٦ | ٠,٨١٢ | ٠,٣٠١ |
| الامارات العربية المتحدة | ٢٦ | ٠,٩٣٤ | ٠,٩٦١ | ١٣٨ | ٠,٧٨٢ | ٠,٩٠٩ |
| البحرين | ٨١ | ٠,٧٦٣ | ٠,٥٤٤ | ٦٦ | ٠,٨٨٥ | ٠,٨٩٨ |
| تونس | ٧٠ | ٠,٧٥٤ | ٠,٢٦٠ | ١١١ | ٠,٦٥٨ | ٠,٤٩٦ |
| الجزائر | ٧٦ | ٠,٨٣١ | ٠,٦٥٢ | ٥٤ | ٠,٧٩٥ | ٠,٩٠٥ |
| الجماهيرية العربية الليبية | ٤ | ٠,٩٤٦ | ٠,٩٩٦ | ٢ | ٠,٨٢٣ | ٠,٩٩٦ |
| السعودية | ٢٢ | ٠,٩١٦ | ٠,٨٣٧ | ١٣٣ | ٠,٧٧٩ | ٠,٩٤٥ |
| السودان | ١٩ | ٠,٩٤٩ | ٠,٦٣٩ | ٢٨ | ٠,٩٠١ | ٠,٣٧٨ |
| سوريا | ٨٠ | ٠,٧٧٩ | ٠,٤٠١ | ١٠٥ | ٠,٦٩٠ | ٠,٦٣٠ |
| الصومال | ١٦ | ٠,٩٠٧ | ٠,٥٧٤ | ٢٩ | ٠,٩١٢ | ٠,٦٩٢ |
| العراق | ٤٣ | ٠,٩١٩ | ٠,٩٣٨ | ٥٣ | ٠,٨١٤ | ٠,٩٨٧ |
| عمان | ٤ | ٠,٩٤٢ | ٠,٩٩٦ | ٧٤ | ٠,٧٦٠ | ٠,٩٢٥ |
| قطر | ١ | ٠,٩٤٧ | ١,٠٠٠ | ٤٨ | ٠,٧٨٨ | ٠,٩١٢ |
| الكويت | ١٠١ | ٠,٨٨٠ | ٠,٧٨٨ | ١٣٢ | ٠,٦٤٣ | ٠,٦٣٧ |
| لبنان | ١١٦ | ٠,٦٠١ | ٠,١١٨ | ١٤١ | ٠,٦٧١ | ٠,١٢٣ |
| مصر | ٨٧ | ٠,٧٨٤ | ٠,٤٤٢ | ٦٧ | ٠,٦٩٣ | ٠,٥٤٣ |
| المغرب | ٨٤ | ٠,٨١٦ | ٠,٢٩٢ | ٩٢ | ٠,٨١١ | ٠,٣١٧ |
| موريتانيا | ١٤ | ٠,٩٥٢ | ٠,٨٦٤ | ١٢ | ٠,٩٧١ | ٠,٨٢١ |
| اليمن الديمقراطية | - | - | - | ٥٤ | ٠,٨٧٢ | ٠,٨٥٩ |
| اليمن العربية | ٧ | ٠,٩٦٣ | ٠,٥٦٣ | ٣١ | ٠,٧٤٣ | ٠,٣٥٦ |

المصدر: عمل الباحث ومن حساباته. وقد استمدت البيانات المطلقة من:

United Nations, *Handbook of International Trade 1984*, table 4.5, pp.204-207.

بحدود ٠,٦٥٦، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٠,٣٧٤، ذلك بموجب بيانات عام ١٩٨١.

أما مؤشر التركز فتظهر البيانات التطرف الواضح في الأقطار العربية إذ يتراوح بين ٠,٦٩٠ ـ ٠,٩٧١ في حين نجد هذا المؤشر في الكيان الصهيوني بحدود ٠,٦٥٦، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٠,٣٧٤، ذلك بموجب بيانات عام ١٩٨١.

أما مؤشر التركز فتُظْهر البيانات التطرف الواضح في الأقطار العربية النفطية بالمقارنة مع نظيراتها الأقطار العربية غير النفطية. ففي ليبيا والعراق والسعودية تبلغ درجة التركز للسلع المصدرة نحو ٠,٩٩٦ و٠,٩٨٧ و٠,٩٤٥ مقابل ٠,١٢٣ و٠,١٥٦ و٠,٣٠١ في كل من لبنان والأردن واليمن العربية. وبالتأكيد فإن هذا المؤشر يعكس مدى هيمنة وسيطرة القطاع النفطي على إجمالي حركة النشاط التجاري العربي بشكل خاص.

ولعل من المفيد أن نقارن واقع هذا المؤشر مع بعض الدول النامية والمتقدمة. إذ تظهر البيانات المتيسرة في الجدول رقم (٥ ـ ب) أن درجة مؤشر التركيز تبلغ ٠,١٠٠ فقط في الولايات المتحدة الأمريكية و٠,١٢٩ في البرازيل. و٠,٢٤١ في الكيان الصهيوني ونحو ٠,١٥٥ في تركيا. وهذا يشير إلى اختفاء هيمنة سلعة واحدة أو مجموعة من السلع على نشاط صادرات هذه الدولة. وبالتالي فإن قابليتها للعطب تصبح أقل بكثير من نظيراتها سالفة الذكر.

**جدول رقم (٥ ـ ب)**
**توزيع مؤشرات تركيز وتنوع السلع المصدرة**
**للدول المختارة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨١**

| الدول | ١٩٧٠ | | | ١٩٨١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد السلع | النوع | التركيز | عدد السلع | النوع | التركيز |
| الكيان الصهيوني | ١١٦ | ٠,٦٧٥ | ٠,٣٠٧ | ١٤٦ | ٠,٦٥٦ | ٠,٢٤١ |
| الولايات المتحدة الامريكية | ١٨٠ | ٠,٣٢٦ | ٠,٠٩٩ | ١٧٩ | ٠,٣٧٤ | ٠,١٠٠ |
| ايران | ٧١ | ٠,٨٥١ | ٠,٧٤٢ | ٩١ | ٠,٧٥٤ | ٠,٧٨٩ |
| البرازيل | ١٤٣ | ٠,٧١٨ | ٠,٣٣٥ | ١٦٦ | ٠,٥٠٠ | ٠,١٢٩ |
| تركيا | ٨٥ | ٠,٨٠٧ | ٠,٣٣٠ | ١٣٢ | ٠,٧٢٨ | ٠,١٥٥ |

المصدر: United Nations, *Handbook of International Trade 1984*, table 4.5, pp.204-207.

## ٦ ـ التركيز الجغرافي للصادرات

تم احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات الى اهم شريكين}}{\text{قيمة مجموع الصادرات}} \times ١٠٠$$

إن هذا المؤشر يعبّر عن مدى تركز صادرات الدولة الى عدد محدود جدا من شركائها في التجارة الدولية. وينطلق هذا المؤشر من اعتبار أساسي هو ضرورة تنويع الحقيبة التوظيفية للمستثمر العام كنظرة المستثمر الخاص، للتقليل من المخاطر المحتملة في فترات الأزمات. فالتنوع مطلوب لا في السلع فحسب، بل في الأسواق المستوردة والمصدرة على حد سواء.

وقد تمثّل حساب هذا المؤشر في الجدول رقم (٦). ومن تحليله يتضح:

أ ـ ان مؤشر التركز للصادرات يظهر واضحاً في عموم الأقطار العربية. وأكثر وضوحاً في الأقطار العربية النفطية بخاصة في ليبيا والعربية السعودية.

ب ـ من الموضوعية أن نثبت أن وطأة هذا المؤشر أخذت في التناقص. ففي عام ١٩٧٠ كانت درجة هذا المؤشر بحدود ٣٦,٤ بالمائة في الكويت و٤٤ بالمائة في العراق في حين نجدها تهبط عام ١٩٧٨ الى زهاء ١٧ بالمائة و٢٤ بالمائة في كل منهما على التوالي. وقد يفسر هذا باهتمام هذه الأقطار بتصدير سلع أخرى غير النفط أولاً، والبحث عن أسواق جديدة لصادراتها ثانياً.

ج ـ تعد الدول الرأسمالية الصناعية القاسم المشترك الأعظم لأهم شريكين في صادرات الأقطار العربية. وتحظى اليابان بالمرتبة الأولى. ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه السوق على الأقطار العربية النفطية في احتياجاتها الرئيسة. أما عدم ظهور المملكة المتحدة بشكل بارز فهذا يرتبط بالتطور السريع التي

**جدول رقم (٦)**
**توزيع مؤشر التركز الجغرافي للصادرات في اقطار الوطن العربي طبقاً لأحدث بيانات متاحة(*)**

| الاقطار | (٪) | اسم الدولتين الرئيسيتين |
|---|---|---|
| الاردن | ١٢ | اوروبا الشرقية / الهند |
| البحرين | ٣٥,٦ | اليابان / الولايات المتحدة |
| تونس | ٣٢,٦ | ايرلندا / المملكة المتحدة |
| الجماهيرية العربية الليبية | ٦١,٧ | الولايات المتحدة / ايطاليا |
| السعودية | ٤٠,٢ | اليابان / الولايات المتحدة |
| السودان | ١٥,٧ | ايطاليا / اليابان |
| سوريا | ٢٤ | امريكا اللاتينية / فرنسا |
| الصومال | ٩ | ايطاليا / الصين |
| العراق | ٢٤,٢ | الهند / ايطاليا |
| الكويت | ١٧ | ايطاليا / امريكا اللاتينية |
| المغرب | ٣١,٥ | فرنسا / اوروبا الشرقية |

(*) البيانات لعام ١٩٧٨.

المصدر: استمدت بيانات الدولتين الرئيسيتين والاجمالي من:

General Secretariat, General Department for Economic Affairs, Statistics Division, *Foreign Trade Statistics for Arab Countries* (Amman, 1981), vols.4 and 5, pp.2-3.

شهدته مكامن حقول بحر الشمال النفطية مما خفف من اعتماد هذه الدولة على النفط العربي.

د ـ يبـدو أن هناك قرينة ارتباط بين الدولة المستعمِرة في الماضي وسوق الصادرات. كما تُظهرهُ بيانات الجدول رقم (٦) بالنسبة لايطاليا في علاقاتها مع ليبيا والصومال. وفرنسا في علاقاتها مع المغرب وسوريا.

## ٧ ـ مؤشر التركيز الجغرافي للواردات

يستخلص مؤشر التركيز الجغرافي للواردات من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر التركيز الجغرافي للواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات من اهم شريكين}}{\text{قيمة مجموع الواردات}} \times ١٠٠$$

يعبّر هذا المؤشر عن مدى تركيز واردات دولة ما في عدد قليل من الشركاء في التجارة الدولية. وعليه؛ فإن ارتفاع هذا المؤشر يفصح عن حالة الضعف للدولة، لأنه بقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفعاً يعني أن اقتصاد الدولة مكشوف لإجراءات عدائية من قبل شركائه التجاريين في حالة الأزمات ولا سيما إذا كانت

**جدول رقم (٧)**
**توزيع مؤشر التركز الجغرافي للواردات لأقطار الوطن العربي**
**طبقاً لأحدث سنة متيسرة**

| الاقطار | (٪) | الدولتان الرئيسيتان |
|---|---|---|
| الاردن | ٢٦,٧ | الولايات المتحدة/المانيا الغربية |
| الامارات العربية المتحدة(*) | ٣٤,٩ | اليابان/المملكة المتحدة |
| البحرين(*) | ٣٥,٤ | المملكة المتحدة/اليابان |
| تونس | ٣٥,٠ | فرنسا/الولايات المتحدة |
| الجماهيرية العربية الليبية(*) | ٣٦,٩ | ايطاليا/المانيا الغربية |
| السعودية(*) | ٣٦,٣ | الولايات المتحدة/اليابان |
| السودان | ٣١,٦ | المانيا الغربية/المملكة المتحدة |
| سوريا | ٢٩,٥ | المانيا الغربية/اوروبا الشرقية |
| الصومال(*) | ٢٠,٥ | اوروبا الشرقية/المملكة المتحدة |
| العراق | ٢٧,٨ | اليابان/المانيا الغربية |
| الكويت(*) | ٢٨,٢ | اليابان/المملكة المتحدة |
| لبنان | ٢٠,٠ | فرنسا/الولايات المتحدة |
| المغرب | ٢٩,٤ | فرنسا/ايطاليا |
| اليمن العربية | ٥٩,٠ | اليابان/المانيا الغربية |

**ملاحظة:** تشير العلامة (*) الى ان البيانات هي للعام ١٩٧٧ لاستحالة توافر الاحدث.
**المصدر:** عمل الباحث ومن حساباته. واستمدت بيانات العام ١٩٧٨ من:

General Secretariat, General Department for Economic Affairs, Statistics Division, *Foreign Trade Statistics for Arab Countries*, pp.156-157.

السلع المستوردة ذات حساسية استراتيجية كالموادّ الغذائية أو المصنوعات أو معدّات أخرى وما إلى ذلك.

وقد تم تمثيل هذا المؤشر في الجدول رقم (٧) ومنه نلاحظ:

أ ـ ان أكثر من ثلث اجمالي الواردات العربية يأتي من الدول الرأسمالية الصناعية: الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية واليابان وايطاليا وفرنسا. في حين لا تساهم الدول الاشتراكية الا بنسبة ضئيلة جدا وفي عدد محدود من أسواق الأقطار العربية.

ب ـ إذا تذكرنا أن هذه الأقطار في مجملها هي أعضاء في منظمة التعاون والتنمية (OECD) الطرف الثاني الرئيسي التقليدي في محور العلاقات الدولية النفطية أدركنا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأسواق في التهوين من القوة التفاوضية للنفط العربي بخاصة ونفط الأوبك بعامة.

ج ـ وتزداد الصورة حدّة إذا تذكرنا مقولة شعبية معروفة مفادها: ان عدوّ عدوّي صديقي، وصديق عدوي عدوّي، عندها يكمن الخطر الجسيم طالما أن الكيان الصهيوني لا يعد صديقاً لتلك المجموعة من الدول فحسب، بل انه يرتبط مع بعض منها بأحلاف استراتيجية عليا كالولايات المتحدة الأمريكية.

وثمة حقيقة أخرى تضاف وهي أن عالمنا المعاصر طبقاً للواقع السياسي لوحداته وتكتلاته ـ تبعاً لمناهج تحليل القوة ـ يضم، إن جاز التعبير، فاعلين أساسيين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. ونائبي الفاعل: دول حلف الأطلسي وحلف وارشو على التوالي. أما الدول النامية فهي مفعول فيه. وتظل الحركة الصهيونية مفعولاً لأجله.

فكيف يمكن تصور السوق التجارية العربية (الواردات بالذات) في حالة نشوب الأزمات أو ما في حكمها لاحقاً؟

نطمح أن تكون الاجابة عنه ورقة عمل عربية قومية مشتركة من أجل تطوير الاقتصاد العربي بشكل علمي مدروس.

## ٨ ـ مؤشر التبعية التكنولوجية

سبق أن حددنا أن مفهوم التبعية يعني درجة غير متكافئة من الاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين الطرف الرأسمالي المتقدم والطرف المتخلف. أما التبعية التكنولوجية فتعرف بأنها: العلاقة غير المتكافئة بين البلدان النامية والدول الرأسمالية المتقدمة والتي تعتمد الدول النامية فيها اعتماداً كاملاً على الدول الرأسمالية المتقدمة. واستعداد مقومات القدرة التكنولوجية وبخاصة المعادن والمهارات والآلات وتتعرض بمقتضاها للتأثير الأساسي وحيد الطرف الذي تمارسه الهيئات العامة والخاصة لتلك الدول.

وهذا التعريف ينحاز إلى وجهة النظر العامة التي تربط التخلف بالسيطرة. وبعبارة أخرى فإن التعريف يستند إلى وعي العلاقة الجدلية بين المفاهيم الثلاثة: التخلف والسيطرة والتبعية[١٨].

---

(١٨) عيسى، «التبعية التكنولوجية في الوطن العربي،» ص ٨٢.

والتبعية التكنولوجية عادة ما تحسب من خلال مؤشرات ثلاثة هي:

أ ـ نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الاجمالي على البحث العلمي.

ب ـ نسبة العلماء والمهندسين الى إجمالي السكان.

ج ـ نسبة مساهمة البحث العلمي في تكوين رأس المال المحلي الثابت.

ولا نعتقد بأنّنا في حاجة ماسّة إلى قياس التبعية التكنولوجية للأقطار العربية، فهذا أمر يقره الواقع بشكل بارز. ومع ذلك، فقد حاولنا اعتماد بعض المؤشرات المتاحة في هذا المجال. كما يظهرها

**جدول رقم (٨)**

**توزيع مستوردات الاقطار العربية من السلع الهندسية منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي بملايين الدولارات بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩**

| الاقطار | ١٩٧٠ | | | ١٩٧٩ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاستيراد | الناتج المحلي الاجمالي | (٪) | الاستيراد | الناتج المحلي الاجمالي | (٪) |
| الاردن | ٣٦,٠ | ٤٨٩ | ٧,٤ | ٧٧٣,٧ | ٢١٠٦ | ٣٦,٧ |
| البحرين | ٥٤,١ | ٢٤٤ | ٢٢,٢ | ٤٣٢,٦ | ٢٧٦٦ | ١٥,٦ |
| تونس | ٨٠,١ | ١٤٤٤ | ٥,٥ | ٩٠٧,٧ | ٧٢٠٩ | ١٢,٦ |
| الجزائر | ٤٨٠,٢ | ٤٦٣٩ | ١٠,٤ | ٣٤٣٤,٣ | ٣١٣٥٩ | ١٠,٩ |
| الجماهيرية العربية الليبية | ١٨٣,٨ | ٣٧٢٣ | ٤,٩ | ٣٦٨٨,٣ | ٢٤٥٧٠ | ١٥ |
| السعودية | ٢٣٨,٨ | ٥٠٩٤ | ٤,٧ | ١٠١٣٨,٤ | ٧٤٠٦٠ | ١٣,٦ |
| السودان | ٨٥,٣ | ٢١٨٧ | ٣,٩ | ٤٩٠,٢ | ٧٦٤٠ | ٦,٤ |
| سوريا | ١١٤,١ | ١٧٩٣ | ٦,٤ | ١١١٤,٥ | ١٠٠١٣ | ١١,١ |
| العراق | ٢٠٥,٧ | ٣٥٠٥ | ٥,٩ | ٤٤٦٣,١ | ٣٠٧١٠ | ١٤,٥ |
| الكويت | ١٩٩,٢ | ٢٨٧٥ | ٦,٩ | ٢٠٦١,٨ | ٢٣٣٣٠ | ٨,٨ |
| لبنان | ١٣٠,٧ | ١٤٨٨ | ٨,٩ | ٥٤٧,٦ | ٣٤٣٨ | ١٥,٩ |
| مصر | ٤٩٥,٩ | ٧٢٣١ | ٦,٩ | ٢٨٢٨,٣ | ١٧٨٢١ | ١٥,٩ |
| المغرب | ٢٢١,٨ | ٣٨٤٠ | ٥,٨ | ١٣٦٤,١ | ١٤٩٥٠ | ٩,١ |
| الاجمالي/متوسطات | ٢٥٢٥,٦ | ٣٨٥٥٢ | ٦,٦ | ١٢٢٤٤,٦ | ٢٤٨٨٦١ | ١٢,٩ |

**المصدر:** محمد رضا محرم، «تعريب التكنولوجيا،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/مارس ١٩٨٤)، جدول رقم (١)، ص ٧٩، نقلاً عن:

United Nations, Economic Commission for Europe, *Bulletin of Statistics on World Trade in Engineering Products, 1980* (New York: U.N., 1982), p.28.

ـ بالنسبة لبيانات الناتج المحلي الاجمالي:

U.N., *Yearbook of National Accounts Statistics, 1980* (New York: U.N., 1982), vol.2, pp.4-6.

ما عدا بيانات الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٩ لكل من الجماهيرية العربية الليبية، المغرب، السودان، العراق، والسعودية التي أخذت من: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨١** (واشنطن: البنك، ١٩٨١)، جدول رقم (٣)، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

الجدول رقم (٨). ومن دراسته تتضح ضخامة المدفوعات العربية لاستيراد التكنولوجيا. وهذا المؤشر يكشف عن ازدياد التبعية التكنولوجية للوطن العربي تجاه الدول المتقدمة. تلك التبعية التي تنمو وتشتد كلّما تقدم الزمن. وهي في الأساس محصلة لغياب سياسات الاعتماد على الذات في ميدان التكنولوجيا سواءً على المستوى القطري أم المستوى القومي.

والحقيقة أن مؤشر التبعية التكنولوجية يضع الاقتصاد العربي أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تبقى هذه الأقطار في حالة غياب او وهم كما تعيشها بعض أقطارها الآن والتي مفادها بأنها لن تتنازل قيد شعرة عن سيادتها السياسية والاقتصادية، مما سيعمل على تعميق التبعية التكنولوجية حتى ولو خففت من بعض مؤشرات التبعية الأخرى.

والخيـار الثاني هو اتّباع أسلوب الاندماج الاقتصادي والسياسي. وهنا تبرز ضرورة التكامل الاقتصادي بكونه السبيل للوحدة الاقتصادية العربية حيث يمكّن انشاء قطاع رأسمالي عربي كبير ومؤثر مهما طال الزمن. وهذا هو الشرط الأساسي لخلق البيئة المناسبة لميلاد التنمية القطرية والقومية المستقلة في المنطقة.

ولعـل من نافلة القـول أن نذكر ان المؤشرات الآنفة الذكر المعتمدة في هذا البحث ليست هي الوحيدة. فالأدبيات الاقتصادية لقياس التبعية تضم مؤشرين آخرين كثيراً ما يشار اليهما في هذا المجال، وهما: نسبة التبادل السلعية الصافية الى تساوي قيمة وحدة مصدرة من السلع الوطنية على قيمة وحدة مستوردة من السلع الأجنبية؛ ونسبة التبادل الداخلية التي تساوي نسبة كمية الصادرات مضروبة في ثمن الوحدة المصدرة الى ثمن وحدة الاستيرادات والتي تعبر عن مجموع القوة الشرائية للصادرات. إلّا أن عدم توافر البيانات حال دون اعتمادهما.

هـذا، إضافة الى أن هناك مؤشراً آخر للتبعية ـ يصعب قياسه رياضياً ـ هو التبعية الاقتصادية التاريخية بين اقتصاديات الأقطار العربية والاقتصاد الغربي.

## الاستنتاجـــات

يستخلص من كل ما تقدم:

١ ـ انّ التبعية وضع دينامي تتفاعل:فيه عوامل التبعية الداخلية وعوامل التبعية الخارجية بشكل دائري، يبقي هذه الدول داخل حلقات تخلّفها. والأقطار العربية جميعاً تُعاني من هذه الظاهرة وبحِدّة. مما يدفعنا إلى القول بأن الاقتصاديات العربية تعاني كثيراً بسبب الضعف الكبير في ظل منهج تحليل القوة. وقد أكدت ذلك المؤشرات الرياضية المستخدمة كافة.

صحيح أنّ المؤشر الواحد قد لا يعطي الصورة ذاتها كما وجدنا ذلك عند دراسة مؤشر الانكشاف الاقتصادي، إلا أن اعتماد المؤشرات الثمانية مجتمعة يُؤكد ما ذهبنا إليه اعلاه.

٢ ـ ان الأقطار العربية النفطية تعاني من وطأة قيود مؤشرات التبعية أكثر من الأقطار العربية غير النفطية. وهذا يرتبط ببعض مواطن الخلل في الاستثمارات العربية على المستويين: القطري والقومي.

٣ ـ تبدو الصورة أكثر وضوحاً عند مقارنتنا لواقع الأقطار العربية مع الأهداف التكتيكية (المرحلية)

المختـارة: تركيا وإيران. وتزداد هذه الصورة حدة عند المقارنة مع الأهداف الاستراتيجية: كالكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية. مما يُعَظِّم من فجوة التخلف الكبيرة بين مجموعة أقطارنا ودول الأهداف الاستراتيجية المقارنة.

٤ ـ يُشكِل عدد محدود من الدول الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الاتحادية واليـابـان والمملكـة المتحـدة وفرنسا وايطاليا، القاسم المشترك الأعظم لتبعية الاقتصاديات العربية لاقتصـاديـاتهـا. وتكمن الخطورة في هذا الواقع عندما نتذكر المقولة الشعبية الآنفة الذكر. والكيان الصهيـوني ـ كمـا أسلفنـا ـ لا يعـد صديقاً لتلك المجموعة فحسب، بل إنه يرتبط بأكبرها بأحلاف استراتيجية عليا. فإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن أن نتصور علمياً موقفاً عربياً ملتزماً تجاه قضايانا المركزية الرئيسة والسوق التجارية العربية (الواردات بالذات) على هذه الشاكلة، في حالة نشوب الأزمات أو اتخاذ القرار في أمر استراتيجي قومي ما لاحقاً؟

سؤال نطمح أن تكون اجابته ورقة عمل قومية مشتركة، تأخذ في أبعادها ما يلي:

١ ـ إننا ـ نحن العرب ـ نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية الدولية.

٢ ـ إن الصيغة الأفضل لنا قومياً هي صيغة الوحدة الاقتصادية الكاملة.

٣ ـ إنّ التغلب على مشكلات تحقيق تلك الوحدة يتطلب سلطة عليا تقوم بتنسيق السياسات وتوحيدها.

٤ ـ ضرورة اعتماد استراتيجية تنمية عربية قطرياً وقومياً.

٥ ـ اغتنام ما تبقى من عصر الحقبة النفطية العربية.

إن هذه الاعتبارات تصبّ في رافد أساسي هو استراتيجية العمل الاقتصادي العربي بما يخدم القوة الذاتية للأمة العربية. وعليه؛ نسوق المباديء الآتية لتحقيق هذا الهدف:

١ ـ إنّ الحاجة ماسة إلى التكامل الاقتصادي على مستوى الأقطار جغرافياً. والميزة النسبية مهمة في هذا التكامل، والالتصاق الجغرافي يدعم الميزة النسبية؛ فالمنهج الجغرافي للتكامل هو قاعدة مبهمة، حيث يبدأ التكامل بالأقرب ثم الأبعد مكانياً، وفي ذلك اشارة الى ضرورة اعتماد مبدأ أسلوب الاندماج الاقتصادي، كما حصل ذلك فعلاً في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً.

٢ ـ ان التنمية لا تتحقق إلاّ في ظل التكامل الاقتصادي الشامل. وإن التكامل يتطلب خطة شاملة موحدة. وأنه لا بد من صيغ مرحلية وجزئية لمشاركة جميع الدول في العمل في ظل اتفاقية الوحدة التي تمثل اطاراً مرناً ملائماً لذلك.

٣ ـ إنّ تنسيق السيـاسـات الاقتصادية شرط أساسي للتفاعل بين الاقتصاديات العربية وتيسير التعاون والتكامل هو مبدأ أساسي لتحقيق التكامل.

٤ ـ توفير الضَّمانات الوطنية والقومية للاستثمارات العربية.

٥ ـ تطوير حجم العلاقات الاقتصادية العربية دولياً، كماً ونوعاً. وتعزيز القوة التفاوضية القومية. فالتعـامل العربي ينبغي أن يكون كوحدة مع التكتلات الاقتصادية. وتعزيز العلاقات مع دول العالم الأفرو ـ آسيوي.

٦ ـ العمل من أجل ايجاد سياسة نفطية عربية موحدة.

٧ ـ تطوير الهياكل الارتكازية الأساسية للاقتصاديات العربية مما يسهل انتقال السلع والخدمات.

٨ ـ تطوير عوامل الانتاج للموارد المتجددة: كالزراعة والصناعة التحويلية، مما يعمل على تطوير التجارة المشتركة بين الأقطار العربية التي غدت محدودة جداً حالياً بحكم طبيعة الفائض المتيسر للتصدير أو تماثله والارتباطات التاريخية في صدده. وانفتاح الأسواق العربية واسعة لمنتجات الاقتصاديات الأجنبية.

٩ ـ الارتقاء بالمستوى الثقافي والعلمي للفرد العربي إلى مستوى معايشة العصر، بما يؤهله للاسهام الجادّ في الانتاج، وزرع الثقة بالنفس في الاستهلاك.

ختاماً، فإنّ هذا البحث ـ وبكل تواضع ـ اسهام جادّ في ضرورة اعتماد استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك كقرار سياسي يتخذ على أعلى المستويات. بحكم الواقع الاقتصادي العربي الذي أكدت هذه الدراسة العديد من ملامحه.

إن الاستراتيجية المنشودة ليست قراراً ثابتاً، بل تطوراً دينامياً يستهدف تحقيق الآمال المتجددة، انطلاقاً من الواقع الذي يتجدد هو الآخر باستمرار. على أن هذا أمر لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال إرادة سياسية محلية وإقليمية مؤمنة بالعمل العربي المشترك □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

# الوحدة الأقتصادية العربية
# تجاربها وتوقعاتها

جزءان

الدكتور محمد لبيب شقير

## ■ مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي(*)

# المـأزق الفلسـطيني: القيـود والفـرص(**)


**د. نصير عروري**

**استـاذ العـلوم السـيـاسـيـة بجـامـعـة جنـوب شرق ماسـاتـشـوسـيتس دارتمـاوث الشمالية ـ ماسوتشوسيتس ـ الولايات المتحدة.**


سوف نحـاول في هذه الورقة إلقاء بعض الضوء على المستقبلات البديلة للشعب الفلسطيني. وسوف تكون احتمالات الوصول إلى تسوية سلمية تمنح الشعب الفلسطيني، خلال العقد القادم، وجوداً ذا سيـادة في شرق فلسـطين (الضفة الغربية) وغزة، بما يتوافق مع إجماع الفلسطينيين والعرب في السنوات العشر الماضية، ذات أهمية مركزية في تقويمنا.

لقد وصل الشعب الفلسطيني، في الوقت الحاضر، إلى مأزق، في نضاله من أجل تحقيق أهداف الحد الأدنى كما حددتها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني العاشر في عام ١٩٧٧، والمتمثلة واقعاً في دولة في الضفة الغربية وغزة. ومهما كانت الآمال التي تم تعليقها على العمل الدبلوماسي في السبعينات، فإنها قد تحطّمت بسبب كامب ديفيد، والغزو الإسرائيلي للبنان، وما أعقبهما من رحيل منظمة تحرير فلسطين من بيروت، وهو الرحيل الذي تبعه الانشقاق الخطير، إن لم يكن التّفَتُّت في الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد كشفت الاستراتيجية الإسرائيلية خلال السنوات القليلة المنصرمة، وبغضّ النظر عما إذا كان الليكود أو العمل في مركز القيادة، عن قدرة إسرائيل على المبادأة، بينما يتخذ العرب موقف رد

(*)يضم هذا المحـور اربـع اوراق: قدمت الورقـة الاولى للدكتور نصير عروري عن «المأزق الفلسطيني: القيود والفرص»، والورقة الثانية للاستاذ جوئيل بينين عن «اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية» بالانكليزية الى النـدوة التي نظمهـا مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون عن «العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة»، والتي سينشر المركز ابحاثها باللغة العربية قريباً، بعد أن قام بترجمتها. اما الورقة الثالثة للدكتور احمد صدقي الدجـاني عن «مستقبـل الصراع العربي ـ الاسرائيلي وصور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية»، والورقة الرابعة للاستاذ لطفي الخولي عن «مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠»، فقد قدمتا كورقتي عمل للندوة المصغرة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في اطار مشروع دراسة «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي يقوم المركز بتنفيذه.

(**) توظف هذه الورقة بعض الوقائع والاحداث التي جرت في تواريخ لاحقة لانعقاد الندوة، او تحيل إليها. ويرجع ذلك إلى أن المؤلف راجع المسودة الأصلية، وأعاد تنقيحها، بل وأضاف الكثير اليها، وقام بتحديثها حتى ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ (المحرر).

الفعل. فهي دبلوماسياً، تحاول التهوين من مشروعية منظمة التحرير الفلسطينية، في المنطقة. وهي تعمل، اقتصادياً، من خلال مصادرة الأراضي، والحرمان من المياه، وخلق حقائق لا بد ان تؤدي إلى ضم فعلي، لا رجعة عنه، للمناطق المحتّلة. ثم إنها تعمل، سياسياً، من خلال البحث عن أصوات بديلة، توصف لياقة بأنها لفلسطينيين «معتدلين»، يمكنها أن تفاوض على أساس الحكم الذاتي المحدود، والقيام بدور ثانوي.

يتطلب هذا التقويم مسحاً موجزاً للظروف التي أدت إلى هذا المأزق، وكذلك وصف وتحليل العوامل البيئية القائمة محلياً وإقليمياً وعالمياً، وذلك بقصد تحديد القيود التي تفرضها هذه العوامل على الآمال الفلسطينية المستقبلية، أو على الفرص التي قد تقدمها.

## أولاً: الحتم الدبلوماسي: ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢

إذا ما اعتبرنا الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهويتها العقائدية، وعلاقاتها الإقليمية، وكذلك طبيعة عدوّها، فإنه يسهل الادعاء بأنها لم تُطوِّر خياراً عسكرياً فعّالاً في مواجهة اسرائيل. فخلال الجزء الأكبر لوجودها الذي بلغ العشرين عاماً، كانت منظمة التحرير الفلسطينية منهمكة في نضال دبلوماسي، أكثر منه عسكرياً، ضد إسرائيل. وحين بلغ الكفاح الفلسطيني المسّلح أوْجَهُ في أواخر الستينات، كانت إسرائيل تمتلك، بالفعل، مجتمّعاً عسكرياً صناعياً معقّداً، وقدرة على شن ضربات إجهاض ضد أي وجود فلسطيني مسلّح في الوطن العربي. ولم تكن هذه المقدرة، بطبيعة الحال، تحول دون شن حرب عصابات ناجحة، فإنّ الحركة الفلسطينية قد اعاقتها القيود التي فرضتها الطريقة التي حددت بها علاقاتها مع المنظمات المكوِّنة لها، ومع المحيط العربي الذي يلزم أن تعمل من خلاله.

ونظراً لأن منظمة التحرير الفلسطينية قد نمت وهي تعتمد بشدة على الدعم الخارجي، ونظراً لأن مستقبلها قد ربط بطريقة لا انفصام لها بالاهتمامات المتقلبة للدول العربية، فقد تقلصت فاعليتها فيما يتعلق بمحاولة تحقيق سبب وجودها المتمثل في تغيير الأمر الواقع. وكما أوضحت التجارب مع الأردن في ١٩٧٠ ومع سوريا في ١٩٧٦، فإن النظام العربي، وبكل بساطة، لن يسمح بأي تغيير للوضع الراهن يأتي مناقضاً لمصالح هذا النظام. وقد كانت المناوأة الفلسطينية لأيّ عنصر في النظام العربي، الذي يأتلف الحكومات، تأتي غالباً بالعقاب الذي تراوح بين وقف التمويل أو إنكار حق اللجوء أو الحق في السلاح، وبين توظيف مجموعة فلسطينية ضد أخرى، أو اتخاذ موقف المشاركة في الأعمال الحربية فيما يتعلّق بالصراعات الفلسطينية الداخلية.

وفي إطار هذه القيود، كان لا بد أن يعكس سلوك منظمة التحرير الفلسطينية، في بعض الأحيان، السياسات العربية الداخلية أكثر مما يعكس الاحتياجات الفلسطينية. وقد كانت المنظمة معرّضة لخطر أن تكون أكثر استجابة للنظام العربي منها إلى قواعدها الشعبية. فمع منتصف السبعينات، كانت استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وممارساتها قد بدأت تمثّل توجهات الأنظمة «التقدمية» العربية، أكثر مما تمثل توجهات حركة مقاومة ثورية. وهكذا فإن العجز الفلسطيني عن الانخراط في حرب تحرير دائمة ضد اسرائيل، وعن تحدي الوضع الراهن العربي بما يتطابق وهذا الهدف، قد أجبر منظمة التحرير الفلسطينية على أن تشارك الدول العربية في حملة دبلوماسية من أجل تحقيق أهدافها. ولم تؤدِّ هذه الحملة التي تم شنّها بهمّة في أعقاب الحرب العربية ـ الاسرائيلية في ١٩٧٣ إلى الاقتراب بالفلسطينيين من تحقيق أهدافهم. وقد كشف الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ حقيقة أن النجاح الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال السبعينات كان ذا أهمية محدودة فيما يتعلق بحصار بيروت، أو بالنتيجة السياسية للمعركة.

وقد كان الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢، الذي أدّى إلى المأزق الحالي، بمثابة الضربة الرئيسية الثانية التي تلقّتها القوى العربية التي أعلنت فيما بعد الحرب العالمية الثانية عن عزمها على تحقيق الاستقلال السياسي، وإنجاز التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية. وقد أزاح الهجوم الخطير الأول في ١٩٦٧ هذه القوى من الجبهة الأمامية للسياسة العربية، وهيأ المسرح لنهوض جديد للهجمة الإسرائيلية ـ الأمريكية ضد بقايا، أو فصائل، أو أتباع القومية العربية الثورية. وكانت الفترة اللاحقة فترة مواجهة للضغط الثوري في المنطقة من قبل الولايات المتحدة واسرائيل، باستخدام القوة في بعض الأحيان، وباستخدام الاجتباء والاحتواء في أحيان أخرى.

إنّ هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى فترات ثلاث: تمتد الفترة الأولى فيما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وتتميّز بصعود التيار الثوري العربي وسقوطه. والفترة الثانية تمتد فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧ وتتميز بتصاعد الجهود الدبلوماسية العربية التي غذّتها الثروة النفطية، وظهور الشرعية الفلسطينية، التي عجلت بدورها بعزلة إسرائيل. وشهدت الفترة الثالثة فيما بين ١٩٧٧ ، ١٩٨٢ هجوماً إسرائيلياً مضاداً وشللاً عربياً، واختلاطاً في السبل عند الفلسطينيين.

## ١ ـ الطور الأول: ١٩٦٧ / ١٩٧٣

أنتجت حرب ١٩٦٧ تيارين سياسيين في الوطن العربي. تيار التسوية وتقوده الدول النفطية الغنية في الخليج، والتيار الثوري ورأس الرمح فيه حركة المقاومة الفلسطينية. وقد مكّنت هذه الحرب الولايات المتحدة من أن تطور نظاماً سياسياً عربياً يبحث عن التكامل مع الاقتصاد العالمي، ومع النظام الدولي. وكان تيار التسوية، الذي يمثل العمود الذي يقوم عليه هذا النظام، متخندقاً في ذلك الحين في مواجهة التيار الثوري، كما أنّ «حرباً باردة» عربية جديدة[١] كانت متأججة وقتئذ.

وقد اصطدمت المقاومة الفلسطينية بدول المواجهة العربية التي ركزت جهودها على استعادة الاراضي المحتلة بالوسائل السلمية. وشنّت منظمة التحرير الفلسطينية حرب دعاية ضد مصر، وحروباً حقيقية ضد الأردن، ولبنان، وسوريا، فيما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٦. وكانت الدول العربية الأخرى (غير دول المواجهة) إما مستسلمة للهجوم على منظمة التحرير الفلسطينية وإما مشاركة فعلياً في المعارك ضدها.

ومصر التي كانت طليعة النضال العربي القومي، علقت اهتماماتها المناصرة للعروبة، وركزت اهتمامها وأعادت توحيد طاقاتها في اتجاه استعادة الأراضي المصرية المحتلة، ومن هنا كان قبولها بخطة روجرز في ١٩٦٩[٢]، وكانت المناوشة الأولى لها مع المقاومة الفلسطينية. وعلى الوتيرة نفسها، تجرأ الأردن بسبب القرار المصري، وأجهض دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتابع السير في طريق التسوية السلمية لاستعادة الضفة الغربية. وكانت النتيجة هجوم الأردن ضد المقاومة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر

---

(١) انظر: Malcolm Kerr, *The Arab Cold War* (London; New York: Rayal Institute of International Affairs, Oxford University Press, 1971).

(٢) انظر: Seymour Hersch, *The Price of Power: Kissenger in the Nixon White House* (New York: Summit Books, 1983).

١٩٧٠. وكانت سوريا، تحت قيادة حافظ الاسد، هي الدولة العربية الثالثة التي انشغلت باستعادة الأرض، وبمحاولة «إزالة آثار العدوان»[٣].

وهكذا كان الوطن العربي في ١٩٧٠ ممزقاً بين اتجاهين. فبينما كانت الدول النفطية، مع مصر والاردن وسوريا، تشارك في التسوية كوسيلة لاستعادة الارض العربية، ولضمان نظام سياسي مستقرّ، كان على حركة المقاومة الفلسطينية، مع جماهير عربية غير مميزة، أن تسقط هذا النظام. وقد كانت هذه الجماهير تعتقد أنّ الوضع الثورّي الذي خلفته حرب ١٩٦٧ يوجب العودة إلى الشروع في ثورة عربية من طراز «ما بعد عبد الناصر»، لا من أجل تحرير فلسطين فقط، وانما من أجل مواجهة الهيمنة الغربية أيضاً، ومن أجل إيجاد مجتمع عربي جديد، مستقلٍ سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

وقد كان الدور الفعّال للمقاومة الفلسطينية، في هذا التحول المنتظر، هو العامل المساعد خلال الطور الأول للحرب الباردة العربية فيما بعد ١٩٦٧. وكان المثقفون الثوريون، واليسار العربي على وجه العموم، يرَوْن في المقاومة الفلسطينية طليعة جديدة في سبيلها إلى أن تكون الثورة العربية الجديدة. وكان على هذه الثورة أن تنشأ في إطار الظروف الموضوعية التي نتجت عن حرب ١٩٦٧. وكان لا بد من أن يعاد فحص مسلمات الحقبة المنقضية في ضوء الحقائق العملية التي تمخضت عنها الحرب، وكان لا بد من الإسراع في استبدالها بمجموعة أكثر اقناعا منها. وتكشف النماذج التالية من هذه المسلمات التي سندت النظام القديم مدى الهزال الذي كان عليه ذلك النظام: لا يمكن هزيمة إسرائيل الا عن طريق حرب تقليدية ـ تحرير فلسطين مسؤولية الجيوش العربية والدبلوماسية العربية والمساعي الدولية الحميدة ـ المنقذ هو الطبقة الوسطى الجديدة من المهنيين والجنود الذين تصدّروا مواقع السلطة نتيجة ثورة ١٩٥٢ في مصر ـ لا بد من إزالة مخلفات الاستعمار الأوروبي ووضع نهاية للاختراق السياسي والثقافي الغربي للوطن العربي.

لقد تحطّمت هذه المسلمات في حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي احتلت إسرائيل خلالها اراضي عربية في بلدان عربية ثلاثة، وفرضت عليها وقفاً لإطلاق النار غير مشروط على امتداد خطوط تمثّل جبهات طبيعية. إنها لم تكن هزيمة للجيوش العربية النظامية فحسب، ولكنها كانت أيضاً هزيمة للايديولوجيات العربية، وللأحزاب السياسية والمؤسسات الأخرى التي علقت عليها آمالاً كبيرة منـذ عام ١٩٤٨. لقـد كانت سقـوطاً للأولياء والأوصياء وغيرهم من العرب الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية تحرير الفلسطينيين من الاستعمار، في وقت كان فيه هذا الاستعمار مرفوضاً دولياً. وكان لا بد أن تنتهي الوصاية العربية، وأن يأخذ الفلسطينيون قَدَرَهم في أيديهم. إنّ تبادل الأدوار الذي ظهر في أفق النظام العربي فيما بعد ١٩٦٧ كان نذير سوء، حيث كان على الفلسطينيين أن يكونوا حراساً، لا على فلسطين فقط، وانما على الوطن العربي أيضاً. وقد كان هذا التوجه تهديداً لصميم وجود الأنظمة العربية وخطط الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل وطن عربي مطواع وخنوع. وبات الطرفان على طريق التّصادم الذي بلغ أوجه في «أيلول الأسود».

لقـد كان النظام العربي في سبيله إلى التماسك من جديد في السبعينات، وإعادة تأكيد دوره، وتجـاوز الإحساس بأنه في الموقع الدفاعي من جرّاء الهزيمة المذهلة في ١٩٦٧. والدّرس الذي يجب

---

(٣) كان هذا هو التعبير المخفف الذي تعودت الدول العربية استخدامه لوصف جهودها من اجل استعادة الأراضي المحتلة على أساس القرار ٢٤٢.

استخلاصه من كل هذا كان يفيد ان التوقعات من الحركة الفلسطينية كانت مبالغاً فيها، وبخاصة عند وجود مناوأة قوية تحول دون نجاحها، وان الجيش الأردني لم يكن القوة الوحيدة المضادة للثورة التي حاربت الفلسطينيين. فقد كان الأسطول الأمريكي السادس في حالة استنفار، وكان الجيش الاسرائيلي يتلهّف للتدخل.

لقد استفاق النظام العربي، الذي تهاوى خلال فترة سنوات ثلاث من الاستكانة، من الصدمة، وواصل تخطيط إطار جديد لاستراتيجية عربية فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٣. وكانت عامة الشعب العربي، التي استمتعت بانتعاشة الكفاح الفلسطيني المسلّح، قد طاب خاطرها بانتعاشة حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وقد ثبت أن اوهام المتفائلين بأن النظام العربي قد جاء اجله كانت مضللّة تماماً. وكان يضارعها في التضليل الأمل في أن تكون المقاومة الفلسطينية حامل الشعلة من أجل عالم جديد مقدام. ذلك أن حرب ١٩٦٧، بدلاً من خلق هذا الوضع الثوري الذي طال انتظاره كانت الضربة الحاسمة الأولى، التي جهزت مسرح الأحداث لما سماه سمير أمين «عودة الكومبرادورية» إلى الوطن العربي[٤]. لقد هيأت المسرح للطور الثاني من العلاقات الفلسطينية ـ العربية حيث حل التعاون والاجتباء محل استخدام القوة.

## ٢ ـ الطور الثاني: ١٩٧٣ / ١٩٧٧

آذنت حرب تشرين الأول/ أكتوبر بمجيء نظام جديد وحقبة جديدة للعلاقات الفلسطينية ـ العربية. وكان على الفلسطينيين الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية أن يتقدموا في صحبة نظام الدول العربية ليجنوا المكاسب التي جاءت بها الحرب العربية ـ الإسرائيلية المحدودة. لقد كانت هذه الحرب حرب مناورة تعاضدت فيها القوة العسكرية المصرية ـ السورية مع سلاح النفط السعودي، للعمل على أساس من معادلة دبلوماسية.

لقد بحثت منظمة التحرير الفلسطينية عن العلاج عن طريق الدبلوماسية العربية، وفي دهاليز الأمم المتحدة، نتيجة تجاهل الولايات المتحدة لها ونكوصها عن الاعتراف بمركزية المسألة الفلسطينية بالنسبة لأية تسوية تفاوضية. وفي مؤتمر القمة العربي في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، وفي الرباط في العام التالي، بدأت تتكشف استراتيجية موحدة للعمل الدبلوماسي تدعو إلى مواءمة جديدة وإلى تسوية جديدة للعلاقات العربية ـ الفلسطينية.

ووضع مؤتمر القمة في الرباط في عام ١٩٧٤ إطاري عمل للدول العربية، يتعلق أولهما بكيفية التعامل مع الولايات المتحدة، والثاني بكيفية التعامل مع الفلسطينيين. وقد عكس اتفاق سيناء في عام ١٩٧٥، وتدخل سوريا في لبنان، نمط تعاون فيما يتعلق بالولايات المتحدة. أما بصدد الفلسطينيين فإن مؤتمر الرباط قد اعتمد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وكان هذا الاعتراف يوحي ضمناً بإلتزام لا بد أن تتعهد به منظمة التحرير الفلسطينية، في المقابل، من أجل تعزيز المصالح الواسعة المشتركة. ويشمل هذا الالتزام تضمين كفاح منظمة التحرير الفلسطينية من أجل فلسطين في الاستراتيجية الدبلوماسية العربية من أجل «إزالة آثار العدوان»، وإلا وجد الطرفان نفسهما

---

(٤) Samir Amin, «The Middle East Conflict in a World Context,» *Contemporary Marxism*, no.7 (fall 1983).

يسعيان إلى أهداف متعارضة، وقد يصطدمان ثانية.

إن تطويق الوطنية الفلسطينية، سواء في الأردن أم لبنان أم الرباط، قد استوفى أغراضه إذ أجبر منظمة التحرير الفلسطينية على التحول عن أهدافها الثورية بشأن إقامة دولة ديمقراطية علمانية موحدة على مجمل الأرض الفلسطينية، إلى الدعوة لإنشاء دويلة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وهذا التحول الذي كان، إلى حد ما، بمثابة خضوع لنظام الدول العربية وللولايات المتحدة وإسرائيل، قد ساعد على ظهور الإجماع العالمي بشأن الحقوق الفلسطينية، إذ أنتج انتصارات سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد دعمت هذه الانتصارات حالة الاعتراف الفعلي بها كممثل لشعب محتل له حقوق أصيلة لا تقبل التصرف، ولمواصلة المساعي من أجل تحقيق الاستقلال بجميع الوسائل الممكنة، بما فيها النضال المسلح[٥]. وقد دعيت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ لحضور الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولتنتسب خلالها إلى المنظمة الدولية بصفة «مراقب»[٦]. وقد عهد إلى الأمين العام رسمياً بإجراء الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية. ومن الجليّ أنّ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي تجاهل الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كان قد تم إجهاضه بمثل هذا الاعتراف الذي عكس مواقف قطاع عريض من الرأي العام العالمي.

وقد صاحب هذا النجاح السياسي الضخم لمنظمة التحرير الفلسطينية وصعود الدبلوماسية العربية، عزلةً واضحة لإسرائيل في المجتمع الدولي. فقد جمّد عدد ضخم للغاية من دول العالم الثالث روابطه الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب معارضتها التي لا هوادة فيها للإجماع العالميّ. وخلال الفترة الأخيرة من السبعينات كانت الدول التي تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من تلك التي تتعامل مع إسرائيل. وقد أدانت المنظمة الدولية إسرائيل بسبب خرقها لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ بخصوص أوضاع الأراضي المحتلة، وبسبب إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه. وقد نُظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم شعباً حرم من حقوقه الموروثة ويسعى للعودة إلى وطنه، من أجل توحيد مجتمعه المقسم، وليس باعتبارهم عرباً يهددون بإلقاء إسرائيل في البحر.

وقد عُزيت الانتصارات السياسية العظيمة لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى استثمار نظام الدول العربية لموارد اقتصادية ودبلوماسية، في إطار حملته لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض. وكان الحصول على قرار بشأن قضية فلسطين بمثابة الضمانة الأكيدة لهيمنة النظام العربي فيما بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وهكذا فإن العلاقة بين هذا النظام الذي كان مهادناً إلى درجة كبيرة وبين ما يفترض أنها حركة مجابهة فلسطينية، كانت تتميز بكونها مشاركة أضداد حدُّ الاتفاق الأدنى فيها هو الحلّ السياسيّ للمشكلة الفلسطينية. ومن سخرية الأقدار، إلى حد ما، أن مشكلة فلسطين قد بقيت باعتبارها الموضوع الرئيسي في جدول الأعمال الدبلوماسي للدول العربية، في حين أن التيار الثوري (الفلسطيني في الأساس) كان قد تم احتواؤه بالفعل في عام ١٩٧٣. وقد علّق مراقب فطن على هذا التناقض بقوله: «وإحدى دلالات الارتفاع بالمشكلة الفلسطينية إلى هذا المستوى من الأهمية السياسية أن هذا كان «ثمناً» لاحتواء الثورة الاجتماعية العربية»[٧]. وقد كان هذا اتفاقاً غير مكتوب، حيث تحطّ منظمة التحرير الفلسطينية من وضعها

---

(٥) قرارات الجمعية العمومية: (٢٥٣٥) في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩؛ (٢٦٤٩) في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، (٢٧٨٧) في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ و (٢٧٩٢) في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١.

(٦) انظر: قرار الجمعية العمومية (٣٢١٠) في تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٧٤.

(٧) Khalil Abu-Rouwayda, «Pax Americana in Middle East,» (1984), p.4.(Unpublished Manuscript)

الثوري في مقابل الخرق المالية والدبلوماسية العربية. وهكذا فإنّ منظمة التحرير الفلسطينية سوف يتّم تمكينها من «إزالة آثار العدوان» وهي مهمة أكثر احتراماً، وأسهل في الممارسة، من الإطاحة بالنظام العربي. ومن هنا كان العرض العربي للاعتراف بالمنظمة «ممثلاً شرعياً وحيداً» في الرباط.

وقد كان نجاح الاستراتيجية المشتركة للعرب ومنظمة التحرير الفلسطينية يتوقف على تعاون الولايات المتحدة وموافقتها. وبعد فترة من التردد Vacillation ، عملت الولايات المتحدة عرّاباً لكامب ديفيد ووجهت ضربة للاستراتيجية العربية. إن معاهدة سلام منفصل بين مصر وإسرائيل يواكبها تصور مستقبلي بشأن كيان منقوص في الضفة الغربية، كان لا بد لها من أثر لا يسبر غوره في الوطن العربي. فالقبول العربي بكامب ديفيد لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زيادة العداء لمنظمة التحرير الفلسطينية ونقص المشاركة في العمل معها. وهكذا فإن كامب ديفيد، وصعود الليكود في اسرائيل، قد جاءا ليعلنا صراحة انتهاء الطور الثاني الذي استمر من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٧، والذي كان بمثابة المقدمة لحقبة مظلمة من العلاقات السلمية.

## ٣ ـ الطور الثالث: ١٩٧٧ / ١٩٨٢

تميّز الطور الثالث، والأخير، الذي بدأ في عام ١٩٧٧ بتغييرات أساسية محددة في سياسات كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في الشرق الأوسط. فبعد فترة من التذبذب بين عناصر التسوية عن طريق التفاوض حاولت الولايات المتحدة أن تسيطر على الأمور عن طريق بناء علاقة خاصة مع إسرائيل مع الحفاظ على علاقات الصداقة مع ما يسمى بالدول العربية المعتدلة. وقد عمل الرئيس كارتر عرّاباً لاتفاقات كامب ديفيد، مهيئاً لمرحلة من العلاقات أقوى مع اسرائيل. واستحدث ريغان وهيغ الاهتمام بالإجماع الاستراتيجي ليضما كلا من الدول العربية وإسرائيل ضمن سياسة احتواء جديدة. وقد عبّر مبدأ كارتر، الذي عدّله ريغان، عن النهج الأمريكي تجاه الشرق الأوسط خلال هذا الطور الثالث.

وفي غضون ذلك كانت المشكلات الداخلية في إسرائيل تتعقد بسبب عزلتها التي نشأت عن الهجوم الدبلوماسي العربي. وقد ساهمت هذه المشكلات بدورها في نجاح الليكود في الانتخابات الإسرائيلية في ١٩٧٧. وقد ألغت حكومة الليكود التي كان يرأسها مناحم بيغن بسياسات حكومة العمل. وبدا الليكود كما لو أنه قد جاء ليعكس الاتجاهات التي انطلقت منذ ١٩٧٣، ولكي يفسد النصر الدبلوماسي الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية، ويزيل أي مشاعر ودّية تمكنت الحكومات العربية من كسبها من واشنطن. وقد كان الاعتراف العالمي بمنظمة تحرير فلسطين ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني مثار إزعاج لقيادة الليكود، أكثر من أي شيء آخر، مما أدّى إلى غزو لبنان في ١٩٨٢ في نهاية الأمر. وعلى أية حال، فإن إسرائيل قد شاركت قبل الغزو في حملة ثلاثية المقاصد لتعكس مثل هذا التوّجه. ولكي تعوق خيار الاستقلال الفلسطيني الذي تولته الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالرعاية الفائقة. وقد التمست إسرائيل هذا التعويق من خلال سبل ثلاثة محددة، إذ روجت، على المستوى الدبلوماسي، للفكرة الغامضة التي تشير إلى أن قيام الدولة الفلسطينية لا بد أن يكون له آثاره السلبية على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكذلك على الاستقرار الإقليمي، وأنّ مثل هذه الدولة لا بدّ أن ينظر إليها باعتبارها دولة تحرير وحدوي، ومصدراً للقلاقل، ولا ضرورة لها، كما أنّ مصيرها الغالب أن تكون قاعدة للقوة السوفياتية. وقد جربت إسرائيل التعويق العسكري، كمدخل ثان، عن طريق تصعيد مستويات العنف في وثبات واسعة، وذلك بقصف القواعد العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتفجير القنابل في القيادات الفلسطينية. وفي المدخل الثالث كان تطبيق سياسة «القبضة الحديدية» في المناطق المحتلّة،

والضمّ الفعلي للضفة الغربية من خلال تصعيد بناء المستوطنات، وإحداث تكامل اقتصادي بينها وبين إسرائيل.

وكـان كامب ديفيد، هو الآخر، ضمن محاولات الليكود لهدم المشروعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونقض النجاح الدبلوماسي لها. وقد أدّى كامب ديفيد إلى تحييد مصر وإضعاف العرب المعتدلين، كما أنه قيد الاندفاعية الأمريكية لتحقيق حلّ سلمي للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

فقرار مصر المشؤوم بالانقطاع عن الوطن العربي والبحث عن ترتيبات ثنائية مع إسرائيل، بينما فلسطين والجولان تحت السيطرة الإسرائيلية الفعلية، كانت له آثار بعيدة المدى على تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لقد أدى هذا القرار إلى انقسام الوطن العربي، ثم إلى حدوث الاستقطاب فيه، وبدء العـدّ التنازلي، حتى ان الوطن العربي كان في حالة شلل كامل حين حدث الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢، كمـا كانت منظمة التحرير الفلسطينية، التي حققت نصراً دبلوماسياً ملحوظاً في السبعينات، منفردة ومرتبكة الخطى. إنّ عدم التوازن الذي خلفه كامب ديفيد قد جعل الوطن العربي أكثر عرضة للعدوان الإسرائيلي، إلى حدّ أنّ العون الدبلوماسي والاقتصادي قد بات بغير فعالية. وقد سدّدت إسرائيل بالفعل عدداً من الضربات الخطيرة للوطن العربي في أعقاب كامب ديفيد، منها: الغزو الشامل لجنوب لبنـان في ربيـع ١٩٧٨، والاختراق الجريء للمجال الجوّي لبلدان عربية ثلاثة لكي تقصف المفاعل النووي قرب بغداد في ١٩٨١، والهجوم الجوي الوحشي على قلب بيروت في تموز/ يوليو ١٩٨١، وضم مرتفعات الجولان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، والذي أتبعته بغزو لبنان في حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

وقد قوبل الغزو اللبناني بالعجز العربي التامّ. فالعربية السعودية، التي أشهرت سلاح النفط في ١٩٧٣ لدعم العمل العسكري المصري ـ السوري، أعطت تأكيدات بأن الانتقام الاقتصادي غير وارد. والالتزام المصري بمعاهدة السلام مع إسرائيل كان لا بد أن يبقى متماسكاً. امّا بقية الوطن العربي الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينات فقد التزم الصمت.

لقد استهدف غزو ١٩٨٢، ضمن أشياء أخرى إنهاء المأزق الذي أدى اليه كامب ديفيد، وخلق واقع جيو سياسي جديد في الشرق الأوسط تستطيع إسرائيل في إطاره أن تكون الشريك الأصغر في السلام الأمريكي، أي أن تكون الهيمنة الإسرائيلية واسعة المدى. لقد كان الغزو، في جوهره، رداً على التهديد الاستراتيجي الذي مثّله التوافق العربي ـ الأمريكي في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وعلى بلوغ شرعية منظمة التحرير الفلسطينية أوجها في السبعينات، وعلى تذبذب الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تمّ في الامم المتحدة، بالفعل، شطب مشكلة فلسطين كموضوع رئيسي في جدول أعمال الشرق الأوسط، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد تعتبر الممثل الشرعي الوحيد.

ويمثّل اتّفاق حسين ـ عرفات في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥ تنازلاً جوهرياً يراه فلسطينيون كثيرون تهديداً لمبرر وجود منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية. وإذا ما تذكرنا أنّ هذه العناصر كانت تُعامَل باعتبارها الحدّ الأدنى الذي لا يمكن تجاوزه في إطار الحملة الدبلوماسية الفلسطينية ـ العربية المشتركة خلال العقد الماضي، يستطيع المرء أن يستنتج أنّ الشعب الفلسطيني هو الآن أبعد كثيراً عن أهدافه الدنيا، ممّا كان عليه منذ سنوات عشر خلت. والتساؤل الآن هو ما إذا كانت السنوات العشر المقبلة يُحتمل أن تشهد المزيد من التعرية في الموقف الفلسطيني، أو أن تشهد ارتفاع المد. إن الإجابة تتوقف على طبيعة القيود التي سوف تأتي بها التطورات المحلية والإقليمية والعالمية.

## ثانياً: القيود الفلسطينية

### ١ ـ المحيط المحلي

القيدان المحليان الرئيسيان على الحركة الوطنية الفلسطينية هما تفتت منظمة التحرير الفلسطينية، والعرقلة الإسرائيلية الفعالة لكل تسوية إقليمية دائمة يمكن أن تمنح الفلسطينيين حق الوجود المستقل.

إن وجود فصائل ثلاثة متعادية داخل منظمة التحرير الفلسطينية منذ معارك طرابلس عام ١٩٨٣ يكوِّن القيد الرئيسي على مقدرة المنظمة على تعقب أهدافها وهي متماسكة ومستقلة الإرادة[٨]. وإذا لم تتم تسوية هذا الصراع في إطار تناسق وتعاون عربي متبادل، فإن الفلسطينيين سوف يُواجهون بما يُملي عليهم من الخارج. ولا تستطيع سوريا، ولا الأردن، أن تعد الفلسطينيين بتحقيق أهدافهم، في المدى القصير. والفلسطينيون الذين قرروا المراهنة على الأردن يركّزون على الحاجة إلى «انقاذ الأرض»، ويتصوّرون رسالتهم عملية إنقاذ في مواجهة توطيد متواصل للاحتلال الصهيوني[٩]. ومن منظور هؤلاء فإنّ نظام مبارك قد طرح كامب ديفيد جانباً بالفعل[١٠]. وقد رحب هؤلاء باستعادة الأردن لعلاقاته مع مصر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، باعتبارها خطوة في اتجاه تسوية تقوم على أساس «الأرض في مقابل السلام»، بالرغم من أن أحداً من هؤلاء القادة لا يتوقع، في الوقت نفسه، أن يتمكن الارتباط بالأردن من تحقيق الحد الأدنى الذي لا يمكن تجاوزه من الطموحات الفلسطينية.

والفلسطينيون الآخرون الذين يتبنّون الموقف السوري، أو الذين يرفضون تأييد الارتباط بالأردن، مقتنعون أنّ حدود الإنصاف الدنيا قد تم استبعادها تماماً بسبب توازن القوى القائم والمنظور. والبديل لدى هؤلاء هو التماسك انتظاراً لتوازن إقليمي للقوى أكثر ملاءمة، يمكن أن تتم مراكمته عن طريق مقاومة صامدة للاحتلال الاسرائيلي، وإعادة تنشيط الهجوم على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. ويستمد هؤلاء الالهام من نجاح المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، ومن وقفة سوريا ضد سيطرة الولايات المتحدة.

### ٢ ـ المحيط الإقليمي

الوضع الإقليمي ليس أقل خطراً فيما يتعلق بمستقبل فلسطين. فالانقسامات والقيود العربية ستستمرّ في تعويق أية فرص حقيقية لإنصاف الفلسطينيين. وطالما أن حكومات عربية معيّنة تواصل الاحتفاظ بصيغ خفية لعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة، فإنها لن تكون راغبة في، مواجهة الولايات المتحدة بسبب دعمها غير المحدود للسياسات الإسرائيلية أو قادرة على ذلك، إن هذه الدول العربية مشغولة باحتياجاتها الأمنية قصيرة الأجل لحماية النظام وبمبيعات الأسلحة. إن ظاهر سلوك كل من الملك السعودي والرئيس المصري في واشنطن مؤخراً، كان مرتبطاً بالعلاقة الثنائية التي تربط بلد كل

---

(٨) Text in: *Palestine Perspective* (Washington, D.C.), no. 14 (1985), p.6.

(٩) كتب هذا المقال قبل التطورات الاخيرة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وتجميد الحوار بينهما. (المحرر).

(١٠) يغلب أن المؤلف يقصد هنا أن يشير إلى التخلي عن إطار العمل لحل مشكلة الضفة الغربية وغزة والذي تضمنته اتفاقيات كامب ديفيد حيال معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية والتي يؤكد النظام المصري دائماً التزامه بها. (المحرر).

منهمـا بالولايـات المتحـدة، أكثـر من كونـه مرتبطاً بفلسطين، وذلك على الرغم من سيطرة الموضوع الفلسطيني على الجزء العلني من هذه الزيارات. والواقع أنّ زيارة الملك فهد للولايات المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٨٥ كانت تعني المزيد من التآكل للحقوق الفلسطينية. فقد التزم الصمت تجاه مشكلة القدس، والدولة الفلسـطينيـة، والهـوية التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي العناصر الثلاثة الحاسمة لمؤتمرات القمة في الرباط (١٩٧٤)، وفاس (١٩٨٢)[١١]. وعلى النقيض من إسرائيل التي تعتبر مساعدات الولايات المتحدة مكافأة لها على سياسة تأمين المصالح الأمريكية، فإن الدول العربية تستجدي وتعتذر، وكثيراً ما تذكّرها واشنطن أن لا تبالغ في شأن قيمتها الاستراتيجية. إن إدراك الكسندر هيغ للأهمية الاستراتيجية لم يتجاوز البتة اعتبارها علاقة خاصة بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل[١٢].

يُضاف إلى ما تقدم احتمال أن تُحبَط توقعات العرب بشأن وقفة أكثر حزماً للولايات المتحدة ضد إسرائيل خلال الفترة الرئاسية الثانية لريغان. ولا تقوم أية دلائل تشير إلى أن معاملة اسرائيل كرصيد استراتيجي سوف تتوقف في واشنطن. والحقيقة أن العلاقة الخاصة بينهما قد تدعمت مؤخراً. إن الخلط بين أهميـة هذا العـامـل في السيـاسة الأمريكية الشرق أوسطية، وبين أهمية التصويت اليهودي في الانتخابات الأمريكية، يؤدي إلى اساءة فهم الحقيقة. والذي فشلت الدول العربية في تقديره هو أنها هي، وليست الولايات المتحدة الأكثر عرضة للخطر. فهبوط العائدات النفطية، جنباً إلى جنب مع نقص اعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط العربي، مع زيادة مماثلة في الاعتماد العربي على الولايات المتحدة لاستيفاء الاحتياجات الأمنية، قد حرمت العرب من أي نفوذ فعّال يمكن استخدامه لنصرة الحقوق الفلسطينية. إنّ «السنوات السبع العجاف» التي قال اسحق رابين في ١٩٧٥ إن اسرائيل يجب أن تصبر عليها قد انقضت منذ سنوات ثلاث، وقد خسر الوطن العربي بالفعل كل فعاليته خلال هذا العقد المنصرم. وليس هناك من مؤشر على أن العقد القادم سوف يقدم فرصاً أفضل.

إن الضغط الجماعي العربي في واشنطن من أجل مبادرة جديدة من الولايات المتحدة تتفق مع الإجماع العالمي، في المدى القريب أو المتوسط، لا يحتمل أن يُثبت أي نجاح يفوق تلك الجهود البائسة لتـرويـج خطة فاس، عن طريق لجنة من الملوك والرؤساء العرب، على مدى العامين ونصف العام، أو الزيارات الأخيرة للملك فهد وللرئيس مبارك. فإدارة ريغان لم تؤجل فقط مناقشة طلب العربية السعودية شراء أسلحة خلال زيارة الملك فهد لواشنطن في شباط/ فبراير ١٩٨٥، بل إن ريغان قد أخطر الملك أيضاً أن مبررات العرب لمبادرة أمريكية جديدة ليست قوية بما فيه الكفاية، وذلك يعني أنّ الشروط الأمريكية والإسرائيلية للتسوية لم يتم استيفاؤها رغم اتفاق حسين ـ عرفات في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥. وقد قيل للعرب إن الاتفاق تنقصه المصداقية، كما أن «إطاره العام المشوش»[١٣] لا يؤهله لأن تكترث إسرائيل به جدّياً، رغم أنه «خطوة في الاتجاه الصحيح». وقد حثّت واشنطن العرب، دونما مسوّغ لذلك، على أن يكفّوا عن مناوراتهم البلاغية، وأن يتفاوضوا مباشرة مع إسرائيل. وقد أصدر ريتشارد ميرفي وكيل وزارة الخارجية الأمريكية التحذير التالي لأصدقاء أمريكا من العرب:

---

(١١) انظر: Naseer Aruri, «The PLO and Jordan Option,» *Middle East Research and Information Project* (April 1985).

(١٢) انظر: Naseer Aruri, et al., *Regan and the Middle East* (Belmont, Mass.: AAUG, 1983), pp. 5-10.

(١٣) *New York Times*, 25/2/1985.

«إذا كان عام ١٩٨٥ هو عام الفرصة، كما يقول القادة العرب، فسيتحتّم على القادة العرب أنفسهم اتخاذ بعض القرارات الصعبة. وأحد الأشياء المؤكدة في عام ١٩٨٥ هو أن أحداً من القادة الإسرائيليين لن يكون راغباً في الجلوس إلى مائدة المساومات مع ممثل علني لمنظمة التحرير الفلسطينية، سواء أكان هذا في مؤتمر دولي، أم في مفاوضات ثنائية، كما أننا سوف لا نسأل الإسرائيليين أن يفعلوا هذا. ودون حضور الإسرائيليين، فإنّه لن تكون هناك مفاوضة، ولا فرصة، للتحري عما قد تكون إسرائيل راغبة في مقايضته بالسلام»(١٤)

ويمثل هذا فرقاً جلياً عن العلاقة التي كانت بين واشنطن وبين الدول العربية في فترة حكم كارتر. فالدول العربية مطلوب منها في بساطة أن تتخلى عن منظمة التحرير الفلسطينية. ويبدو أن التطورات في المنطقة التي أدّت إلى اختطاف السفينة «أكيلي لاورو» وإلى أعمال عنف أخرى في كل أوروبا، قد تمكنت الولايات المتحدة من تطوير هذه المطالبة بطريقة عنيفة ومتشددة. وقد كشف إصدار التحذيرات الصارمة من الرئيس مبارك والملك حسين إلى منظمة التحرير الفلسطينية عن نجاح هذه الاستراتيجية. ففي كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥ وجّه مبارك إنذاراً إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية: إما أن يقبل القرار ٢٤٢ صراحة، وإما أن يصبح ما أطلق عليه «الخاسر الأكبر».

يطالب حسين ومبارك عرفات بتوقيع وثيقة تعتبر الفلسطينيين مجرد «لاجئين»، وإن كانت لا تؤدي بالضرورة إلى استعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو السيادة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه فإن عودة حسين المتباهية إلى التقارب مع الرئيس السوري حافظ الأسد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ قد خُططت بقصد تمكين حسين من التخلي عن عرفات، ومن تجميد اتفاق عمان الموقع في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥(١٥)، وبطريقة تتيح له رد الاتهامات بأنه يسعى إلى سلام منفصل. ولم تُخدع منظمة التحرير الفلسطينية من مصر والأردن اللذين احتضنا عرفات بعد معركة طرابلس فحسب، ولكنها أيضاً هُجرت من الأنظمة العربية المسماة بالتقدمية، والتي أسست «جبهة الصمود التصدي» من أجل مغارضة سلام كامب ديفيد. «والعراق الذي استضاف ذلك الاجتماع في ١٩٧٨، مُستوَعب الآن تماماً في حربه المتواصلة ضد ايران، وهي الحرب التي ابرز ريتشارد ميرفي اثرها على مستقبل فلسطين على النحو التالي: «على الجانب العربي أحسب انه امر هام، ان يعلن العراق صراحة بأنه مهيأ لدعم اي اتفاق يكون مقبولاً للفلسطينيين. فهذا يعبر عن عراق يختلف كثيراً عن هذا الذي استضاف تجمّع الرافضين في بغداد بعد كامب ديفيد»(١٦)

وحرب العراق مع ايران لم تستنزف الموارد الاستراتيجية العربية فقط، ولكنها خلقت أيضاً فهماً خطيراً للأولويات بتركيز الضوء على «التهديد الفارسي» للميراث العربي. وقد تبلورت أهمية هذه الظاهرة في حقيقة تزايد الانقسام داخل الوطن العربي،إذ بدأ العرب في منطقة الخليج يشعرون «بالتهديد الشيعي» الذي بدأ يهمّهم اكثر من التهديد الصهيوني. وهكذا فإن الدول العربية التي وافقت في قمة بغداد في ١٩٧٨ على عقاب مصر وعزلها بسبب تخريبها التضامن العربي، قررت بعد الحرب العراقية ـ الايرانية أن تردّ اعتبار مصر وأن تعلي من قَدْرها باعتبارها حصناً في مواجهة إيران. وعيّنت منظمة التحرير الفلسطينية لنفسها دوراً منسجماً مع هذه الاستراتيجية، وانضمت إلى المتحوِّلين بقصد إعادة ترتيب الصفوف العربية في السبعينات المتأخرة. ومع ذلك لا يحتمل حتى الآن، أن يتم تضمين اهتمامات منظمة التحرير الفلسطينية، في جدول أعمال مجلس التعاون الخليجي، لمدة طويلة. وفي الوقت نفسه،

---

(١٤) Richard Murphy, «Maintaining Momentum on the Middle East Peace Negotiations,» *Current Policy* (U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs), no. 726 (27 June 1985).

(١٥) وهو ما تم فعلاً مؤخراً. (المحرر)

(١٦) المصدر نفسه.

كانت الاستراتيجية الإقليمية لسوريا تستند دائماً إلى السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية. وطالما استمر هذا المراوغ عرفات يقود الدفة، فإن هذا الهدف لن يتحقق. ومن هنا كان الضوء الأخير السوري لهجوم المتمردين على قوات عرفات في طرابلس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، ولهجوم مسلحي حركة أمل على المخيمات الفلسطينية قرب بيروت في صيف ١٩٨٥.

إن الأثر الجمعي لكل هذه العوامل على الآمال الفلسطينية كان كالحاً للغاية. فمنظمة التحرير الفلسطينية وجدت نفسها منحرفة في اتجاه العرب المحافظين، وحقيقة الأمر انها قد اشترت الخط المصري الذي يسعى دون أمل لمبادلة السلام بالأرض، ثم وجدت نفسها بغير خيار اللهم إلا الخيار الأردني الذي ثبت فعلاً أنه ليس خياراً.

## ٣ ـ المحيط العالمي

لا يبشر البعد العالمي للصراع العربي ـ الاسرائيلي بأكثر مما يبشر به البعد الإقليمي. فقد ولت الأيام التي كان الاتحاد السوفياتي فيها مشاركاً فعالاً في البحث عن تسوية عن طريق التفاوض. لقد آذنت دبلوماسية كسينجر المكوكية التي بدأت في ١٩٧٤ بعملية يتم من خلالها حرمان الشرق الاوسط من استغلال التنافس الطبيعي بين القوى العظمى. وتدريجياً، بات الشرق الأوسط على طريق التحول إلى أمريكا وسطى ثانية. والبلاغ الأمريكي ـ السوفياتي المشترك الذي ولد ميتاً في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ كان أمراً شاذاً، سرعان ما أجهزت عليه ورقة عمل ديان ـ كارتر خلال أيام لاحقة.

لقد تضاءل الاتحاد السوفياتي فعلاً ليصير حجر عثرة ومعارضاً مزمناً أكثر من كونه شريكاً نشيطاً في البحث عن السلام. إن مساهمة الحكومات العربية في استبعاد السوفيات عما يسمى عملية السلام يعكسها في وضوح القرار العربي شبه الإجماعي باللعب طبقاً لقواعد اللعبة الأمريكية. ومنذ ضغط العرب على إدارة كارتر في ١٩٧٧ لعقد مؤتمر دولي، لم تبذل أيّ محاولة عربية جادّة في هذا الاتجاه. يضاف إلى ذلك أن مصر والأردن قدهوّنتا مؤخراً من أهمية هذه الفكرة التي ظهرت في قرارات المؤتمر الوطني الفلسطيني السابع عشر، والتي تكررت في اتفاق حسين ـ عرفات[١٧]. وحتى الاتفاق ذاته قد تدنى بأهمية هذا المؤتمر الدولي إذ استخدم لغة تجعل دوره احتفالياً أكثر من كونه جوهرياً. والتسوية المتصوَّرة في هذا الاتفاق لا يتّم الوصول إليها في إطار مؤتمر دولّي، إنما تحت مظلّته أو في «ظله» فقط. فالمؤتمر الذي سيعيد تقديم الاتحاد السوفياتي إلى دبلوماسية الشرق الأوسط لا مكان له في جدولي أعمال الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تملك كل منهما حق النقض (الفيتو) في قضايا الحرب والسلام في المنطقة. وقد استوعب الوطن العربي هذه الحقيقة وكف عن تحديها جدياً منذ كامب ديفيد. ولذا لم يكن للاتحاد السوفياتي تأثير ذو شأن خلال الغزوين الأخيرين للبنان، وفيما تبعهما من أعمال دبلوماسية. كما كان غياب الشرق الأوسط من جدول لقاء القمة بين ريغان وغورباتشوف في جنيف في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، أمراً ذا دلالة. وقد واكب هذا القبول العربي بالأطر الأمريكية اقتناع أوروبي مماثل بالهيمنة الدبلوماسية للولايات المتحدة. وكان إعلان (البندقية) في حزيران/ يونيو ١٩٨٠ آخر الجهود الأوروبية لإصلاح الخلل الدبلوماسي في الشرق الأوسط. والحقيقة أنّ الرغبة الأوروبية في البقاء في الهامش، في حين تتقدم الولايات المتحدة للأمام في سرعة، وكذلك القبول العربي بالإطار الأمريكي، قد أبقيا الاتحاد السوفياتي خارج الصورة.

---

(١٧) تصريحات لأسامة الباز، عصمت عبد المجيد، وطاهر المصري في:
*Washington Post*, 4/12/1984, and *New York Times*, 2 and 7/12/1984.

وفي إطار هذه القيود على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية، نرى منظمة التحرير الفلسطينية متروكة تماماً لرحمة الولايات المتحدة، وطناً عربياً يثير عجزه الرثاء، ويفتقد حالياً إرادة ممارسة القرار المستقل. ووفقاً لهذا المعدل فإن المباراة الدبلوماسية سوف تستمر على أساس شروط الولايات المتحدة التي تتطلب عالماً عربياً مذعناً تماماً. وهذه الشروط تستبعد البيانات الأساسية بشأن فلسطين في الرباط (١٩٧٤)، وفاس (١٩٨٢)، والجوانب الجوهرية في الاجماع العالمي. وهي تتضمن صيغة لحفظ ماء الوجه صُمِّمت لتتلاءم مع المصالح الأمنية الضيقة للأنظمة العربية، أكثر من تواؤمها مع الهموم الفلسطينية بشأن الحقوق الأساسية. إن أقصى ما يُتوقع نتيجة لدبلوماسية الولايات المتحدة في المستقبل ليس سوى معادلة ناقصة تسمح بحكم إسرائيلي ـ أردني مشترك للضفة الغربية وغزة.

## ثالثاً: الخيار الأردني: ما هي حدود حيويته؟

إن القيود التي شرحناها آنفاً هي التي فرضت الخيار الأردني الذي أيده المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر، وتمت صياغته في اتفاق عمان في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥. فما الذي يحتمل أن يقدمه هذا الخيار؟ وكيف تتصوره المؤسسة السياسية الإسرائيلية؟ يجب أن نعترف ابتداء أن خطة ألوّن الأصلية في ١٩٦٨، مع مثيلتها خطة الملك حسين بشأن المملكة المتحدة في عام ١٩٧٢، إلى التوقف عن العمل بسبب التغيرات السكانية والإقليمية والاقتصادية والسياسية خلال السنوات السبع عشرة المنصرمة. ولذا لا يوجد خيار أردني بحد ذاته، إنما هناك خيار أردني ـ فلسطيني.

وبالرغم من أن الحتم السكاني لا يزال يثقل بشدة على الصياغات الايديولوجية والاستراتيجية للمؤسسة السياسية الاسرائيلية، وهو أمر معهود في الخطاب الصهيوني، فإننا نشهد الآن مجافاة بينة للمنطق الصارم الذي فرض الخيار الأردني. فحزب العمل، الذي هو المتمسك الرئيس بهذا المنطق، يبدو كأنه يبحث عن إجماع جديد يتكيف به مع الحقائق السكانية والإقليمية الحاضرة. والليكود، في الطرف المقابل، لديه حلوله الخاصة «للمشكلة السكانية» والتي تشمل الابعاد القسري في سبيل توازن سكاني أكثر قبولا. **ولا يختلف مهندسو السياسات في حزب العمل على مدى علاقة الكيان المنقوص في الضفة الغربية مع كل من الأردن وإسرائيل. إن أبا إيبان، وهو صوت قوي يساند النقاء العنصري ويؤيد الخيار الأردني، يدافع الآن عن حل يستبعد التسوية الإقليمية. وهو يدعو، بدلاً من ذلك، إلى «حل تسوية وظيفية» تتفق مع نموذج دول البينيلوكس، وفيه يكون نمط العلاقة بين إسرائيل والأردن وفلسطين على غرار العلاقة بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ**[١٨]. وقد عبر ناداف سافران عن هذه العلاقة هكذا: «**وبالطبع فإن فلسطين سوف تكون لوكسمبورغ، والأردن سوف يكون بلجيكا، وإسرائيل سوف تكون هولندا**... وعليك أن تنتهي إلى دولة ذات سيادة في إسرائيل لديها قوتها، ودولة ذات سيادة في الأردن لديها قوتها، ودولة ذات سيادة في فلسطين دون قوة، ولكن بكل عناصر السيادة الأخرى من راية وتشريع وأختام وما شابه ذلك»[١٩].

ويبدو أن تحّول إيبان عن الرؤية الصهيونية المتشددة، التي تميز بها حزب العمل جاء على الاغلب نتيجة وجود ١١٤ مستوطنة استعمارية على ما يزيد عن ٥٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية. وقد فرضت

---

(١٨) Nada. Safran, «The Jordanian Option,» *Movemet* (Boston), (November 1984).

(١٩) المصدر نفسه.

هذه المستوطنات وجودها على أطر التسوية التفاوضية الامريكية ـ الإسرائيلية، بمجالسهما المحلية ونظمهما القضائية وجيوشها الشعبية وقدرتها على ممارسة الضغوط. وتعترف خطة ريغان، مثلها مثل برنامج حزب العمل، باستمرار وجود هذه المستوطنات. ويكيف نموذج إيبان وضع ما يزيد عن المائة مستعمرة بمنطق أن «الحدود سوف تكون خطوطاً بيضاء في الشوارع، وسوف تكون دلالتها ادنى كثيراً من الحدود بين ماساتشوسيتس وبين نيوهامبشاير»[٢٠].

ولا يشارك إسحق رابين وزير دفاع العمل في هذه الرؤية، ويبدو انه يفضل الخيار الأردني ـ الفلسطيني الذي يتم في إطاره إلحاق حوالى ٦٠ بالمائة من الضفة الغربية بإسرائيل ضمن تسوية نهائية: «وليس هناك حل آخر غير هذا الذي يرتبط بالأردن... وسوف يتيح هذا الحل لإسرائيل ان تحتفظ بحدود آمنة على نهر الأردن لفترة لا استطيع ان احدد مداها في اللحظة القائمة، ويسمح بإعادة اجزاء من الضفة الغربية وغزة لتشكل كياناً مع الأردن، بعلم واحد وجيش واحد وعاصمة واحدة هي عمان. ولن يكون لي اعتراض إذا ما قرر الأردن والفلسطينيون فيما بعد إقامة كانتونات في إطار دولة واحدة ذات سيادة في شرق الأردن وغربه. وكل هذا بشرط ان يتم التوقيع على اتفاق السلام بين دولة إسرائيل وبين دولة اردنية ـ فلسطينية واحدة»[٢١].

وإذا ما تذكّرنا الظروف القائمة ونظرنا في اتجاه العقد القادم، فإن قاسماً إسرائيلياً مشتركاً لا يحتمل أن يجنح أبعد من حدود معادلة ثلاثية الاطراف من كامب ديفيد (التي يفضلها الليكود)، وخطة آلون ـ رابين (التي يفضلها العمل)، وخطة ريغان (التي يتوقع ان تعاود الولايات المتحدة إحياءها في ظل شروط ملائمة). وهذه «التسوية» بين الأحزاب الإسرائيلية لا يحتمل أن تركز على الحقوق الوطنية للفلسطينيين، ولا على حق اللاجئين في العودة، ولا على وضع القدس، ولا على حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الفلسطينيين، ولكنه سوف يركز على ما إذا كان الحكم الذاتي الفلسطيني سوف يكون للأرض ام للسكان، وعلى كمية الموارد المائية في الضفة الغربية، والعمل، والتجارة، والموارد السياحية التي سيسيطر عليها الحكم الذاتي. سوف نركز على العلاقة القانونية بين المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية وبين نظام الحكم الذاتي، وعلى طبيعة الروابط الكونفدرالية بين الأردن وبين نظام الحكم الذاتي. وفي إطار تلك المفاوضات فإن إسرائيل سوف تلعب أغلب أوراقها ضد كلّ من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، بينما سيظهر الأردن بعضاً من أوراقه الخاصة ضد منظمة التحرير الفلسطينية. وإذا ما اثبتت الأخيرة انها غير متعاونة، فإن الأردن سوف يكون قادراً على استدعاء فلسطينييه الذين هم ممثلّون جيداً في الوزارة القائمة، والمتمكنون استراتيجياً في الضفة الغربية. وفي مثل هذه الظروف، فإن المساند الوحيد لمنظمة التحرير الفلسطينية يحتمل أن يكون سورياً.

ويتوقع أن تكون إعادة التجسيد هذه لكامب ديفيد العرض الأفضل الذي يمكن إسرائيل أن تقدمه إلى الشعب الفلسطيني، طالما استمرت القيود التي يجب أن يتعاملوا معها وهي: نقص التماسك، وافتقاد قاعدة متينة وافتقاد موارد مالية وعسكرية وتكنولوجية مستقلة، ثم العجز عن التعويل على دعم قوة كبرى. وإدراج الدعم المصري في قائمة منظمة التحرير، بهدف الحصول على سند في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، ينطوي بداهة على قبول المنظمة بالتزام مبارك بكامب ديفيد. وإذا ما تذكرنا مزاج الكونغرس في الولايات المتحدة، فإن مصر لا يتوقع أن تقدم شيئاً. والورقة الأردنية هي الأخرى

---

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) *Yadiot Ahronot*, 5/6/1984.

أقل فاعلية. إضافة إلى أن الشكوك الأردنية بشأن الوطنية الفلسطينية تعادل في قوتها شكوك الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي الوقت نفسه فإنه لا مصر تحت الحكم القائم، ولا الأردن، على استعداد للمخاطرة بحرب مع إسرائيل في المستقبل المنظور. وحتى الرابطة المصرية ـ الأردنية أمامها فقط حتى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ لكي تتمخض عن شيء، قبل أن يتولى إسحق شامير حكومة الوحدة الوطنية. وسوف يُوَاجه الفلسطينيون وقتئذ باحتلال لا نهاية له، وبحالة لا حرب ـ لا سلم.

ولا يتوقع في ضوء الحقائق السكانية الجديدة، والنتائج الاجتماعية ـ الاقتصادية المترتبة عليها في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧، أن تستمر حالة اللاحرب ـ اللاسلم هذه مدة طويلة. لقد سجل التعداد السكاني العربي في الضفة الغربية وغزة زيادة قدرها ٣,٥ بالمائة منذ ١٩٨٣. وطبقاً **للمجموعة الإحصائية لإسرائيل لعام ١٩٨٤**، فإن هذا المعدل يناقض معدل الزيادة ٢ بالمائة فيما بين ١٩٦٧ و ١٩٨٣. ويمكن ردّ الزيادة منذ عام ١٩٨٣ إلى تناقص فرص الاستخدام في بلدان الخليج التي كان قد هاجر إليها قطاع هائل من العمال الفلسطينين المهرة. وطبقاً للنتائج التي توصل إليها قسم الابحاث في بنك إسرائيل فإن معدلات الهجرة إلى البلدان العربية كانت ١٧ مواطناً لكل ١٠٠٠ مواطن في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، وانخفضت إلى ٩ في ١٩٨١، ثم انخفضت إلى ٣ لكل الف في ١٩٨٣[٢٢]. وقد انضمت الاغلبية الساحقة من بين ٤٠٠٠ من خريجي الجامعة إلى فئات العاطلين.

وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الازمة الاقتصادية في إسرائيل، التي انتقلت إلى الأراضي المحتلة، حيث الناتج القومي الإجمالي لا ينمو، والإنتاج ينكمش، والاستثمار ينتهي إلى جمود شديد. وهذه الحقائق الاقتصادية والسكانية لا يمكن التقليل من قدر دلالاتها الاجتماعية ـ السياسية في ضوء الإمكانات الثورية لانتفاض الجماهير العاطلة من فئات المثقفين والعمال اليدويين. والاحتمال الأرجح أن هذا الاتجاه سوف يتفاقم كلما ساءت الظروف الاقتصادية في إسرائيل وفي الأقطار العربية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى تصعيد أنشطة المقاومة بين السكان العرب. وقد يؤدي هذا التصعيد بدوره إلى تقديم تعلّة لإسرائيل كي تشن حرباً جديدة يتمّ تخطيطها من أجل خفض التعداد السكاني العربي إلى نسب يسهل ضبطها. ويمكن أن يكون الضغط الإسرائيلي في اتجاه عمّان هو الاستجابة الاسرائيلية لحالة اللاسلم ـ اللاحرب على الجبهة الأردنية.

## رابعاً: القيود الاسرائيلية

لمستقبل الوضع الفلسطيني بُعد اسرائيلي يظهر قيوده الخاصة على المستويين الإقليمي والداخلي. فعلى المستوى الإقليمي تعاني القوة الإسرائيلية «التي لا تقهر» من نكسة خطيرة، ذلك ان إسرائيل حاولت على امتداد أعوام ثلاثة ونصف أن تخلص نفسها من محنة الحرب التي شنتها لتوطيد هيمنتها في لبنان، وبدلاً من ذلك تلاشت اغلب مكاسبها من هذه الحرب، وتراجعت قواتها العسكرية فعلاً، ولأول مرة، أمام الفدائيين العرب.

وعلى المستوى المحلي، تكتنف إسرائيل الأزمات السياسية والأخلاقية والاقتصادية. فقد أدى

---

(٢٢) انظر مقالات:

Danny Rubinstein, «Economic Woes in the Territories,» *Davar* (Jerusalem), 18/11/1984, and Zion Rabi, «Demographic Update,» *Ha'artz* (Jerusalem), 28/11/1984.

خليط الانغلاق القومي (الشوفيني) المتخوف من الأجانب، مع التعصب الديني الذي أذكته المشكلات الاقتصادية المرضية المتوطنة، إلى انقسام المجتمع الإسرائيلي وإلى إحداث أزمة حكم حادة. ورغم أن المجتمع الاسرائيلي يدعي الديمقراطية إلا انه لم يبدِ إرادة غاضبة ازاء صعود الأجنحة المسلحة من الحركة اليمينية بتوجهاتها نحو الاستخدام الوحشي للقوة والارهاب، تحت مظلة الحماية من المؤسسات الدينية والعسكرية والسياسية، وقد حذر مثقفون إسرائيليون من اقتراب اليمين من المفهوم الفاشستي للدولة(٢٣).

وهذا التفسخ الأخلاقي يتفاقم بسبب اقتصاد مبتلٍ بتضخم رباعي الارقام(٢٤) ودين خارجي هائل يتساوى مع الناتج القومي الإجمالي، وعجز ضخم في الميزان التجاري، وميزانية دفاع سريعة التزايد (من ١٠ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٦٧ إلى ٣٢ بالمائة في الوقت الحاضر، في مقابل ٧ بالمائة للولايات المتحدة و ٤ بالمائة لأقطار الحلف الأطلسي و ١ بالمائة لليابان)(٢٥).

وليس من المحتمل أن تتيح مكافحة التضخم، الذي هو أكثر المشكلات المعترف بها علانية، ولا حتى خفض الإنفاق العسكري، فترة لالتقاط الأنفاس في إسرائيل. وقد كتب لورنس ماير في **الواشنطن بوست** ما يلي: «سوف تبقى إسرائيل في حالة عناء اقتصادي حاد إلى أن تبتكر حلاً لركودها الراهن، وتخلق وظائف إنتاجية، وتصدر اكثر مما تستورد، وتدفع فواتيرها دونما تعويل على صدقات هائلة ترد من الخارج... وإلى أن تبتكر انظمة للدعم المعاشي تعالج ما آلت إليه المعونة الأمريكية الأجنبية بالنسبة للحياة الإسرائيلية... والتي قدمت حوالى ١٩ بالمائة من ميزانية الحكومة في عام ١٩٨٥»(٢٦).

وتثير المستعمرات المأهولة جزئياً في الضفة الغربية والتي قدرت تكاليفها بحوالى ٧٥ مليون دولار سنوياً (١٠٠ ٠٠٠ دولار لكل عائلة مكونة من أربعة أفراد)(٢٧) بعض التساؤلات بشأن أولويات العمل الداخلي.

لقد ثبت أن لجوء إسرائيل إلى القهر، وأن نزوعها إلى بناء امبراطورية، مدمر أخلاقياً وغير محتمل اقتصادياً وسياسياً. وإذا كانت الصرخة العالية من أجل إعادة التقويم لا يحتمل أن تأتي بتغيير في السياسة الوطنية على المدى القصير، فإن الأيام التي كان الصراع مع العرب فيها ينزع فتيل التناقضات الداخلية قد ولت. وسوف يكون لهذه الأزمات المتصاعدة أثرها على الخيارات الفلسطينية على امتداد العقد القادم، في مجتمع تتجاوز معيشته إمكانياته، ومثله كمثل أليس في بلاد العجائب. وقد كتب أبا إيبان في مقالة له بمجلة **هاربرز** يقول: «إن ما تعارفنا على وصفه بالمشكلة الفلسطينية هو في حقيقته مشكلة إسرائيل ذاتها»(٢٨).

---

(٢٣) انظر مقال استاذ الاجتماع: Yoran Peri, in: *Davar*, 11/5/1984.

(٢٤) أي أن المعدل السنوي للتضخم صار يتجاوز الفاً أو عدة آلاف بالمائة (المحرر).

(٢٥) انظر مقال محرر الشؤون الاقتصادية: Nehmiah Stressler, in: *Ha'artz*, 16/11/1984.

(٢٦) Lawrence Meyer, «Israel as Public Works Project,» *The Washington Post*, 15/12/1985, p. c - 1.

(٢٧) انظر: Peter Demant, «Israel: Settlement Policy Today,» *MERIP Reports* (July - August 1983).

وقد اعيد طبعه في:

Naseer Aruri, ed., *Occupation: Israel Over Palestine* (Belmont, Mass.: AAUG, 1983), p. 164.

انظر أيضاً: Ned Temko, «Israel's 190 % Inflation on Sparks Debate,» *Christian Science Monitor* (12 March 1984)

(٢٨) *Harper's*, (December 1984).

وتستوي في الأهمية بالنسبة لمستقبل فلسطين التطورات على المسرح السياسي في الولايات المتحدة فعلى الجانب السلبي يُتوقع أن تواصل الولايات المتحدة احتكارها كقوة عظمى لدبلوماسية في الشرق الأوسط قاصرة عن إحداث أي تغيير في الوضع الراهن الإقليمي. ويبدو، في الوقت نفسه، أن العلاقات الخاصة الأمريكية ـ الإسرائيلية سوف تصير أقوى، وأن الرأي العام الداخلي تجاه إسرائيل سوف يثبت على ما هو عليه.

ويجب علينا أن لا نهون من قدر النكسات الخطيرة التي عانت منها الولايات المتحدة في لبنان، مهما كانت الأحوال. فالأزمات الدبلوماسية للولايات المتحدة تشكل قيداً على مقدرتها تقرير مستقبل الشرق الأوسط، كما أنها تهدم مصداقيتها كقوة عظمى وكحَكَم. وما هو حتى اليوم قيودٌ على الفلسطينيين قد يتحول في الغد إلى فرص لهم.

إن الآفاق المستقبلية للفلسطينيين سوف تبدو قاتمة إذا ما حُللت في سياق الحكمة السائدة بشأن قواعد اللعبة التي حددتها الولايات المتحدة وإسرائيل، وقبلتها الأنظمة العربية التي أعطت أولوية لاهتماماتها الأمنية في المدى القصير على مستقبل فلسطين. وحيث إنّ مبادلة الأرض بالسلام (وكأنما السياسة الدولية صفقة تبادل عقارات) قد احتلت موقع الصدارة في جدول الأعمال، وحيث أن الصرخات المدوية بشأن الفرصة الأخيرة للسلام ظلت تتردد برتابة مملة خلال ١٧ عاماً منذ احتلال الضفة الغربية وغزة، فقد يكون من بواعث السخرية أن عدم استقرار النظام هذا الذي تعكسه جملة «الفرصة الأخيرة للسلام» في بلاغة، قد صار أهم وسائل الارتفاع العربي إلى موقف الند للند مع الولايات المتحدة!. والذي يحدث فعلاً أن الأنظمة العربية تهدد واشنطن باحتمال سقوط هذه الأنظمة ذاتها، وتأثير العواقب النهائية لهذا السقوط على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

إن متابعة الخيار الأردني إنما هي سعي وراء خيار لا وجود له. وإذا كان ليكود إسرائيل يرفض هذا الخيار، فإن الذين يدعون بالحمائم يشككون في جدواه. لقد انتهى ميرون بينفينستي بعد مسوح ضافية إلى أن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وغزة قد وصلت الآن إلى «حالة شبه دائمة»: «هناك مؤشرات قوية على أن النقطة الحرجة قد تم تجاوزها، وبالتالي فإنّ جميع المناقشات السياسية التي تؤسس على فرضية ان الأمور يمكن الرجوع عنها، لم تعد ذات موضوع، وقد تجاوزتها الأحداث»[٢٩].

وحينما ضيّق سام دونالدسون شبكة أخبار (ايه. بي. سي) على عيزر وايزمان في ٣ آذار/مارس ١٩٨٥ ليجيب عن سؤال بشأن استعداد إسرائيل للانسحاب من بعض الأراضي، قال: «نحن نستطيع المقايضة على المشاركة في عملية الحكم وليس على الأرض... محادثات مباشرة، دون وسيط.. ثنائية مع مصر، مع الأردن.... لا دور هناك لعرفات... حسين فقط... دعنا ننفذ ما توصلنا إليه في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩»[٣٠].

وبعد إلحاح في سؤاله عما إذا كان شيمون بيريز مستعداً لمقايضة الأرض بالسلام، قال: «لا... يجب ان تلتقي الوفود لمناقشة الحكم الذاتي»[٣١]. ويتحدث كل من أبا إيبان وإسحاق رابين، في الوقت نفسه، عن بعض صيغ للكانتونات. وقد استبعدت الولايات المتحدة الاستقلال الفلسطيني، وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، والمؤتمر الدولي.

---

(٢٩) *Christian Science Monitor*, (25 April 1984).

(٣٠) تم الاستماع اليه في برنامج: «David Brinkley This Week,» (3 March 1985).

(٣١) المصدر نفسه.

والمتيقن أن الانظمة العربية يقلقها أن ينتهي هذا الذي يسمى الخيار الأردني إلى الإخفاق، وأن المحافظة على الذات هي التفسير الوحيد لتشبث هذه الانظمة به.

## خامساً: مستقبل بديل

ركزت المناقشة السابقة على محاولات الفلسطينيين في الماضي وفي الحاضر وعلى محنهم، وعلى القيود التي فرضتها البيئة السياسية على السعي وراء الخيارات الفلسطينية، وذلك على مستويات ثلاثة هي: المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي، والمستوى العالمي. والحقيقة المجردة هي أن الحركة الوطنية الفلسطينية تعاني من مشكلات هيكلية حادة. فهي تفتقر إلى قاعدة اقليمية سليمة ودائمة، وإلى موارد مالية وتكنولوجية وعسكرية مستقلة، وإلى ترابط عقلاني بين الوسائل وبين الغايات، وإلى بناء راسخ للعلاقات الخارجية. وتكتنف الحركة الوطنية الفلسطينية أيضاً ازمة في الزعامة والايديولوجية والتماسك والشرعية. وإذا ما بدت هذه المشكلات صعبة المرتقى، فإنّ مرّد ذلك، على أية حال، هو إلى أن النضال الفلسطيني قد انطلق ضد عقبات غير مواتية إلى حد بعيد. فبطل الرواية الأول قد سعى بطريقة عابثة لتحويل صورته من قاهر استعماري استيطاني إلى مقهور يوّفر له ميراثه عن الهولوكوست[٣٢] (المحارق النازية لليهود) درعاً يحتمي بها في حلبة العلاقات العامة. وإلى جانب احتكاره شبه الكامل لتأثير القوة العظمى في المنطقة، فإن البطل المساعد قد اعتاد أن يلعب دور المخطط الرئيسي، في تزامن مع دوره كمقاتل (مع البطل الأول) ضد عدو مشترك. أما البطل الثالث، فقد سعى إلى الاحتفاظ بلقبه راعياً للفلسطينيين، ومدافعاً رئيسياً عنهم في المحافل الدولية، بينما هو يقايض على الحقوق الفلسطينية ويشن الحروب ضد تجمعات اللاجئين الفلسطينيين.

ونادراً ما ابتليت حركة تحرير وطنية خلال القرن العشرين بمثل هذه التشكيلة من الشواذ. فالفلسطينيون حتى الآن يتوزعون في حماس بين ممارسة ثورة الثورة الفلسطينية ومتابعتها حتى النصر ثورة حتى النصر في أحد الجوانب، وبين الانشغال بنضال دبلوماسي مزّيف يتعلق أغلبه بالفهم الغامض والخاطيء للقوة العربية، وليس بالاستعداد الفلسطيني، في الجانب الآخر. وهكذا فإنّ الفلسطينيين، بالرغم من ضراوة الأعداء، في حاجة إلى إلقاء نظرة على الداخل من أجل تحديد مسؤوليتهم هم عن الكارثة، ومن أجل إعادة فحص أولوياتهم، وتقويم استراتيجياتهم، والتمييز بين الرؤيا وبين السياسة.

لقد كشفت السنوات العشر الماضية عن عبثية «الخيار» الدبلوماسي الذي ينطلق من موقف الضعف. ولم تعد المعرفة بهذه الحقيقة منتشرة فقط بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المناوئة لعرفات، ولكنها منتشرة أيضاً في أوساط الجيل الفلسطيني الذي ولد في فترة حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧. وقد كان هذا الجيل، في الضفة الغربية وغزة، شديد التأثر بحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وبالانهيار الاسرائيلي في لبنان. أما في خارج فلسطين، وفي لبنان أساساً، فإنّ هذا الجيل قد أثرت فيه

---

(٣٢) قد يكون من المناسب، بعد ورود كلمة «هولوكوست»، أن يذكر ان ما قيل عن «التصفية» الجماعية النازية ليهود اوروبا خلال الحرب العالمية الثانية لا يزال موضوع جدل منذ نهاية تلك الحرب، سواء من ناحية ما ذكر عن وسائل تلك التصفية أم عدد الضحايا أم انتماءاتهم الدينية والعرقية والقومية. ولهذا قد يكون من الحكمة أخذ مضمون تلك العبارة بكثير من التحفظ. (المحرر)

بعمق مذابح مخيمات صبرا وشاتيلا التي تمت على أيدي الكتائبيين بمعونة إسرائيل. وليس هناك شك في أن نزعة هذا الجيل إلى اتخاذ موقف مواجهة مع اسرائيل سوف يسر الأخيرة، حيث أن تكتيكاتها تؤسس على محاولة تعطيل المفاوضات، وليس تطويرها، بينما هي تعطى انطباعاً بأنها تتابع هذه المفاوضات. والمستوى المتصاعد للعنف على امتداد المطارات الأوروبية، وفي داخل المناطق المحتلة، سوف يمكن الحكومة الإسرائيلية ـ الليكود والعمل ـ من مواصلة حملتها العنيفة الراهنة، والتي تم تخطيطها من أجل الاستبعاد الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات، ومن أجل دفع الأردنّ إلى الدخول في مفاوضات دون منظمة التحرير الفلسطينية، أو من أجل خلق مبرر لشنّ هجوم عسكري على الجبهة الأردنية.

ويبدو أن هناك ثلاثة مسارات مستقبلية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأولها أن تواصل طريق اللاحرب واللاسلم مع الامل اليائس بان تزحزح الولايات المتحدة وإسرائيل عن مواقفهما المتصلبة. وهذا المسار قد يكون مدمراً للحركة التي هي بالفعل على شفا وضع غير قانوني. وطالما أن منظمة التحرير الفلسطينية تحافظ على رفضها الصريح لقرار ٢٤٢، فإن حزب العمل الإسرائيلي سوف يصعّد من حثه لحسين على الأخذ بمفهوم السيادة المشتركة التي هي المحتوى الحقيقي لـ «مبادرة السلام» الإسرائيلية الراهنة، والتي تستبعد منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا المسار انتحاري!.

والمسار البديل الثاني أن يتم تسليم «ورقة عرفات الأخيرة»، وأن يتم الاعتراف بإسرائيل دون مقابل إسرائيلي. هل يعتبر مثل هذا الفعل تحدياً لرفض إسرائيل اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً مؤهلا للحوار، كما يزعم بعض المعلقين الإسرائيليين والأمريكيين؟ إنّ مثل هذا الاعتراف المطلق قد يدعم «الليبراليين» الإسرائيليين وأنصار الخيار الأردني، غير أنّ التحول الذي قد ينشأ عنه في ميزان السياسة الداخلية في إسرائيل ليس من المحتمل أن يكون واسع المدى إلى حد إحداث تأثير جوهري على السياسة الإسرائيلية. وانشغال الدول العربية باهتماماتها الخاصة، الذي يؤدي إلى تحاشي التهديد بحرب عربية موحدة ضد إسرائيل، ليس من المحتمل أن يقود بدوره إلى تعزيز دعوى «معسكرات السلام» الاسرائيلية، التي تذهب إلى أن إسرائيل يتحتم عليها أن تسعى إلى تسوية سياسية في ضوء مصالحها الخاصة. وهكذا فإنّ تسليماً فلسطينياً تاريخياً، في إطار المرحلة الراهنة للسياسات الإسرائيلية والعربية التي لا تقدم أي ضمان للسيادة الفلسطينية، يحتمل أن يكون بمثابة تفتت إضافي وتحلل معنوي متزايد في المجتمع الفلسطيني.

والبديل الثالث أن يتم النأي كلية عن المظهريات الدبلوماسية الكاذبة للعقد الماضي، من أجل إعادة بناء وحدة الحركة على أساس من اتفاق عدن ـ الجزائر في عام ١٩٨٤، وإعادة تكوين تحالفاتها، وإصلاح الأضرار التي تولدت عن انحراف المسار في العقد الماضي، وتطوير برنامج صارم يمكّنها بطريقة عقلانية من السعي إلى موارد مالية مستقلة والمحافظة عليها، وحل أزمات الشرعية بخلق سبل حقيقية للمشاركة السياسية، وعن طريق التعامل بفاعلية وتجرد مع عجز الزعامة عن حل المشكلات المتعاظمة للتجمعات الفلسطينية، والتي تُضعف بالفعل من مقدرة هذه الزعامة على السيطرة. إن النفسية الفلسطينية تعاني من فقدان الأمل في النجاح الذي هو ضروري للغاية من أجل انتصار الحركات الثورية. واستعادة ذلك الشعور يمكن تحقيقها فقط من خلال إعادة اكتشاف القيم المهجورة.

إن الحركة الوطنية الفلسطينية لا يمكن أن تنجح على أساس من التعاون مع نظام الدول العربية الذي يُعتبر جوهر بقائه مصلحة أمريكية حيوية. وهي لن تنجح أيضاً في عزلةٍ عن القومية العربية.

وإذا كانت «البدعة» لدى المثقفين الغربيين، والعرب المتغربين، أن يعتبروا القومية العربية وكأنها غير موجودة، فإنه لا يعزّ على التصور أن تعود الدعوة إلى الوحدة العربية وإلى حشد الموارد العربية إلى الظهور العنيف على السطح ثانية. وبعد كل هذا، حتامَ تتسامح الجماهير العربية مع حالة التبعية الراهنة التي لا يمكن أن تؤدي إلّا إلى اختراق أمريكي - إسرائيلي عميق على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية في المنطقة؟ ألا يشجع الانحراف العربي المتواصل الاتجاهات الرافضة في اسرائيل والولايات المتحدة، ليؤجج بدوره الدعوة إلى تحدي القوة الطاغية، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال جهود حركة عربية تقدمية متماسكة؟.. إن المدخل الفلسطيني الفريد الذي اختطته منظمة التحرير الفلسطينية على مدى حوالى عقدين مضيا، لم ينجح. وكما يُظهر التاريخ المعاصر، فإنّ إسرائيل لم تمثّل تهديداً للشعب الفلسطيني وحده، ولكنها كانت تهديداً لعرب آخرين يكافحون من أجل التكافوء الاستراتيجي، ويقاومون الإمبريالية الإسرائيلية. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إعادة التفكير في المظهر الزائف لـ «القرار المستقل»، والذي أدى في الحقيقة إلى وضع منظمة التحرير الفلسطينية في دور التابع لنظام الدول العربية الذي انخرط في جهود ضغط غير مثمرة في واشنطن، وفي بعض العواصم الأوروبية. وليس لدى الحركة الفلسطينية شيء يمكن أن تعمله لكي تحبب نفسها إلى الولايات المتحدة. فهي، رغم اي تحول في صورتها، لا يمكن البتة أن تكون مرشحاً، قابلاً للاستمرار، في الاهتمامات الاستراتيجية، حتى إذا تخيلنا أن عرفات يمكن أن يقف بقوة خلف واشنطن، وأن يقدم لها دعما غير مشروط لمجهوداتها الاقليمية والدولية.

والخلاص الفلسطيني لا يمكن في التحليل النهائي أن يظهر من بين القيود الراهنة المطمورة في البيئات المحلية، والإقليمية، والدولية. ولن تتحول هذه القيود إلى فرص إلا عندما يتم التغلب عليها. ويمكن أن تبدأ عملية تحويل القيود إلى فرص إذا ما قررت الحركة الوطنية الفلسطينية أن تعيد رسم شروط الحوار، وأن تعيد تحديد قواعد اللعبة، وإلى الأخذ بالمبادأة، وهي الأمور التي وضعتها على خريطة المنطقة. وقد يكون ترك ذلك التعجل غير اللائق للوصول إلى إنجازات ملموسة لا تبدو في الأفق، هو العمل الأفضل والأصلح للاستثمار البعيد المدى من أجل الأجيال الآتية □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٥)

الجماعة الأوروبية

تجربة التكامل والوحدة

د. عبد المنعم سعيد

# اسرائيـل: الاقتصـاد السيـاسي ومستقبـل الدولة العسكـريـة

**جوئيل بينين**

**قسـم التـاريـخ، جامـعـة ستـانـفـورد، ستـانفورد ـ كاليفورنيا ـ الولايات المتحدة.**

باعتبـاري مؤرخاً، لا أملك أية صلاحيات حرفية تغري بالمشاركة في التوقعات المستقبلية. إن توجهي الفكري كمؤرخ يجعلني متشككاً بشأن إمكان تعلم الدروس من التاريخ بما يمكننا من التنبؤ بالمستقبل بأي درجة يقينية. ورغم هذا، فقد وافقت على محاولة المشاركة في نقاش عن إسرائيل في العقد القادم، لأنني أعتقد أنه من الحيوي إجراء مناقشة موسعة حول طبيعة المجتمع الاسرائيلي، في ضوء الأهمية الضخمة للعلاقات بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة فيما يتعلق بالسلام والأمن في الشرق الأوسط، بل وفي العالم كله كهدف أقصى. وحتى لا أقع في محظور التوسيع المفرط لحدود مقدرتي المهنية، فإنني أقترح حصر هذا التحليل في إطار الإسقاطات (التوقعات) المستقبلية المستنبطة من التوجهات التاريخية السارية.

ولتحقيق هذا الهدف فإنّ التشديد على الاتجاهات التي ازدادت وضوحاً منذ حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، يكون مفيداً للغاية. إن اختيار نقطة البداية هذه لا يعني الإلماح إلى أن تحولاً أساسياً قد حدث في السلوك السياسي الاسرائيلي، أو في الممارسات العسكرية أو الاقتصادية بعد ١٩٦٧. ولا ينفي هذا أن حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ تحددان بداية حقبة جديدة في التاريخ الإسرائيلي، حيث ان بعض النزعات السياسية والمجتمعية في إسرائيل قد ازدادت وضوحاً بعد الحرب. وهذه النزعات كانت متأصلة دوماً في الممارسة الصهيونية، وإن كانت تظهر غير مُغالىً فيها إذا ما تعلق الأمر بالصورة العامة أو بتصور الذات. وهي، من التداعيات الطبيعية للظروف التاريخية التي صاحبت وجود الدولة الإسرائيلية.

لقد كان لابد لإسرائيل وبسبب المقاومة المستمرة من جانب الفلسطينيين وشعوب عربية أخرى ضد إقامة دولة يهودية في فلسطين، أن تصير اسرائيل دولة عسكرية لكي تحافظ على بقائها. والجيش الاسرائيلي، أو قوات الدفاع الاسرائيلية، كان دائماً مؤسسة رئيسية في إسرائيل، مثلما كانت المنظمات العسكرية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تنتمي إلى حركة عمال صهيون، في **ييشوفات**[1] ما قبل وجود

(١) الييشوفات، والمفرديشيوف، مستعمرات صهيونية مسلحة، انشأها اليهود في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل. =

الدولة. وبالرغم من ذلك، فإن تغيراً ملحوظاً في دور المؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي. قد حدث منذ ١٩٦٧ وتزايد منذ ١٩٧٣، كما أن الاقتصاد قد أعيد توجيهه وبطريقة مكثفة ليفي بالمتطلبات العسكرية. وقد سجلت هذه التطورات بواسطة علماء اجتماع ذوي مشارب دبلوماسية مختلفة، وبواسطة غيرهم من الذين بدأوا مؤخراً في تحليل نشوء مجمع عسكري ـ صناعي إسرائيلي، والذين أخذوا يناقشون علانية، المخاطر التي يرتبها ذلك على مستقبل المجتمع الإسرائيلي[٢].

وقد صاحب تصاعد عسكرة المجتمع الإسرائيلي أفول سياسي «للصهيونية الاجتماعية»، أي الروح الايديولوجية المسيطرة في الحركة الصهيونية وفي المجتمع الاسرائيلي فيما بين عشرينات وسبعينات هذا القرن. إن الميل إلى التوكيد المكشوف للسياسات الدينية ـ القومية، مؤخراً، يعود إلى تزايد المفاضلة بين مثاليات الصهيونية الاجتماعية وبين ممارسات الدولة الإسرائيلية منذ ١٩٦٧. فالقيم السياسية، وتصور الذات، لدى إسرائيليين كثيرين، قد تبدلت كنتيجة للملابسات التي أحاطت بالشعب. وكثيراً ما برّر القادة السياسيون، حتى الذين ينتمون إلى حزب العمل، ما اتخذوه من إجراءات في السنوات الأخيرة بمعايير الاعتبارات العسكرية البحتة، أوبالمعايير الدينية، أو (ولنقلها صراحة) بالقيم السياسية «القومية ـ الشوفينية» التي كان من الواجب أن تتخلى عنها الأغلبية المهيمنة من شعب صهيون منذ عقود عديدة خلت. إن صعود الليكود، وتحيا، وموراشا، وغوش إيمونيم، و«كاخ» مائير كاهان، وتعصبها «الديني ـ القومي» العدواني، وتوجهها العنصري المعادي للديمقراطية، وكذلك التداعيات التي ترتبت على هذه الرؤى في المناطق التي تحتلها إسرائيل وفي لبنان، قد لقيت كلها بعض الاهتمام الشعبي في الولايات المتحدة مؤخراً. وهذه الافصاحات السياسية ليست، بأية حال، ومثلما نعرف عادة، مجرد انحرافات منقطعة الصلة بالمجرى العام للفكر السياسي الاسرائيلي، ذلك لأنها تتّسق مع المسار العام لتطور إسرائيل، كما أنها تضرب بجذورها في التغييرات التي حدثت في المجتمع منذ ١٩٦٧. وبسبب ذلك، فالأكثر احتمالاً، أنها سوف تنتعش في المستقبل.

---

= فكانت فرق الحراس «هاشومير» التابعة لحزب عمال صهيون والتي انشئت في عام ١٩٠٩ لتحل محل تشكيلات فرق الحرس اليهودي تقوم بحمايتها وبتنمية الروح العدوانية تجاه العرب بين سكانها. وهذه الفرق كانت بمثابة الطليعة للمؤسسة العسكرية الصهيونية في اسرائيل. (المحرر)

(٢) على سبيل المثال، انظر:

Yoram Peri, *Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); Yoram Peri and Amnon Neubach, *The Military Industrial Complex in Israel: A pilot Study* (Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1985), and Aharon Klieman, *Israeli Arms Sales: Perspectives and Prospects* (Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 1984).

وحديثاً تم تخصيص اصدار كامل من مجلة الدراسات الاستراتيجية لموضوع: «المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته الدفاعية،» في:

*Strategic Studies*, vol. 6, no. 3 (September 1983)

وقد أعرب كثيرون من المؤلفين (وكلهم إسرائيليون) عن اهتمامهم بمستقبل المجتمع الإسرائيلي وعلى أساس التوجهات القائمة حالياً. وقد قدم إيثير هوارد مسحاً موجزاً لعسكرة الاقتصاد الإسرائيلي ونتائجها في احد تقارير مشروع بحوث معلومات الشرق الاوسط. انظر:

Esther Howard, «Israel: The Sorcerer's Apprentice,» *MERIP Reports*, no. 112 (February 1983).

ومن جانبي فقد طرحت مبكراً بعض هذه القضايا وباختصار، في:

Joel Beinin, «Challenge From Israel's Military,» *MERIP Reports*, no. 92 (November-December 1980).

إن عسكرة المجتمع الإسرائيلي تتصل أيضاً بالدور الذي تلعبه إسرائيل الآن في الحفاظ على الهيمنة الامبريالية للولايات المتحدة الامريكية، ليس فقط في الشرق الأوسط، وإنما في العالم كله. والولايات المتحدة، كما هو معروف تماماً، قد مولت عسكرة إسرائيل وبدرجة كبيرة، كما أنها تولت حمايتها في مواجهة الانتقاد العالمي «لنظرتها الجديدة» تلك. ومن المهم أن نفهم لماذا حدث هذا، ولماذا يحتمل أن يستمر حدوثه؟؟

إن التغييرات الاقتصادية والسياسية في إسرائيل ما بعد ١٩٦٧ تمثل كشفاً للتناقضات الداخلية في دولة عسكرية. ومع احتداد هذه الأزمات في العقد القادم فإننا يمكن أن نتوقع شهود سلسلة من الأزمات في الاقتصاد الإسرائيلي، واحتدام الصراعات الاجتماعية والسياسية، والكثير من المواقف العدوانية تجاه الوطن العربي، ونمو الاعتماد الإسرائيلي على الولايات المتحدة. وهذا التحليل يوحي بتقويم متشائم بشأن احتمال قيام أية حكومة تتولى السلطة في المستقبل المرئي بالبحث عن حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي بشروط تضمن للشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، حتى وإن كانت هذه الحكومة لن تعوق الجهود التي قد تبذل لحل الصراع وفقاً لشروط مغايرة. ومن المؤكد ان هذا التقويم المتشائم يعززه التسليم بأهمية الصراعات الداخلية في إسرائيل التي أججتها هذه التطورات العديدة. وعلى الرغم من أن العناصر التي تعارض عسكرة المجتمع بكل ما يستتبعها، تتصف بضعف نسبي داخل إسرائيل في الوقت الحالي، وعلى الرغم من أنها غير موحدة، ومشتتة ايديولوجياً، إلا أنه يجب عدم إغفالها بأي حال من الأحوال. فمع غياب أي تغييرات درامية في الوطن العربي، قد يكون الصراع الداخلي في إسرائيل ميدان الحسم الذي يتم فيه تحديد نتيجة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

## عسكرة الاقتصاد

الأزمة العميقة التي يعيشها الاقتصاد الإسرائيلي حالياً ليست انكماشاً في دورة الأعمال، ولكنها أزمة هيكلية تعود إلى الجهود التي تحاول الحفاظ على مستوى عال من المعيشة مصطنع، في تزامن مع إنفاق عسكري مفرط، وعلى أساس قاعدة صناعية غير وطيدة. وأوضح العلامات المرئية لهذه الأزمة هو ذلك المعدل الفلكي للتضخم خلال السنوات الأخيرة العديدة، والذي هو مجرد عرض للمشكلة. فالنمو الاقتصادي كان في حدوده الدنيا على مدى عقد من الزمن تقريباً. والمعدل المتوسط للنمو السنوي للناتج القومي الإجمالي كان مجرد ١,٢ بالمائة للفرد خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣. والمعدل الصافي للادخار القومي كان يتناقص، بل وكان سالباً في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣. ومعدل الاستثمار ناقصاً الاندثار في انخفاض مطّرد منذ ١٩٧٤، ودين إسرائيل الخارجي يتجاوز الآن ٢٣ بليون دولار، وهو يمثل أعلى معدل للمديونية للفرد في العالم كله، كما أنه يمكن أن يبلغ حوالى ٤١ بليون دولار في ١٩٨٨[٣]. والإجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية لحل أزمة من هذا القبيل، لم يحاول أي منها مواجهة الأسباب الجذرية لها، والتي هي سياسية أساساً أكثر من كونها اقتصادية. ويتفق الاقتصاديون الإسرائيليون على أن أصول الأزمة الاقتصادية القائمة تكمن في التصاعد المثير لعبء الانفاق المسلّح بعد كل من حرب

---

(٣) الارقام مبنية على: Bank of Israel, *Annual Report 1983* (Jerusalem: [The Bank], 1984), p. 20; Economist Intellegence Unit, *Quarterly Economic Review: Israel* (4th quarter 1982), pp. 9-10, and U.S. Senate Foreign Relations Committee, Staff Report, «The Economic Crisis in Israel,» (November 1984).

١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣. والتكلفة الإجمالية لهذا العبء يمكن تلخيصها كما يلي: في السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ كان اجمالي تكوين رأس المال في إسرائيل يمثل ٣٣ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي العقد ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ كان اجمالي تكوين رأس المال ٢٢ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي[٤]. وقبل حرب ١٩٦٧ كانت تكلفة الإنفاق العسكري، بما فيه الواردات، تمثل ١٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي. ومنذ ١٩٦٧ كان الإنفاق العسكري يعادل ٢٤ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي في المتوسط. (انظر الجدول رقم (١) للمزيد من التحليل التفصيلي) وهذا يعني أن الإنفاق العسكري منذ حرب ١٩٦٧ يكاد يتساوى مع جملة ما استجد من تكوين رأس المال في إسرائيل.

## جدول رقم (١)
## الانفاق العسكري الاسرائيلي كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي

| | جملة الانفاق العسكري | الانفاق بعد استبعاد المنح العسكرية[١] | الانفاق بعد استبعاد جميع المنح[١] | الانفاق المحلي | النقد المحلي (٢) والاجنبي وخدمة الدين للانفاق العسكري |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ | ١٠ | ١٠ | ٩ | ٦ | |
| ١٩٦٧ | ١٨ | ١٧ | ١٧ | ١٠ | |
| ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ | ١٩ | ١٩ | ١٩ | ١٢ | |
| ١٩٧٠ | ٢٦ | ٢٦ | ٢٦ | ١٤ | |
| ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ | ٢٢ | ٢٠ | ١٩ | ١٣ | |
| ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ | ٣٢ | ٢٥ | ٢٤ | ١٧ | |
| ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ | ٢٦ | ٢١ | ١٧ | ١٤ | ١٩ |
| ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ | ٢٣ | ٢٠ | ١٥ | ١٥ | ١٩ |
| ١٩٧٩ | ٢١ | ١٦ | ١٠ | ١٤ | ١٧ |
| ١٩٨٠ | ٢٤ | ١٩ | ١٥ | ١٤ | ١٨ |
| ١٩٨١ | ٢٦ | ٢٣ | ١٩ | ١٥ | ١٨ |
| ١٩٨٢ | ٢٤ | ٢١ | ١٨ | ١٦ | ٢٠ |
| ١٩٨٣ | ٢١ | ٢٠ | ١٤ | ٦٦ | ٢٠ |

(١) تشمل المنح المعادلة للقروض المقدمة من الولايات المتحدة.
(٢) تشمل الانفاق بالعملة المحلية، والانفاق بالعملة الاجنبية فيما عدا ما تم تغطيته بمنح عسكرية وقروض من الولايات المتحدة، وأصول وفوائد القروض المقدمة من الولايات المتحدة.

المصدر: Bank of Israel, *Annual Report, 1983* (Jerusalem: [The Bank], 1984), p. 52.

وهذه الارقام الشاملة توضّح أن تكلفة الإنفاق العسكري مسؤولة بطريقة مباشرة عن تباطؤ نمو الاقتصاد الإسرائيلي خلال العقد الأخير. وكما يُشير الجدول رقم (١) فإنّ العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري كان كبيراً للغاية بالرغم من ضخامة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة. أكثر من هذا، فإن عبء الإنفاق العسكري سوف يتزايد مع الوقت، حتى ولو بقي الإنفاق العسكري عند مستوياته الحالية، وذلك بسبب بدء تراكم كلفة الفائدة على القروض. لقد انقضت فترات السماح الخاصة بالقروض العسكرية، الأولى والرئيسية، التي قدمتها الولايات المتحدة. ووفقاً لتقرير أعدّه مكتب الولايات

(٤) *Jerusalem Post Weekly*, (3 November 1984).

المتحدة العام للحسابات، فإن التكلفة السنوية لتسديد الدين العسكري الإسرائيلي كانت ٧٧٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢. والمتوقع أن ترتفع إلى ١١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ نتيجة تراكم نهايات فترات السماح. وقد ألمح التقرير إلى أن إسرائيل تتلقى اعتمادات دعم حتى تستطيع القيام بأعباء خدمة دينها العسكري، على الرغم من أن هذا ليس من بين الأغراض المفصح عنها لهذه الاعتمادات. غير أن التقرير قد سجّل أنّ المستويات الحالية للدّعم الاقتصادي لن تكون كافية لمقابلة خدمة الدين العسكري في العقد القادم بسبب ارتفاع معدلات سداد الفوائد.

ومن مواجهة نفقات عسكرية بهذا القدر، فإن لدى إسرائيل بديلين أساسيين: إما أن تجري تخفيضاً حاداً في إنفاقها العسكري، وإما أن تضغط على الولايات المتحدة من أجل مستويات أعلى من المعونة. لقد افترض المخططون العسكريون الإسرائيليون دائماً أنّ الصّراع مع الوطن العربي سوف يستمر إلى ما لا نهاية، ولم يغير الانتهاء إلى اتفاقية سلام مع مصر من هذه الفروض. ومن خلال هذا الإطار المرجعي، فإنه يستحيل إجراء تخفيضات جوهرية في الإنفاق العسكري. ويترتّب على ذلك أن إسرائيل قد اختارت، وباطّراد، البديل الثاني. وقد ارتفعت مساهمة الولايات المتحدة في تمويل الميزانية العسكرية لإسرائيل من الثلث في الاعوام المالية ١٩٧٧ /١٩٧٨ ـ ١٩٨١ / ١٩٨٢، إلى ٣٧ بالمائة في العام المالي ١٩٨٢ / ١٩٨٣. وقد مارست إسرائيل ضغطاً على الولايات المتحدة من أجل المزيد من المساعدات العسكرية في العام المالي ١٩٨٥ / ١٩٨٦. والأرجح أن هذه الضغوط سوف تتكثف كلما ارتفعت تكلفة سداد الدين. وطبقاً لما تذهب إليه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فإن إسرائيل تتوقع أن تموّل الولايات المتحدة نصف ميزانيتها العسكرية في المستقبل(٥).

ونتيجة للحظر الفرنسي على إمدادات الأسلحة إلى إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، والتعليق العارض للإمدادات العسكرية من قبل الولايات المتحدة بسبب خلافات سياسية ثانوية بين واشنطن والقدس(٦)، فإنّ إسرائيل قد التمست تأمين نفسها ضد احتمالات وتأثير الاعتبارات السياسية على تدفق العون العسكري إليها. فبعد ١٩٦٧ باشرت مشروعاً رئيسياً لتحقق، وبقدر ما تستطيع، مستوى عالياً من الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأسلحة. وقد ترتب على ذلك، وبخاصة منذ ١٩٧٣، أن جزءاً مكوناً رئيسياً من الاقتصاد الصناعي الإسرائيلي قد أقيم بقصد استيفاء المتطلبات العسكرية. وقد صار الإنتاج العسكري هو القطاع القائد في الاقتصاد الإسرائيلي مع الثمانينات الأولى. فحوالى ٢٥ بالمائة من قوة العمل توظف، إما مباشرة وإما بطريقة غير مباشرة، في أعمال عسكرية، بينما يرتبط نصف العمال الصناعيين بالإنتاج المتعلق بالأعمال العسكرية(٧). وأضخم مشروعين صناعيين في إسرائيل هما:

---

(٥) *U.S. Assistance to the State of Israel: Report by the Comptroller General of the United States Prepared by the U.S. General Accounting Office* (GAO / ID - 83- 51, June 24, 1983).

وكذلك الطبعة المسودة غير المراقبة إحصائياً والتي نشرتها اللجنة الامريكية العربية المعادية للتمييز، والتي تضم تقديرات وكالة المخابرات المركزية والعديد من الفقرات التي تم حذفها من الطبعة التي نشرت رسمياً.

World Armament and Disarmament Agency, *SIPRI Year book, 1984* (London: Taylor and Francis, [1984]), pp. 105-106.

(٦) يستخدم المؤلف «القدس» ها هنا للدلالة على اسرائيل، رغم أن عاصمة اسرائيل وقت حدوث الخلافات التي يشير إليها كانت «تل ابيب». (المحرر)

(٧) Alex Mintz, «The Military - Industrial Complex: The Israeli Case,» *Journal of Strategic Studies*, vol.6, no. 3 (September 1983), p. 108.

«صنـاعـات الطائـرات الإسرائيلية»، وهو مملوك للدولة، ويوظف حوالى ٢٠٠٠٠ عامل، و«الصناعات الحربية الإسرائيلية» ويوظف حوالى ١٥٠٠٠ عامل. ويكوّن هؤلاء العمال معاً حوالى ٣٠ بالمائة من جملة عمّال الصناعات الالكترونية والمعدنية. ويحسب ضمن أكبر مشروعات إسرائيل الصناعية العديد من المنتجين الرئيسيين الآخرين الذين يقدمون منتجات عسكرية.

وقد ألقى قطاع الإنتاج العسكري الضخم هذا عبئاً ثقيلاً على الموارد الرأسمالية في إسرائيل. وعمدت إسرائيل إلى التصدير المكثف لإنتاجها العسكري في محاولة منها لمعادلة هذا العبء. وكلما اتسع القـطاع العسكـري من الاقتصاد، كلما تزايدت الصادرات من السلع العسكرية. ويبدو أن عسكرة الاقتصـاد الصنـاعي والتـوسـع في الصـادرات العسكرية قد قدما علاجاً لكل من الضعف الهيكلي والتاريخي للقطاع الصناعي في إسرائيل، والتكلفة العالية للأسلحة المستوردة وللقيود السياسية التي يحتمل فرضها على هذه الواردات. ومن الجلي اليوم أن إنتاج الأسلحة وتصديرها هما حجر الأساس الرئيسي للاقتصاد القومي الإسرائيلي وللتوجهات السياسية الخارجية لإسرائيل. وإنني لأتفق تماماً مع أهارون كليمان في تقريره أنه: «... مع اقتراب منتصف الثمانينات، صار تصدير الأسلحة التزاماً قومياً واستراتيجياً اكثر من كونه تكتيكاً ذرائعياً لأي ائتلاف حكومي منفرد، ويستتبع ذلك، إذا ما تأكد استمرار هذه التوجهات، أن تصنيع وتصدير السلاح سوف يكون له أهمية مركزية في سعي الدولة اليهودية لتحقيق الأمن، وإحياء الاقتصاد وتنميته، واتخاذ مسار سياسي مستقل خلال هذا العقد، وايضاً، وبالتأكيد، في التسعينات ايضاً»[٨].

## جدول رقم (٢)
## الصادرات العسكرية ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣

| | ١٩٧٢ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بالمائة من جملة الصادرات | ٩,٧ | ١٧,٩ | ٢٢,٨ | ٢٤,٨ | ٢٥,٧ | ٢٥,٩ | ٢٠,٠ | ٢٢,٢ | ٢٣,٠ | ٢٢,٠ |
| القيمة بملايين الدولارات (بالاسعار الجارية) | ٥٢,٤ | ١٧٩ | ٢٨٥ | ٣٩٠ | ٥٠٣ | ٦٥٧ | ٦٦٨ | ٨٠٧ | ٨٠٩ | ٧٠٣ |

**ملاحظة**: رغم ان المؤلفين لم يحددا الصادرات المعنية، إلاانه يبدوّ أن النسب المئوية المدرجة لا تتضمن قيمة الصادرات من الماس المصقول. وهذا الاستبعاد امر عادي نظراً لان الماس الخام يتم استيراده الى اسرائيل، وبالتالي فإن القيمة المضافة فقط تمثل صافي صادراته.

**المصدر**: Yoram Peri and Amon Neubach, *The Military Industrial Complex in Israel: Apilot Study* (Tel Aviv: International Center for peace in the Middle East, 1985), p.69.

ومـع التنامي المتزايد للصادرات العسكرية في السبعينات المتأخرة، فإن المخططين العسكريين والاقتصاديين في إسرائيل كانوا يأملون أن تكون هذه الصادرات مصدراً للعملات الصعبة، وسبيلاً إلى معادلة تكاليف البحوث والتطوير بما يخفض تكلفة الوحدة من الأصناف التي يشتريها جيش الدفاع الإسرائيلي من المصانع الإسرائيلية، وأن تكون عاملاً يساعد إسرائيل في التغلب على عزلتها الدبلوماسية.

---

(٨) Klieman, *Israeli Arms Sales*, p. 3.

وتستحق تقديرات كليمان عناية خاصة لانه استخدم في دراسته ارقاماً منخفضة عن مينتز (Mintz) او بيري /نيوباخ/ (Peri/ Neubach) ليحدد حجم القطاع العسكري من الاقتصاد، وتقديراته لقيمة الصادرات العسكرية عالية عنها عند بيري/ نيوباخ، غير انه نتيجة لخطأ حسابي واضح، كانت تقديراته لهذه الصادرات العسكرية بالنسبة لمجمل الصادرات ادنى كثيراً.

وبينما لم يكتمل تحقيق أي من هذه الأهداف، فإنّ هذا لم يؤدِّ إلى تباطؤ انطلاقة الصادرات العسكرية.

والأرقام المدرجة في الجدول رقم (٢) تمثل نتائج مشروع بحث جديد هام نفذه «المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط» بتل أبيب على المجمع الصناعي ـ العسكري في إسرائيل. وهذه الأرقام إذ تشير إلى اتجاه تزايد أهمية الصادرات العسكرية للاقتصاد الإسرائيلي، فإنها تعطي تقديرات متدنية للغاية لقمة الصادرات العسكرية خلال أغلب السنوات الأخيرة. وقد لا يكون هذا أمراً مباغتاً، حيث هذه التقديرات قد تأسست على أرقام تقدمها المجلة الشهرية لجيش الدفاع الإسرائيلي، **معرخوت**، وهي نشرة شبه رسمية قد تكون حريصة على كتم بعض الصادرات العسكرية على الأقل[٩].

وكـأمثلة مناقضة، فإن صادرات إسرائيل العسكرية في ١٩٨٠ بلغت ١٢٠٠ مليون دولار وفق تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، و١٣٠٠ مليون دولار وفق جريدة **النيويورك تايمز**، بينما أعطت **الجيروزاليم بوست** الرقم ١٣٠٠ مليون دولار قيمة للصادرات العسكرية في عام ١٩٨١[١٠]. وفي عام ١٩٨٠ كانت جملة الصادرات الاسرائيلية ٥٢٩٢ مليون دولار منها ١٤١٠ ملايين دولار يكوّنها الماس المصقول. وتأسيساً على الأرقام المرتفعة للصادرات العسكرية التي يقدمها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام **والنيويورك تايمز**، فإنه يمكن تقدير النسبة المئوية للصادرات العسكرية في ١٩٨٠ بحوالى ٣٢ بالمائة من جملة صادرات إسرائيل، وبعد استبعاد الماس المصقول. وإذا استبعدت الصادرات إلى المناطق المحتلة (٥٨٤ مليون دولار في ١٩٨٠)، فإن هذه النسبة ستكون أعلى كثيراً مما هي عليه[١١]. هذا وقد صارت إسرائيل، مع بداية الثمانينات، صاحبة أعلى نسبة بين الصادرات العسكرية بين مجمل الصادرات، كما أصبحت السابعة بين أكبر مصدري الاسلحة في العالم[١٢].

وقد هبطت الصادرات العسكرية الاسرائيلية في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣، بعد أن بلغت ذروتها في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١. ويعزى ذلك جزئياً إلى الأسباب نفسها التي ينشأ عنها الأداء الضعيف لجميع الصادرات الصناعية الإسرائيلية في هذه السنوات، أي الكساد العالمي والدولار القوي. غير أن السبب الأكبر لهذا الهبوط في الصادرات العسكرية كان الارتفاع الحاد في المشتريات للحكومة الإسرائيلية من المصنوعات العسكرية في أعقاب حرب لبنان في ١٩٨٢. وعلى أية حال، فقد بقي القطاع العسكري في الاقتصاد قوياً، بل وأفضى إلى «الثلاثة والنصف في المائة» التي زادها الإنتاج الصناعي لإسرائيل في ١٩٨٣[١٣]

---

(٩) قد يعكس المستوى المنخفض لهذه التقديرات أيضاً رغبة المؤلف في المجادلة أن عسكرة الاقتصاد لم تكن تكلفتها مؤثرة. وعلى أية حال، فإن بيري ونيوباخ يبدوان غير دقيقين، إلى حد ما، في هذا الشأن، حيث يبدو أن قناعتهما الداخلية تشير إلى أن نسبة من الانتاج العسكري أعلى مما اعترفوا به، يتم تصديرها. وعلى سبيل المثال فإنهما قد كشفا ان ٢٥ بالمائة من انتاج صناعات الطائرات الإسرائيلية. انظر: Peri and Neubach, *The Military Industrial Complex in Israel*, p.15. غير أنه في ملحق في: المصدر نفسه، ص ٨٩، مؤسس على التقارير السنوية لصناعات الطائرات الإسرائيلية، كان واضحاً أن الصادرات لم تكن على هذا القدر من الانخفاض في أي وقت منذ عام ١٩٧٥. وفي الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ كانت النسبة المئوية لصادرات صناعات الطائرات الاسرائيلية من مجمل الانتاج: ٥٣، ٦٣، ٤٢، ٣٨ بالمائة على التوالي.

(١٠) World Armamant and Disarmament Agency, *SIPRI Yearbook 1982* (London: Taylor and Francis, [1982]), p. 188; *New York Times*, 15/3/1981, and *Jerusalem Post*, 5/2/1982.

(١١) حسبت ارقام الصادرات من: Bank of Israel, *Annual Report 1983*, pp. 159-160.

(١٢) Mintz, «The Military Industrial Complex,» p. 112, and World Armament and Disarmament Agency, *SIRPI Year Book 1982*, p. 188.

(١٣) Bank of Israel, *Annual Report, 1983*, pp. 64, 88-89.

لكل ذلك، فإن من الأرجح أن تستمر سيطرة الانتاج العسكري على الاقتصاد الصناعي وعلى اقتصاد التصدير. فخلال السنوات الأخيرة، كان الأداء ضعيفاً في قطاعات التصدير في الاقتصاد الإسرائيلي، ذات القوة التقليدية، وهي: الماس، والمنسوجات، والحمضيات، على الرغم من الانتعاش الجزئي الذي حققه تصدير الماس. وقد بذلت مؤخراً جهود لتعزيز صادرات التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل، غير أن تطوير التكنولوجيا يرتبط عادة بالاستخدامات العسكرية. وقد أظهرت الحكومة الإسرائيلية التزاماً قوياً بهذا التوجه بتخصيص ٤٦ بالمائة من مجمل إنفاقها في البحوث والتطوير للمشروعات ذات الصلة بالنشاط العسكري[١٤]. وهذا المستوى من الاستثمار يؤكد أن المشروعات الصناعية ـ العسكرية سوف تحتفظ بموقع مركزي في الاقتصاد الاسرائيلي.

## السياسة والمجتمع

فيما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٨١، تقاعد ٦٤٠ جنرالاً (فريقاً أولاً) وعقيداً من جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF)، حيث التحق ٢٠ بالمائة منهم بمهن سياسية بينما توجه الباقون الى قطاع الأعمال، أو قبلوا وظائف في إدارة الدولة، أو في مؤسسات صهيونية عديدة. ويشكل هؤلاء القادة السابقون نسبة عالية من الإدارة العليا في الهستدروت، وفي قطاعي الصناعة الحكومي والخاص[١٥]. وأسماء عدد من القادة الجنرالات السابقين الذين صاروا بارزين في السياسة الإسرائيلية معروفة للجميع. وتضم القائمة موشى ديان، إيغال آلون، إسرائيل غاليلي، اسحق رابين، عيزر وايزمان، اريل شارون، وآخرين عديدين. وفيما عدا عيزر وايزمان، فهؤلاء الذين ذُكرت أسماؤهم، بدأوا سيرتهم كأعضاء في معسكر عمال صهيون، وكانوا في جميع الأحوال، من المؤيدين البارزين لسياسة عسكرية فعالة داخل معسكر عمال صهيون. ومؤيدو هذه السياسة يزكّون الردود الانتقامية الشديدة على غارات الحدود، والضربات الإجهاضية ضد التهديدات العسكرية العربية. كما أنهم كانوا، عموماً، لا يميلون إلى البحث عن وسائل دبلوماسية لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بخاصة إذا ما تضمن هذا أية مخاطر على التفوق العسكري الاسرائيلي[١٦]. فتحت حكم المابای/العمل كان مؤيدو استخدام القوة هؤلاء مسؤولين عن أعمال الهجوم العنيفة على قرية قبية في ١٩٥٣، وغزة في ١٩٥٥، وعن قرار شن ضربة إجهاض في ١٩٦٧. ويمكن رؤية غزو لبنان في عامي ١٩٧٨، ١٩٨٢ تحت حكم الليكود باعتباره نسخة متطرفة للفعالية العسكرية التي تؤيدها عناصر حركة عمال صهيون.

وقد كان مؤيدو استخدام القوة هؤلاء، في تحالف مع الساسة من الزعماء المدنيين، بمثابة القوة العائدة التي عززت الذرائعية، والقيم السياسية للتقنوقراط ورجال الدولة، والتي حلت الآن، وبدرجة كبيرة، محل «الصهيونية الاجتماعية»، باعتبارها الايديولوجية الاسرائيلية المسيطرة. ومن أهم هؤلاء كان

---

(١٤) Mintz, «The Military Industrial Complex: The Israeli: Case.» p. 112.

(١٥) Peri, *Between Battles and Ballots*, p. 105.

ويقرر بيري ان ٧٠٠ جنرال وكولونيل تقاعدوا ابتداء من ١٩٧٧. وبالنسبة للجنرالات فإن نسبة المنخرطين في السياسة كانت الثلث. انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(١٦) انشطة وآراء المتشددين (مؤيدي استخدام القوة) معروضة في:

Liva Rokash, *Israel's Sacred Terrorism: A Study Based on Moshe Sharett's Personal Diary and other Documents* (Belmont, MA.: Association of Arab-American University Graduates, 1980).

دافيد بن غوريون، وشيمون بيريز الذي كان مديراً عاماً لوزارة الدفاع في الخمسينات، وكان صاحب دور مؤثر في تطوير صناعات إسرائيل العسكرية. وقد بدأت هذه العملية من داخل الماباي (سلف حزب العمل) ذاته في منتصف الستينات. وقد كان مؤيدو استخدام القوة العسكرية وحلفاؤهم من المدنيين يتركزون، تاريخياً، في تكوينين من تكوينات حزب العمل، وهما رافي وأحدوت هافودا. وقد انشقت مجموعة رافي، التي قادها بن غوريون ودايان وبيريز، عن الماباي في عام ١٩٦٥. وكانت أحدوت هافودا تمثل تياراً داخل حركة عمال صهيون التي كانت وثيقة الصلة بقوات الدفاع الاسرائيلية وبالمنظمات العسكرية في مرحلة ما قبل الدولة. وقد اتحد الماباي، ورافي، وأحدوت هافودا، في ١٩٦٨، وكوّنوا حزب العمل.

لقد أتاحت حملة انتخابات ١٩٨٤ استعراضاً طيباً للمدى الذي بلغته «صهيونية حزب العمل» من عدم المصداقية حتى داخل الحزب نفسه. فقد تخلى الحزب عن صورته التاريخية واعتمد موقفاً سياسياً «وسطاً». واكتمل تعطيل التوجه الاشتراكي الديمقراطي التقليدي مع صعود العناصر السابقة من رافي، والقادة العسكريين السابقين، داخل حزب العمل (شيمون بيريز، وإسحق رابين، وإسحق نافون، وحاييم برليف، وموتا غور). وقد اتضح الفاصل الايديولوجي بين هذه المجموعة وبين الاشتراكية الديمقراطية التقليدية، أكثر وأكثر، عندما قرر عيزر وايزمان أن ينضم إلى قوة العمل، وعندما اعتمد العمل فيما بعد على وايزمان وبيغال هورفتز، وكلاهما خصم تاريخي للقيم المعلنة للعمل، من أجل تشكيل مجرد حكومة ائتلاف وطني في عام ١٩٨٤.

وتشكل الصلات الشخصية والسياسية بين العناصر السابقة من رافي وبين القيادات العسكرية، داخل حزب العمل، رابطة اجتماعية هامة مع المؤسسة العسكرية ـ الصناعية. وعلى سبيل المثال، فإنّ إدارة صناعة الطائرات الإسرائيلية يسيطر عليها تاريخياً زمرة من أصدقاء ومؤيدي رافي، وكبار الضباط المتقاعدين الذين مدوا بدورهم جسراً متسعاً فيما بين المؤسسة السياسية وبين المؤسسة العسكرية ـ الصناعية. وعلى سبيل المثال، فإنّ رئيس الأركان السابق «زفي تسور» صار يترأس «صناعات كلال»[١٧]، والميجور جنرال بيشاياهو غافيتش تولى إدارة «كور المختلطة»[١٨] التي يملكها الهستدروت، وقائد القوات الجوية السابق بني بيليد صار مدير «إلبيت»[١٩]، وقائد آخر سابق للقوات الجوية هو ديفيد إفري صار رئيساً لصناعات الطيران الإسرائيلية. وكل هذه المؤسسات تعتبر صناعات عسكرية رئيسية. ويرتبط القادة العسكريون أيضاً بصناع السلاح الأمريكيين. وعلى سبيل المثال فإن قائد سلاح الطيران السابق موردخاي هود يمثل «نورثروب» في إسرائيل. وقد ظهر هود في قائمة عيزر وايزمان لانتخابات الكنيست في ١٩٨٤[٢٠].

وكانت عاقبة التطورات السالفة وجود تنسيق محكم على مستوى الأفراد، والخلفيات الاجتماعية، والرؤية السياسية، بين القوى الجديدة الصاعدة في حزب العمل، وقوات الدفاع الإسرائيلية، وجماعات القمة في القطاع العسكري من الاقتصاد. ورغم أن الرؤية المشتركة بين هذه العناصر تعد نفعية إلى حد ما، إلا أنها لا تتخذ موقف المعارضة الجذرية للمنظور العام لليكود. فهي إلى حد ما أكثر ميلاً من الليكود إلى البحث عن تسوية تفاوضية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساس انسحاب إسرائيلي من أجزاء

---

(١٧) Clal Industries.

(١٨) Conglomerate Koor.

(١٩) Elbit.

(٢٠) Peri and Neubach, *The Military Industrial Complex in Israel*, pp. 51-52.

من الضفة الغربية وقطاع غزة، في أعقاب مفاوضات مع الأردن. ومع غياب مثل هذه المفاوضات، فإنّ مساحات الاتفاق المبدئي بين أغلب العناصر القيادية في حزب العمل وبين الليكود (وعناصر الجناح اليمين الأكثر تطرفاً) تكون واضحة تماماً. وتشمل مساحات الاتفاق الافتراضات التي تذهب إلى أنه من غير الممكن أن يكون هناك انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، وأنه لا مفاوضة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولا اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، أو إقامة الدولة الفلسطينية.

إن انحدار «صهيونية العمل» وصعود اليمين القومي الديني، من الأمور التي لا يمكن أن نخطئها كتوجه عام للسياسة الإسرائيلية منذ ١٩٦٧. وجذور هذا التوجه لا تعود إلى ١٩٦٧، إلا أنه تسارع بقوة بعد هذا التاريخ، وبعد ١٩٧٣ على وجه الخصوص. وتظهر الأرقام في الجدول رقم (٣) متوسط عدد أعضاء الكنيست في كل كتلة خلال الفترات الزمنية المبينة، كما أنها توضح التآكل المنتظم للدعم الانتخابي لتكتل العمل (والتي تضم جميع التكوينات التاريخية لحزب العمل والمابام الشريك السابق للعمل في التجمع). ومدى التأرجح فيما بعد ١٩٧٣ يظهر في الجدول (٣) أدنى من مقداره الحقيقي، لأن الاحزاب الدينية قبل هذا العام كانت تميل إلى الانضمام إلى معسكر حزب العمل، بينما صارت أكثر ميلا لأن تكون في معسكر الليكود منذئذ.

**جدول رقم (٣)**
**متوسط عدد أعضاء الكنيست**

| | تكتل العمل | التكتل القومي الديني |
|---|---|---|
| ١٩٥١-٤٩ | ٦١,٧ | ٤٢,٠ |
| ١٩٦٩-٦١ | ٥٧,٧ | ٤٦,٦ |
| ١٩٨٤-٧٣ | ٤٣,٥ | ٦٠,٧ |

المصدر: Gershom Schocken, «Israel in Election Year 1984,» *Foreign Affairs*, vol. 63, no. 1, (Fall 1984), p.89.

إن توجهاً سياسياً واضحاً، وعلى هذا المدى الزمني الطويل، لا يمكن ان يجيء جزافاً. إنه النتيجة المباشرة لخصوصية الدولة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي. لقد تآكلت قيم الصهيونية الاجتماعية بإطراد بسبب حقائق المواجهة العسكرية المتصلة، وبسبب التوجهات والتقنيات التي تولدت عنها. ويفسر هذا سيطرة التوجهات المؤيدة لاستخدام القوة وتوجهات رجال الدولة التقنوقراط داخل حزب العمل. وطالما استمرت هذه المواجهة قائمة، فإن القيم التقليدية لصهيونية العمل سوف تكون في تناقض مستمر مع الممارسة السياسية للدولة.

إن أفول «صهيونية العمل»، وعظم احتمال استمراره، يؤكده الأداء الانتخابي للناخبين الشباب، والذين هم في صفوف الجيش حالياً. والجدول رقم (٤) يقدم مقارنة بين النسب المئوية للأصوات التي حصلت عليها القوائم الانتخابية المختلفة من بين مجموع الناخبين ككل، وبين النسب المئوية التي حصلت عليها القوائم ذاتها على أساس التصويت داخل الجيش فقط. (يشمل التصويت في الجيش، الاحتياط، والجنود المهنيين، والجنود في الاجازات الذين يصوتون في مراكز اقتراع مدنيَّة، إلا أن هؤلاء

## جدول رقم (٤)
## نسب التصويت في انتخابات الكنيست في ١٩٨٤

| | مجمل الناخبين | تصويت الجيش |
|---|---|---|
| ليكود | ٣١,٩٪ | ٣٦,٠٪ |
| تحيا | ٤,٠ | ١٢,٠ |
| كاخ / مائير كاهان | ١,٢ | ٢,٥ |
| التجمع (العمالي) | ٣٤,٩٪ | ٣١,٠٪ |
| شينوي، حركة حقوق المواطن (CRM) | ٥,٠ | ٤,٠ |
| الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (راكاح - DFPE) | ٣,٣٥ | اقل من ١,٠ |
| القائمة التقدمية للسلام (PLP) | ١,٨ | اقل من ١,٠ |

المصدر: يديعوت احرانوت، ١٩٨٤/٧/٢٧: جيروزاليم بوست، ١٩٨٤/٧/٢٧، وهآرتس، ١٩٨٤/٨/١.

في غالبيتهم ممن هم في سن التجنيد، أي من ١٨ ـ ٢١ عاماً). إن غلبة الجناح اليميني، الذي يدعى تأدباً «المعسكر الوطني»، في الجيش، من الأمور الواضحة. فالتصويت الكبير نسبياً من قبل الجيش لصالح «تحيا»، الذي يعد أكثر تصلباً من الليكود في القضايا العربية ـ الاسرائيلية، كان كافياً لإحداث تغيير كامل في توزيع مقاعد الكنيست، ولإعطاء «تحيا» مقعداً إضافياً، ولسلب مقعد من مجموع المقاعد التي حصل عليها التجمع (العمالي) قبل إضافة أصوات العسكريين. وعلى أساس من التصويت في الجيش فقط، فإن الليكود، مع «تحيا» والجناح اليميني الحزبي موراشا وشاس الدينيين، وحتى دون مشاركة كاخ / مائير كاهان، كان بإمكانه أن يشكل ائتلافاً هو بكل تأكيد أكثر تطرفاً من حكومتي الليكود في ١٩٧٧ و ١٩٨١.

إن متضمنات الأداء الانتخابي في الجيش، فيما يتعلق بمستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تعني أن اليهود الإسرائيليين الأكثر شباباً هم أقل من الذين يكبرونهم ميلاً لإنهاء احتلال الضفة الغربية، وقطاع غزة، وهضبة الجولان. فقد أدرك هذا الجيل وهو لا يعرف إسرائيل دون هذه المناطق. وقد تولى الحزب القومي الديني وزارة التعليم خلال سنوات حكم الليكود، وبذل جهداً كبيراً لتغيير المناهج وبرامج التوجيه لكي تعكس القيم «القومية ـ الدينية» المتعصبة للحكومة. وقد آتت هذه الحملة، في جلاء، أكلها. إن الشعبية الاستثنائية لتحيا في الجيش، مقارنة بشعبيته في المجتمع كله، قد تكون بسبب واقعة تحول رئيس الأركان السابق رافائيل إيتان إلى عضو قيادي في هذا الحزب فور تقاعده من خدمة قوات الدفاع الإسرائيلية، ليصبح الآن أحد ممثليه في الكنيست. ومخافة أن يستنتج أحد أن نتائج التصويت في الجيش لا تعكس تطرف الشباب، فإنه يجب ملاحظة أن القوائم الانتخابية اليسارية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمة التقدمية للسلام)، التي تزكى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ما كانت لتحصل على مقعد واحد في الكنيست على أساس تصويت الجيش (في مقابل المقاعد الاربعة التي حصلت عليها الأولى، والمقعدين اللذين حصلت عليهما الثانية). كما سجل حزب شينوي، وحركة حقوق المواطن، وهما يعتبران أكثر ميلاً من حزب العمل للتعايش مع الفلسطينيين، تأييداً أقل داخل الجيش، مقارنة بما حصلا عليه من جماهير الناخبين ككل.

ومع ذلك، فإنّ تقوية الجناح اليميني في حزب العمل، وفي إسرائيل، لم تمر دون مقاومة. فقد أظهرت انتخابات ١٩٨٤ أيضاً أن القوى السياسية التي تفضل التعايش مع الفلسطينيين قد زادت من قوتها. فعضو الكنيست «يوسي ساريد»، وهو يجاهر بتأييد التسوية عن طريق المفاوضات مع الفلسطينيين، قد هجر حزب العمل والتحق بحركة حقوق المواطن احتجاجاً على تكوين حكومة وحدة وطنية. والمابام، الذي كان من قبل شريكاً صغيراً لحزب العمل في التجمع، قد فضل بعد تردد أن ينهي الائتلاف على أن يبقى في حكومة واحدة مع الليكود. كما هجرت حزب العمل مجموعة من المثقفين الساخطين. وقد بدأت هذه القوى كلها مداولات من أجل تكوين حزب صهيوني اشتراكي ديمقراطي جديد. غير أن هذه المداولات لم تؤدِّ إلى نتيجة حاسمة. وسواء نجح هؤلاء في النهاية، أم لم ينجحوا، فإن هناك شكوكاً قوية حول قدرة هذه القوى على أن تجتذب تأييداً شعبياً واسعاً لايديولوجية قد تم رفضها، بالفعل، من قطاع هائل من الرأي العام الإسرائيلي، كما تم اجتثاث مقولاتها بواسطة الحقائق السياسية والاقتصادية للدولة العسكرية. وعلى أية حال، فإن هذه القوى قد تساعد في تشجيع الانتقاد الجذري للافتراضات السياسية السائدة في إسرائيل.

لقد اكتسب كل من اليمين واليسار في إسرائيل قوة خلال السنوات الأخيرة. وتبعاً لذلك تكثفت المصادمات بينهما. إلا أنه في أية محاولة لاستعراض القوة فإنّ الجناح اليميني يكون عادة هو الغالب. إن سرعة إعادة التأهيل السياسي لأرييل شارون وعودته إلى موقع الصدارة في الليكود، انما هي نتيجة لشعبيته الطاغية بين أعداد كبيرة من الإسرائيليين. ولا توجد مؤشرات على أن توازن القوى هذا يحتمل أن يتغير بطريقة حادة في المستقبل القريب، على الرغم من أن اليسار سوف ينمو كلما ازداد وضوح أن التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية التي لا تهدد أمن إسرائيل، هي في حكم الممكن.

## الرابطة الأمريكية

إن مدى الاعتماد الاسرائيلي على الولايات المتحدة يجعل من المستحيل مناقشة مستقبل إسرائيل من دون التعرض إلى دور الولايات المتحدة. ونظراً لأن وضع العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية صعب ومعقد، فإنه لن يكون في الامكان إلا أن نبين، في إيجاز وعمومية، لماذا دعمت الولايات المتحدة إسرائيل، ولماذا يرجح أن تواصل دعم التطورات التي تجري في داخلها والتي سبق أن بحثناها فيما تقدم. فقد برزت إسرائيل، منذ ١٩٦٧، باعتبارها الحليف الاستراتيجي الرئيسي الأوحد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وقد ثبتت قيمة إسرائيل، في هذا المجال أول ما ثبتت، في أزمة «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠. وتم تعزيز هذا الدور بعد سقوط الشاه في إيران في ١٩٧٩. إلا أن فشل إسرائيل في أن تفرض نظاماً جديداً في لبنان برهن على أن قدرتها ليست بغير حدود. ومع ذلك فإن واشنطن لم تبد أية إشارات تفيد أن هذا الفشل قد أدى إلى إعادة تقويم علاقتها بإسرائيل. ويجب التوكيد أنه رغم احتجاجات كثيرة من بلدان عربية، فإن أياً منها لم تفرض أية عقوبة على الولايات المتحدة بسبب سياستها الداعمة لإسرائيل بغير حدود تقريباً، خلال هذه الفترة. وبالتالي فإن هذه السياسة لم تعرض الولايات المتحدة لأية مخاطر إقليمية ذات بال.

إن الولايات المتحدة متورطة، وبعمق، في دعم عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي. فطبقاً لتقرير مكتب الحسابات العام (GAO) لعام ١٩٨٣: «تعتمد إسرائيل بدرجة كبيرة على دعم الولايات المتحدة المالي والتقني، لاستيفاء قدرتها الخاصة على إنتاج السلاح... ويكاد كل جهد إسرائيلي لإنتاج السلاح يتضمن زاداً من الولايات المتحدة»[٢١].

(٢١) *U.S. Assistance to the State of Israel*, pp. 42, 44.

وحتى مع اتضـاح حدود القـوة الإسرائيلية في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل قد وسعت دورها كمصدر للامدادات وللخبرة العسكرية إلى الدول المؤيدة للولايات المتحدة، والتي لم يكن من السهل على واشنـطن أن تتعامل معها مباشرة في بعض الأحيان[٢٢]. فقد أمدت إسرائيل إيران تحت حكم الشاه بالسلاح، كما أنها تعاونت عن كثب مع أجهزة الأمن الإيرانية. وقد طورت تايوان علاقات إمداد عسكري وثيقة مع إسرائيل، ومؤخراً صدرت تقارير بشأن تنمية العلاقات مع كوريا الجنوبية والفيلبين. وقد أمدت إسرائيـل كل دكتـاتوريـات أمريكا اللاتينية تقريباً بالأسلحة. وكانت نيكاراغوا تحت حكم سوموزا، والسلفادور، وهندوراس، وغواتيمالا، وتشيلي، أكبر المتلقين، بعد الأرجنتين. ومن أجل الالتفاف حول القيود التي يفرضها الكونغرس على المعونة إلى السلفادور قامت إسرائيل في عام ١٩٨١ بإعارة السلفادور ٢١ مليون دولار من أموال المعونة التي منحتها إياها الولايات المتحدة. وتتعدد التقارير التي تشير إلى أن إسرائيل تقدم حالياً المساعدات إلى «المناوئين» النيكاراغويين في هندوراس وكوستاريكا. وقد أرسلت إسرائيل مستشارين عسكريين إلى السلفادور، وكوستاريكا، وهندوراس.

وتوضح هذه الأمثلة أنّ مساهمة إسرائيل في الحفاظ على القوة والتأثير الأمريكيين في العالم الثالث ذات شأن خطير. وطالما أنّ «عسكـرة إسرائيل» تدعم وتزيد القوة الأمريكية في العالم الثالث، وبهذه الصـورة، فإن الاحتمال الأكبر أن لا تعارض حكومة الولايات المتحدة ذلك، حتى ولو أحدث تسويق إسرائيـل المكثف والمستقـل للسـلاح آثاراً جانبية غير مرغوبة على المصالح الأمريكية المنظورة. وعلى النقيض من ذلك، وطالما أن هناك معارضة قوية للتدخل الأمريكي في العالم الثالث من قبل الكونغرس وعند الشعب الامريكي، فالمحتمل أن يتزايد الدور العسكري الإسرائيلي في العالم الثالث.

وهناك عاملان في غاية الأهمية ومن الصعب تقدير تأثيرهما على التحليل المقدم ها هنا على وجه الدقة، وهما الاقتصاد والحرب. فالأزمة الاقتصادية في إسرائيل يمكن أن تصل إلى حال لا يمكن التحكم فيه، كما أن الانهيار الاقتصادي الكامل لا يمكن تجنب تصوره. والصراع الاجتماعي الناتج عن ذلك يمكن أن يغـير السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي أكثر من أي فعل من قبل الفلسطينيين أو الاقطار العربية. وحدوث أزمة حادة في الاقتصاد الأمريكي بما يجعل من المستحيل على الولايات المتحدة أن تواصل دعمها لإسرائيل بالمستويات الحالية أو المتوقعة يمكن أن يكون له التأثير نفسه. واحتمال حدوث حرب عربية ـ اسرائيلية أخرى يكون احتمالاً كبيراً إذا لم يتوافر حل للنزاع. ورغم أن العرب لا يحتمل أن يسجلوا نصراً عسكرياً في هذه الحرب، إلا أنها قد تسبب غلياناً سياسياً في إسرائيل. وسواء مع الانهيار الاقتصادي أم الحرب، فإن الاستقطاب السياسي والسخط داخل المجتمع الإسرائيلي سوف يشتدان، كما سيكون من الصعب التنبؤ بنتائجهما. والتصورات التي يمكن قبولها تتراوح فيما بين حدوث انقلاب عسكري يميني، وظهور قيادة واقعية مهيّأة للتعاون مع الشعب الفلسـطيني على أسـاس الاعتـراف المتبـادل بحق تقرير المصير. ومع غياب أية مبادرات سيـاسية، فلسطينية أو عربية، هامة، فإنّ الصراع الداخلي في إسرائيل يمكن أن يبرز كأحد أهم المحددات لمستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي□

(٢٢) اصبحت المعلومات عن الذين يتلقون الصادرات العسكرية والمنشورة من الولايات المتحدة الامريكية متاحة عن سعة. انظر: Klieman, *Israeli Arms Sales;* Various issues of: World Armament and Disarmament Agency, *SIPRI Year Books;* Israel Shahak, *Israel's Global Role: Weapons for Repression* (Balmont, MA.: Association of Arab-American University Graduates, 1982); Ronald Slaughter, «Israel Arms Trade: Cozying up to Latin Armies,» *NACLA Report on Americas* (January-February 1982), pp. 48-54; Clarence Lusane, «Israeli Arms in Central America,» *Covert Action Information Bulletin*, no. 20 (Winter 1984), pp. 34-37, and James Adams, *Israel and South Africa: The Unnatural Alliance* (London: Quartet, 1984).

# مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني وصور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية

د. أحمد صدقي الدجاني

**رئيس المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم ـ منظمة التحرير الفلسطينية.**

## مقدمـــة

تبحث هذه الورقة في «مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني خلال الثلاثين عاماً القادمة»، أي حتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين الميلادي، فتنظر في «صور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية، وتطرح الاشكال المختلفة لاحتمالات مستقبل الصراع مبرزة العناصر التي يمكن اعتبارها حاكمة في تحديد هذه الاشكال» ويشير كاتب الورقة بالرجوع إلى دراسته المستقبلية «مسيرة شعب فلسطين العربي وآفاق الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الثمانينات» التي كتبها في مطلع العقد التاسع، وإلى كتابه **ماذا بعد حرب رمضان؟** الذي كتبه في اعقاب تلك الحرب، وذلك لاستحضار الخطوط الرئيسية في رؤية مستقبل الصراع، لأن تركيزه في هذه الورقة سيكون على الإجابة عن التساؤلات التي تضمّنها التصور الموضوع لها. وهذه التساؤلات هي:

١ ـ ما هي الأشكال المطروحة حالياً لحل أو تسوية المشكلة الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي؟

٢ ـ ما هي العناصر والعوامل الداخلية (في داخل اسرائيل والشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير)، والاقليمية والدولية المؤثرة دون الدخول في تفاصيل كل منها التي تعتبر محددة أو حاكمة؟

٣ ـ ما مدى الاستمرارية في هذه الاشكال والعناصر المشار اليها في ١ و ٢؟ وهل يمكن في مدة الاعوام الثلاثين المقبلة أن تظهر أشكال جديدة للتسوية أو عناصر تؤثر على مسار الصراع؟ وتحديداً ما هي آثار التطور العالمي (الثورة التكنولوجية، ثورة المعلومات وتدفقها، العلاقة بين العملاقين والمبادرة الاستراتيجية الامريكية ودور اسرائيل فيها..) على المشكلة موضوع البحث؟

هل تؤدي هذه التطورات إلى ازدياد أهمية اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة أم العكس؟ إلى أي مدى تؤثر الأوضاع الاقليمية وخصوصاً نوعية العلاقات بين الاقطار العربية، «السيناريوهات» المختلفة

للتطور العربي على المشكلة موضوع الدراسة؟

يستشعر كاتب الورقة الحاجة بين يدي الإجابة عن هذه التساؤلات إلى أن يطرح بإيجاز فهمه لحديث المستقبل ومنهجه في الدراسة المستقبلية.

إنّ حديث المستقبل يلبّي حاجة إنسانية في استشراف آفاق الغد واستشفاف كنه ما سيأتي. وكما أنّ الذي يعرف من أين، يعرف إلى أين، فإن الذي يتشوّف غده يدرك بوعي أين يقف اليوم. وواضح أن حديث المستقبل وثيق الصلة بحديث الحاضر والماضي. وهو ليس مجرد تنبؤ يقوم على الرجم بالغيب ولكنه محاولة علمية تتكامل فيها الدراسات لمعرفة جوانب صورة الحاضر، وتلاحظ فيها سنن الحياة ومجرى الحركة التاريخية من خلال دراسة الماضي، وترسم في ضوء ذلك كله صورة المستقبل.

إنّ هذا الحديث ينطلق من إدراك أن توقّع ما سيحدث مرتبط بتطلّع الإنسان إلى الإسهام في صنع المستقبل. فالفرد الإنساني قادر على أن يكون فاعلاً في الأحداث، وذلك هو أيضاً شأن المجتمع الإنساني والإنسان وإن لم يكن بإمكانه الوقوف في وجه حركة التاريخ، إلا أن بإمكانه التأثير على تيار الأحداث المتدفق وتحويله لصالحه. وهكذا فإن الحديث المستقبلي يوظّف المعرفة للفعل والتأثير، ويحاول تحديد ما ينبغي دون أن يغفل عن توقّع ما سيكون. والغاية أن تتوافق من خلال الفكر والإرادة والقدرة صورة الآمال مع صورة التوقعات.

إن مكوّنات التفكير المستقبلي إذن، هي إدراك لحقائق الواقع القائم، ووعي لعبر الماضي وسنن الحياة ومجرى الحركة التاريخية فيه، وتصوّر لمستقبل يقترن فيه الحلم بالفعل. ومنهج الدراسة المستقبلية يعتمد النظرة الشاملة لموضوع البحث بغية رؤية مختلف أبعاده والإحاطة بجوانبه كلها. وهو يقوم على معرفة صورة الواقع وتحليلها، والربط بين هذه الصورة وبين مجرى الحركة التاريخية التي أوصلت إلى هذا الواقع.

ويكون الانطلاق من ذلك إلى تشوف المستقبل وطرح ملامحه والتوقعات التي يحتمل حدوثها فيه كاستمرار للحركة التي تحكم الواقع والبدائل والخيارات القائمة. ولا يغيب في هذا الطرح، دور إرادة الفعل عند الإنسان والمجتمع الإنساني في الاختيار وصنع المستقبل وترجيح بديل على آخر. كما لا يغيب عن البال أيضاً دور الحلم عند الإنسان والمثل الأعلى عند المجتمع الإنساني في صنع إرادة الفعل هذه، ومن ثم توفير القدرة على الفعل.

بقي أن يذكر كاتب الورقة في هذه المقدمة أنه فضّل استخدام مصطلح الصراع العربي ـ الصهيوني على مصطلح الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك لأن تعبير «الصهيوني» يرسم دائرة تضمّ إسرائيل الصهيونية والحركة الصهيونية العالمية التي هي في قلب الصراع، بشقيها اليهودي وغير اليهودي، كما أنّ هذا التعبير يُبرز البعد العقيدي في الصراع، ويتضمّن صفة العنصرية على اعتبار أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية. وقد استخدم كاتب الورقة أيضاً مصطلح قضية فلسطين لأن تعبير القضية ذو مدلول أشمل من تعبير المشكلة أو تعبير المسألة.

## أولاً: الأشكال المطروحة حالياً لحل أو لتسوية قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني

إن هناك حالياً عدداً من الأشكال المطروحة كحلّ للقضية وللصراع. وتتعدد هذه الأشكال تبعاً

لتعـدّد أطراف الصراع والمهتمين به ولاختلاف منطلقات الحل وغاياته، وتنوّع صعيد الطرح. فهناك أشكال لحلول إسرائيلية ـ صهيونية، وأخرى لحلول عربية، وحل أمريكي، وآخر سوفياتي وثالث أوروبي غربي، ورابع ينتسب لدول عدم الانحياز. وهناك أشكال لحلول مطروحة على الصعيد الرسمي وأخرى مطروحة على الصعيد الشعبي. وهناك أشكال لحلول مرحلية وأخرى لحلول نهائية. وجميع هذه الأشكال تعبّر عن المرحلة التي يمرّ بها الصراع العربي ـ الصهيوني اليوم، بكل ما تموج به هذه المرحلة من تيارات، وما تتميز به من سمات وما يحكمها من حقائق. وتتأثر هذه الأشكال أيضاً بالمناخ الذي يحيط بالصراع.

حين ننظر بين يدي عرض هذه الأشكال في المناخ المحيط بالصراع في هذه الفترة في ربيع ١٩٨٦، نجد أنه ملبّد مكفهرّ يسوده جو من التوتر تبدو فيه المنطقة مهيأة لحدوث انفجارات في الصراع العربي ـ الصهيوني تطرح معطيات جديدة، فتفسح المجال أمام تغليب أحد هذه الأشكال لإيجاد حل له. وذلك بعد أن تعثرت محاولات عدة قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الصراع وفق مشروع ريغان الذي طرحه في ١/٩/١٩٨٢. وتشير الأحداث الجارية في المنطقة والتفاعلات التي تصاحبها إلى أن هذا الصراع العربي ـ الصهيوني الذي مضى عليه أكثر من قرن انتقل خلاله عبر عدة مراحل، يمر حالياً بفترة انتقال يودّع من خلالها مرحلة من مراحله ليدخل مرحلة جديدة.

إن الصراع العربي ـ الصهيوني الذي مرّ بمرحلة التسلل الصهيوني بين عامي ١٨٨٢ و ١٩١٧، ثم بمرحلة التغلغل الصهيوني بين عامي ١٩١٧ و ١٩٤٨، ثم بمرحلة الغزو الصهيوني ـ الاسرائيلي بعد قيام إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، لا يزال في منتصف العقد التاسع من هذا القرن في مرحلة التوسع الصهيوني ـ الاسرائيلي التي بدأت منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وقد تتابعت في هذه المرحلة عدة فترات فصلت بينها ووصلت أحداث هامة جرت في أعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٧ و ١٩٨٢ و ١٩٨٥ الذي شهد بداية فترة الانتقال الراهنة.

شهدت هذه المرحلة في بدايتها احتلال إسرائيل لبقية أراضي فلسطين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وسيناء المصرية، والجولان السورية. وقد اتسمت المرحلة على الصعيد الصهيوني بسيطرة فكرة التوسع وإقامة اسرائيل الكبرى وبسط هيمنتها على المنطقة العربية من خلال فرض الأمر الواقع على العرب وإقامة سلام إسرائيلي معهم. كما اتسمت على الصعيد العربي بتنامي ظاهرة المقاومة على الصعيد الشعبي، وبروز شعار إزالة آثار العدوان على الصعيد الرسمي. واتسمت على الصعيد الدولي بالدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الطرف الصهيوني في الصراع ليحتفظ بالاراضي العربية التي احتلها ويحقق التفوق على الطرف العربي.

لقد مضى على بداية هذه المرحلة ثمانية عشر عاماً احتدم خلالها الصراع وشهد مواجهات عديدة تراوحت بين عمليـات المقـاومة اليومية والحرب المتوسطة المدى والحرب الشاملة. كما شهد محاولات متتـالية للوصول إلى تسوية طرحت فيها أشكال للحل. وتأثرت هذه الأشكال بالأحداث التي جرت في فترات أربع متتالية.

شهدت الفترة الأولى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ الذي اتسم بالعمومية في صياغته، فبرز الخلاف حول تفسيره، وتعثرت محاولات التسوية على أساسه. كما شهدت تصاعد المقاومة ضد الاحتلال ونشوب ما عرف باسم حرب الاستنزاف. وقد طرحت الولايات المتحدة مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ التي قبلتها الجمهورية العربية المتحدة. ولم تنجح هذه المبادرة في

الوصول إلى تسوية، فتهيأ الجو من جديد لحدوث انفجارات. وحدث الانفجار الأكبر في الصراع حين نشبت حرب رمضان يوم السادس من تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٧٣ وخاضتها سوريا ومصر وشاركت فيها المقاومة الفلسطينية. واقترن بهذه الحرب استخدام البلدان العربية المنتجة للنفط السلاح النفطي.

شهدت الفترة الثانية في هذه المرحلة التي جاءت في أعقاب حرب رمضان محاولة للوصول إلى تسوية بعد أن طرحت الحرب معطيات جديدة. وانعقد مؤتمر جنيف الدولي برئاسة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أواخر عام ١٩٧٣ وحدث فك الاشتباك على الجبهة المصرية ثم على الجبهة السورية. وأبرمت مصر اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥. ولم تلبث مساعي التسوية أن تعثرت وبرزت عوامل حالت دون انعقاد مؤتمر جنيف الدولي مرة أخرى.

بدأت الفترة الثالثة في هذه المرحلة حين أقدم الرئيس السادات على الانفراد في محاولة التوصل إلى تسوية للصراع العربي ـ الصهيوني، فزار الكنيست الإسرائيلي يوم ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، وباشر التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وأعلن أن حرب ١٩٧٣ بالنسبة لمصر هي آخر الحروب.

وتميّزت هذه الفترة على صعيد التحرك السياسي بالصدع الذي أصاب الموقف العربي، وبمحاولة الولايات المتحدة الانفراد بفرض تسوية امريكية ـ إسرائيلية للصراع. وقد استغلت إسرائيل انشغال مصر بالتفاوض معها لتتوسع في لبنان. وهكذا قامت بغزو لبنان في آذار/ مارس ١٩٧٨، فنشبت الحرب الفلسطينية. ولم تلبث القوات الإسرائيلية ان انسحبت من الأراضي اللبنانية مع احتفاظها بالهيمنة على الشريط الحدودي. وتم في هذه الفترة إبرام اتفاق كامب ديفيد بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، متضمناً شقاً متعلقاً بسيناء وآخر متعلقاً بالضفة الغربية وقطاع غزة. ومثّل هذا الاتفاق تسوية جزئية انتهت بإبرام المعاهدة الاسرائيلية ـ المصرية في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٩، التي قبلت مصر بموجبها إقامة علاقات سلام مع اسرائيل والخروج من الصراع العربي ـ الصهيوني وتصاعدت في هذه الفترة المواجهة بين المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية في لبنان. وقامت إسرائيل بعدوانها على المفاعل الذري العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨١ كما شنت غارتها على بيروت في تموز/ يوليو ١٩٨١ واستمرت المواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية على مدى اسبوعين وأقدمت إسرائيل على ضمّ الجولان والقدس. وتميزت هذه الفترة فيما تميزت، بأن تكتل ليكود الصهيوني هو الذي أمسك زمام الأمور في اسرائيل خلالها. بعد أن نجح في انتخابات ربيع ١٩٧٧. وقد صعّد من سياسة العدوان بعد أن أبرم الاتفاق مع مصر، وبلغ العدوان الإسرائيلي ذروته بغزو لبنان يوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢، فنشبت الحرب الإسرائيلية ـ الفلسطينية في لبنان وجرت معركة بيروت التي استمرت حوالى ثلاثة شهور. وانتهت هذه بخروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت أواخر آب/ اغسطس ١٩٨٢.

شهدت الفترة الرابعة في هذه المرحلة محاولات عدة للوصول إلى تسوية لقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني. وذلك بعد أن طرحت حرب صيف ١٩٨٢ معطيات جديدة. وتميزت هذه الفترة بالمشاريع التي طرحت منذ بدايتها، وأهمها مشروع ريغان الأمريكي، ومشروع السلام العربي، ومشروع بريجنيف السوفياتي. كما تميزت باستمرار المواجهة على اكثر من صعيد في الصراع العربي ـ الصهيوني.

لنا بعد أن تعرفنا على المناخ الذي يحيط بالصراع حالياً، وعلى المرحلة التي لا يزال يقع ضمنها

بالفترات الاربع التي تتالت فيها، أن نعرض الأشكال المطروحة اليوم كحل لقضية فلسطين وله بصورة عامة. ويكون البدء بما هو مطروح منها على الصعيدين المحلي والاقليمي عند أطراف الصراع المباشرين في المستويين الرسمي والشعبي، ثم نأتي إلى ما هو مطروح منها على الصعيد الدولي.

## ١ ـ الأشكال المطروحة على الصعيد الصهيوني ـ الاسرائيلي

### أ ـ في المستوى الرسمي

يحدد برنامج حكومة العمال والليكود الائتلافية، التي تتولى مقاليد السلطة في اسرائيل منذ خريف ١٩٨٤، الخطوط الرئيسية لشكل الحل الذي تطرحه في هذه الفترة لقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني وينص البرنامج في أحد بنوده على أن إسرائيل «ستعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة في المنطقة بين الأردن وإسرائيل» ويرفض البرنامج اعتبار هذه المنطقة أرضاً فلسطينية، وهو يطلق في بند آخر على الأراضي الفلسطينية المحتلّة عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية اسم يهودا والسامرة ويتجنّب تطبيق أية سيادة عليها وعلى «إقليم غزة»، لا سيادة إسرائيلية ولا أية سيادة أخرى.

يرفض البرنامج أيضاً على صعيد سكان هذه الارض اعتبارهم من شعب فلسطين، فيسميهم «السكان العرب في يهودا والسامرة واقليم غزة»، أو «عرب يهودا والسامرة وإقليم غزة» وهكذا نجد البرنامج يرفض ضمناً الاعتراف بوجود قضية فلسطين والتعامل معها كقضية وطن وشعب، متابعاً السير وراء الإنكار الصهيوني للوجود الفلسطيني. وهذا ما يدفعه إلى النص في بند آخر على «أن اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية» التي هي ممثل هذا الشعب.

يلتزم البرنامج في الوجه المقابل بالعمل على تحقيق الأهداف الصهيونية عامة، «والهدف المركزي لدولة إسرائيل» بخاصة، وهو «جمع شتات الشعب اليهودي في وطنه»، من خلال تنشيط الهجرة اليهودية إلى فلسطين «من جميع البلدان» ويتعهد البرنامج بإقامة عدد من «المستوطنات خلال سنة»، «وبضمان تطوير المستوطنات التي أقيمت من قبل الحكومات الإسرائيلية»، وباتخاذ قرار بشأن «إقامة مستوطنات أخرى خلال السنوات القادمة». أي انه يتابع انتهاج سياسة الاستعمار الاستيطاني التي تهدف إلى تهديد الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

يتضمن البرنامج تصوراً صهيونياً إسرائيلياً لمعالجة جزء من قضية تحت اسم «عرب يهودا والسامرة وإقليم غزة». وذلك ضمن تصور أشمل لمعالجة الصراع العربي ـ الصهيوني يقوم على «ضمان استقلال دولة اسرائيل وتدعيم امنها، وإقامة السلام مع كلّ جاراتها» كما ينص أحد البنود. ويحدّد البرنامج أن هذه المعالجة يجب أن تستند إلى مثابرة الحكومة «على زيادة قوة جيش الدفاع الاسرائيلي وتعاظمها، وزيادة قوة الردع لديه، وزيادة قدرته على مواجهة أيّ تهديد عسكريّ، والعمل بشدة ضد الإرهاب من أيّ مصدر كان» والمقصود بالإرهاب هنا هو المقاومة العربية للاحتلال الصهيوني.

إن شكل الحلّ المطروح في هذا التصور الصهيوني الإسرائيلي «إنشاء حكم ذاتيّ كامل للسكان العرب في يهودا والسامرة وإقليم غزة» وفقاً لاتفاق كامب ديفيد. «ومشاركة عرب يهودا والسامرة وإقليم غزة في تقرير مستقبلهم» كما ورد في هذا الاتفاق. ويكون الوصول إلى هذا الحل من خلال «بدء مفاوضات سلام مع الأردن» تدعوه إسرائيل إليها، وتحرص الحكومة الإسرائيلية على تحقيق هدف سياسي مركزي لها في هذه الفترة، وهو عزل مصر عن الوطن العربي وذلك من خلال ما تسميه «استمرار مسيرة السلام مع مصر» ولا يتضمن شكل الحل المطروح أية اشارة إلى الجولان الذي أعلنت اسرائيل ضمه عام

١٩٨٢، ولا أي حديث عن تسوية مع سوريا. الامر الذي يدل على الطبيعة المرحلية لهذا الشكل، انطلاقاً من الاستراتيجية الصهيونية التي تعتمد ابرام اتفاقيات منفردة لتسويات جزئية مع البلدان العربية المجاورة لفلسطين واحدة بعد الأخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم الحكم الذاتي الذي تبنته الحكومة الإسرائيلية بعد إبرام اتفاق كامب ديفيد ينصرف إلى السكان دون الأرض ولم يتضمن برنامج حكومة العمل والليكود ما يشير إلى تغيير هذا المفهوم.

## ب ـ في المستوى الشعبي

المقصود بالمستوى الشعبي هو جميع القوى السياسية الموجودة في الكيان الصهيوني. وتضم هذه القوى السياسية أحزاباً وتنظيمات وكتلاً. وأهمية التعرف على الأشكال المطروحة لحل قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني في هذا المستوى الشعبي بالغة في دراسة مستقبلية تمتد برؤيتها إلى ثلاثة عقود قادمة. وذلك لأن التفاعلات الجارية بين هذه القوى السياسية هي التي سترسم صورة المستقبل السياسي داخل الكيان الصهيوني، ولأن التداخل شديد في إسرائيل بين المستويين الشعبي والرسمي. وقد رأينا كيف أثرت أفكار كتلة ليكود مثلا على سياسة إسرائيل أثناء وجودها في المعارضة حتى عام ١٩٧٧، ثم أثناء توليها الحكم في السنوات السبع التالية.

نبدأ بالتجمع العمّالي «المعراخ» فنجد في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٨٤ شكل الحل الذي يتبنّاه وارداً تحت عنوان «مبادىء لحل دائم في الضفة والقطاع». وجوهر هذا الحل هو «ان المشكلة الفلسطنية بكل جوانبها ـ يجب أن تجد حلاً لها في إطار اردني ـ فلسطيني. ويمكن للدولة الأردنية الفلسطينية ان تمتد على مناطق الأردن الذي معظم مواطنيه من الفلسطينيين، وعلى مناطق محددة مكتظة بالسكان العرب في الضفة والقطاع سيخليها الجيش الإسرائيلي مع إحلال السلام» وينّص البرنامج على «بقاء النظام الأمني للقوات الإسرائيلية والنظام الاستيطاني الذي يشمل غور الأردن، بما في ذلك البحر الميت، وغوش عصيون وضواحي مدينة القدس وجنوب غزة تحت السيادة الاسرائيلية» كما ينص على «ان نهر الأردن هو الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل، ولن يسمح لأي جيش اجنبي باجتيازه غرباً، وعلى أن القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل هي عاصمة دولة اسرائيل وستكون مقراً لرئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا». ويشرح البرنامج مبرر قبول التجمع العمالي الانسحاب من مناطق محددة مكتظة بالسكان العرب، ورفضه سياسة «ولا شبر» التي ينتهجها الليكود باعتبار أن هذه السياسية «قد تحول اسرائيل من دولة ذات طابع يهودي واضح إلى دولة ثنائية القومية فتتناقض مع الجوهر الصهيوني لاسرائيل» وهكذا نجد التجمع العمالي يتبنى ما يسميه «الحل الأردني ـ الفلسطيني» ويتشبث بالهدف الصهيوني العنصري ويرفض التعامل مع قضية فلسطين على أنها قضية وطن وشعب، ويقبل بالانسحاب من المناطق المكتظة بالسكان العرب للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، ويحدد شرق الأردن لتوطين غالبية شعب فلسطين.

ينطلق الحل الذي يتبناه تكتل ليكود من فكرة أن «أرض إسرائيل تمتد على جانبي نهر الأردن غرباً وشرقاً» وهي الفكرة التي نادى بها جابوتنسكي. ولذلك فهو يرفع شعار «ولا شبر» معبراً عن رفض الانسحاب من أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ومن الجولان السورية التي أعلن ضمها. ويتبنى التكتل على صعيد الوجود السكاني العربي في الضفة والقطاع فكرة إقامة حكم ذاتي لهم ينصرف إلى السكان دون الأرض، وقد فصل مشروع الحكم الذاتي الذي طرحه بيغن يوم ١٩٧٧/١٢/٢٨ هذه الفكرة، ويقول البند الثاني فيه «يقام في يهودا والسامرة وقطاع غزة حكم ذاتي اداري للسكان العرب في تلك المناطق بواسطة المقيمين فيها ومن أجلهم» كما يقول البند الرابع والعشرون «تتمسك إسرائيل

بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة وتأسيس تحالف بين شعبي جزئي ارض إسرائيل،» يستهدف التوسع في شرق الأردن. وهكذا نجد تكتل ليكود يجاهر بالعمل لتحقيق الهدف الصهيوني العنصري وينكر تماماً وجود قضية فلسطين، ويقتصر تعامله على من يسميهم المقيمين في يهودا والسامرة وقطاع غزة فيطرح مشروع حكم ذاتي إداري لهم.

ونأتي إلى القوى السياسية الدينية التي ظهرت على المسرح السياسي في الكيان الصهيوني بعد حرب ١٩٦٧، فنجد انها تزايد في تبنّيها الهدف الصهيوني العنصري. وتوجز شكل حل قضية فلسطين بطرد جميع ابناء شعب فلسطين العربي الصامدين في وطنهم المحتل.

إن حركة غوش إمونيم ـ ومعناها كتلة الإيمان تنادي «لا تنازل ولا انسحاب ولا تخلٍّ عن توطين جميع ارجاء ارض إسرائيل» وقد قامت على مبدأ «التعصب لأرض إسرائيل» التي تشمل كل أرض فلسطين والأردن. ورفعت شعار «لن تقيموا» والضمير منصرف إلى أهل البلاد الفلسطينيين، ويتضمن برنامجها القول «إن هذه البلاد لنا. ولا توجد هنا اية مناطق عربية واراضٍ عربية، بل أراضي إسرائيل تراث الآباء الخالد. وهي في جميع حدودها الواردة في التوراة تابعة للحكم الإسرائيلي».

لقد أوجز مائير كاهان مؤسس حركة كاخ، وهو حاخام عنصري أمريكي الجنسية، برنامج حركته حين خاض الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٨٤، برفع شعار «الموت للعرب». ويقوم تصوُّره في شكلَ حلّ قضية فلسطين التي لا يعترف بوجودها على طرد جميع العرب الفلسطينيين من وطنهم.

يتبنّى العنصريون الصهيونيون العلمانيون الذين أسسوا حزب هتحيا خطوط هذا الحل. ويلتقون عليه مع العنصريين الصهيونيين والمتدينين.

تبقى الإشارة إلى القوى السياسية التي تقبل بانسحاب اسرائيل من غالبية الأراضي المحتّلة عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية على هذه الأراضي تتعايش مع دولة اسرائيل. وقد طرحت قائمتا راكاح والتقدميين اللتان تضعان في اعتبارهما الصوت العربي شكل هذا الحل في برنامجهما الانتخابي لانتخابات عام ١٩٨٤ التي كشفت نتائجها عن حصولها على نسبة ضئيلة من المقاعد.

يتضح مما سبق أن الشكل الذي تطرحه الحكومة الإسرائيلية لحل قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني، وجميع الأشكال التي تطرحها القوى السياسية الصهيونية تنسجم مع الأهداف الصهيونية وتربط بين المرحلي منها والاستراتيجي. كما يتضح أنها تنطلق من نظرية صهيونية جامدة تقول: «إن السلام بين إسرائيل والعرب سيأتي حين يقتنع العرب نهائياً بعظمة القوة العسكرية الإسرائيلية التي تتجسد في احتلال اراضٍ عربية. ففي هذه الحالة سيقبل العرب إجراء مفاوضات لبلوغ تسوية، وتكون إسرائيل في هذه المفاوضات قادرة على فرض شروطها لأنها تحتلّ أراضي عربية».

ويتضح أيضاً أنّ الحل المطروح مشروط دوماً بالاعتراف المسبق بإسرائيل، وبإكمال ما يسمى بالتطبيع وتحقيق الأهداف الصهيونية خلال مرحلة ما يسمى بالسلام الذي يعني فرض الاستسلام على العرب.

## ٢ ـ الأشكال المطروحة على الصعيد العربي

### أ ـ في المستوى الرسمي

(١) **جامعة الدول العربية**: تتبنى جامعة الدول العربية مشروع السلام العربي الذي أقره مؤتمر

القمة العربي بفاس في ١٩٨٢/٩/٩. ويتضمن هذا المشروع ثمانية مبادىء. وقد عالج قضية فلسطين كقضية وطن وشعب، ولكنه حدد في المبدأ الأول تعامله مع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ودعا إلى «انسحاب إسرائيل من جميع هذه الاراضي بما فيها القدس العربية» كما أكد في المبدأ الرابع «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسته حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة» وقد نصّ المبدأ السادس على «قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس». وحدّد المبدأ الخامس «فترة انتقالية لا تزيد عن بضعة اشهر تخضع خلالها الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الامم المتحدة». ونص المبدأ الثاني «على إزالة المستعمرات التي اقامتها إسرائيل في الاراضي العربية بعد عام ١٩٦٧» كما نصّ المبدأ السابع على أن «يضع مجلس الامن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة». ونص المبدأ الثالث على «ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان بالاماكن المقدسة» ونص المبدأ الثامن على أن «يقوم مجلس الامن بضمان تنفيذ تلك المبادىء».

إن شكل الحل الذي يمكن أن نستخلصه من هذا المشروع بمبادئه الثمانية هو «قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية التي احتُلت عام ١٩٦٧. وذلك بعد انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في ذلك العام ـ بما في ذلك الجولان ـ وإزالة المستعمرات الإسرائيلية التي اقيمت في هذه الأراضي وضمان حرية العبادة لجميع الأديان بالأماكن المقدسة. وممارسة شعب فلسطين حقوقه الوطنية الثابتة. وقيام مجلس الأمن بوضع ضمانات السلام».

لا شك أن صدور قرار بهذا المشروع عن القمة العربية يمثل حدثاً يوقف عنده في تاريخ الصراع. فلأول مرة يصدر قرار عربي جماعي بتحفظ بلد واحد هو ليبيا يطرح شكل حل يتعامل مع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ويتحدث عن «اسرائيل» باسمها وعن «جميع دول المنطقة». الأمر الذي يوضح انه اعتمد «هدف إزالة آثار العدوان» ولكن القرار صيغ بشكل يمكّن من تفسير بعض بنوده بأنها تضع في اعتبارها الهدف الاستراتيجي وقد ساعدت عمومية الصياغة على ذلك. فالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين تتضمن الحق بالعودة إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وقيام دولة فلسطينية على جزء من أراضي فلسطين يعني إبراز الهوية الفلسطينية، والحديث عن ضمانات لسلام يضعُها مجلس الأمن دون الحديث عن اعتراف واضح بإسرائيل يفسح المجال للوقوف عند «إنهاء حالة الحرب».

(٢) **منظمة التحرير الفلسطينية**: لا تطرح منظمة التحرير الفلسطينية شكلاً محدداً لحل قضية فلسطين وإنما تطرح مبادىء وأسُساً قرّرها مجلسها الوطني للتحرك السياسي، وهي تتمسك بميثاقها الذي يقول بتحرير فلسطين.

لقد بحث المجلس الوطني مشروع السلام العربي في دورته السادسة عشرة بالجزائر شباط/ فبراير ١٩٨٣ واعتبر «قرارات قمة فاس الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب ان يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية» ويفهم من هذا النص الموافقة على المشروع، ولكن الصياغة تتيح للفصائل التي لا توافق عليه أن تعبر عن موقفها دون التناقض معه. كذلك عبّر المجلس الوطني عن «التقدير والتأييد للمقترحات التي تضمنها مشروع الرئيس بريجنيف الصادر في ١٩٨٢/٩/١٦ والتي تؤكد على الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا....» والصياغة هنا أيضاً تفسح المجال لتفسيرين. وأقر المجلس الوطني «أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الاردن على اسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين» بعد أن أكد على العلاقات الخاصة والمميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، والتمسك بقرارات المجلس الوطني الخاصة بالعلاقة مع الأردن، وبأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد أكد المجلس الوطني أيضاً قراراته في دوراته السابقة بشأن التحرك السياسي وأهمها النقاط العشر التي أقرها عام ١٩٧٤.

وهكذا نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية تتحول إلى حل مرحلي يتعامل مع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ولكنها تتمسك في الوقت نفسه بهدفها الاستراتيجي في تحرير فلسطين. وهي من أجل ذلك ترفض الاعتراف بإسرائيل. وقد سبق لها أن طرحت في مطلع السبعينات شعار دولة فلسطين الديمقراطية التي يعيش فيها جنباً إلى جنب الفلسطينيون من اتباع الاديان السماوية الثلاثة.

(٣) **الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني**: تم إبرام هذا الاتفاق بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١١/٢/١٩٨٥ بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بعمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ الذي قاطعته عدة فصائل فلسطينية. وحدث تحرك أردني ـ فلسطيني مشترك بموجب هذا الاتفاق الذي رفضته تلك الفصائل واستمر هذا التحرك لمدة عام أوقف الأردن بعده التعامل مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

إنّ هذا الاتفاق ينصّ على أنه ينطلق من روح قرارات فاس وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ومن الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردني والفلسطيني، ويتمشى مع الشرعية الدولية. كما ينص على اتفاق طرفيْه «على السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وفقاً لخمسة مبادىء وأسس».

يفهم من هذه المبادىء والأسس أنّ الشكل الذي يطرحه الاتفاق للحل يعتمد «الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين» وذلك بعد أن يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير على الارض التي تنسحب إسرائيل منها وفق قرارات مجلس الأمن مقابل السلام. ويكون حلّ مشكلة اللاجئين حسب قرارات الأمم المتحدة. وتحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها. وتجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك.

واضح أن هذا الاتفاق جاء ليعالج الاعتراضات الامريكية على مشروع السلام العربي، وبخاصة الاعتراض على إقامة دولة فلسطينية وذلك بطرح صيغة الاتحاد الكونفدرالي العربي. وبقبول مبدأ الأرض مقابل السلام ومبدأ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها دون أن يحدد هذه الجوانب. كما عالج الاعتراض الامريكي على تمثيل المنظمة في المؤتمر الدولي بأن تكون مشاركتها ضمن وفد أردني ـ فلسطيني، ما دامت لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود وقرار ٢٤٢. وقد تعثّر العمل بهذا الاتفاق بعد عام من إبرامه.

(٤) **الجماهيرية العربية الليبية**: أشرنا إلى أن ليبيا تحفظت على مشروع السلام العربي وهي تتبنى طرح شكل حل يقوم على تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني لها.

(٥) **جمهورية مصر العربية**: لم تشارك مصر في بحث مشروع السلام العربي بسبب تجميد عضويتها في جامعة الدّول العربية بعد إبرامها اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام الاسرائيلية ـ المصرية عام ١٩٧٩. وشكل الحلّ الذي تلتزم به يحدد ماورد في اتفاق كامب ديفيد في الشق الخاصّ بالضفة الغربية وغزة وفقاً لتفسيرها له. ويعتمد هذا الشكل «حلّ المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها» و «توفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة» يمّر بفترة انتقالية لمدة خمس سنوات. وقد فصّل الاتفاق الخطوات التي يمر بها التفاوض لبلوغ هذا الشكل، وترك تحديد الوضع النهائي

للضفة الغربية وغزة وعلاقتهما مع الجيران للتفاوض. ومعلوم أن المباحثات الاسرائيلية ـ المصرية لتنفيذ هذا الاتفاق توقفت بعد أن وصلت إلى طريق مسدود. وتجدر الاشارة إلى أن التصريحات المصرية تعلن موافقتها على أي شكل للحل تتوافق عليه الأطراف. وقد أيدت الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني.

### ب ـ في المستوى الشعبي

لا تزال غالبية القوى السياسية في الوطن العربي تتبنى في برامجها السياسية الهدف الاستراتيجي بتحرير فلسطين على تبني بعضها الهدف المرحلي. وإذا استثنينا الحزب الوطني الديمقراطي في مصر الذي يؤيد اتفاقية كامب ديفيد، فإن بقية الأحزاب والقوى السياسية ترفضها وتتجه بعض التنظيمات السياسية التي تتبنى الماركسية إلى القبول بحل يقوم على تقسيم فلسطين انطلاقاً من الموافقة على قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، بينما تعلن الأحزاب القومية والتنظيمات الإسلامية تمسكها بالهدف الاستراتيجي وتربّي اعضاءها على أساس ذلك. ويلاحظ على صعيد الساحة الفلسطينية أنّ جميع القوى السياسية تتشبث بالهدف الاستراتيجي وهناك إجماع على رفض الاعتراف بإسرائيل.

## ٣ ـ الاشكال المطروحة على الصعيد الدولي

### أ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

طرحت الولايات المتحدة مشروع الرئيس ريغان في ١/٩/١٩٨٢ وينطلق هذا المشروع من اتفاق كامب ديفيد الذي أشرفت الولايات المتحدة على ابرامه عام ١٩٧٨، ويأخذ في الاعتبار ما طرأ على موقفها خلال السنوات الاربع الفاصلة بينهما.

إنّ الشكل المطروح في هذا المشروع هو «تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الاردن. ويتحدد الوضع النهائي لهذه الاراضي عن طريق الأخذ والعطاء في المفاوضات» ويعارض المشروع بصراحة قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع كما يعارض قيام إسرائيل بضمها أو «السيطرة الكاملة عليها» ويرى المشروع «أن حجم الاراضي التي يجب أن يطلب من اسرائيل التخلي عنها سيتأثر إلى حد كبير بحجم ما يتحقق من سلام حقيقي وتطبيع للعلاقات وبالترتيبات الأمنية المعروضة في المقابل.» كما يرى «أن حكومة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة مرتبطة مع الأردن توفر أفضل فرصة لسلام عادل دائم ومتين».

وتتمسك الولايات المتحدة بإجراء التسوية على مراحل مع كل جبهة عربية على انفراد. وهي ترفع شعار الأرض مقابل السلام، وتصر على التطبيع، وضمان أمن دولة إسرائيل بتحقيق تفوقها العسكري على الأقطار العربية مجتمعة. وهي ترى انسحاب اسرائيل عن «أراضٍ عربية احتلتها عام ١٩٦٧ وليس من كل الاراضي. وتتمسك بأن تبقى القدس موحدة. وقد تطورت أفكارها بشأن «حل مسألة اللاجئين» لتصل إلى توطينهم حيث هم متبنّية التفسير الإسرائيلي الذي يتحدث عن لاجئين عرب فلسطينيين ولاجئين يهود. وقد أيدت الولايات المتحدة الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، وحاولت التحرك طوال سنة لإجراء مفاوضات للتّسوية، ولكنها لم تنجح.

### ب ـ الاتحاد السوفياتي

توضّح (الاقتراحات السوفياتية بصدد التسوية الشرق اوسطية) التي أعلنها الاتحاد السوفياتي في ٢٨/٧/١٩٨٤ شكل الحل الذي يطرحه لقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني. ويتضمّن

هذا الحل (قيام دولة فلسطينية مستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية) وذلك بعد انسحاب إسرائيل الكامل من هذه الأراضي وإزالة المستوطنات الإسرائيلية منها وإشراف الأمم المتحدة عليها لفترة انتقالية لا تتجاوز بضعة أشهر. ولهذه الدولة المستقلة بعد قيامها أن تحدد بحكم حقوق السيادة علاقاتها مع البلدان المجاورة بما في ذلك احتمال تكوين اتحاد كونفدرالي. ويجب أن تتاح للّاجئين الفلسطينيين الإمكانية التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة للعودة إلى ديارهم أو اختيار التعويض.

ترى هذه المقترحات أنه يجب أن يضمن فعلياً حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور الأمني والمستقل بشرط مراعاة المعاملة التامة بالمثل. ويجب أيضاً إيقاف حالة الحرب وإحلال السلام بين البلدان العربية وإسرائيل، وإعداد الضمانات الدولية للتسوية وإقرارها. وتطرح المقترحات سبل بلوغ التسوية من خلال مؤتمر دولي، فتحدد أهدافه وقوام المشاركين وتنظيم أعماله. وهي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً أساسياً. تجدر الإشارة هنا أن الاتحاد السوفياتي عارض الاتفاق الأردني - الفلسطيني المبرم في شباط/ فبراير ١٩٨٤.

## ج - أوروبا الغربية

لا يزال بيان البندقية الذي أصدرته المجموعة الأوروبية في ١٣/٦/١٩٨٠ هو الذي يحدد تصوّر هذه الدول لشكل الحل. ويرى البيان أن المشكل الفلسطيني لا يمكن اعتباره مجرد مشكل لاجئين (وينبغي في آخر الأمر أن يحظى بحلّ عادل) قوامه (ممارسة حقّه كاملاً في تقرير المصير بطريقة ملائمة تضبط في إطار الحل السلمي الشامل). وتكون ممارسة هذا الحق بعد (أن تضع إسرائيل حداً للاحتلال الذي تمارسه منذ حرب ١٩٦٧). ويرى البيان أن المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية وتشكل عائقاً خطيراً لمسيرة السلام. ويؤكد البيان بدايةً على حق اسرائيل مع جميع دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة. كما لا يقبل أيّ بادرة تتخذ من جانب واحد بهدف تغيير وضعية القدس.

لقد أيّدت المجموعة الأوروبية بعد ذلك الاتفاق الأردني - الفلسطيني وتحمست لفكرة الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين ولوفد أردني - فلسطيني مشترك.

## د - دول العالم الثالث

تتبنى هذه الدول في كتلة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية قرارات الأمم المتحدة في حل قضية فلسطين كما تؤيد مشروع السلام العربي.

## هـ - الأمم المتحدة

تمثل الأمم المتحدة الشرعية الدولية. وقد انشغلت بقضية فلسطين والصراع العربي - الصهيوني منذ نشوئها. وهناك قرارات كثيرة صدرت عنها تطرح حلولاً لها. وواضح أن هذه القرارات لم تنفذ. سواء تلك التي صدرت عن الجمعية العمومية، أم عن مجلس الامن.

تنطلق جميع هذه القرارات من فكرة تقسيم فلسطين إلى قسمين وإقامة دولة إسرائيل على أحدهما، وينص قرار التقسيم الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ على ذلك، وعلى إقامة دولة عربية فلسطينية في القسم الآخر، ويوضح العلاقة التي يمكن أن تقوم بين القسمين. وقد أوضح القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨

حق اللاجئين في العودة أو التعويض. وصدر القرار ٢٤٢ عن مجلس الأمن عام ١٩٦٧ ليعالج الصراع العربي ـ الصهيوني والأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وتضمّن انسحاب إسرائيل من تلك الأراضي، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وأجراء تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. ولم تلبث الجمعية العامة أن أصدرت عدداً من القرارات الخاصة بقضية فلسطين بعد أن تصاعدت مقاومة شعب فلسطين العربي. وأكد القرار ٣٣٦ لعام ١٩٧٤ حق شعب فلسطين في تقرير المصير والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين والحق في العودة، والحق في النضال لاستعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وكانت الأمم المتحدة قد اعترفت عام ١٩٦٩ بالهوية الوطنية الفلسطينية (وبالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني) معتبرة قضية فلسطين قضية شعب ووطن، ومدركة أنّ مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم القابلة للتصرف المقررة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان الرسمي لحقوق الإنسان.

## ثانياً: العناصر والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية المؤثرة التي تعتبر محددة أو حاكمة

### ١ ـ نبدأ بالطرف الصهيوني

أ ـ **عامل العقيدة الصهيونية والحركة الصهيونية**: ان لهذا العامل تأثيره الفعال في مسار الصراع العربي ـ الصهيوني وفي النظرة الإسرائيلية لقضية فلسطين، وفي محاولات تحقيق الهدف الصهيوني. فقوة العقيدة الصهيونية أو ضعفها يظهر في عملية التهجير اليهودي إلى فلسطين المحتلة وعملية النزوح اليهودي منها. كما يظهر في رفض الاعتراف بقضية فلسطين كقضية شعب ووطن، ويظهر في عمليات التوسع الصهيوني عن طريق الاستعمار الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة، ويظهر أخيراً في مطامع التوسع الصهيوني في أراضٍ عربية أخرى. كذلك فإن قوة الحركة الصهيونية، التي تتبنى هذه العقيدة وتدعو لها وتوظفها لبلوغ أهدافها الحركية أو ضعفها، تنعكس على ذلك كله وعلى النفوذ الصهيوني في الغرب بخاصة. وتتوقف قوة هذه الحركة على تنظيماتها في التجمعات اليهودية، وهي تتأثر بالظروف المحيطة بهذه التجمعات وبالاتجاهات الغالبة فيها بشأن الاندماج.

ب ـ **عامل الأمن في الكيان الصهيوني**: لما كان الكيان الصهيوني يقوم على الاستعمار الاستيطاني، فإن لعامل الأمن تأثيره البالغ في جذب المستعمرين وفي استقرارهم. والامن المقصود هنا هو الامن على الحياة، وهو يتوقف على شعور الفرد والجماعة بقوة الأخطار التي تواجههم، وبقدرتهم على مواجهة هذه الأخطار. وهكذا فإنّ هذا العامل يقوى حين تحقّق اسرائيل تفوقاً عسكرياً ويضعف حين تبدو المقاومة العربية للغزوة ـ على مختلف الصعد ـ فعّالة.

ج ـ **العامل الاقتصادي ـ الاجتماعي**: يبدو أثر الجانب الاقتصادي من هذا العامل في إغراء اليهود للإقبال على الاستعمار الاستيطاني والاستمرار فيه حين يكون الاقتصاد الإسرائيلي مزدهراً. ويختلف الامر تماماً حين يعاني هذا الاقتصاد من أزمات، فتقوى حركة النزوح من الكيان الصهيوني وتضعف حركة التهجير اليه. ويؤثر هذا العامل أيضاً على استخدام العمال العرب الفلسطينيين المقيمين تحت الاحتلال، ويؤدي انتشار البطالة بينهم إلى نمو توجهاتهم نحو المقاومة.

إنّ الجانب الاجتماعي من هذا العامل يتجلّى في مدى قدرة الكيان الصهيوني على دمج اليهود في

بوتقة واحدة، وعلى إسكات التناقضات القائمة بينهم. وواضح أن تفجّر هذه التناقضات ينفخ في حركة النـزوح. كما أن ازدياد نفوذ اليهود الشرقيين ووصولهم إلى المشاركة في السلطة يهزّ أوضاع اليهود الغربيين ويغريهم بالعودة إلى الغرب من حيث جاءوا.

د ـ **العامل الاستعماري الغربي**: لما كانت الحركة الصهيونية في نشأتها ومسارها جزءاً من الاستعمار الغربي وفصيلاً من فصائله، فإن قوتها أو ضعفها وقوة الكيان الصهيوني أو ضعفه تتأثران بقوة التوجهات الاستعمارية الغربية أو ضعفها، وهذا يعني أنهما تتأثران بخاصّة بأوضاع الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود الغرب منذ الحرب العالمية الثانية وبأوضاع الدول الأوروبية ذات الماضي الاستعماري وفي مقدمتها بريطانيا التي تحملت مسؤولية إقامة الكيان الصهيوني.

## ٢ ـ الطرف العربي

أ ـ **عامل عقيدة التحرير**: إن لهذا العامل تأثيره الفعال في النظرة العربية إلى الكيان الصهيوني واعتباره كياناً غير شرعي، ومقاومته. وقوة هذه العقيدة هي التي تؤجج المقاومة العربية للوجود الصهيوني الاستعماري، وتحول دون الاعتراف به والتسليم له. وترتبط عقيدة التحرير بدوائر الانتماء الروحية والقومية والوطنية، وتعرب عن نفسها على الصعيد الروحي بالجهاد. وهذا العامل هو عائق أساسي أمام محاولات التطبيع الإسرائيلية والقبول بالأمر الواقع على الصعيد العربي.

ب ـ **أوضاع شعب فلسطين العربي داخل وطنه المحتل وخارجه**: تؤثر هذه الأوضاع على حال مواجهة شعب فلسطين العربي للغزاة ومقاومتهم للاستعمار الصهيوني الاستيطاني، وواضح أن لبروز الكيان الفلسطيني الذي يجسّد وجود هذا الشعب، ولتحقق الوحدة الوطنية فيه، ومبايعة قيادة تتمتع بالشعبية، أثراً كبيراً على اطلاق طاقاته للمقاومة. وواضح أيضاً أنّ لانتعاش عقيدة التحرير في الوطن العربي أثرها البالغ على بلوغ هذه العقيدة المدى على صعيد شعب فلسطين.

إن للوجود الفلسطيني على أرض فلسطين المحتلة في الجزء المحتل عام ١٩٤٨ والضفة الغربية وقطاع غزة، أثره الفعّال على مسار الصراع. وبقدر ارتباط هذا الوجود بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تجسّد الكيان الفلسطيني بقدر ما تزداد فاعليته في مواجهة الاحتلال، وبقدر النهوض بهذا الوجود في مختلف المجالات بقدر ما يقوى الانتماء فيه لفلسطين ويقاوم المحاولات الصهيونية لاستلاب هويته. كذلك فإن ارتفاع نسبة التزايد السكاني فيه لها تأثير إيجابي إذا اقترنت بنهضته.

إنّ للوجود الفلسطيني في الأقطار العربية المجاورة لفلسطين أثره في تحقيق التواصل مع شعب فلسطين العربي داخل الوطن المحتل، وفي التفاعل مع الشعب العربي في هذه الأقطار. والأمر نفسه قائم في البلدان العربية الأخرى.

إن توجهات منظمة التحرير الفلسطينية فيما يخص الهدف الاستراتيجي والأهداف المرحلية، وفيما يخص علاقاتها العربية له أثره على مسار الصراع. وواضح أن تمسّك المنظمة بالهدف الاستراتيجي وإقامتها علاقات عربيّة تخدم النضال لبلوغ هذا الهدف، يوُجد مناخاً صالحاً لتصعيد المقاومة. وواضح أيضاً أنّ وجود قواعد لها في الأقطار العربية المجاورة أمر ضروري لاستمرار المقاومة وتصعيدها.

ج ـ **أوضاع الأقطار العربية المجاورة لفلسطين**: تؤثر هذه الأوضاع على حال مواجهة حكومات

هذه البلدان والشعب العربي فيها للغزوة الصهيونية التي تستهدفها، وعلى تمكين شعب فلسطين العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية من القيام بدورها في المواجهة. ويتفاوت حجم تأثير كل قطر ونوعه بحسب امكاناته التي تتحد بفعل عوامل سكانية وجغرافية واقتصادية وعسكرية ونفسية. ويتأثر مسار الصراع العربي ـ الصهيوني بالعلاقات القائمة بين هذه الأقطار، فيقوى التأثير العربي عليه حين تتكامل ويضعف حين تتصادم وتتناقض. كما يتأثر بالعلاقات القائمة بينها وبين الأقطار العربية الأخرى وفق القانون نفسه.

د ـ **أوضاع الأقطار العربية الأخرى**: تؤثر هذه الأوضاع على حال المواجهة العربية للعدوان الصهيوني، وعلى دعم منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها، وتتأثر هذه الأوضاع بالواقع القائم في كل قطر منها وبالعلاقات القائمة بينها، وبالعلاقات القائمة بينها وبين جيرانها التي تمثل عمق الوطن العربي، وبالعلاقات القائمة بين جيرانها وبين الكيان الصهيوني، وبالعلاقات القائمة بينها وبين البلدان الأخرى.

هـ ـ **عامل القوة الذاتية العربية**: إنّ هذا العامل هو جماع العوامل السابقة. وهو العامل الحاسم في تحديد مسار الصراع ومستقبله. ويتأثر هذا العامل بحال النظام العربي الذي يحكم علاقات الأقطار العربية ببعضها البعض، وبوجود قيادة عربية تقود هذا النظام، وبالقدرة على الاعتماد على النفس، وبالعلاقات العربية على الصعيد الدولي.

و ـ **العلاقات العربية الدولية**: هناك أولاً دائرة العلاقات العربية الاسلامية، ومدى القدرة على توظيف إمكانات الدول الإسلامية في مواجهة الغزوة الصهيونية، وهناك ثانياً دائرة العلاقات العربية الآسيوية والافريقية ضمن الخط نفسه في إطار منظمة الوحدة الافريقية وكتلة عدم الانحياز. وهناك ثالثاً دائرة العلاقات العربية بدول المنظومة الاشتراكية، ولها دور خاص في كيفية مواجهة العامل الاستعماري الغربي الداعم للاستعمار الصهيوني الاستيطاني، وهناك رابعاً دائرة العلاقات العربية بالمجموعة الأوروبية وبالولايات المتحدة الأمريكية اللتين تمثلان المكوّن للعامل الاستعماري الغربي.

## ٣ ـ العوامل الدولية المحددة

أ ـ **سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني**: لهذا العامل أثره الواضح في تمكين الكيان الصهيوني من ممارسة سياسته العدوانية ضد العرب، والاستمرار في احتلال الأراضي العربية، وانتهاج سياسة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، والحيلولة دون ممارسة شعب فلسطين العربي حقه في تقرير المصير وحقه في العودة إلى الوطن، وضمان تفوق إسرائيل العسكري على الاقطار العربية. وقد أقامت الولايات المتحدة تحالفاً استراتيجياً مع إسرائيل طوّر العلاقة القائمة بينهما إلى حد يقترب من (الاندماج).

ب ـ **العلاقة بين الدولتين الأعظم وحالة التوازن الدولي**: يستطيع الاتحاد السوفياتي بمعارضته للسياسة الامريكية في المنطقة أن يعرقل مساعيها للسيطرة عليها، وذلك من خلال دعمه لبعض الأقطار العربية التي تقاوم تلك المساعي. ويعتبر موضوع (قضية فلسطين وأزمة الصراع العربي ـ الصهيوني) أحد الموضوعات التي يتضمنها جدول أعمال المباحثات الأمريكية ـ السوفياتية. ويحاول الاتحاد السوفياتي جاهداً أن يمنع انفراد الولايات المتحدة بالمنطقة ويسعى إلى المشاركة في الوصول إلى تسوية للصراع. وواضح أن تفاهم الدولتين الأعظم يمكن أن يهيّء مناخاً صالحاً للبحث في تسوية،

كما أنّ أزمة الانفراج تشجّع الولايات المتحدة على الانفراد.

ج ـ **سياسة المجموعة الأوروبية تجاه قضية فلسطين**: لهذا العامل أثر محدود بسبب تأثر هذه السياسة بالسياسة الامريكية وعدم قدرة المجموعة الأوروبية انتهاج سياسة مستقلة. ويظهر أثر هذا العامل في دعمها المباشر وغير المباشر للحركة الصهيونية في أغلب الأحيان، وفي تطلّعها أحياناً لمتطلبات مصالحها في المنطقة العربية، ولعلاقات بعض أعضائها بالبلدان العربية.

د ـ **أوضاع حركات التحرر**: يؤّثر هذا العامل على مناخ التحرير في عالمنا بصورة عامة وينعكس هذا المناخ على مناخ الصراع العربي ـ الصهيوني. ويضيّق انتصار حركات التحرير الخناق على القلعتين العنصريتين في فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا.

هـ ـ **الأمم المتحدة**: تمثل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الشرعية الدولية وقد تغيّرت بنية المنظّمة الدولية بعد انضمام الدول المستقلة حديثاً إليها. وترسم هذه القرارات الخطوط الأساسية للحل الذي يمكن أن يكون مقبولاً على الصعيد الدولي.

## ثالثاً: مدى الاستمرارية في هذه الأشكال والعوامل خلال العقود الثلاثة القادمة

إن أمر الاستمرارية في الاشكال المطروحة لحل قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني ومدى هذه الاستمرارية، متوقف على العوامل التي حددت هذه الأشكال. وقد وضح من استعراضنا لها وللمرحلة التي يمر بها الصراع، أن هناك عوامل ثلاثة تقف وراء أيّ شكل مطروح وتؤثر في رسم خطوط التسويات.

### العامل الأول

هو الأمر الواقع الذي تفرضه الحروب التي تنشب عند تفجر الصراع. فالخطوط التي يقف عندها المتحاربون تؤثر في رسم خطوط التسويات. وقد رأينا في حروب الصراع العربي ـ الصهيوني كيف قامت اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ على أساس الخطوط التي رسمتها حرب ١٩٤٨. ورأينا كيف أثرت خطوط حرب ١٩٥٦ في صياغة بنود تسوية ما بعد الحرب فيما يخص خليج العقبة وسيناء وغزة. ورأينا كيف طرحت خطوط حرب ١٩٦٧ شعار الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى تلك الخطوط، وشعار إزالة آثار العدوان، ورأينا كيف تحددت بنود اتفاقات فصل الاشتباك بعد حرب عام ١٩٧٣ على أساس خطوط تلك الحرب. ثم رأينا كيف تأثرت صياغة اتفاق كامب ديفيد بالأمر الواقع القائم بفعل تلك الحرب.

تجدر الإشارة هنا إلى أن توقيت طرح أشكال الحل يرتبط بنشوب الحروب أو بحدوث التفجرات أو بتصاعد التوترات، ونلاحظ أنه ما من مبادرة للتسوية طرحت أو تحرك جرى إلا بتأثير ذلك.

### العامل الثاني

هو قرارات الأمم المتحدة التي تعبر عن محصلة الأوضاع الدولية. فمضامين هذه القرارات تؤثر

في رسم خطوط التسويات. وقد رأينا كيف طرح قرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧ فكرة تقسيم فلسطين. ورأينا كيف أثر القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن في أشكال الحل المطروحة اليوم. ورأينا كيف أثّر القرار ٣٣٦ لعام ١٩٧٤ في صياغة الأفكار لحل قضية فلسطين.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مضامين هذه القرارات تتأثر بشكل كبير بالعامل الأول أي بالأمر الواقع الذي تفرضه الحروب، كما تتأثر بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وبالمناخ الدولي السائد والتوازن الدولي القائم. وقد عكس قرار التقسيم ذلك كله مع التعسف في تفسير مبادىء الميثاق. وذلك هو شأن القرار ٢٤٢.

## العامل الثالث

هو عقيدة كّل من طرفي الصراع والقوة الذاتية لكّل منهما، ويتحكم هذا العامل في تحديد ما يمكن قبوله من أشكال الحلّ المطروحة وما لا يمكن، وهو يؤثر في العامل الأول ويشير إلى الاهداف الاستراتيجية. وقد رأينا كيف دفعت العقيدة الصهيونية العنصرية الكيان الصهيوني لممارسة الاستعمار الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. ورأينا كيف أسهمت عقيدة التحرير في رفض منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل، وفي تصعيد مقاومة شعب فلسطين العربي للاحتلال قبل ذلك.

ويتّضح مما سبق أنّ العامل الحاسم المباشر في أمر استمرارية الأشكال المطروحة للحل هو الحرب بمستوياتها الثلاثة: اليومي المحدود، والمتوسط المدى، والشامل. كما يتّضح أيضاً أنّ هذا العامل متوقف على مجموع العوامل المحددة التي سبق ذكرها.

لنا في ضوء ذلك أن نتشوف مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني من خلال تصوّر ما سيطرأ على العوامل المحددة لأشكال التسوية عاملاً عاملاً في العقود الثلاثة القادمة، وملاحظة المناخ الذي ستكوّنه مجتمعة. ونبدأ **بالعوامل الدولية المحددة**.

ـ إن أثر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني على مسار الصراع سيتوقف على وزن الولايات المتحدة في عالم الغد، كما أنّ تغير هذه السياسة مرهون بحدوث مستجدات في عدد من العوامل الحاكمة في الصراع العربي ـ الصهيوني.

ما هي الرؤية لمستقبل الولايات المتحدة في العقود الثلاثة القادمة؟

ما هي المستجدات التي يمكن أن تغير من السياسة الامريكية تجاه الصراع؟

تختلف الإجابات عن السؤال الأول الواردة في العديد من الدراسات المستقبلية اختلافاً شديداً. والإجابة الموجزة التي يطرحها كاتب هذه الورقة تأخذ في الاعتبار في تكوين رؤيتها الطّور الذي ستدخله الولايات المتحدة من عمرها كدولة، والتفاعلات التي ستجري داخل المجتمع الامريكي، والاستجابات لتحديات السياسة الامريكية في العالم، والعلاقة بين الدولتين الأعظم، والطور الذي سيدخله النظام الدولي.

ستكون الولايات المتحدة في العقود الثلاثة القادمة في طور النضج بعد أن أوشكت أن تودع طور الشباب الذي دخلته منذ أوائل القرن العشرين. وستبلغ ثورة العلم فيها على صعيدي المعلومات والتقنية درجة عظيمة، ولكن من المتوقع أن تواجه منافسةً شديدة لها في اليابان وأوروبا الغربية. وستعمد

الولايات المتحدة في هذا الطور إلى محاولة إحكام قبضتها على النظام العالمي، ولكنها ستواجه ضغطاً شديداً من خارجها. كما ستغالي في الإنفاق وتستنزف مواردها.

من المتوقع أن تقوى التفاعلات داخل المجتمع الامريكي. وسيتزايد تطرف ما يسمى باليمين الامريكي، ويبلغ تعصّب العنصريين الامريكيين مداه. ومن المتوقّع أن يبرز في مواجهة ذلك تكاتف القوى المعادية لهم. الأمر الذي سيؤدي إلى احتدام صراع داخلي يعبر عنه بأشكال مختلفة. وسيتخذ هذا الصراع شكل صراع عرقي أحياناً بين الأجناس المختلفة في المجتمع الأمريكي. وستظهر آثار (الانحلال) الأسري الذي ظهر في بعض شرائح المجتمع الامريكي منذ الستينات بشكل واضح، وتبدو بشكل خاص في قلة تزايد السكان وفي اهتزاز افراد هذه الشرائح النفسي. وسيقوى في العقد القادم اثر اليهود الامريكيين على صعد المال والإعلام والسياسة، ولكن الضغوط التي ستواجه النفوذ اليهودي ـ الامريكي ستشتد. ومن المتوقع أن يعبّر عنها بأشكال حادة؛ ينجم عنها ظهور مشكلة يهودية في الولايات المتحدة خلال العقدين التاليين.

ستقوى تحديات السياسة الامريكية في العالم معتمدة على (غطرسة القوة) وستشتد محاولات الولايات المتحدة لإسكات المعارضين لسياستها، وستتالى حملاتها عليهم باسم مكافحة (الإرهاب) الذي يشمل في المفهوم الامريكي كل مقاومة لفرض الأمر الواقع الأمريكي. ومن المتوقع أن تواجه هذه التحديات في أماكن كثيرة من عالمنا. وتتكاتف قوى كثيرة للوقوف في وجه ما سيعرف بإرهاب الدولة الأمريكي الرسمي. وستتزايد بصورة خاصة المقاومة الفردية للسياسة الامريكية على صعيد الشعوب، بعد أن تتراجع صورة (الأمريكي الطيب) و (الرخاء الامريكي) وتحل محلها صورة (الأمريكي القبيح) و(التخريب الأمريكي) وستؤثر هذه المقاومة على المصالح الأمريكية المنتشرة في العالم، وتدفع بالسياسة الأمريكية إلى القيام بمغامرات تورّط الولايات المتحدة في أماكن مختلفة من عالمنا. وستعاني بسبب ذلك الانظمة الحليفة للولايات المتحدة أو التابعة لها، وتشتد التناقضات بينها وبين شعوبها.

من المتوقع أن تستمر أزمة الانفراج على صعيد العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية، خلال العقد القادم مع الاستمرار في محاولات احتوائها. وسينعكس ذلك على بؤر التوتر المختلفة في عالمنا بأن يزداد التوتر فيها. وستواجه الحملة الصليبية الأمريكية على الاتحاد السوفياتي ببروز تشدد سوفياتي عقيدي ينمي مشاعر العداء (للإمبريالية الامريكية).

سيتأثر النظام الدولي بهذه التفاعلات. وسيقوى عداء الولايات المتحدة للمؤسسات الدولية، ولمنظمة الأمم المتحدة التي تضمّ هذه المؤسسات، وذلك بسبب ما تعانيه السياسة الامريكية من عزلة فيها بعد أن تغيرت بنيتها. وربما تقدم الولايات المتحدة على الانسحاب من المنظمة الدولية كما فعلت على صعيد اليونسكو. ومن المتوقع أنّ تحدث تطورات في النظام الدولي بسبب ذلك كله، وتقوم تحالفات أقوى على صعيد العالم الثالث والصين ودول المنظومة الاشتراكية أو تهتز التحالفات الامريكية مع بعض دول أوروبا الغربية.

مجمل القول في رؤية مستقبل الولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة القادمة هو أنها ستتعرض لأخطر المراحل في تاريخها وستخوض غمار صراعات حادّة داخلية وخارجية تنهكها، وستعاني من عزلة شديدة.

ستتابع السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني محاولاتها لفرض الحل الامريكي ـ الصهيوني لقضية فلسطين، وهذا يعني استمرارها في العمل على عزل مصر العربية، والضغط على

الأردن للدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل وإبرام معاهدة سلام تصفّي بموجبها قضية فلسطين بتوطين الفلسطينيين في الأردن، وتضييق الخناق على منظمة التحرير الفلسطينية وترغيبها وترهيبها كي تعترف بالوجود الصهيوني في فلسطين، والضغط على لبنان لإبقاء أزمته ولدفعه إلى التفاوض مع إسرائيل، والتربص بسوريا لمنعها من تحرير الأراضي العربية المحتلة ولإضعافها، والحيلولة دون بناء موقف عربيّ واحد، والعمل على تفجير بؤر التوتر في الوطن العربي، وضمان تفوق إسرائيل العسكري على البلاد العربية مجتمعة.

من المتوقّع أن تفشل هذه المحاولات الأمريكية على عدّة صُعُد. وذلك بعد أن ظهرت نتائج اتفاق كامب ديفيد على صعيد حل قضية فلسطين وعلى صعيد أوضاع مصر الاقتصادية، وبعد أن فشلت المحاولات الامريكية مع الأردن والمنظمة. ومن المتوقّع أن يفرض هذا الفشل على الولايات المتحدة أن تراجع سياساتها في المنطقة، ولكن مراجعتها ستبقى أسيرة تزايد النفوذ اليهودي فيها وتنامي تعصّب العنصريين الامريكيين.

وستتوقف نتيجة المراجعة على قدرة العرب على التأثير على المصالح الامريكية في وطنهم. وقد تتجه الولايات المتحدة عند ذاك إلى القبول بمشروع السلام العربي.

المستجد الآخر الذي يمكن أن يغيّر من السياسة الامريكية تجاه الصراع يقع ضمن تطوّر العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على صعيدي المواجهة والتفاهم. وقد تتّجه الولايات المتحدة عند سيادة توجه التفاهم إلى القبول بمشاركة سوفياتية فعّالة في عملية التسوية تنتهي بقبول حلّ يقوم على وجود دولتين يهودية وفلسطينية عربية في فلسطين. وسيأخذ هذا المستجد شكلاً آخر إذا ساد منطق المواجهة ونشبت الحرب المحدودة التي سترسم خطوطه.

إن أثر العلاقة بين الدولتين الأعظم على مسار الصراع سيتوقف على مستقبل الاتحاد السوفياتي وتوجهاته تجاه الصراع وعلاقاته بدول المنطقة.

من المتوقع أن يبقى الاتحاد السوفياتي دولة عظمى في عالمنا خلال العقد القادم وعلى الرغم من تخلفه عن الولايات المتحدة في ثورة العلم إلا أنّ إمكانات اللحاق بها موجودة. ويبدو أن تماسك الاتحاد السوفياتي سيستمر ضمن معادلة التنوع القومي. ومن المتوقع أن يتزايد تأثير الجمهوريات الآسيوية فيه على توجهات الدولة بحكم ارتفاع نسبة تزايد سكانها ونمو مجتمعاتهم. ومن المتوقع أيضاً أن تحرص السياسة السوفياتية على إقامة علاقات وطيدة مع دول العالم الثالث، وعلى تهدئة مخاوف أوروبا الغربية. وسيتابع الاتحاد السوفياتي انتهاج سياسة حازمة تجاه تحدّيات السياسة الامريكية، وسيعمد إلى اتباع أساليب مختلفة في مواجهتها ومن بينها إمداد الدول المعادية لها بالسلاح.

سيستمر الاتحاد السوفياتي في الانطلاق من فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين في تصور لشكل الحلّ المناسب لقضية فلسطين، وسيؤيد إقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع. ومن المتوقع أن يقوى استشعاره لأخطار الحركة الصهيونية التي تقوم بدور خاص في محاربته ضمن المعسكر الغربي. وقد يقوده هذا إلى زيادة دعمه للاقطار العربية التي تحاربها، وربما إلى إثارة قرار التقسيم لحصر الكيان الصهيوني ضمن الخطوط التي رسمها هذا القرار إذا وجد عند البلدان العربية اصرارا على ذلك.

سيعمل الاتحاد السوفياتي على تحسين علاقاته بدول المنطقة وسيجد المناخ لتحقيق ذلك أفضل

بعد أن تبددت أحلام تجربة الانفتاح على الطريقة الامريكية، وإذا نجح في الانسحاب من أفغانستان، وأسهم إيجابياً في إنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية وساند المواجهة العربية للصهيونية بالسلاح.

إنّ سياسة المجموعة الأوروبية تجاه قضية فلسطين على مسار الصراع ستتوقف على مستقبل أعضائها والعلاقات القائمة بينهم وعلاقاتهم بالأقطار العربية.

ستستمر المجموعة في التأثر بتوجهات السياسة الامريكية وتقوم بريطانيا بدور خاص في ربط أوروبا الغربية بالولايات المتحدة وستبقى بريطانيا معقلاً من معاقل الحركة الصهيونية. ومن المتوقع أن تبرز فيها قوى تحاول التخفيف من الانحياز البريطاني إلى الصهيونية ولكن نمو هذه القوى سيبقى محدوداً بفعل سيطرة الأفكار الاستعمارية فيها.

وقد يتغير هذا الوضع إن نجحت البلدان العربية في التأثير على المصالح البريطانية في الوطن العربي وفي جذب بقية أعضاء المجموعة الأوروبية، وفي مطالبة بريطانيا بتحمل مسؤوليتها في إنزال النكبة بشعب فلسطين العربي.

ستتأثر السياسة الفرنسية بالنفوذ الصهيوني في فرنسا. ومن المتوقّع أن تقوى الاتجاهات اليمينية فيها. وستبقي موزّعة بين متطلبات انتمائها للمتوسط ومتطلبات انتمائها للأطلسي. وستبقى ألمانيا الغربية خاضعةً للابتزاز الصهيوني. ومن المتوقع أن تبرز فيها تيارات تدعو إلى التخلص من تحكّم عقدة الذنب. وستحاول الحركة الصهيونية إساءة العلاقات بين الدول الاوروبية المتوسطية وبين البلدان العربية، وستتوزع هذه الدول بين اتجاهين متناقضين. وعلى العموم من المتوقع أن تبقى السياسة الاوروبية الغربية موزّعة محدودة التأثير تجاه الصراع. وهناك إمكانية حدوث إختلال في التطابق بين مصالح الصهيونية الإسرائيلية ومصالح اليهود الأوروبيين وبخاصة في إطار الاشتراكية الدولية.

لنا أن نتوقع تزايد قوة العالم الثالث في العقود الثلاثة القادمة، ومشاركته بدور أكبر في النظام الدولي، وهو الذي يضم ثلاثة أرباع سكان المعمورة. وسيقف العالم الثالث بدوائره المختلفة ضد العنصرية وقلعتيها، ومن المتوقع أن تفشل محاولات متتالية للنفاذ الصهيوني فيه. وتستمر دوله في تأييد قرارات الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين والصراع، ودعم الموقف العربي. ومن المتوقع أن تستمر الصحوة الإسلامية في الدائرة الاسلامية من العالم الثالث، وتبلغ مداها، وتعبر عن نفسها بمقاومة التحالف الصهيوني الاستعماري.

ستتابع الامم المتحدة انشغالها بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني وستستمر عزلة التحالف الامريكي ـ الاسرائيلي فيها. وسيتتالى صدور قرارات الجمعية العامّة التي تعترف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين، وستستمرّ الولايات المتحدة في منع مجلس الأمن من القيام بدور فعّال لتسوية الصراع. وستنشغل الأمم المتحدة بترتيبات الأمن بين الطرفين المتصارعين. ومن المتوقع أن تتعرض الأمم المتحدة لأزمات بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية منها. وسيبقى التوجّه الرئيسي للحل الذي تطرحه لقضية فلسطين ضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين، وقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة اسرائيلية ولكن تفاصيل خطوط الحل ستتوقف على نتائج المواجهة العربية ـ الصهيونية.

## على الصعيد الصهيوني

سيكون للحركة الصهيونية تأثيرها القوي على التجمّعات اليهودية في عالمنا، كما كان عليه الحال

خلال القرن الأول من ظهورها. وهي تمارس هذا التأثير من خلال تنظيم قوي تنضوي تحت لوائه مئات المنظمات والجمعيات اليهودية التي يدخل اليهود أعضاء فيها.

وستتابع الحركة الصهيونية جهودها لاستقطاب جميع اليهود البالغ عددهم حوالى خمسة عشر مليوناً، وستعمل في سبيل ذلك على محاربة فكرة اندماج اليهود في مجتمعاتهم. كما ستعمل على زيادة نفوذها في الغرب من خلال تغلغلها في دوائر المال والجامعات والإعلام. وستتورط الحركة الصهيونية في مزيد من الممارسات العنصرية وتحاول في الوقت نفسه إلغاء قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٧٥ والقائل بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية.

من المتوقع أن يقوى رد الفعل المعادي للحركة الصهيونية في بعض الاوساط اليهودية. ويعبّر عن رفضه للممارسات الصهيونية العنصرية وتأييده لفكرة الاندماج، وسيقبل أصحاب هذا الرأي بفكرة تقسيم فلسطين ويؤيدون قيام دولتين فيها. وسيتأثر مستقبل الاندماجيين اليهود في الغرب بالتيارات التي ستحكم مجتمعاتهم ونظرتها إلى اليهود. ومن المتوقع أن تشجعهم هذه التيارات على الاندماج. ومن المتوقع أيضاً أن ينضم إلى الاندماجيين أولئك النازحون من الكيان الصهيوني الذين عانَوْا من تجربة تهجيرهم إليه. وسيتركز هؤلاء في الغرب الأوروبي والامريكي.

سيقوى التشدد الصهيوني بين الإسرائيليين الصهاينة الذين سيبلغ عددهم حوالى ثلاثة ملايين ونصف المليون. وسيجري التعبير عنه بأشكال مختلفة في فلسطين المحتلة، من بينها: إقامة المستعمرات الاستيطانية والتصادم مع أهل البلاد والعنف مع المخالفين في الرأي من الإسرائيليين. ويتغذي هذا التشدد من العقيدة الصهيونية ومن التعصب الديني، وينتشر في المقام الأول بين اليهود القادمين من الولايات المتحدة ثم من اليهود القادمين من الوطن العربي. ومن المتوقع أن يبرز هؤلاء الصهاينة العنصريون رموزهم القيادية، ويعملون على تهجير أبناء شعب فلسطين من وطنهم بالقوة. ومن المتوقع أن تكون ردود أفعالهم على استمرار المقاومة العربية للاحتلال وعلى تصاعدها مرتبكة منفعلة تهز الشعور بالأمن في الكيان الصهيوني على أكثر من صعيد.

من المتوقع أن تشتد قبضة المؤسسة العسكرية على السلطة وستزداد حدة التناقضات القائمة بين يهود غربيين ويهود شرقيين وبين يهود متدينين ويهود علمانيين. ومن المتوقع أن يستهدف التعصب الصهيوني العمال العرب الفلسطينيين الذين يعملون في اسرائيل، وسيعمل الصهيونيون الإسرائيليون العنصريون على جذب الشباب الصهيوني المتعصب من الولايات المتحدة بخاصة. ومن المتوقع أن تنشط حركة النزوح بين اليهود الشرقيين في العقد القادم، ولن تكون وجهتهم البلدان العربية التي جاءوا منها، حيث لم ينجح شعار عودتهم الذي ارتفع في العقد الماضي لأسباب مختلفة، وانّما سيتّجهون إلى القارة الامريكية وأوروبا الغربية.

## على الصعيد العربي

سيقوى عامل عقيدة التحرير بين العرب مع ظهور أجيال شابّة وكردّ فعل على الصهيونية العنصرية وبعد تبدد أوهام المسالمين من العرب، وسيظهر أثر هذا العامل في تصاعد المقاومة ضد العدو، وفي العمل من أجل بلوغ هدف الوحدة وتحقيق التقدم. وسيكون توظيف هذا العامل في ظلّ تحقيق الوحدة العربية أو في ظل وضع التنسيق والتعاون فعالاً في مواجهة العدو. أما في ظل وضع التجزئة فإنّ أثر هذا العامل سيتوزع بين مواجهة العدو وبين التصدي لأوضاع عربية داخلية.

من المتوقع أن يتزايد عدد أفراد شعب فلسطين العربي في العقد القادم وفق النسبة العالية التي كانت في العقود الثلاثة الماضية، فيرتفع عددهم من حوالى خمسة ملايين إلى حوالى سبعة ملايين. وقد يصل عدد المقيمين منهم في وطنهم المحتلّ إلى ثلاثة ملايين، وفي الأردن إلى مليونين، ويتجاوز المليون في سوريا ولبنان.

ستتعلّق أنظار ابناء فلسطين في الوطن المحتل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدولة الوحدة الشاملة أو بدولة الوحدة بين البلدان المجاورة لفلسطين إذا قامت. وسيقوى وعيهم بالانتماء، ويظهر في تميز مجتمعهم عن التجمع الصهيوني، وفي حرصهم على الترابط مع مجتمعهم العربي. كما سيظهر في نهضة ثقافية تربوية ترعاها مؤسساتهم.

من المتوقع أن تستمر منظمة التحرير الفلسطينية في القيام بدورها كتجسيد للكيان الفلسطيني، وسيكون التعبير عن هذا الدور في ظل دولة الوحدة منسجماً مع دور هذه الدولة ومتكاملاً. امّا في ظلّ استمرار وضع التجزئة القائم فسيبقى التعبير عنه مختلاً وتعاني المنظمة من وقوعها أسيرة سياسة المحاور العربية، وستتعرض لضغوط قوية كي تعترف بالوجود الصهيوني.

لنا أن نتوقع أن تتكثف الجهود على الصعيد العربي للاتفاق على استراتيجية واحدة تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني تقوم على فهم مشترك لطبيعة هذا الصراع. ومن المتوقع أن يشتدّ التوتر في الجبهة الشمالية وستستمر سوريا في محاولاتها تحقيق توازن استراتيجي مع إسرائيل وتعمل على إبقاء بؤرة توتر مشتعلة في جنوب لبنان، وتحاول تحقيق حدّ من التنسيق مع الأردن. وستكون مسألة العلاقات بين أقطار الهلال الخصيب العربية، بما فيها مصر، مطروحة بقوة. وسيتأثر توجه مصر في هذه المسألة بعدد من العوامل في مقدمتها السياسة الاسرائيلية التوسعية وأوضاع مصر الداخلية. وستتوقف أمور كثيرة في هذه المسألة على انتهاء حرب الخليج.

من المتوقع أن تتجه الأحداث في حالة استمرار وضع التجزئة الحالي إلى تفجر حرب محدودة في الجبهة الشمالية، وقد تبادر إسرائيل إلى إشعالها. وسيتأثر مسار الصراع لفترة بنتائج هذه الحرب إذا نشبت. ومن المتوقّع في حالة الوصول إلى صيغة تعاون عربي بين اقطار الهلال الخصيب العربية أن يتكثف النشاط على الصعيد الدولي للوصول إلى تسوية أساسها انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وسيوُجد النجاح على هذا الصعيد واقعاً جديداً يطرح معطيات جديدة.

سيمكن الوصول إلى صيغة تعاون عربي بين أقطار الهلال الخصيب العربية من إعادة بناء النظام العربي بشكل تبرز فيه القوة الذاتية العربية، وتقوم من خلاله علاقات قوية مع الدول الإسلامية المجاورة، فيتنامى الدور العربي على الصعيد الدولي، ويطرح واقعاً جديداً تقوم على أساسه العلاقات العربية الدولية وبخاصة مع الدولتين الأعظم.

إنّ بلوغ صيغة التعاون بين أقطار الهلال الخصيب العربية يتطلب حدوث تفاهم بين مصر وسوريا حول رؤية الصراع كخطوة أولى. يقوم على فهم مشترك لطبيعة الغزوة الصّهيونية، واتفاق على طرق مواجهتها، كما أن بلوغ هذه الصيغة يفسح المجال أمام بلوغ صيغة وحدوية شاملة للوطن العربي تخلق واقعاً جديداً فيه، ولا يملك الكيان الصهيوني العنصري في مواجهته إلّا أن يتقلّص تدريجياً حتى ينتهي، تماماً كما حدث للكيان الفرنجي من قبل □

# مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠

**لطفي الخولي**

صحافي عربي من مصر.

ـ ١ ـ

مع الثمانينات من القرن العشرين، يمكن القول ان حركة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الشديدة التعقيد، قد أفرزت ـ واقعياً ـ وعلى نحو واضح الأبعاد والأهداف، مجموعة محددة من المضامين المتمايزة والمتصارعة للصراع، اقليمياً ودولياً.

ولعله يعنينا، في المقام الأول، بيان مضمون الصراع الذي تبلور عربياً، واسرائيلياً، وأمريكياً، وسوفياتياً. وذلك على أساس أن مثل هذا البيان ضروري لتتبع مسار الصراع واحتمالاته في الحاضر والمستقبل بين الأطراف الاقليمية والدولية الرئيسية الحاكمة لحركته.

## على المستوى الفلسطيني العربي

يتمثل الحد الأقصى لمضمون الصراع في اقامة الدولة الديمقراطية على كل التراب الوطني الفلسطيني، تمنح حق المواطنة، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو اللون، لكل السكان الحاليين ولمن طرد أو هاجر خارج البلاد ويطلب العودة؛ وذلك بديلاً عن الصياغة الصهيونية للدولة العبرية القائمة.

أما الحد الأدنى، فيصل الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أجزاء من البلاد تشمل، بصفة أساسية، قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، تدخل في اتحاد كونفدرالي مع الاردن، أو علاقات وحدوية مع البلدان العربية المجاورة، وتتعامل على أساس قاعدة الصراع والتعايش مع اسرائيل المجاورة.

## على المستوى الاسرائيلي

يتركز الحد الأقصى في ابرام اتفاقيات صلح منفرد ومعاهدات سلام لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية كل على حدة؛ وقيام اتفاق اسرائيلي ـ عربي مشترك لحل ما يسمى بالمشكلة الفلسطينية على

أساس اقتسام توطين الفلسطينيين بين اسرائيل وبين البلاد العربية، كل بقدر مساحته الجغرافية.

أما الحد الأدنى فيتحدد في تحطيم منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني واسقاط حق تقرير المصير؛ والاتفاق على حل ما يسمى بالمشكلة الفلسطينية من خلال اتفاق صلح منفرد مع الاردن؛ والمحافظة على استمرار اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر؛ وتوسيع وتعميق عمليات التطبيع معها؛ والاتفاق على ترتيبات أمن مشتركة في لبنان مع سوريا، التي يجري انهاء حالة الحرب معها.

## على المستوى الأمريكي

التبني الكامل لكل من الحد الأقصى والحد الأدنى للمضمون الاسرائيلي للصراع. وذلك من خلال التحالف الاستراتيجي القائم بين واشنطن وتل أبيب مع ما يستلزمه من تقسيم عمل بينهما في ادارة الصراع.

## على المستوى السوفياتي

الالتزام، فقط، بالحد الأدنى من المضمون الفلسطيني ـ العربي للصراع. وذلك بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير في الضفة وغزة والقدس، إلى جانب استمرار قيام اسرائيل في حدود ما قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ وابرام اتفاقيات سلام وتعايش واعتراف متبادل بين اسرائيل وبين الدولة الفلسطينية والبلدان العربية. وذلك من خلال مؤتمر دولي يشارك فيه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية اللذين يقدمان ضمانات ثنائية مشتركة أو من خلال مجلس الأمن، لجميع الأطراف.

ـ ٢ ـ

اذا كانت هذه هي المضامين المتمايزة والمتصارعة في اطار حركة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حتى بدايات الثمانينات، فما هو المتوقع من احتمالات تغيير في مضامين وعلاقات القوى في هذه الظاهرة على مدى المستقبل المنظور الذي يمتد حتى نهاية هذا القرن؟

ان محاولة الاجابة عن هذا السؤال تستلزم ـ بالضرورة ـ تحديد طبيعة ظاهرة الصراع ومكوناتها، من حيث النشأة والتطور، خلال الحركة من الماضي إلى الحاضر، مؤثرة ومتأثرة في الظروف التاريخية المحيطة بها وما تطرحه من متغيرات. وذلك حتى يمكن بأقصى قدر من الحذر وأقل قدر من الخطأ، التنبؤ بالمستقبل واحتمالاته.

وفي اطار رصد طبيعة وحركة ظاهرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي التاريخية نستطيع أن نحدد سبعة خطوط رئيسية حاكمة.

ـ ٣ ـ

## الخط الأول

ان الظاهرة بوجهيها، العربي ـ الفلسطيني والصهيوني ـ الاسرائيلي، ارتبطت عضوياً، في ميلادها

وتطورها، بمخططات الحركة الاستعمارية العالمية وبخاصة في المشرق العربي ضد حرية واستقلال البلاد العربية ووحدتها، في المقام الأول، وبلاد المستعمرات والعالم الثالث في المقام الثاني.

وظل الوعي بهذه الحقيقة وممارسته وتطوير أدواته، منذ اللحظة الأولى، وما يزال، يحكم حركة الصهيونية. سواء في تحالفها مع الاستعمار الأقوى نفوذاً ومصالحاً في المنطقة (المحاولات المبكرة مع الاستعمار العثماني والارتباط بالاستعمار البريطاني والفرنسي، ثم الانتقال الى التحالف فالتطابق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية) أم في صراعها ضد فلسطين والفلسطينيين كأرض وشعب ينتميان الى أرض وشعب المنطقة العربية حيث تتفاعل ـ وسط ظروف صعبة ـ العوامل المشتركة من التاريخ والجغرافيا والحضارة والمصالح الاقتصادية واللغة والتكوين النفسي في اتجاه بناء وحدتها القومية، وذلك في منطقة استراتيجية من العالم، حاسمة في تقرير طبيعة ومسار علاقات القوى الدولية، وبخاصة بعد قيام الاتحاد السوفياتي عام ١٩١٧.

في حين، أن الوعي بهذه الحقيقة لم يكن متبلوراً أو عميقاً، منذ بداية الصراع. سواء بالنسبة للبلاد العربية التي كانت سجينة قطرياتها والهيمنة الاستعمارية، أم بالنسبة لفلسطين.

وظل هذا الوعي بين مد وجزر طوال مرحلة حركات التحرر الوطنية ذات البعد السياسي القطري، الذي استهدف بحكم رؤى ومصالح قوى البرجوازية الوليدة، بعد الحرب العالمية الأولى، الوصول الى مرتبة الشريك للاستعمار في استغلال الموارد والسوق الوطنية والجماهير الشعبية.

ولم يتبلور هذا الوعي، بعمق وشمول، في البلاد العربية وفلسطين، إلا بعد حدوث تراكم نسبي لانجازات مرحلة حركات التحرر الوطني الثانية في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، التي قادتها سبيكة اجتماعية جديدة ذات أبعاد جماهيرية تتجمع حول فئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة، والتي تيقظت الى أنه لا استقلال سياسياً حقيقياً لأي قطر دون استقلال اقتصادي. ولا استقلال اقتصادياً دون تنمية مستقلة، ولا تنمية مستقلة دون سوق واسعة تتعدى حدود الأقطار الى رحابة المنطقة. ولا الوصول الى اقامة هذا السوق وقدراته، دون نهوض قومي وحدوي مشترك ضد الاستعمار والتجزئة. وهنا برزت اسرائيل بمشروعها الصهيوني في قلب المنطقة، عائقاً مادياً وقاعدة عسكرية في شكل دولة، ومنطلقاً للعدوان المستمر ضد مشروع النهوض القومي الوحدوي بجميع اتجاهاته وتفصيلاته.

وكان العامل الحاسم في تكثيف هذا الوعي بشكل جماعي، وعلى الرغم من الاختلافات والصراعات بين الأنظمة العربية المحافظة أو تلك التي تولدت نتيجة المرحلة الثانية من حركة التحرر العربي، هو النهوض الوطني المعاصر للشعب الفلسطيني في نهايات العقد الخامس من القرن العشرين، وبخاصة في قطاع غزة تحت الحكم المصري، أو في الضفة الغربية التي ألحقت بالأردن. هذا النهوض الذي استهدف بناء الهوية الوطنية المستقلة، وذلك بتكوين منظمة التحرير الفلسطينية في شكلها الأول.

وقد تدعم هذا البناء، كماً ونوعاً، بانطلاق فتح كحركة تحرير وطنية مسلحة في عام ١٩٦٥، تبعتها فصائل أخرى، أعادت صياغة منظمة التحرير في شكلها المعاصر، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني من ناحية، وأداة نضالية ذات طبيعة جبهوية من ناحية أخرى.

وهكذا يتكشف لنا أن الظاهرة، عند الصهيونية، كان مضمونها صراعاً صهيونياً عربياً في الأساس ومنذ اللحظة الأولى. في حين أن الظاهرة، عند العرب، ظلت محصورة في مضمونها كصراع صهيوني (الأدق يهودي) فلسطيني. ولم يأخذ أبعاده الحقيقية كصراع صهيوني ـ عربي شامل، الا بعد الحرب

العالمية الثانية والمرحلة الثانية من حركة التحرير العربي ذات المشروع القومي وانطلاق فتح وقيام منظمة التحرير الفلسطينية.

- ٤ -

## الخط الثاني

ان ظاهرة الصراع، تولدت في اطار الاستعمار القديم، قبيل وخلال وبعد الحرب العالمية الأولى؛ ولكنها استمرت وتفاقمت في ظل الاستعمار الجديد الذي برز بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية.

في ظل صعود الاستعمار الجديد شنت اسرائيل حرباً خاطفة ضد البلاد العربية، وبخاصة مصر وسوريا، مرتين. الأولى عام ١٩٥٦ والثانية عام ١٩٦٧.

في عام ١٩٥٦، لم تتمكن اسرائيل رغم انتصارها العسكري من الحصول على مكاسب سياسية أو توسع في الأرض العربية. وذلك بسبب اصطدامها بحركة تحرر وطنية عربية صاعدة بقيادة قومية تاريخية تجسدت في عبد الناصر، ورهانها على الاستعمار القديم ومخططاته على حساب مخططات الاستعمار الجديد، وتجاهلها للوزن الذي بات يحتله الاتحاد السوفياتي الذي ساند القضية العربية في علاقات القوى بالساحة الدولية.

ولهذا يظل العدوان الاسرائيلي في ١٩٦٧ هو أخطر الحربين الخاطفتين ضد العرب. ذلك انه تم بالتنسيق مع الاستعمار الجديد وتنفيذاً لمخططه العام منذ عام ١٩٦٦ في ضرب قواعد ورموز حركة التحرر في العالم الثالث وحركة عدم الانحياز معاً [في عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ والذي نطلق عليه عام الانكسار في العالم الثالث، وجهت الامبريالية الامريكية بشكل مباشر وغير مباشر ضرباتها المركزة ضد النظم الوطنية ذات الثقل في كل من آسيا (سوكارنو) وافريقيا (كوامي نيكروما) والشرق الأوسط والمنطقة العربية (جمال عبد الناصر) مستغلة في ذلك الترهل البيروقراطي والاخطاء التي أصابت هذه النظم وبنياتها السياسية والاجتماعية] ولم تكن علاقات الصداقة والتعاون بين هذه الأنظمة والاتحاد السوفياتي قادرة على سرعة العمل والتحرك في مواجهة التحالف الامريكي ـ الاسرائيلي النشط والأكثر توثقاً وتوحداً، سياسياً وايديولوجياً.

وقد نتج عن عدوان ١٩٦٧ أوضاع عسكرية وسياسية ومادية خطيرة ما تزال مؤثرة في مسار الصراع. وحتى بعد أول انتصار تكتيكي يحققه العرب في أول حرب هجومية لهم ضد اسرائيل، في تاريخ الصراع، عام ١٩٧٣. ذلك أن العرب، لأسباب سياسية واجتماعية مختلفة، تصارعوا حول كيفية الاستثمار السياسي لهذا الانتصار التكتيكي.

كان من أبرز وأخطر التداخل بين نتائج كل من عدوان ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، انتهاج طريق كامب ديفيد الذي سلكه النظام المصري بقيادة السادات تحت المظلة الامريكية. وأفرخ معاهدة صلح منفرد مع اسرائيل. وتم ذلك مع بدايات الانهيار للمشروع النهضوي القومي بعد غياب عبد الناصر، وصعود وزن وتأثير قوة البترودولار العربية، وغلبة المشاريع القطرية الضيقة الأفق والمهدرة لانجازات وامكانات تطور حركة التحرر العربي. وفاقم من ذلك، في السنوات اللاحقة، تفجر الحرب الأهلية في لبنان ثم الحرب العراقية ـ الايرانية.

وبـابـرام معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، حدث أخطر خلل في ميزان علاقات القوى الاقليمية والدولية، في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك لصالح اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الوقت الذي تم فيه اخراج القوة المصرية من ساحة المواجهة الشاملة مع اسرائيل وعزلها عن أمتها العربية وهي، موضوعياً، أكبر قوة عربية منفردة في الصراع، اكتسبت اسرائيل امكانات قوة جديدة اضافية، سواء من الناحية الكمية أم النوعية. وذلك نتيجة عودة النفوذ الأمريكي بدرجات متفاوتة الى المنطقة العربية، ومساومات قوة البترودولار العربية مع الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والتي أدت الى ايقاف استخدام النفط كسلاح في الصراع ثم اهدار قيمته. وأيضاً نتيجة تحول اسرائيل من مجرد حليف تقليدي للامبريالية يخدم مشروعه الصهيوني، مصالحها في المنطقة، من خلال صفقات محدودة بالمفرّق ـ اذا صح التعبير ـ الى حليف استراتيجي متميز. أصبح معه المشروع الصهيوني جزءاً عضوياً من الاستراتيجية الكونية الامريكية.

وبـاتت اسرائيل ـ بالتالي ـ الامبريالية الصغرى في المنطقة، تلقى الدعم المادي والسياسي من الامبريالية الكبرى، باعتبارها الشريك العامل بشكل مباشر ويومي في الميدان.

ولعل هذا ما يفسر الضمان الأمريكي العسكري والاقتصادي والسياسي، الفريد من نوعه في تاريخ العلاقات الدولية، الذي منحته واشنطن الى اسرائيل، ضد أي محاولة من مصر في المستقبل للتحلل من التزامات وقيود كامب ديفيد. كما انه يفسر اتفاق المنطقة الحرة بين أمريكا واسرائيل، واشتراك اسرائيل في المشروعات الخاصة بأبحاث حرب النجوم والاستفادة من انجازات ثورة العلم والتكنولوجيا الامريكية في ميدان الانتاج المدني والعسكري معاً.

ـ ٥ ـ

## الخط الثالث

ان الظاهـرة، في وجههـا الاسرائيلي، انطلقت من تنظيم دولي، هو الحركة الصهيونية بعقيدتها العنصرية، وبرنامجها المحدد المراحل، ووسائلها السياسية والعسكرية المترابطة. وهو تنظيم له جذور وعلاقات وآليات منظمة على مستوى العالم كله، بما في ذلك المنطقة العربية ذاتها (الوجود الصهيوني الفعلي والرسمي بصياغات مختلفة في مصر وسوريا ولبنان والمغرب... الخ، حتى عشية الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى ١٩٤٨).

في حين أن الظاهرة، في وجهها الفلسطيني، انطلقت من حركة وطنية فلسطينية جنينية في مواجهة كل من الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، ذات تنظيمات متعددة، محدودة الامكانات، محصورة في اقليمها الوطني، يغلب عليها في التكوين والقيادة الطابع العشائري، ليست لها جذور أو علاقات أو آليات تذكر على مستوى العالم أو مستوى المنطقة العربية.

وفي المرات التي حدث فيها اتصال ـ بقدر أو بآخر ـ بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين البلدان العربية حتى الخمسينات من هذا القرن تقريباً، فإنه لم يجر التعامل مع القوى الفلسطينية كشريك أصيل على مستوى الند في معركة قومية المنظور والهدف. ولم تكن القضية الفلسطينية تطرح باعتبارها قضية تحرر وطني عربية. وإنما كقضية دينية بحتة حيناً أو قضية حدود أمنية حيناً آخر. بل إن غالبية قوى التقدم واليسار، في هذه المرحلة، تجاهلت الطبيعة الوطنية والقومية للقضية، وتعاملت معها بتبسيط

يساري فج باعتبار أن حلها يكمن، أساساً، في نجاح تحالف العمال اليهود والعمال العرب في صراعهما ضد الرجعيات اليهودية والعربية معاً. ولهذا ظلت القضية الفلسطينية، بأبعادها الوطنية والقومية، بعيدة عن الهموم والنضالات المركزية لجماهير حركات التحرر العربي حتى الخمسينات من هذا القرن. وبالتالي لم تكن منذ البداية جزءاً عضوياً من النسيج العام لحركات التحرر الوطنية العربية في اقاليمها المتعددة والمتقوقعة ـ في الغالب الأعم ـ داخل أقطارها. الأمر الذي ترك، وما يزال، رواسبه السلبية حتى بالنسبة للنظم التي اصطلحنا على تسميتها بالوطنية التقدمية، بعد الخمسينات، ولدى تيارات عديدة من حركة التحرر العربي نفسها. ولعل هذا هو ما سهل، وما يسهل على السلطة المحلية في كل قطر، تحقيقاً لمصالحها وتحت ضغوط الاستعمار القديم والجديد، التعامل مع الحركة الوطنية الفلسطينية وتنظيماتها المعاصرة بمنطق الوصاية ومحاولات الاستيعاب التي تمتد الى درجة الحصار والتدخل في شؤونها.

وهكذا، بقدر ما اتسمت به الحركة الصهيونية، بصورة عامة، من ثبات وتواصل واستمرارية ووحدة في حركتها الذاتية وفي تحالفاتها الدولية، بقدر ما اتسمت به الحركة الوطنية الفلسطينية من تدخل عربي في شؤونها وانقسامات وانقطاعات، وإفتقاد ـ بدرجات متفاوتة ـ للحد الأدنى من وحدة التنظيم والحركة والهدف والعلاقات مع الحلفاء في المنطقة أو العالم.

ـ ٦ ـ

## الخط الرابع

تنامي وتعمق التحالف الأمريكي ـ الاسرائيلي منذ حرب ١٩٦٧، ووصوله الى نوعية غير مسبوقة، بخاصة في أواخر السبعينات، ليس في تاريخ البلدين فقط، ولكن في تاريخ العلاقات الدولية بأكمله.

وجرى اعتماد المشروع الصهيوني، في أقصى صوره التي عبر عنها تكتل الليكود وبزعامة بيغن ـ شامير ـ شارون، باعتباره أفضل الوسائل والطرق وأسرعها وأرخصها، نسبياً، لضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات على المنطقة، وقطع السبيل على مواصلة حركة التحرر العربي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية، في إنجاز أهدافها في التحرر وفصم علاقات التبعية مع النظام الرأسمالي العالمي.

تواكب مع هذا التحالف الامريكي ـ الاسرائيلي، ولكن بخطوات بطيئة ودرجات متواضعة، نشوء علاقات سوفياتية ـ عربية مع بعض البلدان في المنطقة، وعلى الأخص مصر وسوريا والعراق والجزائر. وذلك منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات. وبلغ التعاون السوفياتي ـ العربي أوجه مع حرب ١٩٦٧ وفي مواجهة نتائجها. وذلك الى درجة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعية الكفاح المسلح في ١٩٦٨، على الرغم من أن المنظمة كيان ثوري خارج أرض الوطن المحتل.

وقد تعرض هذا التعاون السوفياتي ـ العربي للضعف والتآكل، بدرجات متفاوتة منذ ما سمى في عهد السادات في مصر «بوقفة مع الصديق»، وانتهى الى الغاء معاهدة الصداقة والتعاون التي انعقدت في عام ١٩٧٢ بين موسكو والقاهرة. والوصول بالعلاقات الى حد التجمد والقطيعة.

ورغم أن التعاون السوفياتي ـ العربي ظل فاعلاً مع سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير، والعراق الى حد ما. إلا أنه ظل هناك اختلاف وتمايز في الخطوط السياسية لإدارة الصراع

العربي ـ الاسرائيلي بين الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية ومنظمة التحرير حول نقاط أساسية تتعلق بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ومؤتمر جنيف، والاتفاق الأردني ـ الفلسطيني... الخ.

يضاف الى ذلك كله واقع محدد، وهو أن الولايات المتحدة الامريكية تعترف اعترافاً كاملاً باسرائيل وتضفي الشرعية على عدوانها وتوسعاتها، ولكنها في الوقت نفسه لا تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة على جزء من الأرض الفلسطينية، ولا تتعامل مع منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

في حين أن الاتحاد السوفياتي بجانب دعمه واعترافه بمنظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية، ويعترف أيضاً باسرائيل في اطار حدودها قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧. وإن كان قد قطع علاقاته الدبلوماسية معها نتيجة شنها لحرب ١٩٦٧.

ـ ٧ ـ

## الخط الخامس

تكشف المحصلة النهائية لادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ نشأته حتى هذه اللحظة، بعد ثلاثة عشر عاماً من حرب ١٩٧٣ التي أحرز فيها العرب أول انتصار تكتيكي محدود في تاريخ الصراع، ان اسرائيل ما تزال هي القوة الراجحة ـ كيفياً ـ في ميزان علاقات القوى الثنائي بينها وبين البلدان العربية مجتمعة. وذلك على الرغم من أن نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وحرب ١٩٨٢ في لبنان ضد منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، قد أكدت الصعود النسبي للخط البياني للقوة العسكرية العربية النظامية، وحرب العصابات، عما كانت عليه ـ كيفياً ـ قبل ١٩٧٣. ولكن ما تزال هناك فجوة لا يستهان بها بين القوتين المتصادمتين في المنطقة لصالح اسرائيل. وبخاصة عند تفاعل العنصر العسكري بالعنصر السياسي لدى الجانبين.

ومع ذلك فإن التفوق الكيفي للقوة الإسرائيلية، ليس مطلقاً. إذ أن له نقاط ضعف بالضرورة، يمكن تحولها الى نقاط قوة لصالح العرب إذا أحسن تقويمها واستغلالها. بمعنى أن هذا التحول ليس عملاً ميكانيكاً أو جبرية حتمية، دون جهد عربي واعٍ وجماعيّ ومنظم. ذلك أن اسرائيل تحاول التغلب على نقاط الضعف من خلال تغطيتها بالدعم الامريكي الشامل أساساً، والتركيز على الصناعات العسكرية والالكترونية المتطورة، والتهويل الدائم، محلياً ودولياً، من الخطر العربي على كيانها، وذلك في اتجاه تغليب التناقض الرئيس ضد العرب على التناقضات الاجتماعية والسياسية والعرقية والثقافية داخل الكيان الاسرائيلي والحركة الصهيونية العالمية.

ويمكن في ايجاز، رصد مظاهر القوة لدى اسرائيل في النقاط التالية:

**أولاً**: التفوق العسكري الكيفي، وأحياناً الكمي. وبخاصة فيما يتعلق بسلاح الطيران. ويسجل واقع الصراع أن الطيران الاسرائيلي ما يزال هو السيد الذي يرتع كما يشاء ـ تقريباً ـ في أجواء المنطقة وسماواتها دون منافس عربي من النوع نفسه. يدل على ذلك، ليس فقط تمايز الطيران الاسرائيلي خلال حروب الصدام الرئيسية أو الفرعية، وإنما امتداد ضرباته الناجحة الى المفاعل النووي العراقي على مشارف بغداد في عام ١٩٨١، وإلى مقرات منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط بضواحي العاصمة التونسية في عام ١٩٨٥. وهذا بجانب ما ترجحه جميع التقارير الاستراتيجية الغربية حول قيام اسرائيل بصنع وتخزين قنابل وأسلحة نووية.

**ثانياً**: توافق النظرية مع العمل، فيما يتعلق بالعقيدة العسكرية الاسرائيلية، وترجمتها في الحركة الى نوع متميز من الحرب الخاطفة المرنة التي تشنها ضد العرب. وذلك في اطار المعارك بين القوات العسكرية النظامية. على نحو لا تملكه الجيوش العربية النظامية بسبب الاختلاف في عقائدها العسكرية، وتباين تسليحها، وتعدد قياداتها، وثقل حركتها السَوْقية.

**ثالثاً**: الوحدة المركزية الراسخة، فكرياً وسياسياً، للعقيدة الصهيونية، كايديولوجية حاكمة للدولة والمجتمع والفرد، على الرغم مما يكون هناك من صراعات اجتماعية وسياسية بل وعرقية. وقد ساعد ذلك على توفير قاعدة واسعة للاتفاق (الوطني) العام. والتزام (المواطن) أو المؤسسة، أياً كان موقعهما الاجتماعي أو السياسي أو المهني بخطوط حمراء غير مسموح بتجاوزها لأي سبب من الأسباب، وخطوط خضراء يجوز في داخلها الصراع والاختلاف الى أقصى حد.

وقد أتاح ذلك بلورة واضحة للخط الاستراتيجي الأساسي «الوطني»، مع توفير المرونة اللازمة للحركة التكتيكية بطرقها ووسائلها المختلفة، والتي تبدو ـ في بعض الأحيان ـ كما لو كانت متعارضة ومتصادمة، في حين أنها في حقيقتها ليست الا نوعاً من تقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين القوى السياسية والعسكرية والاحزاب المختلفة، والتي تبلور في الحقيقة «مؤسسة حاكمة واحدة»، ذات وجوه متعددة، ليكود أو معراخ، حيروت أو عمل... الخ.

إن كل ما قيل ويقال عن تطرف وتعنت الليكود، وما قيل ويقال عن مرونة وانفتاح العمل، صحيح تكتيكياً، ويندرج في باب تقسيم العمل وتوزيع الادوار طبقاً لمتغيرات الظروف. ولكن يبقى أن العقيدة الصهيونية والاستراتيجية الأساسية الثابتة للدولة العبرية، هما اللتان دفعتا بشيمون بيريز زعيم حزب العمل الى اتخاذ قرار بقصف مقر منظمة التحرير في تونس في ١٩٨٥، تماماً كما فعل مناحم بيغن زعيم الليكود بقراره قصف المفاعل النووي العراقي ببغداد في ١٩٨١.

وصحيح أيضاً أن حزب العمل يقدم حلاً للمشكلة الفلسطينية ضمن ما يسميه الخيار الاردني، يجلو بمقتضاه عن بعض أجزاء من الضفة الغربية. في حين أن تكتل الليكود لا يرضى لحل المشكلة الفلسطينية بأقل من ضم الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وغزة مع منح السكان الفلسطينيين حق الادارة الذاتية (البلدية) لشؤونهم وحسب، ولكن يبقى ـ أيضاً ـ أن كلا من العمل والليكود، انطلاقاً من العقيدة الصهيونية والاستراتيجية الثابتة وقاعدة الاتفاق (الوطني) العام، ملتزم بمحاربة منظمة التحرير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى أقصى مدى.

**رابعاً**: توافر الحد الأدنى من مجموعة الحقوق الأساسية في المعرفة والتعبير والتنظيم والحركة والأمن، للمواطن الاسرائيلي ازاء الدولة والمجتمع معاً، الأمر الذي يمكنه، أو على الأقل يزرع فيه الاحساس الواقعي، بالمشاركة في صنع القرار وتحمل مسؤوليات تنفيذه. وذلك من خلال احترام «الجماعة الصهيونية» لقواعد اللعبة الديمقراطية داخلها، وتداول السلطة بين أحزابها وتياراتها السياسية المختلفة.

بتعبير آخر، فإن الظروف الاجتماعية ـ السياسية للمواطن الاسرائيلي، على عكس ظروف المواطن العربي. وبالتالي فهي تفجر فيه كل ما هو ايجابي لخدمة قضية الجماعة الصهيونية، وتجعله باستمرار طرفاً أصيلاً، مباشراً وواعياً، في عملية ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بميادينها المختلفة؛ على حين يظل المواطن العربي متغرباً عن حركة الصراع، طالما لم يتفجر عن حرب عربية ـ اسرائيلية ساخنة.

**خامساً**: الارتفاع الملحوظ في المستوى العام والخاص للخبرات والمهارات والتقنية العلمية. وانعكاس ذلك على مناهج الحياة وأداء جميع المؤسسات والأجهزة في اسرائيل. وذلك بالقياس الى المستوى العام والخاص المتدني في البلدان العربية ومجتمعاتها. والاهتمام المستمر والمتطور، المدعوم مالياً وادارياً وبشرياً وفنياً، بمؤسسات ومراكز البحث العلمي، وتطويع ما تتوصل اليه من نتائج الى تكنولوجيا حديثة في جميع الميادين المدنية والعسكرية.

وقد ساعد على ذلك أن كتلة كبيرة، قوية وقائدة في المجتمع الاسرائيلي، هاجرت ـ وما تزال تهاجر ـ اليه، ولو بمعدلات منخفضة في السنوات الأخيرة، بعد تكوينها في بيئات أوروبية وأمريكية صناعية متقدمة ومتطورة، علمياً وتكنولوجياً. فضلاً عن سهولة التعامل الاسرائيلي مع مراكز البحث العلمي في العالم المتقدم، سواء بطريق مشروع أم غير مشروع (التجسس والسرقة)، الأمر الذي يتيح لاسرائيل فرصة أوسع وأعمق، مما هو متاح للمجتمعات العربية المتخلفة والمحاصرة علمياً وتكنولوجياً، على استيعاب انجازات ثورة العلم والتكنولوجيا المعاصرة، وتوظيفها في خدمة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

أما مظاهر الضعف في اسرائيل، فأنها تتركز في النقاط الرئيسية التالية:

**أولاً**: محدودية الأرض والعنصر البشري. وذلك الى الدرجة التي يقصر معها تلبية الحد الأدنى من احتياجات ومتطلبات اسرائيل الأمنية والانتاجية والسوقية.. الخ. وتعويض ما تفقده من العنصر البشري نتيجة الموت والشيخوخة، والحروب التقليدية، وحرب العصابات التي تشنها الثورة الفلسطينية، والهجرة المتزايدة الى الخارج كرد فعل لخيبات الأمل، المتنوعة الأسباب، في الحياة الآمنة الهانئة في «أرض الميعاد».

ويضاعف من أخطار نقطة الضعف هذه، تصاعد معدلات نضوب الهجرة من الخارج، وانخفاض معدل المواليد في حد ذاته من ناحية، وفي مواجهة ارتفاع معدل المواليد لدى السكان الفلسطينيين تحت الاحتلال، من ناحية أخرى.

وحسب الاحصاءات الأخيرة، فإن عدد السكان في اسرائيل قد بلغ ٤,٥ مليون نسمة بينهم ما لا يقل عن مليون فلسطيني. ومعنى هذا أن القوة البشرية الاسرائيلية الحقيقية لا تتجاوز ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة. وبالتالي فهي عاجزة ـ موضوعياً ـ عن استيعاب وادارة المشروعات التوسعية وبناء اسرائيل الكبرى، بل إن الطبيعة الخاصة للدولة اليهودية النقية، وفقاً للعقيدة الصهيونية، باتت مهددة عملياً ازاء تزايد السكان العرب، وبخاصة إذا أقدمت اسرائيل على ضم الضفة الغربية وغزة وغيرها من الأرض العربية بهدف توسيع رقعتها الضيقة.

ولقد كان بناة اسرائيل يأملون ويخططون لتصبح بلداً، يضم في نهاية القرن العشرين، ما بين ثمانية الى عشرة ملايين يهودي، وذلك كحد أدنى لمتطلبات الاستقرار والتنمية والهيمنة كقوة اقليمية في المنطقة. ولكن كل المؤشرات ترجح أنه من الصعب أن يصل التعداد الاسرائيلي حتى الى خمسة ملايين مع بداية القرن الواحد والعشرين.

**ثانياً**: الاتساع المتزايد نسبياً للشروخ الناجمة عن التناقضات العرقية والثقافية في البنية السياسية ـ الاجتماعية للوحدة الوطنية ـ الصهيونية، التي تقوم عليها اسرائيل؛ وذلك نتيجة ضغوط الأزمات الاقتصادية والتمايزات الاجتماعية والوظيفية التي ظل اليهود الاشكناز (الغربيون) يتمتعون بها على حساب اليهود السفارديم (الشرقيين) من حيث فرص التعليم والسكن والعمل، وتولي المناصب

العليا في الدولة والمؤسسات المختلفة. الأمر الذي ولد داخل المجتمع الاسرائيلي احتكاكات عنيفة بين الطوائف المختلفة وصلت أخيراً، في الثمانينات، الى حد استخدام العنف وتفجير القنابل لأول مرة في تاريخ اسرائيل. وصاحب ذلك ارتفاع ملحوظ في نسبة جرائم التعدي والسطو الفردية والجماعية، والانقسامات في اتحادات النقابات العمالية والطلبة والكيبوتزات (المزارع الجماعية). ولعل أخطر هذه الظواهر المرضية في الجسد الاسرائيلي الراهن، نشوء عصابات من بين الاسرائيليين، السفارديم في الغالب، تقوم بسرقة الأسلحة من مخازن الجيش الاسرائيلي وبيعها للفلسطينيين لاستخدامها في عمليات حرب العصابات.

وفاقم من هذه الأوضاع دخول عامل جديد الى البنية الاجتماعية الاسرائيلية متمثلاً في يهود الفلاشا، الذين هُجّروا من أثيوبيا، ويستعصون على محاولات الاستيعاب في المجتمع بشكل عنيف. كما أن القطاعات المتقدمة من المجتمع تتخذ منهم ـ لأسباب عرقية ودينية ـ موقفاً عدائياً.

**ثالثاً**: محدودية الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه، التي يمكن أن تكون أساساً لاقتصاد وطني، له قدرة على الاستمرار والنمو، وتلبية احتياجات السكان، والاعتماد على الذات بصورة طبيعية. إضافة الى ضيق السوق الداخلية، وعدم القدرة على التعامل مع الأسواق الاقليمية المجاورة نتيجة المقاطعة الاقتصادية العربية، سواء على مستوى رسمي أم مستوى شعبي، بل مثل هذا التعامل لم يتحقق، الا بقدر ضئيل وغير ثابت، مع السوق المصري رغم ابرام معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية والغاء القاهرة رسمياً للمقاطعة من جانبها.

**رابعاً**: الانهيار المادي والسياسي والنفسي لنظرية الأمن التقليدية التي قامت على أساس التفوق العسكري المطلق لاسرائيل. بحيث توفر أقصى درجات الأمن لها ولمواطنيها، في مقابل اهدار أدنى درجات الأمن للبلاد العربية ومواطنيها، والفلسطينيين أيضاً.

ولقد بدأ هذا الانهيار مع التطور الكيفي للأداء العسكري العربي في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وما أحرزه من نتائج، أحدثت على الرغم من محدوديتها ما سمي ـ في الأدبيات الاسرائيلية ـ بالزلزال.

وبلغ هذا الانهيار درجة أخرى من الخطورة بما واجهه الغزو الاسرائيلي للبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية من مقاومة فلسطينية ـ لبنانية بأسلوب جديد من حرب العصابات، أنزل بالجيش الاسرائيلي أفدح الخسائر على مدى ٨٨ يوماً حاصر فيها بيروت دون أن يقدر على اختراقها. ثم تصاعد واتساع حركة حرب العصابات ضد اسرائيل في جنوب لبنان والأرض المحتلة بفلسطين الى المدى الذي وصفته أجهزة الاعلام الاسرائيلية بأنه «جحيم حقيقي»، وبأن «جيلاً جديداً من الفدائيين التحق بصفوف الثورة التي كان يظن أن الغزو الاسرائيلي للبنان قد حطم قواعدها وهياكلها».

وقد انعكس الشعور المتنامي في اسرائيل بافتقاد الأمن وانهيار نظريته التقليدية على المساحة السياسية. وبرز اتجاه داخل الحركة الصهيونية، وإن كان ما يزال محدوداً، راح يدعو لأول مرة بشكل علني باسقاط القوة العسكرية ومنطق التوسع والاحتلال في التعامل مع الفلسطينيين والعرب، والعمل على الوصول الى حل سياسي يقوم على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وغزة. وذلك من خلال الحوار مع منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وقد أمكن لهذا الاتجاه أن ينظم صفوفه ويخوض انتخابات الكنيست الأخير في ١٩٨٤ ويفوز بمقعدين.

- ٨ -

## الخط السادس

تنفرد حركة التحرر الوطنية الفلسطينية المعاصرة، بثلاث خواص أساسية، أعتقد أنها هي التي تحكم وتفسر - موضوعياً - طبيعتها المعقدة، سواء فيما يختص بالايديولوجيا أم البنية التنظيمية أم خط سيرها الشديد الوعورة أم أساليبها في العمل السياسي والعمل العسكري، حتى انها تبدو - في كثير من الاحيان - كما لو كانت، ظاهرة شاذة، في التاريخ العالمي لحركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

وفي اطار مثل هذه الرؤية عن شذوذ الحركة، تقوم بين آن وآخر ومن مواقع وطنية وقومية متعددة، حملات من النقد تحاكم حركة التحرر الوطنية الفلسطينية بالقوانين التقليدية المتعارف عليها في تاريخ الحركات العالمية للتحرر الوطني. وتستهدف، ما تسميه محاولة تخليص الحركة من هذا الشذوذ، وتطويعها للنهج الكلاسيكي العالمي للتحرر الوطني. وهي حملات، لم تحقق شيئاً في الماضي والحاضر، ولن تحقق أيضاً شيئاً في المستقبل. ذلك أنها تتجاهل الخصوصية الفريدة التي تنفرد بها ظروف وطبيعة حركة التحرر الوطني الفلسطينية. وتتمثل في سمات رئيسية ثلاث. فالمسألة في حقيقتها مسألة (تفرد) لا مسألة (شذوذ).

وقبل أن نحدد هذه السمات أو الخواص، الرئيسية، لا يفوتنا الاقرار بأن خصوصية حركة التحرر الفلسطينية، لا تعني بأي حال أنها لا تشترك مع حركات التحرر الوطني العالمية في سماتها العامة. من حيث أنها قطب من اقطاب الصراع المصيري، السياسي والعسكري، ضد الاستعمار والعنصرية من أجل تحرير الوطن والشعب. وهي بذلك تكون جزءاً عضوياً من حركة التحرر الوطني العربية، التي تنتمي اليها قومياً، ورافداً من روافد حركة التحرر الوطني العالمية المعاصرة ضد الامبريالية والتبعية.

لكن الوقوف بالرؤية والتحليل والنقد لحركة التحرر الوطني الفلسطيني عند السمات العامة المشتركة وحدها لا يكفي، بل إنه يضلل الرؤية ويفسد التحليل ويفرغ النقد من مضمونه الحقيقي. ومن هنا تبرز الأهمية الحيوية لبلورة خصوصية الحركة الفلسطينية وبنياتها التنظيمية ومساراتها، في ضوء العام والمشترك بينها وبين حركة التحرر الوطني العالمية.

**ولعل أولى السمات الخاصة** لحركة التحرر الوطني الفلسطينية أنها انطلقت في أواخر الخمسينات. واكتسبت أبعادها وقدرتها على الفعل بعد منتصف الستينات، وبخاصة بعد هزيمة العرب المهولة أمام اسرائيل في ١٩٦٧ وما تداعى عنها من تأثيرات سلبية خطيرة على مجمل حركة التحرر الوطني العربية بصياغاتها المختلفة، وكذلك على حركة الصعود في قوة العالم الثالث. وذلك منذ نجاح المخطط الامبريالي في تصفية نظام سوكارنو في اندونيسيا، وكوامي نيكروما في غانا، اضافة الى هزيمة مصر الناصرية على امتداد ١٩٦٦ - ١٩٦٧.

وبالتالي فإنه يمكن القول ان المد الثوري للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية المعاصرة، تولّد

تاريخياً، في ظروف بداية مرحلة الجزر والانكسار لحركة التحرر العربي وحركة التحرر العالمي، التي ظلت تتفاقم منذ تلك اللحظة حتى اليوم.

وهكذا كان على حركة التحرر الوطني الفلسطيني ـ وما تزال ـ أن تشق طريقها النضالي عكس التيار العام. وتتحمل مسؤولياتها وسط ظروف غير مواتية عربياً ودولياً، وأن تتصدى لمهمة صعبة ومضنية ـ بالقياس الى قدراتها ـ وهي العمل على تقوية عود حركة التحرر العربي التي تعاني حالة انكسار وتمزق. وأن تستنهض القوى القومية والاقليمية والدولية من أجل ايقاف حالة الجزر واستعادة زمام المبادرة. ويقتضيها هذا كله أن تتعامل مع مجموعة من المتناقضات المتقاطعة في وقت واحد، وأن تحافظ على الذات واستقلالية حركتها أيضاً.

**السمة الخاصة الثانية**، تتجسد في أن حركة التحرر الفلسطيني المعاصرة تتصارع مع عدو فريد في طبيعته، لا سابقة لوجود مثيل له في تاريخ صراعات حركات التحرر الوطني مع الاستعمار، بما في ذلك الاستعمار الاستيطاني، الذي عرفته الجزائر وتعرفه جنوب افريقيا، على سبيل المثال.

الاستعمار الصهيوني ليس استعماراً استيطانياً وحسب، وانما هو يتميز بخاصية جديدة غير مسبوقة. وهي أنه أيضاً استعمار اقتلاعي للشعب الأصيل من أرضه، وطرده الى الخارج في الشتات، يقيم دولة عنصرية يهودية الطابع،مدعومة من الاستعمار القديم والجديد، ذات قوة عسكرية ضاربة وأجهزة قمع ساحقة، تعترف بشرعيتها ووجودها الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي والبلاد الاشتراكية وغالبية بلدان العالم الثالث، رغم مساندتها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وقد نتج عن ذلك، غداة تفجر حركة التحرر الوطني الفلسطيني المعاصرة، وضعان خطيران يستلزمان المواجهة القوية والواعية، بوسائل مبتكرة وغير مألوفة من قبل.

**الأول**: التحجيم المستمر لـ «كم» الشعب الفلسطيني في الداخل وتقييد حركته الى أقصى حد من خلال أجهزة القمع الحديثة الشاملة، وتسليط سيف الطرد عليه دون انقطاع. وقد ساهم في ذلك الوضع دعوة البلدان العربية الشعب الفلسطيني، عشية الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، بالهجرة تحت شعار «العرض قبل الأرض»، على أمل العودة مع الجيوش العربية عند تحريرها لفلسطين[١]. وإن كان هذا الوضع قد شرع في التغيير نسبياً بعد هزيمة ١٩٦٧، واحتلال اسرائيل لغزة والضفة الغربية، وكذلك قيام حركة التحرير الوطني الفلسطيني وممارستها لمسؤولياتها.

**الثاني**: حصول الاستعمار الاستيطاني الاقتلاعي، مجسداً باسرائيل، على الشرعية الدولية. وذلك في مواجهة تصدير حركة التحرر الوطني الفلسطيني ـ عالمياً ـ كمجموعة من الارهابيين المخربين للشرعية والقانون الدولي، ليس لها وجود على أرض الوطن.

**أما السمة الخاصة الثالثة**، فهي تتركز في أن انطلاق حركة التحرر الفلسطيني، نبع نتيجة الظروف الموضوعية التي تولدت عن حرب ١٩٤٨، من شتات الشعب خارج الأرض المحتلة الذي تحكمه

---

(١) هذا الموضوع كان مثار جدل لم ينته منذ عام ١٩٤٨، وقد كتب العديد من الكتّاب الغربيين أدلة لا تدحض تؤيد أن النزوح الفلسطيني خلال عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ كان نتيجة الارهاب الصهيوني (الهاغاناه، وعصابتي شتيرن وتزفاي ليومي) أكثر منه استجابة لدعوة القادة العرب. انظر في هذا الشأن بصورة خاصة: Erskine B. Childers, «The Other Exodus,» in: Alan R. Taylor and Richard N. Tehie, eds., *Palestine: A Search for Truth: Approaches to the Arab-Israeli Conflict* (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1970), pp.89-96.

وضعية ونفسية اللاجئين. وهو شتات ممزق جغرافياً بين معظم أقطار العالم. والكتل الكبيرة منه المقيمة في الأقطار العربية، لا تخضع لقوانين هذه الأقطار التي تجرّم العمل الثوري المسلح فحسب، وانما ـ أيضاً ـ للقيود الاضافية الثقيلة التي تفرضها ـ وما تزال ـ على الفلسطينيين اللاجئين من حيث الاقامة والحركة والعمل المهني والسياسي والنقابي والالتزام الوطني بحركة التحرر الفلسطيني.

من هنا، كان على حركة التحرر الفلسطيني ـ وما يزال ـ مهمة تثوير اللاجئين وتنظيمهم وتجنيدهم في نشاطها، مع توفير أقصى قدر ممكن من الحماية لهم، وذلك في اطار صدامات متوقعة ـ ومتفاوتة القدر ـ مع البلدان العربية خاصة، والواقع العالمي بصفة عامة. وقد دفعها ـ هذا الوضع المعقد والذي لا سابقة تاريخية له ـ الى أن تنهج ـ سياسياً وعملياً ـ طريقاً يحقق لها، ما لم يكن مطلوباً من أي حركة تحرر وطني أو ضرورياً لها، من قبل، وهو الشرعية العربية تجاه البلدان العربية، والشرعية الدولية تجاه النظام العالمي. وذلك دون اهدار شرعيتها الوطنية الثورية في الأساس، والتي هي بطبيعتها متناقضة مع مقتضيات ومتطلبات الشرعيتين العربية والدولية.

هذه السمات الثلاث، هي مصدر الخصوصية التي تتميز بها ـ وما تزال ـ حركة التحرر الوطني الفلسطيني المعاصرة، في نشأتها وتنظيمها ونضالها وحركتها في الميادين الوطنية والقومية والدولية على السواء. وتبلور منها نموذج خاص يصعب قياسه بمعايير وقوانين نماذج حركات التحرر الوطنية في التاريخ الانساني.

وانعكس هذا كله في عدد من الظواهر الهامة لهذا النموذج، نركز على خمس منها:

نحن ـ **أولاً** ـ ازاء حركة تحرر وطني مسلحة، نشأت وانطلقت من خارج أرض الوطن المحتل بعيداً عن حضن وعمق الشعب الذي يعاني الاحتلال بأنيابه الاستيطانية العنصرية الشرسة. وإنما نبتت الحركة من خلال عملية التثوير للاجئين المسحوقين من هذا الشعب في الشتات وبخاصة الشتات العربي. وكان عليها بعد ذلك أن تتحرك من الخارج الى الداخل لاستكمال عملية التثوير واستنهاض قوى ثورية منظمة من شعب الداخل تحت الجلد الاسرائيلي، وبخاصة بعد احتلال غزة والضفة الغربية في حرب ١٩٦٧، والا افتقدت جذورها وتبددت مع الزمن.

وهكذا فإن الثورة الفلسطينية في نشأتها وحركتها، حتى أوائل السبعينات، حكمها قانون استثنائي خاص مناقض للقانون العام لحركات التحرر الوطني وتفجرها من داخل الوطن المحتل. وقد فرض عليها ذلك نوعاً من التعايش والصراع الدائمين مع البلدان العربية ومجتمعاتها، ومحاولة التمركز في موقع من الوطن العربي (الاردن ثم لبنان) تستقل فيه نسبياً بالعمل والحركة والاتصال بالداخل، مستفيدة من التناقضات العربية وظروف المد النسبي التي تحكم هذا الموقع لفترات من الزمن.

من هنا ـ ودون الدخول في التفاصيل ـ كانت الحركة الثورية الفلسطينية على عكس الحركات الثورية الأخرى في التاريخ، تبدأ من الخارج الى الداخل وليس العكس. وبالطبع فرضت عليها هذه الحركة، شعارات ووسائل وتكتيكات معينة عندما كان الخارج وحده يحكمها. وكان لا بد لهذه الشعارات والوسائل والتكتيكات أن تتغير وتتكيف مع ظروف وامكانات الشعب تحت الاحتلال، عندما حققت التحامها بالداخل، لتنهي مرحلتها الاستثنائية، وتطوع نفسها ـ قدر المستطاع ـ للقوانين الطبيعية لحركات التحرر الوطني العالمية.

ولعل هذا ما يفسر تنبّه الثورة الفلسطينية في عام ١٩٧٤ الى ضرورة أن يكون لها برنامج مرحلي

محـدد يستجيب لمطالب شعب الداخل، في اطار الهدف الاستراتيجي البعيد المدى، الخاص بالدولة الديمقراطية العلمانية لكل فلسطين، وتحدد البرنامج المرحلي في اقامة السلطة الوطنية، ثم الدولة المستقلة على أي أرض تتحـرر من فلسطين. وهو أيضاً ما يفسر ـ وبخاصة بعد فقدان موقع لبنان إثر الغزو الاسرائيلي في ١٩٨٢ ـ ابرام الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك السياسي المشترك.. الخ.

ونحن ـ **ثانياً** ـ ازاء حركة تحرر وطني مسلحة، نشأت كفصائل متمايزة ايديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، بعد انطلاق فتح عام ١٩٦٥، خارج التشكيل الأول الذي اقامه النظام العربي الاقليمي بعد مؤتمـر القمـة العـربي في ١٩٦٤، لمنـظمـة التحـرير الفلسطينية كتعبير عن الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أوجد نوعاً من الازدواجية للحركة. ظل مستمراً، حتى تم انهاؤه بدخول فتح والفصائل الفدائية الأخرى الى المنظمة والسيطرة على قيادتها منذ عام ١٩٦٩.

وتبلور الوضـع عن كيان وطني مستقل للهوية الفلسطينية يمثل إرادة الشعب الفلسطيني من خلال صياغات ذات طابع ديمقراطي جبهوي، وهو في الوقت نفسه أداة نضالية، سياسية وعسكرية، تخضع للحساب والمساءلة أمام مجلس وطني يمثل قطاعات الشعب المختلفة في الداخل والخارج باتجاهاتها الفكرية والسياسية المتعددة. وينتخب دورياً قيادة الثورة.

وهو وضـع لا شبيه له بالنسبة لأي حركة تحرر وطني ثورية مسلحة في التاريخ.

ونحن ـ **ثالثاً** ـ أمام ثورة لها مهام دولة في الوقت نفسه. ذلك أن منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني وترعى مصالحه ازاء النظام العربي الاقليمي وازاء النظام العالمي معاً. وهي مطالبة بأن توفر وتنظم له، على مستوى العالم كله، حق الاقامة والعمل.. الخ. وتقيم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمول حركة الثورة ذاتياً من ناحية، وتدعم صموده وتطوير قدراته داخل الأرض المحتلة وخارجها من ناحية أخرى. ولأنها ثورة خارج الوطن، لا يستطيع المناضل فيها أن يعيش ويختفي في احضان أهله داخل الأرض كالسمكة في الماء على حد التعبير التقليدي، فإن كوادرها ومقاتليها، لا مفر من أن يكونوا محترفين بالضرورة. ليست لهم مصادر رزق عادية، وفي الوقت نفسه مطاردين من العدو ومن الأنظمة العربية بدرجات متفاوتة. الأمر الذي يحتم على الثورة أن تؤمن لهم دخولاً منتظمة للحياة وأن تتكفل بأسرهم وأولادهم عند استشهادهم. ويكفي في هذا المقام أن نذكر أن ميزانية منظمة التحرير لرعاية اسر الشهداء، تبلغ وحدها في عام ١٩٨٥، ما يزيد على ستة ملايين ونصف المليون دولار، شهرياً.

ومن الطبيعي، والحالة هذه، أن تواجه منظمة التحرير في حركتها، باستمرار، مخاطر اختلاط مهام الثورة بمهام الدولة. وتجبرها الظروف أحياناً الى اتخاذ مواقف حل وسط مؤقتة، في ضوء علاقات القوى بينها وبين الأعداء والحلفاء معاً، وإلا تعرضت للانكسار.

ونحن ـ **رابعاً** ـ أمام ثورة تعاني حالة حصار دائم. لا من جانب الامبريالية واسرائيل فقط، بل ومن جانب البلدان العربية، على اختلاف أنظمتها. ذلك أن حركة الصراع قد كشفت أن هذه البلدان، رغم خشيتها الخطر الاسرائيلي وعدوانه، فإن خشيتها الثورة الفلسطينية أكبر وأعمق، باعتبارها حركة تحرر عربي، شعبية مسلحة لها آثارها على شعوب المنطقة. فضلاً عن أن انطلاقها في أعمال فدائية ضد اسرائيل من الأرض العربية يعرض دولها للانتقام الاسرائيلي.

صحيح ان الشعب العربي يساند الثورة الفلسطينية، بيد أن حركة الأحداث للصراع كشفت أيضـاً عن أن حركـة التحـرر العربي في مجموعها، أضعف في تنظيمها وقدراتها، عن حماية الثورة

الفلسطينية ضد حصار الأنظمة وضرباتها. والدليل القاطع على ذلك ما تبدى من عجز حركة التحرر العربي عن الفعل المؤثر خلال الغزو الاسرائيلي للبنان ومنظمة التحرير عام ١٩٨٢. وسكوتها على طرد الثورة وفاعلياتها من جميع الأراضي العربية المواجهة لاسرائيل، ونفيها الى تونس في المغرب العربي على بعد آلاف الأميال من المشرق العربي واسرائيل معاً. وذلك بهدف تجميدها أو اسقاطها أو استبدالها بمنظمة أو ثورة مستأنسة، سياسياً وحركياً.

من هنا فإن كل ما يقال عن عمق عربي للثورة الفلسطينية، كلام غير دقيق واقعياً. وبالتالي فهو في الحقيقة عمق نظري وشكلي. وفي كثير من الأحيان يتحول الى عبء باهظ التكاليف على الثورة. وبالتالي فليس للثورة الفلسطينية هانوي أو كمبوديا أخرى كما كان الحال مع الثورة الفيتنامية، أو تونس والمغرب ومصر كما كان الحال مع الثورة الجزائرية في عالمنا المعاصر.

ونحن ـ **خامساً** ـ ازاء ثورة وطنية، ليس في قدرتها منفردة ـ وهذه نتيجة طبيعة الصراع وظروفه وحجمه ـ انجاز أهدافها الاستراتيجية، التي هي في الوقت نفسه أحد الأهداف القومية الرئيسية المشتركة لحركة التحرر العربي. إن ذلك يتطلب تغييراً جذرياً في علاقات القوى الاقليمية والدولية لصالح العرب. وهذا غير متصور دون تغير في داخل البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية ـ التكنولوجية ـ العسكرية للكيان العربي بأنظمته المختلفة، لصالح الجماهير العربية.

بيد أن الثورة الفلسطينية، وهي مطالبة مع غيرها من أطراف حركة التحرر العربي، بالعمل من أجل احداث هذا التغيير، لا تستطيع أن تجمد نضالها أو تبرد من سخونة صراعها اليومي المباشر مع العدو، وتتعالى على تحقيق انجازات جزئية أو تكتيكية، تضع الشعب الفلسطيني وقواه الحيّة في وضع أفضل لمواصلة الصراع.

من هنا فإن أدبيات الثورة الفلسطينية المعاصرة، باتت ـ منذ السبعينات ـ تميز بين «**الحل الاستراتيجي للصراع**» ونعني به اقامة الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين، وهو غير متصور دون جهد قومي جماعي ينبع من تغييرات جذرية في الواقع العربي، وبين «**التسوية المرحلية للصراع**» التي تقوم على أساس اقامة دولة فلسطينية مستقلة أو في اتحاد كونفدرالي مع الاردن أو غيره من بلدان المواجهة، فوق أي جزء يتحرر من فلسطين وهو أمر يمكن تصوره في اطار علاقات القوى الراهنة للصراع، اقليمياً ودولياً.

ـ ٩ ـ

## الخط السابع

هناك حقيقة موضوعية صارت تحكم ماهية الصراع وطبيعته ومساره في الواقع الراهن. وهي انه إذا كان جميع البلدان وفصائل حركة التحرر العربية قد مارست مع منظمة التحرير ـ أو على الأقل لم تسقط من حساباتها ـ الخيار العسكري بمتطلباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ بقدر أو بآخر ـ حتى حرب تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٣، فإن الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية عام ١٩٨٢ قد كشفت بوضوح أن جميع الأطراف العربية، نظماً وفصائل فيما عدا منظمة التحرير وحركة المقاومة الوطنية في جنوب لبنان، قد أسقطت فعلياً الخيار العسكري ضد اسرائيل.

وتأكدت هذه الحقيقة، مع تفاقم الصمت والعجز العربيين، ازاء تصاعد العربدة الاسرائيلية ضد

العرب عامة والفلسطينيين خاصة. والتي بلغت قمتها بالغارة الاسرائيلية على مقرات منظمة التحرير في تونس عام ١٩٨٥.

هذه الحقيقة تعني، أن الصراع كان ـ على الأقل في وضعه السياسي العام ـ عربياً اسرائيلياً بعمق فلسطيني تجسده منظمة التحرير حتى عام ١٩٧٣. لكن مع دخوله ما يمكن أن نطلق عليه مرحلة المصفى الامريكي ـ الاسرائيلي في الفترة من زيارة السادات للقدس وابرام اتفاقيات كامب ديفيد واخراج مصر من ساحة الصراع ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ حتى الغزو الاسرائيلي للبنان والثورة الفلسطينية، وسط صمت عربي يصل إلى درجة القبول والتواطؤ الموضوعيين عام ١٩٨٢، تحول الصراع، واقعياً، إلى فلسطيني ـ اسرائيلي بعمق امبريالي تجسده الولايات المتحدة الامريكية.

ويلحظ المتابع لحركة الأحداث أن العدو لم يصل إلى تغيير طبيعة الصراع وأقطابه ومساره، خلال تلك المرحلة من المصفى الامريكي ـ الاسرائيلي، إلا بعد انجاز خطوتين هامتين.

**الخطوة الأولى**: تعريب الصراع بين جبهة كامب ديفيد وجبهة المعادين لكامب ديفيد، وبين البلدان العربية «المعتدلة» وبين جبهة الصمود والتصدي، ثم داخل جبهة الصمود نفسها من حول الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية وقرارها الوطني المستقل، إلى درجة العمل من أجل خلق منظمة بديلة طيعة.

**الخطوة الثانية**: فلسطينة الصراع. ونعني به تفجير الصراع الذاتي حول ادارة الصراع السياسي والعسكري مع اسرائيل داخل الساحة الفلسطينية ومنظمة التحرير وفصائلها المختلفة. وذلك إلى حد استخدام السلاح في حسم الصراع. وتفجير انشقاقات وإنشطارات داخل البنية التنظيمية للثورة حول قضايا متعددة من أهمها الموقف من سوريا ومن الاقتراب من مصر رغم كامب ديفيد، والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني... الخ، وتعذر حل الصراعات الفلسطينية ـ الفلسطينية بالحوار الديمقراطي داخل الاطر الشرعية للمنظمة.

وقد أسفر هذا كله عن الأوضاع المحددة التالية:

**أولاً**: استمرار العزلة النسبية لمصر مع استمرار سياسة ونهج كامب ديفيد دون قدرة على تنفيذ القرار العربي بمحاصرتهما وتصفيتهما ومساعدة مصر على التحرر من قيودهما.

**ثانياً**: أصبح الصراع العسكري ـ السياسي الشامل مع اسرائيل وقفاً على منظمة التحرير الفلسطينية، والمقاومة الوطنية في جنوب لبنان.

**ثالثاً**: تفاقم الحرب الأهلية اللبنانية بأبعادها الطائفية واستمرار احتلال اسرائيل للشريط الحدودي من لبنان، ونشوء صراع خاص، سوري ـ اسرائيلي، حول ترتيبات الأمن الخاصة لكل منهما في لبنان. وشن حملات ابادة متلاحقة ضد المخيمات الفلسطينية.

**رابعاً**: تواصل الحرب العراقية ـ الايرانية، وقطع الطريق على تحرير واطلاق امكانات العراق القومية وامكانات ايران الاسلامية للعمل في اطار الصراع ضد اسرائيل.

**خامساً**: وضع البلاد العربية ـ على اختلاف نظمها ـ في حالة تسوية واقعية De facto مع اسرائيل، تحت المظلة المباشرة أو غير المباشرة للولايات المتحدة، التي تنامى نفوذها في المنطقة مع كامب ديفيد.

ويفرض التحالف الامريكي الاسرائيلي هذا النوع من التسوية الواقعية على البلاد العربية، مستغلاً الصراعات العربية ـ العربية، وتصاعد الأزمات الاقتصادية، بخاصة مع إنهيار اسعار النفط العربي، والاحتياجات المتزايدة للقروض والمعونات الاقتصادية الأجنبية وما يرتبط بذلك من أمن قومي شامل. وذلك لحساب مشروعات قطرية محدودة، تقبل بالتبعية للرأسمال العالمي، واحتلال المركز الأدنى في النظام الدولي الراهن الذي تسيطر عليه الامبريالية العالمية.

أما مضمون التسوية الواقعية، فهو اسقاط الخيار العسكري ضد اسرائيل، وانهاء حالة الحرب معها، وحصار وضرب منظمة التحرير، مقابل ضمان الأمن القطري لكل نظام، وايقاف العدوان الاسرائيلي ضده، ومنحه بعض المساعدات الاقتصادية. وذلك تمهيداً لمرحلة في المستقبل يجري فيها توقيع اتفاقيات سلام منفردة مع اسرائيل من خلال مفاوضات مباشرة.

ـ ١٠ ـ

في اطار هذه الخطوط السبعة بمعطياتها المختلفة، تبرز ثلاثة تساؤلات حاكمة للوضع الراهن للصراع واحتمالاته المتوقعة في المستقبل المنظور.

ويثير كل تساؤل محورين متناقضين ومفتوحين أمام مسار الصراع، من حول نقطة مركزية فيه. ويتوقف رجحان محور على آخر في الحركة، على مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة. بعضها، موضوعي، نابع من طبيعة الصراع وظروفه المحلية والاقليمية والدولية. وبعضها الآخر، ذاتي، يتصل بقدرات كل قطب من اقطابه في ادارته.

ونستطيع أن نحدد هذه التساؤلات الثلاثة والعوامل الموضوعية والذاتية الخاصة بها، على النحو التالي:

**التساؤل الأول**: هل يظل الصراع على ما وصل اليه بعد عام ١٩٧٣، بثنائيته الفلسطينية ـ الاسرائيلية، ذات العمق الأمريكي، أم أن هناك امكانيات لتصحيحه، بحيث يعود صراعاً عربياً ـ اسرائيلياً ـ أمريكياً، بعمق فلسطيني؟

**الإجابة المستقبلية عن هذا التساؤل تتوقف على العوامل التالية:**

١ ـ استمرار الوضع العربي على ما هو عليه من تردٍ وانقسام، سواء في اطار النظام العربي الاقليمي الراهن بدوله القائمة، أم أن تفاقم الوضع سوف يفرز في البلدان العربية، وعلى الأخص في مصر وسوريا، سبيكة اجتماعية سياسية جديدة ذات وزن جماهيري فاعل، تكون أكثر تقدماً وراديكالية وتقود إلى عملية تغيير في طبيعة السلطة. أو أن تنبثق في إطار ما هو قائم، مجرد صحوة قومية نسبية، تسترد خلالها حركة التحرر العربي لبعض فاعلياتها ووحدتها وقدراتها على الضغط لتصحيح معادلة الصراع.

٢ ـ تجمد سياسة كامب ديفيد ونهجه على ما وصلت اليه، بعد مقتل السادات، من حدود ضيقة، أم حقنها بقوة دفع جديدة [حل قضية طابا وبقية القضايا المعلقة، زيادة المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لمصر.. إلخ] أم يتجه الوضع إلى مزيد من التردي والانهيار، الجزئي أو الكلي، نتيجة تراكم التناقضات المصرية ـ الاسرائيلية دون حل [ فشل قضية طابا. تصاعد أعمال العنف ضد الاسرائيليين في مصر. اقدام اسرائيل على مغامرات عدوانية لا تستطيع مصر السكوت عليها ]. ويتصل بهذا كله الموقف من استمرار عزلة مصر العربية أو رفع هذه العزلة، وفق تفاهم مصري ـ عربي، تعتبره اسرائيل

وأمريكا نقضا لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصري ـ الاسرائيلي.

٣ ـ قدرة منظمة التحرير على الصمود والوجود والفعل السياسي والعسكري، في مواجهة الحصار الاسرائيلي ـ الامريكي ـ العربي، والتدخل في شؤونها وقرارها الوطني المستقل. وفشل أو نجاح مشروعات خلق منظمة بديلة.

٤ ـ ما تحققه المشروعات القطرية، البديلة للمشروع النهضوي القومي، من نجاح أو فشل بالنسبة لمصالح الجماهير وحرياتها، سواء فيما يتعلق بالقضية الوطنية القومية: مشاكل التنمية، الديمقراطية وحقوق الانسان. وذلك في ضوء الانهيار النفطي، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وتجربة التعددية الديمقراطية في مصر والسودان، والحرب العراقية ـ الايرانية، والصراعات العربية ـ العربية، وتغليب التجمعات العربية الاقليمية المحدودة على النظام الاقليمي العربي الشامل (الجامعة العربية)، والصراعات في منطقة المغرب العربي.

٥ ـ تنامي النفوذ الامريكي في المنطقة إلى درجة احتكاره للعلاقات العربية الدولية. أو تحديده إلى الدرجة التي تصحح معها العلاقات العربية، بمقياس حركة عدم الانحياز، مع كل من امريكا والاتحاد السوفياتي [ هناك مؤشرات لذلك تتمثل في إقامة علاقات دبلوماسية بين موسكو وبين بعض بلدان الخليج مؤخراً. وكذلك عودة سريان الدم إلى شرايين العلاقات المصرية ـ السوفياتية ] وإلى أي حد سيكون هذا التصحيح، في ضوء علاقات الصراع والتعايش المذبذبة بعنف، بين الدولتين الأعظم.

٦ ـ مدى نجاح أو فشل الخطة الامريكية ـ الاسرائيلية الخاصة بخلط الأوراق بين ما يسمى الارهاب العالمي وبين حركات التحرر الوطني المسلحة. وتأثير ذلك على منظمة التحرير والبلاد العربية وشعبها والبلدان الاوروبية في التحالف الغربي. وكذلك ردود فعل العالم الثالث والاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية.

وهل يكون وارداً أم غير وارد، في حالة تصاعد الحركة العدوانية الامريكية تحت اسم مكافحة الارهاب [ العدوان الامريكي على ليبيا في عام ١٩٨٦ ] والذي يمكن أن تساهم فيه اسرائيل، أن يشهد العالم في المستقبل القريب نوعاً جديداً من الحروب الاقليمية الواسعة التي تشارك فيها الدول العظمى والكبرى بقوى منظورة. وذلك بدلا من الحروب الاقليمية المحدودة التي ظلت الدول العظمى والكبرى تشارك فيها من وراء ستار.

**التساؤل الثاني**: إلى أي مدى يمكن أن تصمد حالة التسوية الواقعية De Facto القائمة بين النظم العربية والتحالف الامريكي الاسرائيلي؟ هل تنكسر وتنهار؟ أم تتحول ـ كلها أو بعضها ـ إلى تسويات رسمية على غرار كامب ديفيد أو كامب شبيه؟

**الإجابة المستقبلية عن هذا التساؤل تتوقف على العوامل التالية:**

١ ـ مصير منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الشعبية في الأرض المحتلة من فلسطين وجنوب لبنان.

٢ ـ مصير العلاقات الفلسطينية ـ السورية، والفلسطينية ـ الأردنية، والفلسطينية ـ المصرية.

٣ ـ مدى ما يمكن أن تصل إليه المرونة الاسرائيلية ـ تكتيكاً ـ في التحرك من أجل اختراق الصفوف العربية وتسهيل التفاوض المباشر بينها وبين البلاد العربية وبخاصة الاردن وسوريا، وذلك لتوقيع اتفاقيات انهاء حالة الحرب كحد أدنى، واتفاقيات سلام منفردة كحد أقصى.

٤ ـ امكانية قيام آلية عربية ـ أمريكية دولية تحت شعار تنفيذ ما أصبح يعرف بمشروع السلام العربي الذي تضمنته قرارات قمة فاس؛ وذلك في مواجهة مشروع المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الأوسط بمشاركة الاتحاد السوفياتي وأمريكا وجميع أطراف الصراع المحليين بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

٥ ـ مصير الحرب العراقية ـ الايرانية واحتمالات توقفها أو اتساع نطاقها في الخليج.

٦ ـ حجم ونوعية التغيير في ميزان علاقات القوى الدولية، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بصورة أساسية، وبين المجموعة الأوروبية والصين وكل من واشنطن وموسكو، بصورة فرعية.

**التساؤل الثالث**: إلى أي حد يمكن لاسرائيل ـ رغم تفوقها العسكري النسبي والنووي على الأرجح ـ الصمود للشروخ السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتراكم إلى درجة الانفجار، منذ حرب ١٩٧٣ وحرب لبنان ١٩٨٢. وهل يمكن ـ في ضوء المتغيرات الدولية وثورة العلم والتكنولوجيا وبخاصة في المجال العسكري ـ أن تبقي المشروع الأرخص كلفة والمضمون أمنياً للامبريالية الأمريكية في تحقيق أهدافها الحيوية في المنطقة العربية؟

**إن الإجابة المستقبلية عن هذا التساؤل تتوقف على العوامل التالية:**

١ ـ تواصل ارتفاع معدلات الهجرة من اسرائيل بالقياس إلى معدلات الهجرة اليها. وهل في الامكان إعادة التوازن بين هذه المعدلات على الأقل.

٢ ـ حجم ونوعية تأثير الارتفاع المتزايد في معدلات الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، داخل اسرائيل وبنيتها الصهيونية.

٣ ـ امكان تغيير البنى السياسية والاجتماعية للكيان الاسرائيلي القائمة منذ قيامه في ١٩٤٧ تحت هيمنة الاشكناز ولصالحهم وذلك في ضوء الأزمة الاقتصادية المتفاقمة.

٤ ـ مستقبل الصراع الذي أخذ بالتفجر في الساحة السياسية والاجتماعية في اسرائيل بين تيار صهيوني وليد، يصف نفسه بالعقلانية والواقعية، يتزعمه الجنرال السابق بيليد، يدعو إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير، وبين تيار صهيوني، يوصف داخل اسرائيل نفسها بالفاشية، يتزعمه كادان عضو الكنيست الذي يطالب علانية بطرد جميع العرب وقتل من لا يهاجر منهم.

٥ ـ حالة المد والجزر لحرب العصابات والمقاومة الفلسطينية والعربية داخل اسرائيل والأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ والجنوب اللبناني.

٦ ـ صمود أو انهيار نموذج كامب ديفيد الاسرائيلي ـ المصري.

٧ ـ حدود استمرار الدعم الامريكي الشامل لاسرائيل في المستقبل. وبخاصة مع تنامي احتياجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية [ بلغت المعونات الامريكية لاسرائيل في السنوات الاخيرة حوالى عشرة مليارات من الدولارات سنوياً.] هل هناك سقف له تضطر الولايات المتحدة إلى الوقوف عنده، سواء على أساس حسابات التكلفة والربحية للمشروع الصهيوني، أم تحت ضغوط أزمات اقتصادية وسياسية داخلية في الولايات المتحدة، أم نتيجة ضغوط متغيرات اقليمية ودولية متعددة.

- ١١ -

في ضوء هذه التساؤلات، يمكن تصور احتمالات المستقبل بالنسبة للصراع، من خلال ثلاثة سيناريوهات.

**السيناريو الأول**: يقوم على أساس استمرار الأوضاع على ما هي عليه دون تغيير. وقد يبدو هذا الافتراض النظري مستحيلاً واقعياً، إذا أخذ على سبيل المطلق. ولكن ما نعنيه هنا هو الاستقرار النسبي للأوضاع. بمعنى أن أي تغييرات قد تحدث لن تكون جوهرية بحيث تخل بميزان علاقات القوى القائم، وبموقف كل قطب وتميزه - بالايجاب أو السلب - في مواجهته وتعامله مع الأقطاب الاقليمية والدولية الأخرى.

في هذه الحدود، نرجح التوقعات التالية:

**أولاً**: تأمين الاستقرار لنموذج كامب ديفيد المصري - الاسرائيلي تحت المظلة الأمريكية.

**ثانياً**: ارساء دعائم التسوية الواقعية De Facto بين اسرائيل ومعظم البلدان العربية، تحت المظلة الامريكية أيضاً، وذلك بما ينهي حالة الحرب، ويفتح المجال لتنفيذ مشروعات من نوع مشروع السوق المشتركة لدول الشرق الأوسط بما في ذلك اسرائيل.

**ثالثاً**: استكمال حلقات الحصار الاسرائيلية والأمريكية والعربية من حول منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الدرجة التي تضطر معها إلى التحول من العلنية إلى السرية. والدخول - على الارجح - في مرحلة بيات شتوى من أجل خلق آلية جديدة للحركة النضالية.

**السيناريو الثاني**: ويقوم على أساس افتراض تغير الأوضاع في المنطقة وعلاقات القوى المحلية والاقليمية الدولية، في اتجاه تحقيق المزيد من القوة للتحالف الامريكي - الاسرائيلي.

هذا الافتراض يضعنا أمام احتمالين:

**الاحتمال الأول**: حسم الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي لصالح المشروع الصهيوني الخاص بالحكم الذاتي الاداري للفلسطينيين، من خلال قيادة مصنوعة بديلة عن منظمة التحرير، مع بقاء الأرض تحت السيادة الاسرائيلية الكاملة. ويواكب ذلك تضاعف قيود التبعية للولايات المتحدة على البلدان العربية، وذلك بما يعني قطع الطريق لسنوات قادمة، لا على قيام صراع عربي - اسرائيلي من جديد فحسب، بل وعلى النهوض القومي للأمة العربية كلها.

ولا يتصور ذلك، دون أن يكون قد تم طرد الاتحاد السوفياتي من المنطقة. الأمر الذي لا بد وأن يؤجج حدة الصراع بين القوتين الأعظم نتيجة انفراد احداهما بالنفوذ في منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم. ولا يستبعد أن يصل الصراع بين القوتين الأعظم إلى حافة الهاوية التي تنذر بالصدام.

وفي مثل هذا الموقف المتأزم دولياً إلى حد إثارة مخاطر جدية لحرب عالمية، لن يكون الصراع العربي - الاسرائيلي - في حد ذاته - أو ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط على جدول أوليات أي منهما، وان ظلت موضوعاً للحل الوسط ضمن موضوعات أخرى، من أجل اطفاء الحريق العالمي، بخاصة مع غياب الحضور العربي القوي والمؤثر.

هذا المناخ يمنح اسرائيل بتفوقها العسكري بأبعاده النووية، وبخاصة في مجال الأسلحة التكتيكية، فرصة تاريخية للتوسع في مساحات عربية ضرورية لمشروعها في بناء اسرائيل الكبرى، تؤمن لها موارد طبيعية وبخاصة المياه. وعلى الأرجح لن تسلم مصر (سيناء) ـ رغم كامب ديفيد ـ من هذا التوسع جنباً إلى جنب مع سوريا والأردن ولبنان.

**أما الاحتمال الثاني**، فإنه ينبثق مما قد ينجم من تصاعد الضغوط والقهر على البلدان العربية وشعوبها من جانب التحالف الأمريكي ـ الاسرائيلي، من انفجارات فوضوية دموية ـ على الارجح ـ في منطقة استراتيجية غنية بالنفط ومدججة بالسلاح، الأمر الذي يدفع كلاً من القوتين الأعظم إلى التدخل.

وقد يكون هذا التدخل بداية لنوع من تلك الحروب الاقليمية الواسعة ـ التي تحدثنا عنها من قبل ـ وتشارك فيها الدولتان الأعظم بقواها المتطورة جنباً إلى جنب مع القوى المحلية.

وسوف تتوقف نتائج هذه الحرب، من ناحية، على مدى قدرة حركة التحرر العربي، بما في ذلك منظمة التحرير، على حشد القوى الشعبية وتنظيم قواتها وبلورة برنامج قومي محدد لتخطي عبثية الفوضى الدموية، تقبله الجماهير. ومن ناحية أخرى، على مدى قدرة وكفاءة التحالف الأمريكي ـ الاسرائيلي من جانب وقدرة وكفاءة التعاون السوفياتي ـ العربي من جانب آخر.

وإذا كان الوضع ـ في مثل هذا الاحتمال ـ لا يستلزم تغييراً ايديولوجياً أو سياسياً أو عسكرياً في العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية القائمة، فإنه بالضرورة سوف يتطلب تغييرات جوهرية في العلاقات السوفياتي ـ العربية عما هي عليه حالياً.

**السيناريو الثالث**: ينطلق من افتراض تغير الأوضاع في المنطقة وعلاقات القوى المحلية والاقليمية والدولية في الصراع، لصالح العرب من ناحية. والاتحاد السوفياتي، بدرجة ما، من ناحية أخرى.

ورغم أن هذا الاحتمال هو أضعف الاحتمالات نسبياً. وذلك في ضوء استقراء معطيات الواقع الراهن التي فصلناها من قبل، إلا أنه لا يمكن استبعاده. وذلك لأسباب عديدة. نذكر منها: السخط والتململ الشاملين في جميع الأقطار العربية والتي تعبر عنها كل التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية، علمانية ودينية، على السواء، تصاعد أعمال العنف الفردي والجماعي ضد السلطة، حمى البحث الجماهيرية العاتية عن طريق للخلاص. تدني ثقة الأنظمة العربية الصديقة لواشنطن في قدرة الولايات المتحدة على حماية أمنها. العقلانية والروح الجديدة للخطاب السياسي السوفياتي الجديد، بعد غورباتشوف، الموجه إلى دول المنطقة والعالم. ويلقى تجاوباً واسعاً ومتزايداً حتى من القوى التي كانت على عداء تقليدي ضد الاتحاد السوفياتي.

في إطار هذا الاحتمال، فإن مسار الصراع يمكن أن يشق على الأرجح، طريقاً نحو تحقيق أهدافه التكتيكية المرحلية وحسب، وفقاً للمضمون العربي. ونعني به إقامة الدولة الوطنية للشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير، وذلك من خلال المؤتمر الدولي، مع الاعتراف بإسرائيل كدولة في إطار حدود ما قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧، الأمر الذي ينتقل بالصراع إلى مرحلة جديدة ذات أبعاد ووسائل مختلفة، حيث أنه سوف يدور ـ لأول مرة ـ بين دولة فلسطينية عربية وبين دولة اسرائيلية صهيونية، حول امكانات إقامة دولة ديمقراطية علمانية واحدة لكل فلسطين□

## ■ كتب

مركز دراسات الوحدة العربية والامانة العامة لجامعة الدول العربية، مركز التوثيق والمعلومات

# يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥

(بيروت: المركز، ١٩٨٦)، ٨٥٣ + ٣ ص.

**د. عبد الله أنيس الطباع**

خبير توثيق ومكتبات في دار الكتب الوطنية اللبنانية.

من المسلّم به في عملية التوثيق، ولا سيما في موضوع الوحدة العربية أن تأتي الوثيقة الكتابية في مقدمة أنواع الوثائق أهمية علمية وموضوعية، ليس لما اؤتمنت عليه من معارف ومعلومات، بل لأثرها في تنمية الفكر القومي العربي واخضاعه لتفاعل وجدانيّ يعين على جمع شمل الأمة العربية ذات التاريخ الواحد، والمصير الواحد.

ان المنهجية في هذه الوثيقة بالذات، والتي هي معروفة ومقررة عند أصحاب الاختصاص تفرض تنميطاً مدروساً يعمل على تحقيق ما يسعى اليه مركز دراسات الوحدة العربية من أهداف سامية مع العلم أن عملية البث، أو ما يعرف تقنياً بالانتاج الوثائقي، والتي هي الخاتمة في معالجة الوثائق تقتضي وفي أبسط السبل تحديد المواضع وبالدقة التي انتقي منها الخبر، وفي ظل رموز مختصرة تعارف عليها الموثقون، وإن يتغاضى عنها البعض عمداً تبسيطاً لعملية البث، أو لتحاشي بذل مجهودٍ أدقّ بالغ المسؤولية لأنه يحتّم اعتماد نظام من نظم التصنيف الشائعة والمعروفة، وبالتالي تخيّر رؤوس موضوعات ملائمة، فضلاً عن التفريع فيها، حتى تأتي متكاملة مع الكلمات المفاتيح Les mots clés التي هي الدليل المرشد إلى ذخائر الفكر، ومعين المعلومات.

## خاصيّة الباحث في التنقيب

إنّ المنتفع بالوثيقة بفطرته شديد الاهتمام بالمراجعة والبحث والتنقيب والمقارنة والاستنباط، توافقاً مع ما رَسَمَ عالِمُنا أبو حاتم الرازي من خطة في التأليف بتحديد قواعد البحث والتوثيق في قوله الذي جاء في مقدمة كتابه **طبقات التابعين**: «إذا بحثت ففتش وإذا كتبت فقمّش».

قلت إنّ المنتفع بالوثيقة شديد الاهتمام بالتنقيب وإلّا لما كان مشغوفاً بالبحث. ومن هذه الناحية بالذات يندفع تلقائياً إلى المصدر باحثاً ومنقّباً رغبة في التحقق أو إثارة الجدل، وكم يكون راضياً عندما توفّر له عملية التوثيق بمنهجيتها فترشده إلى كل دقائق المعلومات الببليوغرافية في الوثيقة حتى رقم الصفحة وما اصطلح على تعريفه صحفياً «بالعامود»، فتسهّل

عليه الرجوع إلى مظانّ المصدر، وهنا يتحقق التنميط المقرر في إنجاح «السلسلة الوثائقية» التي وضعت في الأصل وفي مراحل ثمان لتوفير المعلومات على نحو موضوعي.

## التبويب الموضوعي وأهميته

وهكذا ندرك أن غاية التوثيق هي توفير المعلومات حيث يشترط وبالدرجة الأولى في منهجيته، وكما يؤكد، واينبرغ Weinberg خبير التوثيق العالمي، التبويب الموضوعي، الذي هو الغاية الرئيسة من المعالجة الوثائقية. الأمران اللذان اغفلهما كتاب **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥**. وفي قسميه بالنسبة إلى قسم اليوميات فلم يشر الى كل المعلومات البيليوغرافية، أو بالنسبة الى قسم الوثائق فلم يوثقها منهجياً.

## منهجية الكتاب السابع: «يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥»

يخيل إليّ أنه أريد لهذا الكتاب السابع أن يكون على غرار وترتيب الكتب الستة التي تقدمته في هذه السلسلة والتي تعتبر مرجعاً أصيلاً، وثبتاً نادراً، وعلى جانب عظيم من القيمة العلمية والتاريخية لأن كل كتاب فيها «حولية» بذاته لمسار الوحدة العربية حيث غطّى قسم اليوميات فيها كلّ أخبار هذه الوحدة «وشمل كل أوجه التعاون العربي وعلى جميع المستويات وفي شتّى المجالات»، في حين أنّ قسم الوثائق يعتبر بذاته مجموعة وثائقية تضم كل البيانات والقرارات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمرات العربية الرسمية، فضلاً عن البيانات المشتركة والتصريحات الرسمية والأحاديث الصحفية، التي جاءت جميعاً إيجابية في خدمة الفكر العربي الوحدوي، ومسار الوحدة العربية، الأمر الذي يضفي على الكتاب الموضوعية المتخصّصة وينصّ على دقتها. فتبويب اليوميات ـ وكما أشرت ـ وفقاً لموضوعاتها، واستكمال عملية التوثيق منهجيتها في الوثائق ـ لأن الكشاف الذي أعد لها والذي سندرسه ونقومه في مفهومه العلمي التقني ـ كفهرس عام، أعانا الى حد كبير على ابراز هذه القيمة وتلافي ما أشرنا إليه، في حين سهل على المنتفع الإفادة من معلومات الكتاب التي وكأنها في اليوميات جاءت مبوبة إلى حد ما، وفي الوثائق موثّقة على درجة ما.

ومع كل هذا يبقى التبويب الموضوعي في اليوميات مع استكمال المعلومات البيليوغرافية فيها، والتوثيق المنهجي في الوثائق المقترنان وبآن بالتسلسل الزمني، أنجع في خدمة مسار الوحدة العربية إذ يوفّر معلومات واحدة بذاتها مع عرض لتطورها في حدود الزمن، الأمر الذي يضع الباحث المنتفع بها حقاً في أجواء مسار هذه الوحدة بحيث يدرك الايجابية والسلبية فيها معاً، ويخرج برأي واضح وصريح، في حين أن الاعتماد على التسلسل الزمني وحده يفقد الموضوعية خاصتها ولا يقيم ترابطاً فكرياً لدى المنتفع.

ليس أدل على ما ذهبنا اليه من أخبار «المقاومة اللبنانية» مثلاً التي ذُكرت في حدود أربع وأربعين مرة، في اليوميات، وأشار اليها الكشاف بدءاً من فقرة رقم «٩» ص «٢٨» وحتى فقرة رقم «١٩٨١» ص «٣٠٧»، وعلى مدار اليوميات جميعاً.

هذه المعلومات لو صنّفت تصنيفاً موضوعياً كما وردت في الكشاف لأمكن عرض مسار المقاومة اللبنانية بكل أبعادها ولأضحت في نظر النقد العلمي سجلاً حافلاً وثبتاً تاريخياً هاماً لهذه الحركة المميزة في تاريخ الأمة العربية، فضلاً عن إمكانية نشر مصور جغرافي معها لجنوب لبنان. وفي هذا الباب بالذات تُحدَّد الأماكن التي تعتبر مجالاً لنشاطها وتحركاتها ونضالها، مما يساعد الباحث العربي على فهم

واقـع هذه المقاومة، وبالتالي التعرف إلى أماكن وجودها وقتالها، فيدرك أين تقع بلدات الصَّرفند «ف ٩» والدوير «ف ٣١٧» وهكذا بقية البلدان: عربصـاليم، البازورية، صفد البطيخ، قبريخا، مجـدل سلم، شقرا، الجميجمة وحتى قضائي مرجعيـون وبنت جبيـل، وبـالتـالي عتليت في فلسطين المحتلة حيث سجن فيها ابطالنا، ودخل اسمها تاريخ الظلم الاسرائيلي. إلى جانب بلدان الناقورة وحاجز البيّاضة، والريحان، وجزين. مع يقيني أنّ اغلب اللبنانيين لم يزوروا هذه البلدان ولا يعـرفون مواقعها بالدقة الجغرافية، فكيف الحال بالنسبة إلى الكثرة من العرب.

في الواقـع عنـدمـا أثير هذه النقطة بالذات أتوخّى البناء، لا سيما أن صحافياً لبنانياً بارزاً كان يعتقد، بل يصر على أن مدينة «تطوان» تقع في الجزائر، لا في المغرب الأقصى، لأنه لم يردِّد مع أبناء جيلنا:

بلاد العرب اوطاني — من الشام لبغدان
ومن نجد الى يمـن — الى مصر فتطوان

هذه الإشارة تدفعني إلى أن ألفت الى ضرورة التعـريف بكثـير من مدن الوطن التي تتـوالى أسماؤها في متن الكتاب كما هو الحال في اسم محردة «ف ٥»، وإن أدرك المنتفع أنها تقع في سوريـا في ضوء النص، لأنها الدولة المستفيدة من قرض الصندوق العربي للإنماء.

ثمة ضبابية في صياغة بعض الفقرات «ف ١١» بخاصة فيما يتعلق بهضبة الجولان وأين تقع، وأن إعادتها ستكون لسوريا «الوطن الأم» العبارة التي يفتقر إليها النص ليستقيم المعنى.

مثل هذه الضبابية تبدو في «ف ١٣٧» عندما تتقـدم صفـة «زعيم حركة سوابو» على اسمه: «سام نجوما»، بخلاف ما ورد بالنسبة لصفات رؤساء الدول والزعماء مثل اسم صدام حسين «ف ٣٧» متبوعاً بالرئيس العراقي، واسم أمين الجميـل «ف ٣٦» متبـوعـاً بالرئيس اللبناني، وكذلك بالنسبة لاسم حافظ الاسد «ف ١٨١»، الرئيس السوري، والشاذلي القليبي «ف ٣٢»، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

من الخير واستكمالاً للموضوعية أن تعتمد فهـرسـة الأسمـاء دائمـاً على الشهرة، فاسم الرئيس صدام حسـين لم يعـرف اطلاقـاً الا بـ «صـدام حسـين» بحيث لا يجـوز فهرسته بـ «حسين، صدام» لكي لا تثير هذه الفهرسة غموضاً أو لبساً، كذلك الحال بالنسبة للشاذلي القليبي وان يرد احياناً بـ «القليبي»، فضلاً عن ياسر عرفات، وليس «عرفات، ياسر» لأن الشهرة الأولى أغلب على اسم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

هذا، ومـا دمنـا بصـدد الأسماء فقد أتى المفهـرس على ذكر «علي، ناصر» وكان حَرِيًّا أن يفهـرسه بـ «علي، نصر ناصر»، فناصر في ترتيب الاسم الثلاثي الذي لا شهرة له كما هو الحال في فهرسة الأسماء العربية القديمة، هو جدّ علي لا والده حيث أخـطأ في فهرسة الاسم الثلاثي الذي، ووفقاً للقاعدة، يفهرس كالاسم الثلاثي: «نصر ناصر علي».

## ترقيم الفقرات والوثائق

إنّ اعـتمـاد «الفقـرة» على رقم بالنسبـة لليـوميـات، والوثيقـة على رقم مع التمييـز بين الرقمين في الفهرس العام باستعمال عدد هندي، وآخر عربي في اعتقادي يثير بعض الإشكال من ناحيتين:

فالبحث عن مطلب ما بخاصة في وثيقة مؤلفة من عدة صفحات تستلزم قراءة الصفحات كلّها، أو جلّها، في حين لو اعتمد في التكشيف على رقم الصفحـة لانتفى الإشكـال، وهكـذا نتخـطى الناحية الثانية بالاستغناء عن أحد الترقيمين، لأن الباحث يهمه موضوع معين، ولا يبالي إذا جاء هذا الموضوع، في قسم اليوميات، أو في قسم الوثائق.

## تخميس أسطر الصفحات

من الضروري في مرجع: ككتاب **يوميات ووثائق الوحدة العربية** ان تخمس أسطر كل صفحة بايراد رقم «٥» في الهامش عند السطر الخامس، ورقم «١٠» عند السطر العاشر، وهكذا دواليك حتى نهاية الصفحة تسهيلاً للبحث وضناً بوقت الباحث كأن ندلّ في الفهرس وعند: «جامعة الدول العربية» «ف ٣٢» مثلاً بالمصطلح: «٣٠/١٠»، فالرقم «٣٠» يحدد الصفحة، في حين الرقم «١٠» يشير إلى رقم السطر، وبذلك نسهل البحث والتنقيب ونعين الباحث على الوصول إلى مطلبه بتقديمنا فهرساً علمياً دقيقاً للغاية، كما هو الأمر في المراجع والكتب ـ الأمهات.

## مصور جغرافي للوطن العربي

لعل الإشارة إلى اسم الجامعة العربية يلفت إلى أمرين: فالفقرة «٣٠» رتبت في اليوميات تحت اسم جامعة الدول العربية مع أن هذا الاسم لم يرد فيها اطلاقاً. وكان من الأجدى أن تفهرس تحت رأس موضوع الأمة العربية الوارد في الفهرس العام. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، حبذا لو يتوّج الكتاب الثامن بمصور جغرافي للوطن العربي توضح عليه أماكن العواصم والمدن العربية، يقيناً منا أن كثيراً من العرب وبخاصة في غير المشرق العربي وبلدان الخليج لا يميزون بين عَمّان عاصمة الاردن بفتح العين، وبين سلطنة عُمان بضم العين، حتى أن منجد الأعلام أشار فهرسةً إلى مسقط كعاصمة للسلطنة، ولم يذكر السلطنة ذاتها اطلاقاً.

## مخطط بياني لجامعة الدول العربية

يستحسن في اعتقادي وفي الكتاب الثامن رسم مخطط بياني لهيكلية جامعة الدول العربية وإداراتها المختلفة مساعدة في إبراز مؤسساتها لدى الباحث، وما تنهض به من رسالة في توحيد الأمة العربية ما دام مركز دراسات الوحدة العربية يولي عناية فائقة لنشاطاتها ويحلّها في أولويات اهتماماته، بخاصة والجامعة تلعب دوراً متقدماً في التعاون والتضامن العربيين.

## حسن اختيار مادة الكتاب

الناقد لهذا الكتاب وبعمق لا بد له من أن يسجل وباعتزاز نجاح قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية في سلامة الاختيار وحسن التقرير سواء في قسم اليوميات أم قسم الوثائق. لأن التثبت من جوهر وثيقة ما يحتاج إلى نظرة نقدية فاحصة فضلاً عن المعرفة التامة بأصول علم التوثيق، قبل الاهتمام بالخبر ومعالجته، الذي هو من حيث مادته يدخل في الكلام الخبري فيحتمل كما هو معروف، النفي والإثبات وليس أكثر دلالة على قولنا من النبأ الذي ورد في «ف ١٥» بتاريخ يوم الجمعة ١٩٨٥/١/٤ وفيه ما يلي: «صرح حنّا عودة وزير المالية الأردني ان الكويت قدمت للاردن القسط الثاني من الدعم المخصص له ومقداره ٤٠ مليون دولار».

قلت ليس أدل على سلامة الاختيار من النبأ المتقدم، لأن قسم التوثيق مثلاً لو أورد الخبر على لسان وزير كويتي لما أحسن الاختيار.

## في المضمون

بالحقيقة ان «اليوميات والوثائق» جميعاً تعتبر رصداً مميزاً للأخبار العربية كما رسم لها بالدقة وليس تجميعاً، وإن كانت لحسن الحظ جاءت جميعها إيجابية مما يحمل على اليقين أن مركز دراسات الوحدة العربية ماضٍ في مسعاه وهدفه لنجاحه في تأدية رسالته القائمة على الأمانة التاريخية والدقة العلمية، والنظرة النقدية الواعية في جميع أوجه نشاطه الفكري وفي هذا الكتاب بالذات الذي مازه انتقاء النصوص والاخبار الواردة وعرضها في

اليوميات، الى جانب توثيق الاتفاقيات والبيانات والقرارات وأحاديث المسؤولين العرب الصحفية، حتى جاء بحقّ خزانة مرجعية تغني عن كل مصدر ومرجع آخر في بابه.

مع تأكيد هذه الحقيقة لا بدّ من التنبيه إلى ما ورد في «ص ٢٢» وفي هامش ثبت المصادر حاشية لم أتبين لها هدفاً لالتباس الفحوى، أو لغموض في الصياغة بالرغم من أنها تقنياً لا تتفق ومضمون هذا الثبت الذي اعتمد فيه على جميع الدوريات العربية التي تصدر في العالم.

إن الاهتمام بتجميع الدوريات مع كونه من صلب مهام قسم التوثيق جدير بالتقدير للظروف الأمنية الصعبة التي يمر بها لبنان، وضعف كثير من الخدمات العامّة ومنها البريدية، والهاتفية والبرقية، شريان الحركة في كل عمل متقدّم ومتطوّر، وربما كان مأخذاً على هذا القسم اعتماده أو اقتصاره على دوريات بعينها تغنيه باعتقاده عن سواها: فمجلة **الشراع** البيروتية مثلاً لم يرد اسمها في الفهرس العام الا مرة واحدة. وهذا بالطبع لا يتفق مع التأكيد في مقدمة الكتاب على شمولية مصادر الخبر، وليس على أهميته. فهل **الشراع** قصرت عن هذه الشمولية؟

## الفهرس وماهيته؟

بعد تعداد ميزات الكتاب السابع في سلسلة **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥**، وما عليه والتي تبدو معها المآخذ على حد قول الشاعر العربي «كفى المرء نبلاً ان تعد معايبه» ـ هنات يسيرة قابلة للاستدراك لاحقاً ولا تؤثر في مكانته بين هذا الضرب من الكتب ـ لا بدّ من طرح هذا السؤال: ما نوع الفهرس الذي أعد له؟

لقد وسم الفهرس «بالعام» وهو بالفعل ما ينطبق على جوهر ترتيبه لأن من خصائصه أن ينظم بعض المواد التاريخية زمنياً، وربما اشتمل هذا النسق الهجائي العام على تبويب هجائي فرعي كما هو واقع هذا الفهرس بالنسبة إلى ورود:

أ ـ المجلس الإداري «ص ٨١٠» الذي جاء بعد اتحاد إذاعات الدول العربية لأنه تابع له، وهو لم يرد إلّا مرة واحدة.

ب ـ لجنة شؤون العمل وردت بعد الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية «ص ٨١٠» ومرة واحدة.

هذه الطريقة تقطع التسلسل الهجائي، وتعقّد استعمال الفهرس، مع الإشارة إلى أن النسق الهجائي فيه توقف أكثر من ٢٤٣ مرة لضرورة إخضاع تشعبات الموضوع الى رأسه.

ان ما يصح استخدامه في المكتبات على تعدد أنواعها لا يصح الانتفاع به في كتاب موسوعة، ذلك أن النهج الذي يطبق عليه في المكتبات يميّز بين مجموعة المكتبة ببطاقات ذات ألوان، كاللون الأزرق مثلاً للأشرطة، والأصفر للدوريات بحيث يحدد الباحث مطلبه في لون معين أولاً، وبتسلسل هجائي ثانياً.

لقد ورد ذكر قرار مجلس الأمن كرأس موضوع فرعي ست مرات ثم «قرارات مجلس الأمن» مما يدفع إلى التساؤل لماذا لم ترد أرقام القرارات كلها تباعاً اثر ذلك، فيذكر القرار رقم ٢٤٢ ومواضع وروده في اليوميات والوثائق، ثم يليه القرار رقم ٣٣٨، على النسق ذاته.

كان من المفروض أن يأتي ترتيب «مجلس الأمن» مع أنه فرعي بالنسبة لمنظمة الأمم المتّحدة قبل كلمة «قرار» لأنه يتبع بالفرعية مجلس الأمن، وليس الأمر بالعكس.

لقد أغفل المفهرس صفة «مجلس الأمن» أعني «الدولي» فعطّل بذلك المقصود بالنظر إلى تعدد صفات مجالس الأمن، هل هو داخلي، أم قومي، أم غير ذلك؟

على هذا النحو، وفي مفهوم الفهرس العام تفهرس بقية قرارات مجلس الأمن الدولي ومواضع الإشارة إليها في الكتاب.

ثمة ملاحظة أخرى بالنسبة إلى «الاعتداءات الاسرائيلية» «ص ٨٣٩» التي ذكرت كفرع من رأس موضوع «لبنان» فهل هذه الاعتداءات محصورة بلبنان وحسب؟ وهل الانسحاب الإسرائيلي مرتبط به أيضاً؟ وبالتالي: أية علاقة بين ورود موضوع «الجيش» ـ ويقصد به بالطبع الجيش اللبناني ـ مباشرة والاعتداءات والانسحاب الاسرائيلي؟

كان يفترض في هذين الفرعين أن يتبعا موضوع «إسرائيل» لا موضوع «لبنان»، وكذلك الأمر بالنسبة إلى «إسرائيل» كرأس موضوع بالذات بحيث يقع كفرع، لا كرأس موضوع وبعد الأراضي العربية المحتلة انسجاماً مع دور مركز دراسات الوحدة العربية وأهدافه القومية.

## في اللغة

من المقرر أن ألف «ابن» تحذف عند وقوعها بين اسمين علمين شرط أن يكون الأول ابناً للثاني، في حين تثبت هذه الألف وبالرغم من هذه القاعدة إذا وقعت في أول السطر.

يتضح من الفهرس العام ومن نهاية «ص ٨١٦» أن ألف «ابن» حذفت مع وقوعها في أول السطر دون الأخذ بالقاعدة اللغوية الأمر الذي يحتّم ترتيبها بعد «ابن جلود، عبد الوهاب» في مطلب «ص ٨١٠» مراعاة لما تقدم وتوافقاً وفهرسة «ابن جلود» كون عبد الوهاب من عائلة ابن جلود، وليس ابناً له.

في الصفحة عينها «٨١٠» يلي اسم «أبو جهاد» ومن بعد احالة انظر: ـ ودون نقطتين ـ الوزير خليل، وكان حريا أن يأتي الاسم انظر: خليل الوزير اعتماداً على شهرة «أبو جهاد» إن لم يأت الاسم وبين قوسين مباشرة بعد «أبو جهاد» تعريفاً بلقب الرجل.

الأخطاء المطبعية شبه معدومة في الكتاب، وهنا نسجّل وبفخر للعاملين في المركز عامة، وبخاصة للإدارة الواعية، الدأب على العناية الفائقة في إصدار كثير من الكتب والمراجع التي يعتز بها الفكر العربي المُعاصر، إلى جانب **ببليوغرافيا الوحدة العربية** ودورها البارز في وصف المصادر الامهات المرجعية، فضلاً عن **المستقبل العربي** مجلته المتخصصة التي تشد الوطن العربي، إلى الوطن العربي فكراً، وحضارة، وانسانا.

إن الكتاب كما دل عليه عنوانه **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥** يعتبر مميزاً في بابه، مميِّزاً في موضوعه، متناسقاً في تبويبه، وحيداً في منهجيته، لا يشقّ له غبار،ولا يدانيه في موضوعه وخطورة هذا الموضوع إنجاز مماثل.

هذه حقيقة علمية نُقِرّ بها ونسجّلها بفخر واعتزاز ونعترف بها، لأن من يتصل بمركز دراسات الوحدة العربية ويقف عن كثب ليطلع على الجهد الذي يُبذَل، والطاقات التي تعمل، والتقنية العالية التي تُسَخَّر، والمال الذي يُنفَق والفكر العالم الثاقب النافذ الموجّه في إدارة واعية رشيدة كيف يتحرك بأناة ورعاية لأدرك ـ وعن ايمان ـ ان المركز في كل إنتاجه الفكري، وعلى جميع المستويات ـ ومن أجل الوحدة العربية ـ يعمل ويسعى إلى التكامل تحقيقاً لما رسم له وخطط.

في ظل هذه الثّوابت التي يُقرّ بها الأغيار في الوطن العربي لا نجد أنفسنا محرجين فيما أقدمنا عليه من بحث ودراسة تقديراً لعلم وجهد، واحتراماً لإشراف وتوجيه وخلق ومثل عليا والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل □

برهان غليون

# اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية

(بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ٣٥٤ ص.

**د. علاء طاهر**

باحث متفرغ في مركز البحوث الاستراتيجية ـ جامعة السربون ـ باريس.

## مقدمة

هنالك منطلق أساسي يحدد المسار المنهجي الذي اقتفاه مؤلّف كتاب **اغتيال العقل** يتمثل بالخروج من جدلية نفي الآخر إلى افق الحوار. فالتشخيص العام والنهائي للتيارات الفكرية المتصارعة داخل التاريخ الثقافي المعاصر في الوطن العربي يطرح اتجاهين أساسيين يتقاسمان محاور النقاش السائدة والمتعلقة بموضوع النهضة، الأول اتجاه حديث يعتنق «عقيدة» الانفتاح الكلي على الثقافة الغربية وترك كل ما هو موروث لأنه تقليدي، والاتجاه الثاني سلفي تقليدي يؤمن بأن الاحياء الثقافي الجديد وتحقيق نهضة عربية معاصرة ينطلق من صميمية التراث والثقافة العربية ـ الاسلامية في عصر ازدهارها الكلاسيكي، حيث يرجع هذا الازدهار إلى حقيقة هيمنة الهوية الاسلامية على هذه الثقافة مما أدى بشكل منطقي إلى تحقيق نضوج وتطور أصيلين في جميع فروع ابداعها الفكرية والفنية.

بين هذين الاتجاهين المتطرفين في تشخيصهما لعلة التخلف الثقافي الراهن في الوطن العربي ولمعضلة التأزم السياسي ـ الاجتماعي، تتوزع تيارت بينية ليس بمقدورها تحديد مواصفات دقيقة خاصة بها كسابقيها انما تندمج أو تتقارب مع أحد الجانبين بصورة أو بأخرى.

## أولاً: الاشكالية

يرى المؤلف ان حواراً جديداً قد انبثق حالياً حول اشكاليات تحقيق النهضة داخل الواقع العربي بعد أن خمدت النقاشات حول هذا الموضوع طوال الاعوام الثلاثين الاخيرة، حيث تحول الحوار إلى صراع ايديولوجي ينطلق من أرضيات انتمائية محدودة. وفي الانبثاق الجديد للجدل حول النهضة، يقوم المؤلف بإبراز حقيقتين جوهريتين تحكمتا بالصيرورة التاريخية لهذا الجدل هما:

١ ـ إن النقاش حول ضرورة التجديد والتحديث في البنى الثقافية العربية قد بدأ منذ عهد السلطان محمد علي عندما نشأ أول احتكاك فعلي مع الغرب، ادرك العرب من خلاله تخلفهم الثقافي والتقني والسياسي ـ الاجتماعي،

وكان أول رد فعل على هذا الادراك هو البعثات الطلابية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا للدراسة في فروع علمية وتقنية عديدة في محاولة منه لمسك خيوط التطور من البداية قبل أن يفوتها التاريخ الملائم لخلق نهضة قادمة عميقة التجذر زمنياً، وبشكل مواكب لهذه السياسة التحديثية التي اتبعها محمد علي اندلع نقاش فكري في المجال الاجتماعي ـ السياسي يتناول الاشكال الذي مازال قائماً إلى الآن وهو، ما الذي نأخذه من الغرب وما الذي نتركه، وما هو دور تراثنا الحضاري العربي الاسلامي في الاسهام لتحقيق النهضة المطلوبة؟ لقد استمر هذا الحوار طوال سنوات القرن التاسع عشر اللاحقة لعهد محمد علي، ثم تفاقم ونضج واتخذ طبيعة اكثر تبلوراً خلال القرن العشرين وبخاصة في النصف الاول منه.

٢ ـ إن الجدل حول اشكاليات النهضة قد توقف عند مرحلة الخمسينات من هذا القرن وذلك عندما بدأت سلسلة الانقلابات العسكرية التي تولت السلطة على أثرها انظمة ذات اتجاه قومي (ولا نقول ايديولوجية قومية ـ لأن الاتجاه القومي العربي لم يصبح إلى الآن ايديولوجية ذات بناء فكري متكامل كالماركسية أو الاسلام أو الليبرالية في الغرب، بل بقي اتجاهاً فحسب). وهنا يضع المؤلف يده على نقطة حساسة وجديدة من نوعها هي العلاقة القائمة بين صعود التيار القومي ـ السياسي إلى السلطة، وبين الجدل والحوار الدائرين حول موضوع النهضة، والتشعبات النظرية الكثيرة التي أثمرها هذا الحوار منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. فيرى ان حركة الجدل الفكري حول الموضوع قد ماتت خلال الاعوام الثلاثين الاخيرة، لأن الانظمة القومية الصاعدة وفي مقدمتها النظام الناصري قد خلقت وهماً بأن النهضة العربية على وشك التحقق، وذلك عبر سياساتها الوطنية بشكل عام وبرامجها الاصلاحية المحدودة، إلا أن هذا الوهم قد انهار بسبب الاخفاقات والنكسات المتلاحقة لهذه الانظمة.

## ثانياً: انحسار النقاش

ويلاحظ المؤلف، وهذه حقيقة ليس بالامكان انكارها، أن الفترة الزمنية التي هيمنت فيها الاتجاهات والحكومات القومية، قد شهدت انحساراً كلياً في النقاش الذي اندلع منذ القرن التاسع عشر حول أساليب النهضة الفكرية والتقدم العلمي وآفاقهما، ثم الموقف من الحضارة الاوروبية والفكر الغربي. أما الآن وبفضل انهيار الانظمة القومية وفشل مشروعها السياسي ـ الاجتماعي ولضعف المكاسب التي تمت في ظلها على صعيدي التطور العلمي والتقني، بدأت مرحلة جديدة من النقاش تستند إلى خلفيتها وجذورها السابقة التي نبتت منذ القرن التاسع عشر، وتتجرد من وهم الاصلاح السريع والنهضة السريعة الذي خلقته الانظمة القومية.

ومع ظهور هذا المد الجديد من البحث الفكري والنظري عن السبل الواقعية لتحقيق بناء حضاري عربي، ساد نمطان من الخطاب، الاول تحديثي غربي والآخر سلفي اسلامي، إلا أن هذين الخطابين يختلفان في طبيعتهما المنهجية عن منطلقاتهما في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لأن ادواتهما النظرية قد اكتسبت نضجاً تراكمياً سواء على مستوى التجربة أم على المدى التنظيري، فلكل تيار اسانيده السياسية والتاريخية التي ينطلق منها ويبني عبرها شرعيته وافضليته على الآخر. من هذا الوضع الجدالي داخل الثقافة العربية المعاصرة ينطلق المؤلف ليبرز منظوراً خاصاً وسط كل التشعبات الراهنة التي تحكم خيوط النقاش بين التيارات الفكرية المتعددة. لقد ميز الكاتب بين ثلاث مسائل رئيسية تشكل أساس التفكير في مسألة النهضة العربية، أولاها

المسألة الثقافية، ثم المسألة السياسية، ثم المسألة الاجتماعية، وهو يخصص الكتاب الأول من **اغتيال العقل** للمسألة الثقافية، أو كما يحددها العنوان الفرعي للكتاب **محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**.

## ثالثاً: منهج المعالجة

يموضع المؤلف مناهج النقاش الدائر بين التيار التحديثي والتيار السلفي الاسلامي داخل نموذجين فكريين: الاول يتمثل في «العقل السجالي» الذي يتخذ فيه الحوار شكلاً اتهامياً متبادلاً حيث يتهم السلفيون النزعة التحديثية بالتبعية إلى الغرب وإلى الرأي الاستشراقي، ثم يتهمون من يلتزم بهذا التيار بالعمالة إلى الاستعمار، وهي تهمة سائدة في الوطن العربي بين الاوساط الثقافية والايديولوجية المختلفة كان من الضروري أن يُلقىٰ عليها الضوء بهذا الوضوح الذي أورده الكتاب.

أما انصار الانفتاح على آفاق الثقافة الغربية الحديثة والمعاصرة فيتهمون الجانب السلفي بالرجعية والانغلاق وعدم مسايرة الواقع أو تفهم القضايا الملّحة فيه. والنتيجة النهائية لهذا السجال المغلق الذي يحاول نفي الطرف الآخر كلياً وعدم تفهم البنية التي تتشكل وفقها رؤيته إلى الواقع، هي أن العقل العربي لم يلتزم موقف المعالجة الموضوعية بقدر ما دخل إلى نطاق من السجال الذي أدىٰ إلى انغلاق كل تيار داخل أرضيته الفكرية الخاصة وعزز حالة عدم الحوار، فالعقل السجالي يزداد انغلاقاً من خلال النقاش والجدل الذي يسعىٰ إلى انكار الارضية المنطقية للآخر.

والمؤلف هنا لا يُشيّد حلولاً بقدر ما يطرح أسئلة، ولكنه في الوقت نفسه يحدد ظواهر ومعطيات تترتب على ديمومة العقل السجالي كنمط للـ «حوار» ما بين التيارين السلفي والتحديثي. ومن المعطيات التي امست مواصفات مَرضيّة لهذه العلاقة السجالية: (١) الاختلاط المنهجي؛ (٢) العقلية السيكولستيكية، أو انفصال الفكر عن الواقع؛ (٣) ابتسار الواقع وتجزئته؛ (٤) الهرب من المسؤولية الفكرية والتقلب الدائم.

ووفق الرؤية التجزيئية للواقع يحدث ايهام خطر في فهم الهدف النهائي المعاش كنموذج يراد تطبيقه في النهاية بهدف تحقيق النهضة. فعلىٰ سبيل المثال يتم داخل التيار التحديثي غالباً حالة ابتسار في تقديم الواقع الاوروبي إلى الرقعة العامة من المجتمع، فالانسان العربي العادي يطلع على الحضارة الاوروبية غالباً من خلال قراءته السطحية عن نموذج الحياة الغربية أو عن طريق الافلام والمجلات والصحافة السريعة التي غالباً ما تقدم حياة الانسان الاوروبي وفق منظور دعائي قد لا يكون مدركاً، ولكنه الاسلوب الغالب والمتعارف عليه داخل هذا النوع من الصحافة، وتحدث الحالة نفسها مع بعض الفلسفات أو الموضات الفكرية التي تظهر في الغرب لكنها تُقَدم بشكل مبتسر إلى القارىء العربي دون الرجوع إلى الآليات المتحكمة بخلفية ظهورها أو الحاجات الخارجية التي ستلبيها على مدى مرحلي أو دائم.

أما التيار السلفي فتتجسد تجزيئيته في رؤيته للماضي كنموذج كامل يتضمن كل العوامل المُهيئة لخلق نهضة حضارية جديدة على نمط الحضارة العربية الاسلامية في العهد الكلاسيكي، دون انفتاح هذه الرؤية على المتطلبات التي يفرضها نمط الحياة المعاصرة سواء على مستوى العلاقات بين الامم المختلفة أم على مستوى الثورة الحاصلة في مجال العلوم والتقنية.

## رابعاً: الانفصال عن الواقع

تخلق هذه النظرة تعاملاً غير متكافىء مع

عناصر الواقع باعتبارها ماهيات مستقلة وليست مظهراً مُعبراً عن خلفية أوسع ذات تداخل عضوي متباين ومتوافق حسب نسق خاص، وبذلك يحدث خلل كبير لدى كل من التيارين في فهم الواقع ومعضلاته، ذلك أن وحدة الموضوع لا تظهر إلا من خلال الكشف عن الجدلية الداخلية التي تكوّنه (ص ٦٠). إن مصدر هذه النظرة التجزيئية هو العلاقة السلبية مع التاريخ وعدم استيعاب الخلفية الحضارية كمحرك لعناصر الواقع الحالي في صفاتها التجزيئية التي تنتظم بالتالي كهيئة كلية ذات جدلية واحدة.

ويرى المؤلف بعد الإثارة التأسيسة لهذا الاشكال، بأن الجدال العربي يواجه آنياً حتمية انتقاله من مرحلة اثبات الموقف ودحض رأي الآخر إلى مرحلة المعرفة البرهانية التي تهدف للتحقق من صحة الآراء المتباينة عبر الواقع وبه وحده لا من خلال حجج مجردة مكررة (ص ٦٦)، وبذلك يجد منهج النقد الموضوعي وهو النموذج الفكري الثاني مجالاً لتطبيقه داخل الفعالية الحوارية التي تعم حالياً واقع الثقافة العربية بكل عناصره الاساسية مثل قوة التمييز المنهجي وتعميم المناظرة العلمية الذي يغدو الهدف الفكري بفضلها واضحاً ومحدداً من قبل الباحث أو المناظر، وتمسي الحوافز والميول الذاتية، المؤثرة غالباً على سير النقاش وتحديد غاياته «الايديولوجية»، أقل حضوراً من الآن.

ينتقل المؤلف من موضوع الصيغة الجدالية السائدة في الثقافة العربية المعاصرة إلى موضوع دينامية الثقافة وطبيعتها داخل المجتمعات العربية، فيبحث في قضايا هامة تميز الخصوصية الثقافية المعاصرة في الوطن العربي كوحدة حضارية مثل قضية الثقافة والمجتمع بشكل عام وفق تحديداتها النظرية ـ الوظيفية الموجودة ثم الثقافة والنسق الاجتماعي وجدلية الثقافة والسلطة السياسية ثم قضيتي الثقافة الشعبية والثقافة العليا، الثقافة التقليدية السلفية والثقافة العصرية.

## خامساً: الثقافة والحضارة

وفي إطار الجدلية الموجودة بين الثقافة من جهة، والحضارة من جهة أخرى، وما يحتم هذا الجدل من طرح وتناول لموضوع، «الثقافة القومية»، يرى المؤلف ان الثقافات القومية لم تعد موجودة في عصرنا الراهن، فمثل هذه الثقافة المغلقة على نفسها سوف تحصر نفسها في نطاق محدود، إن وجدت الآن في هذا العصر من التفاعل الحضاري والثقافي المفتوح. فإن الانغلاق على الجذر القومي داخل الثقافة من شأنه أن يفقدها قوتها الذاتية، وهذا لا يعني أن تفقد الثقافة خصوصيتها الحضارية والقومية، بل أن تساعد امكاناتها الذاتية وأصالتها على أن تكون عالمية من خلال تفاعلها مع الثقافات الأخرى. والثقافة منطلق نحو الحضارة: «فبقدر ما تنجح ثقافة ما في توسيع رقعتها الجغرافية وتعطي لنفسها امكانيات استيعاب وهضم الخبرات، أو التراث العلمي والتقني والروحي، التي تصادفها تصبح أقدر على احتضان الحضارة والتماهي معها، وتحوز على قدرات اكبر للظهور بمظهر العالمية واحتلال موقع الثقافة ـ المرجع» (ص ١١٨). والثقافة العربية لا يمكن أن تنغلق على نفسها بحجة المحافظة على الاصالة والتراث لأن أصالتها ستشتد حضوراً من خلال انفتاحها على الثقافات الأخرى الأكثر تطوراً حالياً مثل الثقافة الغربية.

لكن عبر تأكيده للانفتاح على الثقافة الغربية يحدد المؤلف الاشكالات المتمخضة عن أخذ العرب للثقافة الغربية أو سعيهم نحو تأكيدها باعتبارها مقياساً للتقدم. واقتباس المفاهيم المجردة والتقليد الحرفي والفوقي لبعض المناهج الفكرية دون تمحيص أو تفكير بمدى صلاحيتها في الكشف عن مضامين الموضوع المبعوث وفقها عربياً. إن تحليل الاشكاليات التي قد يسببها الانفتاح الواسع على الثقافة الغربية

المعاصرة، هو غير الهجوم الذي يشنه السلفيون على انصار التحديث. حيث يتناول المؤلف بالنقد هذا الهجوم السلفي الذي يرىٰ بأن النزعة إلى المعاصرة والحداثة أو التطلع إلى تقليد الغرب هو ثمرة للغزو المادي والفكري الغربي، أو نتيجة لتآمر بعض المثقفين المحليين مع الاجنبي، في حين يرىٰ المؤلف بأن التطلع إلى تقليد الغرب هو نتيجة مباشرة لفقدان الثقافة العربية تدريجياً، تحكمها بالواقع وبسلوك الناس والجماعات وأفعالهم، وذلك بقدر ما أصبح هذا الواقع يُحدد من قبل ثقافة أخرىٰ هي ثقافة الحضارة التي تخلقه. ثم ينقد تأسيسياً نواة الفكر التراثي السلفي: «إن النظر إلى التراث كمصدر للاحتفاظ بالهوية ما هو إلا حلاً شكلياً هروبياً لمسألة الذاتية. ولا بد أن ندرك أن الحفاظ على الهوية، هو اكثر من استرجاع الماضي، وانه وان اضطر إلى الاتكاء على التراث، لا يتحقق إلا بتأكيد الفعالية الذاتية وقيمة الأنا الجمعية. وهذا امر لا يتوافر إلا بقدر ما تنجح الذات في أن تكون مشاركة ايجابياً في الحضارة القائمة ومبدعة فيها» (ص١٤٩)، ثم يذكر جملة شديدة الاهمية: «... بل ان الثقافة الغربية الحديثة هي اكثر من كل الثقافات الأخرىٰ ارتباطاً بالتراث واحياءً وتمثلاً موضوعياً وخلاقاً له وليس في حجرها من يطرح مسألة التراث والمعاصرة» (ص ١٥٠).

## سادساً: حول التفكير العلمي والعقلانية

يتناول المؤلف في قسم خاص من الكتاب قضية التفكير العلمي والمعضلات أو المردودات المتعلقة بها. فيحدد أسس نشوء الفكر العلمي وشروطه متخذاً من التاريخ الاوروبي ميداناً تجريبياً لاستخلاص النظريات المطلوبة، فإنّ الفكر العلمي والعلوم المادية لم تظهر في التاريخ العربي الاسلامي كما ظهرت بقوتها الحديثة في الغرب. ولذلك فإن الصيرورة الجدلية لهذه «الظاهرة» تختلف كلياً في كلتا الثقافتين. إن الفكر العلمي لم يواجه بالتعسف داخل التاريخ العربي مثلما جوبه بالاضطهاد من قبل الكنيسة في التاريخ الاوروبي خلال العصور الوسطىٰ، وذلك لأن التاريخ الثقافي العربي خالٍ من المحاولة العلمية الناضجة: «ولا نقول ذلك على سبيل المفاضلة، فقد استشهد كثير من المفكرين العرب والمسلمين ايضاً في القرون الوسطىٰ لتبنيهم آراء دينية أو تصوفية مخالفة للآراء السائدة في عصرهم، رغم أن التاريخ العربي - الاسلامي لم يذكر خبر مقتل احدهم لآرائه العلمية. والهدف هو ان نؤكد أن انحسار الفكر العلمي عن العالم العربي يستدعي دراسة الشروط التاريخية والاجتماعية والفكرية والمادية الراهنة التي تحدد إطار الحياة العربية الروحية والمادية. ومن هذه الشروط كما ذكرنا، تماهي المسعىٰ العلمي مع عملية النقل المباشر عن الآخر، واعتباره العلمية في كل ما هو حديث» (ص ٢١٥). ومن هذا الواقع التاريخي نخرج بمعطى أساسي راهن يسم الثقافة العربية في جانبها العلمي هو «أن هناك ازمة علمية دون شك في العالم العربي وهي متعددة الجوانب، تمسّ مقام المعرفة العلمية ذاتها ومفهومها وطرق تحقيقها في التفكير العربي الحديث، وترتبط بالطبع بسياسات التعليم ومناهجه وأهدافه. ولا يستطيع أحد أن يدعي أن للعرب اليوم مساهمة تذكر في الانتاج العلمي الحديث، سواء أكان ذلك في ميادين العلوم الطبيعية أم الإنسانية» (ص ٢١٥).

لقد سُخِّر التقدم العلمي في الوطن العربي لخدمة الايديولوجيات القائمة وتأكيد سيادتها بدل أن تستخدم كمصدر للفهم وحلقة أولى لإنشاء إنجاز علمي خاص بالثقافة العربية المعاصرة.

ومن إشكالية التفكير العلمي ينتقل الكاتب إلى إشكالية أخرىٰ تتجذر حالياً في الفكر العربي المعاصر هي أزمة العقلانية، فيحدد المواصفات التي نمت وفقها العقلانية الاوروبية لينتقل إلى المواصفات التي نمت بفضلها المحاولات العقلانية في الثقافة العربية المعاصرة، ويرىٰ بأنّ المحاولة العقلانية في الوطن العربي قد دخلت منذ البدء كحليف للطبقات العليا وللغرب الاستعماري أو المهدِّد بالاستعمار، بينما انكفأت الاغلبية الشعبية لتحمي نفسها من شراهة الطبقة الجديدة التي تريد أن تقلّد نمط الحياة الغربية وتزيد من أجل ذلك معدل

استقلالها (ص ٢٤٢). وكثيراً ما يكون النقل «العقلاني» عن الغرب هو نقل غائي أي ليس لتعزيز حالة ثقافية ما، بل لتبرير موقف لا عقلاني أو لا منطقي ما، وبخاصة في المجال السياسي وصراع الايديولوجيات الحزبية أو إيجاد شرعية زائفة لنظام عربي ما، فمثلاً: «لم ينقل العرب عن الغرب قيم الديمقراطية وحقوق الانسان بل نُقلت عنه التكنولوجيا والاستهلاك، ووجدت اكثر من فلسفة تبرر لها إلغاء الديمقراطية وتحطيم ذاتية الانسان وكرامته» (ص ٢٤٢). فالمحاولة العربية في العقلنة نمت على أسس هشة وواهية احتفظت بكل مسبقاتها الفكرية دون مناقشتها ولذلك كانت محاولة فوقية غير عضوية أو ذات صدور بنيوي طبيعي عن خلفيتها الحضارية، فكان مصيرها الانهيار، بينما «نشأت العقلانية الغربية من الشك في كل المسبقات والنظم الفكرية القائمة من أجل تأكيد حرية الإنسان، حرية الفرد والجماعة القومية، أما العقلانية العربية فجاءت لتُثَبِّت النظام القائم وتبرره باسم التقدم تارة، وباسم موضوعية التاريخ تارة اخرىٰ، ولكن دائماً ضد حرية الإنسان. وهكذا تحوّلت هي ذاتها إلى نقل، إلى تقليد بمعنىٰ الكلمة، تقليد للآخر لا تمسكاً بالتقاليد، وتدمير للبنىٰ القائمة لا بناءً لقيم جديدة، وتدعيم لدولة لا إحياء «لمجتمع»» (ص ٢٤٧).

ويلاحظ الباحث غياب منظومة الاخلاق داخل الثقافة العربية، ليس الاخلاق بالمعنىٰ السلوكي والديني للكلمة، وإنما بمعناها الفلسفي الحضاري العام والذي تجسده مفردة Ethique اللاتينية، فالأخلاق وفق هذا المفهوم الدلالي تغدو منظومة فكرية للتصور تضمّ كل الخصال التي تدفع أي حضارة على احترامها أو ترتكز عليها هذه الحضارة في إلهام الناس ودفعهم نحو الممارسة الخلّاقة. ومن غياب المنظومة الأخلاقية، بهذا المعنى، يمكن فهم الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي والتي تتجسد في عجز التحديث عن تقديم إمكانية لنشوء أخلاق عقلية في الوقت الذي يُدمّرُ فيه بانتظام السند الديني للاخلاق، ويرجع ذلك إلى أسباب نابعة من طبيعة الحداثة نفسها أو طبيعة الثقافة العربية ومن العلاقة الخاصة التي تربط بين الدين والمجتمع (ص ٢٦٣).

## سابعاً: الحداثة والوعي

إن مشروع التحديث في الوطن العربي قد نشأ في الاصل بشكل ناقص. فقد نشأت الحداثة كسياسة منفصلة عن الوعي بها كفكرة ومذهب. فإن عمليات التحديث التي قام بها محمد علي لم تكن مقترنة بنظرية للحداثة إنما نشأت لحاجة الدولة إليها ولأجل تعزيز ديمومة هذه الدولة. ثم عادت ايديولوجية الحداثة إلى الظهور فيما بعد للمساعدة على عقلنة حركتي التطور والتحديث، وهنا تنبثق حقيقة أن أيّ حركة تحتاج إلى مرجعية فكرية تصدر عنها، وبذا تغدو حركة الحداثة العربية مضطرة للاعتماد على التراث كمرجع لها أولاً ثم على حركة التحديث المعاصرة ثانياً. فأنصار الحداثة يخطئون في اعتقادهم أن اجهاض مشروعهم يعود إلى مقاومة البنىٰ الثقافية التقليدية وأن القضاء على هذه المقاومة يعني فتح الطريق أمام تعميم الحضارة وتطويرها، أي عليهم عدم إنكار التراث بل الأخذ به كثقل أصيل لحركتهم التحديثية. وهذا يقود المؤلف إلى التأكيد الشديد على الذاتية الحضارية مع الانفتاح في الوقت نفسه على الحضارة العالمية من غير التفريط بأحد جوانب المعادلة لصالح الجانب الآخر. فالأمة التي لا تستطيع أن تستوعب القيم الجديدة للحضارة تخرج من التاريخ وتتقهقر نحو البربرية... هكذا ينبغي الخروج من نقد التراث وتكييفه أو تحويره إلى نقد العقل.. عقل الحداثة وفكرها لكي نفهم لماذا تحولت الثقافة إلى تراث ثم كادت أن تتحول إلى ركام، والسبب الذي جعلها غير قادرة على تحقيق وظائفها الأساسية في المجتمع، بل أصبحت هي نفسها عقبة أمام المعاصرة وأمام الحضارة. عندئذ لن يعود السؤال هو: هل تقدر الثقافة العربية على استيعاب الحضارة، إنما يغدو: هل نستطيع

استيعاب الحضارة من افق ثقافتنا الراهنة؟ وللاجابة عن السؤال يرىٰ المؤلف بأن التوفيقية هي النظرية التحديثية الوحيدة المنطقية مع نفسها والقادرة على الإتيان بثمار فعلية على مستوىٰ تكوين التيارات الايديولوجية الحديثة السائدة والتأثير على الرأي العام، ولذا فإنّه يدعو في النهاية إلى احياء اكثر ما يمكن من التراث والانغراز اكثر ما يمكن في العمق التاريخي العربي من جهة، ثم استيعاب اكثر ما يمكن من الحضارة العالمية والارتماء أكثر ما يمكن داخل حركة التاريخ الكونية العامة من جهة أخرى.

## خاتمة

إن الكتاب محاولة أصيلة للبحث في الصراع القائم في الثقافة العربية المعاصرة بين الفكر السلفي المغلق وبين دعاة التحديث والتغريب الكلي. وقد خاض المؤلف في هذا الموضوع بهدوء أعصاب نادر مبيناً الإيجابي والسلبي عند كل فريق وذلك عبر رصد منهجي منظم لمسار الأزمة ومتطلباتها. كما أن الكتاب يحتوي على مردود ضمني هام هو تحفيزه على خلق نمط جاد من المراجعة الفكرية سواء على صعيد المجموعات السياسية والثقافية الايديولوجية أم على صعيد الفكر والمعتقد الفردي. فإن الطابع الاستفزازي الهادىء فيه وتأكيده على إعادة طرح المسائل والاشكاليات الثقافية، هي حوافز قوية تحثّ على المراجعة وإعادة النظر... المسائل التي نحتاجها جميعاً بعيداً عن انتماءاتنا الاجتماعية أو ميولنا الايديولوجية الخاصة دينية كانت أم طبقية والتي لم نخترها على الاغلب انما وجدنا أنفسنا فيها منذ الولادة.

تبقىٰ ملاحظة أخيرة لم يتعمق فيها المؤلف كثيراً بالرغم من إثارته لها في الصفحة (١٥٠) عندما قال: «إن الثقافة الغربية الحديثة هي اكثر من كل الثقافات الأخرىٰ ارتباطاً بالتراث واحياءً وتمثلاً موضوعياً وخلاقاً له، وليس في حجرها من يطرح مسألة التراث والمعاصرة». هي، هل النقاش الحادّ الدائر في الثقافة العربية بين السلفيين والتحديثيين هو نقاش ضروري لخلق النهضة العربية ام هو مجرد افتعال لأزمة غير موجودة يخلقها السلفيون لأجل المحافظة على البنىٰ القديمة البالية ومحاربة التحديث؟ هل أسهم هذا النقاش بالفعل في التطوير والتحديث البسيط والملحوظ الذي طرأ على الثقافة العربية في السنوات الاخيرة، أم أن التطور والنهوض يقوم خارج إشكاليات هذا الحوار العقيم؟ فالانفتاح على أفق الحضارة الاوروبية الغربية وإنجازاتها الهائلة يزداد يوماً بعد يوم رغم مقاومة السلفيين والفكر التقليدي السائد. والاهتمام بالتراث ودراسته واحياؤه يزداد يوماً بعد يوم ليس من قبل السلفيين، بل من قبل باحثين من دعاة التحديث والانفتاح على العالم الغربي أو باحثين محايدين بعيدين عن الايديولوجية السلفية الانغلاقية. فالعمق الثقافي والحضاري للعالم العربي ـ الاسلامي أكثر ثقلاً من أن ينفيه الانفتاح على الفكر الغربي وإنجازه الحضاري، وان النهوض الحضاري البطيء في الوطن العربي يجري بشكل متوازن بين بعده التراثي والاتجاه التغريبي الضروري فيه، بعيداً عن معادلة الحوار الحاد والمصطنع حول قضية «الأصالة والمعاصرة» □

# ندوة التعاون العربي في مجال العمالة واستخدامها

## عمان، ٢٦ ـ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦

**د. فهد الفانك**

كبير الباحثين في منتدى الفكر العربي ـ عمان.

بدعوة من «منتدى الفكر العربي» وبالتعاون مع «منظمة العمل الدولية» و «منظمة العمل العربية»، عقدت في عمّان، يومي ٢٦ ـ ١٩٨٦/١/٢٧ ندوة «التعاون العربي في مجال العمالة واستخدامها» بمشاركة ممثلين رسميين عن منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية إضافة إلى حشد من المثقفين والمختصين وصانعي القرارات في مجالات العمل والاقتصاد والتخطيط في الوطن العربي.

وجاء انعقاد هذه الندوة في اطار سلسلة الحوارات التي ينظمها منتدى الفكر العربي لبحث القضايا والمسائل الاساسية الهامة التي تهم الامة العربية في حاضرها ومستقبلها، وتتطلب معالجة موضوعية في اطار التعاون بين الاقطار العربية المعنية.

وقد وجّه سمو الامير حسن ولي عهد الاردن ـ رئيس المنتدى، كلمة في جلسة الافتتاح. وجاء فيها استعراض للمواضيع والقضايا الرئيسية الخاصة بواقع تبادل الايدي العاملة واحتمالات المستقبل وتنظيم التعاون العربي في هذا المجال الحيوي الهام في ظل المرحلة الجديدة التي تتصف بالركود الاقتصادي وتراجع العوائد النفطية نتيجة لانخفاض سعر النفط التي يشهدها الوطن العربي وتؤثر على الاقتصاديات والعمالة في جميع اقطاره.

ثم القى كل من السيد غالب بركات، المدير العام المساعد لشؤون الدول العربية في منظمة العمل الدولية، والسيد عبد الحسن مسلّم المدير العام المساعد في منظمة العمل العربية كلمة ترحيب بالمشاركين. وشكرا جهود منتدى الفكر العربي لإعداده لهذه الندوة، وكذلك استعرضت الكلمتان أعمال منظمتي العمل الدولية والعربية في تنسيق الجهود الدولية والعربية في مجال انتقال العمالة والهجرة والاستخدام.

### جلسات العمل

ناقش المشاركون في أعمال الندوة أوراق العمل التالية:

١ ـ دراسة الموقف الراهن لتبادل العمالة في الوطن العربي واحتمالات المستقبل.

٢ ـ التجربة الأوروبية في مواجهة مشكلات الهجرة العائدة.

٣ ـ التعاون العربي في مجال تنقل القوى العاملة العربية.

وتبع عرض كل من هذه الاوراق تعقيبات ومناقشات من المشاركين أبرزت المعالم الرئيسية لواقع تبادل العمالة، والتطورات الاقتصادية الاخيرة في الوطن العربي، بخاصة ما يتعلق منها بالركود الاقتصادي، والتراجع في العائدات النفطية، وانخفاض الانفاق الحكومي بخاصة الانفاق على المشاريع الانشائية كثيفة العمالة، وغيرها من التطورات التي باتت انعكاساتها واضحة في ظهور بوادر عودة العمال من الاقطار المستقبلة إلى بلدانهم نتيجة لانخفاض الطلب على الايدي العاملة الوافدة إلى الاقطار النفطية، وكذلك في صورة تصاعد لمعدلات البطالة وتوقع ظهور مشاكل اجتماعية وأمنية فيها، اضافة إلى تراجع ظاهر في فرص الاستخدام في الاقطار المستقبلة للعمالة.

وبناء على ذلك، أكد المجتمعون على أهمية الاستعداد لمعالجة المشكلات الناجمة عن هذا الوضع بما لا يؤثر سلبياً على روح التعاون العربي ويحول دون تفاقم المشاكل الاجتماعية في البلدان المرسلة للعمالة، مما قد يكون لها انعكاسات على المنطقة بأكملها.

## خلاصة الورقة الرئيسية

تعالج الورقة الرئيسية الموقف الراهن لتبادل العمالة في الوطن العربي واحتمالات المستقبل وقد أعدها د. تيسير عبد الجابر، رئيس مجلس أمناء المركز الاستشاري العربي.

تتناول هذه الورقة ظاهرة انتقال القوى العاملة العربية والاجنبية إلى الاقطار العربية بخاصة المصدرة للنفط، فتبين تقديرات حجم العمالة الوافدة، وتطورها زمنياً، والقضايا المنبثقة عنها والسياسات المتخذة ازاءها. وتشير الورقة إلى الارتباط بين تطور العوائد النفطية في اقطار التعاون الخليجي، وبين حجم العمالة الوافدة اليها. وتميز بين ثلاث مراحل لانتقال العمالة:

الأولى تشمل الفترة السابقة لعام ١٩٧٣ حيث كانت الغلبة للعمال الوافدين من البلدان العربية، وبخاصة اليمن العربية والاردن، لمقابلة الاحتياجات المتدرجة في الزيادة للعمالة الوافدة وبخاصة في العربية السعودية والكويت وليبيا. ويقدر حجم العمالة العربية الوافدة بأقل من (٧٠٠) ألف عامل.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الازدهار أو الطفرة النفطية (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢) حيث ارتفعت أسعار النفط (النقدية) إلى أكثر من عشرة أضعاف مستواها عام ١٩٧٢، وقفزت العوائد النفطية للبلدان العربية من ٤,٥ بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢١٣,٦ بليون دولار عام ١٩٨٠، أي حوالى خمسين ضعفاً. ومكنت هذه القفزة الاقطار العربية المعنية من تخصيص مبالغ ضخمة (أكثر من ٢٧٠ بليون دولار) خلال الفترة المبينة للمشاريع الانمائية وبرامج التحديث. ولما كانت الاقطار العربية الخليجية قليلة السكان نسبياً ينخفض فيها معدل مشاركة القوى العاملة المحلية، اصبح لزاماً عليها أن تستورد العمالة من الخارج بأعداد كبيرة وصلت إلى ٢,٨ مليون عامل عام ١٩٨٠، أي حوالى اربعة أضعاف حجم العمالة الوافدة قبل الطفرة النفطية. وأخذ انتقال العمال في المنطقة دوراً هاماً في التأثيرات المتبادلة مع الدول المرسلة للقوى العاملة، كما أثار قضايا رئيسية عديدة.

واطلت مرحلة جديدة بعد ذلك هي مرحلة التراجع الاقتصادي، حيث انخفض الانتاج المحلي الاجمالي للاقطار العربية المصدرة للنفط اعتباراً من عام ١٩٨٣، وذلك نتيجة لتفاعل عوامل العرض والطلب على النفط والتي لم تكن في صالح دول الاوبك. إذ انخفض انتاج البلدان العربية من النفط إلى نصف مستواه عام ١٩٧٩، وانخفض السعر إلى ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد عام ١٩٨٥، بل وصل مؤخراً إلى أقل من عشرين دولاراً في الاسواق العالمية. وهكذا تدهورت العائدات النفطية العربية إلى أقل من نصف ما وصلت اليه عام ١٩٨٠.

وأثارت هذه المرحلة الجديدة قلق الاقطار المستقبلة وكذلك المرسلة للقوى العاملة على حد سواء وأصبحت تلك الاقطار تسعى إلى معالجة انخفاض الطلب على القوى العاملة وعودة بعض العاملين من الخارج في إطار اعتبارات عديدة أهمها:

١ ـ اعطاء الاولوية للعمال المحليين للاستفادة من فرص العمل القليلة التي تتوافر سنوياً.

٢ ـ ما هي صيغة التعاون التي يمكن في ضوئها التكيف بأفضل صورة ممكنة مع مضامين التراجع الاقتصادي والبطالة المتزايدة؟

٣ ـ كيف يمكن زيادة التعاون العربي في مجال العمالة وتشغيلها في ضوء القضايا الهامة التي خلفتها فترة الطفرة النفطية في السبعينات؟

## التعاون العربي في تبادل العمالة وتشغيلها

تقسم ورقة العمل الاقطار العربية إلى مجموعتين، الأولى مستقبلة للعمالة والأخرى مرسلة لها. ويظهر التفاوت بين المجموعتين ليس من ناحية اتجاه تدفق القوى العاملة فقط، بل أيضاً من حيث مستوى دخل الفرد وتوافر الموارد المالية المتاحة للاستثمار العام. وترى الورقة أنه بالرغم من الاهتمام الواسع بظاهرة انتقال العمال إلا أنها ظلت من الناحية الفعلية بعيدة عن صيغ التعاون العربي المشترك ومحكومة بدرجة أكبر بقوى السوق بجانبيها العرض والطلب.

وقد ركز الجهد العربي في مجال التكامل الاقتصادي على مواضيع تسهيل التجارة والمدفوعات وحركة رأس المال. ومع أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٥٧، وقرار السوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤، قد أشارا إلى حرية انتقال الاشخاص وحرية الاقامة والعمل، فإنهما لم يتضمنا أي اجراء يتعلق بانتقال العمالة بين الاقطار العربيةالاعضاء. ولم ينتج عن الصيغ الأخرى المتعلقة بالتعاون في مجال تبادل القوى العاملة أي تقدم عملي ملموس بخاصة في ضوء قلة عدد الاقطار التي صادقت على اتفاقيتي تنقل الايدي العاملة لعام ١٩٦٧ و ١٩٧٥، ومحدودية تأثير المؤسسة العربية للتشغيل التي بدأت عملها عام ١٩٨٢، وكذلك إعلان المبادىء بشأن انتقال الايدي العاملة العربية الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عام ١٩٨٢.

## قضايا انتقال العمالة في الوطن العربي

لقد اثار انتقال القوى العاملة عديداً من القضايا جرت مناقشتها في كثير من المؤتمرات والندوات المحلية والاقليمية والدولية. وقد دعا سمو الامير حسن بن طلال في خطابه أمام المؤتمر الثالث والستين لمنظمة العمل الدولية ١٩٧٧، إلى اعطاء انتقال العمال أهمية كافية من الناحيتين النظرية والعملية، وإلى

انشاء صندوق تمويل تعويضي للعمال، وإلى دراسة ظروف معيشة العمال الوافدين وظروف عملهم وأكد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان عام ١٩٨٠ على أهمية «تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية».

وتميز الورقة بين ست قضايا متعلقة بانتقال القوى العاملة وتناقشها من ناحية الاقطار المرسلة للعمالة والمستقبلة لها. وتشمل هذه القضايا الآثار الاقتصادية على اختلافها، والآثار الاجتماعية، والجوانب السياسية، وظروف عمل العمال الوافدين ومنافسة العمال الآسيويين للعمال العرب، وهجرة الكفاءات العربية إلى الدول الصناعية.

## تطور العمالة الوافدة

تقدم الورقة مجموعة من الجداول التي تتضمن تطور العمالة الوافدة رقمياً خلال الفترات السابقة لعام ١٩٧٣، وكذلك للعامين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ وتقديرات ١٩٨٥، وذلك وفق البلدان المستقبلة والمرسلة للقوى العاملة. ويتضح منها أن العربية السعودية توظف أكثر من نصف العمالة الوافدة إلى الوطن العربي وتليها ليبيا ثم الكويت. وتتركز العمالة الوافدة في اقطار مجلس التعاون الخليجي إذ تستوعب ثلثي تلك العمالة. وبلغ حجم السكان الوافدين إلى تلك الاقطار ٤,٢٥ مليون شخص عام ١٩٨٠ أي حوالى ٣٢ بالمائة من مجموع السكان فيها. وقد ارتفعت العمالة الآسيوية من ٤٣٨ ألف عامل عام ١٩٧٥ إلى ٩٦٨ ألف عالم عام ١٩٨٠. ويعتقد أنها واصلت الارتفاع بعد ذلك. ومع أن الاعتماد الرئيسي في العربية السعودية والكويت ظل على العمالة العربية الوافدة، إلا أنه كان عكس ذلك، في كل من البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة. ويشكل العمال المصريون ٤٠ بالمائة من مجموع العمالة العربية الوافدة، يليهم العمال اليمنيون ثم الاردنيون. وعموماً، فإن حوالى ثلثي العمالة الوافدة عمالة غير ماهرة وشبه ماهرة، وتتركز في قطاعات الانشاءات والخدمات.

وعند النظر إلى المستقبل القريب (أوائل التسعينات) يتوقع الباحث أن ينخفض حجم العمالة الوافدة، أو أن ينحصر أي ارتفاع فيه ضمن نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٢ بالمائة سنوياً إذ سيستمر وضع سوق النفط في غير صالح الدول المصدرة بخاصة من حيث الاسعار مما ينعكس على العوائد النفطية. ومن ناحية أخرى، فإن أغلب مشاريع البنية التحتية الانشائية في الاقطار العربية المصدرة للنفط قد تمت إقامتها ولن تكون هناك فورة انشائية أخرى على النمط نفسه. ومع أن حجم العمالة الوطنية محدودة، فإن معدل نموها السنوي مرتفع (٤ بالمائة) مما يتيح للاقطار المستقبلة للعمالة مصدراً آخر لتلبية بعض احتياجاتها للقوى العاملة.

وتطرح الورقة مجموعة من الاقتراحات تأخذ في الاعتبار المرحلة الجديدة المتمثلة في تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية وأثر ذلك في تقليل الطلب على القوى العاملة الوافدة. إذ يفضل أن يتم التكيف مع هذه المرحلة بالتشاور والتنسيق بين الاقطار العربية المستقبلة والمرسلة للعمالة، وليس بطرد العمال والاستغناء عنهم من جانب واحد. وان يتم وضع برنامج لمساعدة البلدان العربية المرسلة للعمالة على استيعاب وإعادة تأهيل العمالة الراجعة، وإن تقوم منظمة العمل العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بوضع صيغة مناسبة لهذا الموضوع ومتابعة تنفيذها.

لا بد من الاستفادة من الدروس المستقاة من مرحلة الطفرة النفطية وما تم خلالها من هدر المال على اقامة مشاريع صناعية ازدواجية. والتفاؤل غير الواقعي في تقدير جدوى المشاريع، وتوجه رأس المال

العربي إلى خارج الوطن العربي. لذلك فإن الصيغة المثلى لمواجهة آثار التراجع الاقتصادي وشدته هي بتدعيم التكامل الاقتصادي العربي على نطاق أوسع، والتقليل من الاعتماد المتنامي على العمالة غير العربية، واعطاء العمال العرب مزايا عمل واقامة وتنقل أفضل من الوضع الراهن، وزيادة دور الحكومات في ضبط وتنظيم انتقال القوى العاملة بدلا من الاعتماد على قوى السوق التي تميل لصالح العمالة غير العربية.

كما تدعو الورقة أخيراً إلى وضع مشروع عربي للتنمية البشرية يكون بمبادرة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، واجراء دراسة لسوق العمل في عدد من الاقطار العربية المختارة لمعرفة هيكلية القوى العاملة وحركتها، ودراسة امكانية إقامة مركز عربي متقدم للمهارات الفنية المتخصصة لتلبية حاجة البلدان العربية لتلك المهارات.

## توجهات وتوصيات الندوة

في إطار التوجه والرغبة في التصدي للمشكلات بمسؤولية، ومن منطلق التعاون والعمل العربي المشترك لتحقيق مصلحة جميع الاطراف المعنية، وفي ضوء ما تضمنته أوراق العمل وما تناوله المشاركون بالمناقشة والتحليل، فقد اتجهت الندوة إلى الأخذ بالمقترحات والتوجهات التالية المحددة بثلاثة مستويات أو ابعاد رئيسية للتعاون العربي في مجال تبادل العمالة واستخدامها وهي:

أ ـ التعاون العربي في مجال تبادل العمالة كأمر لا ينبغي أن ينفصل عن التنمية العربية المتكاملة.

ب ـ ادارة وتنظيم انتقال العمالة في الحاضر والمستقبل.

ج ـ مواجهة مشكلة العمالة العائدة لبلدان المنشأ.

### أ ـ التعاون العربي في مجال العمالة أمر لا ينفصل عن التنمية العربية الشاملة والمتكاملة

توصل المجتمعون إلى أن قضايا تبادل العمالة والاستخدام في الوطن العربي هي جزء لا يتجزأ من التنمية العربية الشاملة والمتكاملة، وبناء عليه أوصوا بما يلي:

(١) العمل على معالجة مشكلات القوى العاملة العربية من تنقل وتنمية بما يتجاوز كونها ردود فعل لظروف قابلة للتغير، بحيث تشمل التعاون العربي الشامل في مجال تطوير وتنمية الموارد البشرية بما يحقق تنمية شاملة متناسقة ويوفر المهارات اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية في الوطن العربي ويحقق مزيداً من الاعتماد الذاتي على قوة العمل العربية.

(٢) ضرورة تناول القوى العاملة والموارد البشرية في اطار تنموي شامل يتحقق من خلاله تبادل أجدى للموارد، وتعظيم لثمرات التنمية على المستوى العربي بشكل يتجاوز الاعتبارات القطرية المحدودة القاصرة ودعم مسيرة التكامل العربي.

(٣) إن توجه صناديق التنمية العربية القطرية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي اهتماماً مباشراً لتنمية القوى البشرية العربية وتدريبها وتأهيلها وبخاصة في مجال القدرات الفنية المتخصصة القادرة على ادارة وتشغيل المشاريع العربية وصيانتها، ومساعدة البلدان العربية على استيعاب العمالة العائدة إليها.

(٤) ضرورة العمل على الحد من هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الصناعية بتوفير الظروف العملية والعلمية للاستفادة من تلك الكفاءات.

(٥) تدعيم المنظمات العربية المتخصصة التي تباشر دورها في تقدم مسيرة العمل العربي المشترك بما فيها المنظمات القائمة في مجالات العمل والعمال، وكذلك الحرص على رفع كفاءة تلك المنظمات.

(٦) رفع نتائج الندوة إلى مؤتمر العمل العربي المقرر انعقاده في بغداد خلال شهر آذار/ مارس ١٩٨٦.

## ب ـ ادارة وتنظيم انتقال العمالة في الحاضر والمستقبل

(١) وضع سياسات موحدة لاجراءات الاستخدام في الاقطار العربية المستقبلة للعمالة وتشجيع عملية الاتصال وتبادل المعلومات حول فرص العمل المتاحة بين تلك الاقطار والبلدان المرسلة المعنية. وبهذا الصدد فإن المجتمعين يدعون إلى:

(أ) بذل جهد لتطوير الاستخدام في البلدان العربية، ويتضمن ذلك زيادة عدد مكاتب التشغيل وادارة وتحسن معلومات سوق العمل وتوفير البيانات الخاصة بالقوى العاملة.

(ب) دعم المؤسسة العربية للتشغيل من خلال التجاوب مع المشاريع التي تسعى لانجازها.

(ج) تكوين وحدات متخصصة لجمع المعلومات واجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالقوى العاملة في وزارات العمل واتجاهات تطورها واستخدامها، وتولي التنسيق وتبادل المعلومات مع المؤسسة العربية للتشغيل.

(د) دعوة الجهات العربية المعنية وصناديق التنمية لإيلاء أهمية خاصة لتمويل مشروعات تنمية القوى العاملة وتنظيم استخدامها وانتقالها.

(٢) تكثيف التعاون الثنائي والتشاور المستمر بين الاطراف العربية من حكومات وهيئات غير حكومية لمختلف الفئات في الوطن العربي والتأكيد على دور الفئة المثقفة والمفكرة من ابناء الامة لتقديم الحلول الواضحة والكفيلة بمساعدة واضعي السياسات على ا تخاذ القرارات التي تنسجم والتوجهات والتوصيات المتضمنة في مواثيق العمل العربي المشترك بمختلف مستوياتها.

(٣) المصادقة على اتفاقيات العمل العربية وضمان تنفيذها بما ينسجم مع الالتزامات العربية المعلنة، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بذلك، بما فيها من تطوير لتشريعات العمل الوطنية وضمان مصادقة الاجهزة الدستورية عليها.

(٤) دعوة البلدان العربية لتطبيق سياسات واقعية للأجور تتناسب مع انتاجية العمل وتأخذ بعين الاعتبار التكلفة المنظورة وغير المنظورة لاستخدام العمال.

(٥) التأكيد على مبدأ اعطاء الاولوية في التشغيل للعامل العربي، واتخاذ الخطوات الكفيلة بإحلال العمالة العربية محل العمالة غير العربية بما في ذلك فرض نسبة من العمال العرب عند استخدام العمالة الوافدة ضمن المشروع والقطاع وتشجيع الاتفاقات الثنائية في مجال تنقل الايدي العاملة العربية وفي المجالات المرتبطة بها كالتأمينات الاجتماعية.

(٦) أخذ تخطيط القوى العاملة بالاعتبار لمعطيات سوق العمل العربية بما في ذلك انتقال العمالة وتوقع عودتها إلى أوطانها.

(٧) تنظيم دور القطاع الخاص بما يحقق مصلحته، ولكن في اطار التعليمات المحددة وتوجيهات الاجهزة الحكومية المعنية فيما يخص تشجيع تشغيل العمالة العربية حينما تتوافر فرص العمل المناسبة لها.

(٨) التـأكيد على أن تولي الاقطار المستقبلة للعمالة مزيداً من الاهمية لموضوع ادماج القوى العاملة العربية الوافدة اليها.

## ج ـ مواجهة مشكلة العمالة العائدة لبلدان المنشأ

(١) دعوة بلدان الارسال والاستقبال للقوى العاملة لتبني وتنفيذ سياسات وبرامج في اطار ثنائي أو متعدد الاطراف تشمل ما يلي:

(أ) الاخذ بالاعتبار المصالح المشروعة لبلدان الاستقبال والارسال.

(ب) القيام بأنشطة مشتركة للتدريب المهني ورفع كفاءة القوى العاملة.

(ج) انشاء مؤسسات انتاجية في بلدان الارسال لتشغيل الايدي العاملة التي يحتمل عودتها لبلدانها.

(د) تقديم منح على المستويين الفردي والجماعي تساعد على بدء حياة منتجة في بلدان المنشأ للعمال العائدين.

(هـ ) التعاون لتحقيق استبدال رشيد للقوى العاملة غير العربية بقوى عاملة عربية لما لذلك من أهمية في تدعيم التعاون والامن والتنمية المستقرة للبلدان العربية.

(و) التعـاون لتخفيف اعبـاء العجـز في ميـزان مدفوعات البلدان المرسلة والناجم عن تراجع التحـويلات اليها، وذلك عن طريق قيام صندوق النقد العربي والصناديق والمؤسسات المالية العربية الأخرى بالمساهمة في توفير التمويل اللازم لسد هذا العجز.

(ز) أن تعمل بلدان الارسال والاستقبال للعمالة على غرس التوجهات الايجابية نحو تبادل العمالة العربية وذلك عبر وسائل الاعلام المختلفة.

## ملاحظات نقدية

مشكلة المفكـرين العـرب الذين يعـالجون القضايا والتحديات التي تواجه الامة العربية انهم يجدون أنفسهم إما في حالة تحديد الاهداف النهائية دون وصف السياسات العملية المؤدية إلى تلك الاهداف، أو في حالة تحديد للسياسات التي لا يكاد يكون هناك خلاف على فعاليتها فيما لو أخذ بها، ولكن المشكلة أن بعض البلدان العربية لا تريد أن تأخذ بها، لأنها تغلب المصلحة الاقليمية الضيقة على اعتبارات المصلحة القومية.

ومن الواضح أن مشكلة العمالة العربية العائدة من الاغتراب ضمن الوطن العربي ستكون مشكلة

المستقبل القريب، لأنها ستعود إلى بلادها الأصلية التي تعاني أصلا من ارتفاع مستوى البطالة فيها، وتنخفض أو تنقطع تحويلاتها في الوقت الذي تعاني فيه بلادها من فداحة العجز في موازين مدفوعاتها.

ومهما انخفضت ايرادات النفط، وجمدت أو الغيت المشاريع الانشائية في البلدان العربية المصدرة للنفط، فإن حاجتها للعمالة الوافدة ستظل قائمة لمدة طويلة. فإذا قررت البلدان المضيفة للعمالة أن تعطي الاولوية للعمال العرب بحيث تستغني عن العمالة الاجنبية أولا، فإن المشكلة تصبح محلولة أو على الاقل فإن حجم المشكلة يصغر إلى حد مقبول.

السؤال هو كيف نقنع بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا بإعطاء الاولوية للعاملين العرب، ولو أدى ذلك إلى بعض التضحيات والاعتبارات المحلية. وفي اعتقادنا أن هذه القناعة يمكن أن تحدث لو تفهمت هذه البلدان أن تفاقم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر والاردن واليمن وتونس، وهي المصادر الرئيسية للعمالة العربية، يؤدي إلى نتائج خطيرة لا تستطيع بلدان المجلس الخليجي وليبيا أن تنجو بنفسها منها.

كذلك فإن التعاون العربي يجب أن يسير بالاتجاهين، وفي مقابل استعداد بعض الاقطار العربية لتكييف سياساتها الداخلية لخدمة المصالح الحيوية لبلدان عربية أخرى، فإن الاقطار العربية التي ستستفيد من تلك السياسات عليها أن تفعل شيئاً في المقابل.

لا بد من التركيز على المصالح المتبادلة بحيث تتحقق منفعة كلية لجميع البلدان العربية نتيجة السياسات ذات البعد والهدف القومي، وهذا يتطلب عدم مناقشة سياسات العمالة العربية بمعزل عن قضايا التبادل التجاري، والاستثمارات المتبادلة، والمواقف السياسية، والامن القومي الذي هو كل واحد لا يتجزأ □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

نقد العقل العربي (٢)

بنية العقل العربي

دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية

الدكتور محمد عابد الجابري

إعلان

مجلة

# العلوم

الترجمة العربية لمجلة العلوم الأمريكية

وستصدر شهرياً بالكويت عن

«شركة التقدم العلمي للنشر والتوزيع»

بحاجة إلى

## مدير تحرير متفرغ

**المؤهلات المطلوبة:**

- دكتوراة في العلوم الاساسية أو التطبيقية.
- اجادة اللغتين العربية والانكليزية محادثة وكتابة.
- خبرة لا تقل عن خمس سنوات في الترجمة العلمية وادارة النشر العلمي.
- الراتب حسب المؤهلات والخبرة.
- ترفق صورة عن المؤهلات.
- ستعامل الطلبات بسرية تامة.

---

ترسل الطلبات الى «رئيس هيئة التحرير»
ص.ب ٢٠٨٥٦ الصفاة ـ 13069 الكويت
في موعد اقصاه 1986/9/30

# موجز يوميات الوحدة العربية
# حزيران (يونيو) ١٩٨٦

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

## ١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

### ١ ـ القمة العربية

ـ استقبل جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية البحرين الذي وصل إلى الكويت في اطار جولة تشمل دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. وصرح الوزير البحريني عقب اللقاء أن جهوداً تبذل حالياً لعقد القمة العربية في أقرب وقت لانهاء الخلافات بين الأقطار العربية ورأب الصدع لمواجهة التحديات المحدقة بالوطن العربي (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/٦/١٩٨٦). وفي هذا السياق بدأ الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية جولة عربية شملت في بدايتها الاردن حيث اجتمع مع الملك حسين، ملك الاردن، وأذيع رسمياً في عمان انه تم خلال اللقاء بحث الجهود المبذولة لعقد القمة العربية. كما أبدى القليبي في تصريح صحافي تفاؤله بعقد القمة العربية الاستثنائية في الدار البيضاء ووصفها بأنها ستكون «خارجة عن المألوف»، موضحاً أن دور القمة الاستثنائية سيكون اعتماد اجراءات لتنقية الاجواء العربية بما يسمح بتسوية الخلافات الثنائية أو تجميدها الأمر الذي يمهد لعقد القمة العادية في الرياض (**النهار**، بيروت، ٢/٦/١٩٨٦). وغادر الأمين العام للجامعة العربية الاردن الى الكويت حيث اجتمع مع الشيخ جابر الاحمد الصباح، أمير دولة الكويت، وصرح ان محادثاته مع امير الكويت كانت لمواصلة المشاورات بهدف تحديد موعد جديد لاجتماع تمهيدي ثان لوزراء الخارجية العرب وجمع الاقتراحات المتعلقة بجدول الأعمال والاعداد الجيد للقمة العربية القادمة (**الوطن**، الكويت، ٣/٦/١٩٨٦). وواصل القليبي جولته فانتقل الى العراق حيث أجرى محادثات مع صدام حسين، الرئيس العراقي وأذيع رسمياً في بغداد انه تم خلال اللقاء بحث المواضيع المدرجة في جدول أعمال القمة العربية القادمة وما يمكن ان تنجزه في تعزيز التضامن العربي وتنقية الاجواء العربية (**الثورة**، بغداد، ٤/٦/١٩٨٦). وغادر القليبي بغداد ليصل الى دمشق حيث اجتمع مع حافظ الاسد، الرئيس السوري وأذيع رسمياً انه جرى خلال اللقاء بحث موضوع القمة العربية والأوضاع على الساحة العربية (**تشرين**، دمشق، ٥/٦/١٩٨٦). ووصل الى المملكة العربية السعودية بعد ان زار كلاً من الدوحة والمنامة حيث اجتمع مع الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين. وصرح لـ **وكالة الأنباء السعودية** انه سيستعرض مع الملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي النتائج الاولية للمشاورات التي اجراها خلال جولته للاضطلاع على آرائه بخصوص الاعداد الجيد لمؤتمر القمة العربية القادم (**الشرق الأوسط**، لندن، ٦/٦/١٩٨٦). بعدها انتقل القليبي الى الجزائر قادماً من تونس، واجرى محادثات مع

الشاذلي بن جديد، الرئيس الجزائري حول نتائج جولته العربية، وأكد في تصريح له حرص الاقطار العربية على العمل العربي المشترك (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٢/٦/١٩٨٦). ثم اختتم جولته في المغرب حيث اجتمع مع الملك الحسن الثاني، العاهل المغربي، وكان قد صرح لدى وصوله الى المغرب بأنه سيستعرض مع العاهل المغربي نتائج مشاوراته في الاقطار العربية التي زارها والمتعلقة بتنفيذ الاجتماع الوزاري التمهيدي الذي عقده وزراء الخارجية العرب في فاس الشهر الماضي، وذلك في اطار التحضير لعقد مؤتمر القمة العربي القادم (**العلم**، الرباط، ١٤/٦/١٩٨٦).

### ب ـ مجالس الوزراء

ـ اجتمع زين العابدين بن علي، وزير الداخلية التونسي مع اكرم نشأت ابراهيم، الامين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي يزور تونس. وقالت **وكالة الأنباء السعودية** انه تم خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المتعلقة بنشاط مجلس وزراء الداخلية العرب ومن بينها الاعداد للدورة القادمة للمجلس وكذلك الاجتماع المقبل لقادة الشرطة العرب (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٣/٦/١٩٨٦).

### ج ـ الأمانة العامة

ـ أنهت اللجنة الوزارية الزراعية العربية المنبثقة عن مجلس وزراء الزراعة العرب، المكلفة ببحث الامن الغذائي العربي، اجتماعاتها في تونس. وقد صدر عن اللجنة بيان صحافي اكدت فيه اهمية التمسك بالمنطق الاقتصادي في اختيار المشروعات الزراعية وتوطينها والالتزام بمنطق المنافع المتبادلة والمسؤولية المشتركة، كمدخل رئيسي للتكامل الزراعي وتحقيق الامن الغذائي. ودعت اللجنة الى ضرورة استيعاب الاسواق العربية للفائض العربي الغذائي ومستلزمات الانتاج العربي بشكل تفضيلي. واقترح اعضاء اللجنة زيادة فعالية دور الصناديق الانمائية وشركات الاستثمار العربية في دعم القطاع الزراعي العربي (**اخبار الخليج**، المنامة، ١٩/٦/١٩٨٦).

ـ القى الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية محاضرة في باريس عن «الشروط السياسية والاقتصادية لاجراء حوار اوروبي ـ عربي» امام اعضاء الغرفة التجارية الفرنسية ـ العربية بمناسبة انعقاد جمعيتها العمومية. اكد القليبي في محاضرته استعداد الاقطار العربية، للتعاون من اجل مكافحة اية ظاهرة من ظواهر العنف العشوائي بجميع الوسائل وخصوصاً تنفيذ قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين. ودعا دول المجموعة الاوروبية الى ان تضم جهودها الى جهود الاقطار العربية من اجل القضاء على الارهاب (**السفير**، بيروت، ٢٠/٦/١٩٨٦).

### د ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ اكد علي أحمد عتيقة، امين عام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) في حديث لـ **وكالة الانباء القطرية** ان المرحلة الحالية في السوق النفطية العالمية هي مرحلة انتقالية وقال ان اسعار النفط لا بد وان تعود الى سابق عهدها لأن الاسعار الحالية تضر بمستقبل الصناعة النفطية. وأوضح عتيقة ان صناعة تكرير النفط شهدت تطوراً كبيراً على مستوى الاقطار العربية في السنوات الماضية حيث وصلت طاقة التكرير العربية الى خمسة ملايين برميل يومياً بعدما كانت مليوني برميل يومياً فقط، واشار الى ان هناك مشروعاً مستمراً للتعاون بين المصافي العربية سواء في مجالي التشغيل أو الصناعة أو التدريب الى جانب استمرار تنمية الكوادر. واعلن انه تم تأجيل مشروع الحوض الجاف لاصلاح السفن في الجزائر لقلة عدد الاقطار العربية القادرة على المساهمة فيه، حيث لم تسمح الظروف الراهنة للكثير من الاقطار بالمساهمة. وتناول في حديثه خطة (اوابك) للسنوات الخمس القادمة والتي تم اعتماد خطوطها الرئيسية من قبل مجلس وزراء المنظمة في اجتماعه قبل الاخير في بغداد، فأشار الى ان هذه الخطة تتركز على تنمية قاعدة للمعلومات الخاصة بالصناعة النفطية والبتروكيماوية وجعل هذه المعلومات صالحة، وذات طابع مستمر لخدمة الاقطار الاعضاء في المنظمة (**الوطن**، الكويت، ٧/٦/١٩٨٦).

ـ نوه محيي الدين صابر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في حديث لصحيفة **العرب** القطرية بأهمية مشروع الرصد اللغوي الذي قامت المنظمة بتنفيذه والذي يضم مليونين وستمائة كلمة.. وقال ان هذه خطوة اساسية ومهمة جداً في اطار دراسات اوسع تهتم بها المنظمة، وهي خاصة بتحديد اللغة الاساسية. واضاف انه ستتم الاستفادة من المرصد اللغوي في تأليف الكتب للمرحلة الابتدائية، مما ينمي ويثبت معلومات الطفل ويجعل النمو اللغوي نمواً وظيفياً. وقال انه بناء على ذلك ستكون الكتب المدرسية في مختلف المراحل بالنسبة

للاطفال العرب سهلة الى جانب ان ذلك سيخلق مستوى لغوياً واحداً لكل العرب في هذا المرحلة. وتناول المدير العام للمنظمة في حديثه الموسوعة العربية التي اقرها المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منذ سنتين، وأوضح أن الموسوعة تتكون من ١٥ الى ٢٠ جزءاً سيخصص ثلثها لمواد عربية واسلامية والثلثان الآخران للمواد العامة، مؤكداً انه عين مديراً للموسوعة وهو من العلماء العراقيين وانشىء مكتب لها في بغداد وبدأت الاتصالات الاولية لمباشرة عملية التنفيذ (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٦/١١).

ـ ابدى عبد اللطيف الحمد، رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي تفاؤله ازاء وضع الاقتصاد العربي ومستقبله، رغم انخفاض سعر النفط والمواد الاولية الاخرى والدولار. وتوقع عودة سعر النفط في التسعينات الى مستوى معقول. وقال ان الاقطار العربية خطت خطوات واسعة نحو تكامل حقيقي والفرق شاسع بين ما نحن عليه الآن وما كنا فيه في الخمسينات والستينات. وأشار الحمد الى ان الاقطار العربية تمر في مرحلة تجارب للتوصل الى النمط الافضل (**العرب**، الدوحة، ١٩٨٦/٦/١٨).

ـ أصدر صندوق النقد العربي تقريره السنوي عن عمليات العام الماضي. فذكر أن الصندوق قدم عام ١٩٨٥ تسعة قروض لخمسة من الاقطار العربية الاعضاء، بلغت قيمتها الاجمالية ٥١ مليون دينار عربي حسابي اي ما يعادل ١٧٤ مليون دولار امريكي سحبت بالكامل. والاقطار التي استفادت من هذه القروض هي الاردن وموريتانيا والجمهورية العربية اليمنية والمغرب. واشار التقرير الى ان الصندوق قام بتقديم قروض لعدد من الاقطار العربية لتشجيع عملية التجارة البينية بين الاقطار العربية (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٦/١٩).

ـ اختتمت في عمان امس الاول اجتماعات الدورة العادية الخامسة والاربعين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والتي عقدت على مستوى وزراء المال والاقتصاد والتجارة في الاقطار العربية الاعضاء في المجلس. ومن المقررات التي اتخذتها الدورة الاتفاق على دعم حكومات الاقطار الاعضاء في المجلس وامانته العامة، مادياً ومعنوياً، باعتباره منظمة قومية تعمل لتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. كما قرر المجلس استمرار عمل اللجنة الوزارية المكلفة بالاتصال بالاقطار العربية غير المصدقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، بقصد حث حكوماتها للتصديق عليها وانضمامها لقرار السوق العربية المشتركة (**الدستور**، عمان، ١٩٨٦/٦/٢٣).

ـ قال حاتم عبد الرشيد، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية أن المنظمة جادة في تنفيذ خطتها المستقبلية لربط جميع الاقطار العربية بشبكة المعلومات الصناعية التي تشرف عليها، حيث سيؤدي ذلك الى اتاحة الفرص للمخططين الفنيين والصناعيين العرب للاستفادة منها وتزويدهم بالبيانات الصناعية اللازمة. واضاف عبد الرشيد ان المنظمة العربية للتنمية الصناعية اتفقت مع منظمة «اليونيدو» للمباشرة باعداد الدراسات الاولية لاقامة خمسة مراكز اخرى للمعلومات، تزمع المنظمة تأسيسها في كل من العراق والصومال وجيبوتي والجمهورية العربية اليمنية وموريتانيا (**الوطن**، الكويت، ١٩٨٦/٦/٢٦).

ـ اختتم في مقر المنظمة العربية للعلوم الادارية في عمان اللقاء العلمي حول العلاقات العامة، الذي عقدته المنظمة في اطار التحضير للمؤتمر الدولي العشرين للادارة الذي يعقد في عمان في بداية شهر أيلول/سبتمبر المقبل. وقد القى ناصر الصائغ، مدير عام المنظمة كلمة في ختام اللقاء اشار فيها الى دور العلاقات العامة، باعتبارها حلقة وصل تقوم بخلق الانسجام المتبادل بين المنظمات والمجتمع. وأوضح ان العلاقات العامة تعتبر مهنة حديثة لها قواعدها وخطواتها وتقوم على الفهم المتكامل للسلوك الانساني (**الدستور**، عمان، ١٩٨٦/٦/٢٧).

ـ أكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥، الذي اعدته الامانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الصادر في أبو ظبي، ان الوطن العربي لم يحقق اي نمو اقتصادي في عام ١٩٨٤، وقد انخفض معدل النمو وبلغ متوسطه حوالى ٣ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣. وتوقع التقرير عدم وجود اي تغيير في هذا الوضع خلال العامين القادمين دون جهد عربي مشترك. وأوضح التقرير ان النشاط الاقتصادي العربي يتأثر كثيراً بما يحدث في سوق النفط، مما يساهم في استمرار الركود في الاقتصاد العربي على الرغم من الانتعاش الاقتصادي العالمي (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٦/٢٩).

## ٢ ـ قضايا عربية

ـ أكد حسني مبارك، الرئيس المصري رفضه لفكرة

عودة قطاع غزة الى الادارة المصرية بمعزل عن حل للضفة الغربية. وقال في تصريح صحافي خلال جولة قام بها في المنطقة الصناعية في الاسماعيلية «ان رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة سابقاً جاء الى القاهرة وتحدث معنا في هذا الموضوع الا انه لا يمكن فصل قضية قطاع غزة عن قضية الضفة الغربية، ولا يمكن بذل جهود مصرية منفردة في مسألة قطاع غزة بمعزل عن جهود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وجهود الملك حسين، ملك الاردن». وأوضح أن الاسلوب الامثل لحل القضية الفلسطينية هو ان يتفق ويتعاون جميع المعنيين في المنطقة العربية للقيام بمجهود واحد وقوي لحل كل قضايانا. ورداً على اسئلة الصحافيين حول جهود الوساطة الحالية بين سوريا والعراق ومسألة «طابا»، اكد الرئيس المصري رفضه للخلافات بين البلدان العربية واعرب عن امله في تحقيق علاقات طيبة بين سوريا والعراق. كما اعرب عن امله في ان يتفهم الاسرائيليون ان طابا مصرية لاستكمال عملية السلام في المنطقة، وقال سنفعل ما في وسعنا لنسترجع طابا ثانية (**النهار**، بيروت، ١/٦/١٩٨٦).

ـ قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلي مصادرة ٦٠ دونماً من اراضي قرية الخضر الواقعة جنوب بيت لحم بالضفة الغربية المحتلة. وقد اعرب اصحاب هذه الاراضي عن رفضهم للقرار الاسرائيلي مؤكدين بالوثائق ملكيتهم الشخصية لهذه الاراضي منذ عشرات السنين. من ناحية اخرى اعلن اكثر من ٨٠٠ معتقل من ابناء الشعب الفلسطيني في سجن جنيد في مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة، اضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ امس الاول احتجاجاً على سوء المعاملة والظروف القاسية التي يعيشها المعتقلون في سجون الاحتلال (**الدستور**، عمان، ١/٦/١٩٨٦). كما قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بعملية ارهابية داخل الحرم الجامعي في جامعة النجاح في مدينة نابلس، حيث اقتحمت المباني وقتلت طالبين من الجامعة واعتقلت العشرات وصادرت بعض الاوراق التي اعتبرتها سلطات الاحتلال «تحريضية». وصرح صائب عريقات، مدير العلاقات العامة في الجامعة ان قوات الاحتلال الاسرائيلي تسعى علنا الى اغلاق جامعة النجاح متذرعة بأي حجج (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/٦/١٩٨٦). من جهة اخرى ذكرت الاذاعة الاسرائيلية انه تم اكتشاف خلية فدائية في منطقة القدس، تضم ٢٠ شاباً من سكان مخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين. واضافت الاذاعة ان أجهزة الامن اعتقلت افراد هذه الخلية الذين تتراوح اعمارهم بين ١٧ و٢٥ عاماً. وقالت انه ينسب الى هؤلاء القيام بأعمال «تخريبية» عديدة (**السفير**، بيروت، ٢١/٦/١٩٨٦).

ـ قال ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر صحافي عقده في تونس ان مارغريت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية التي دعت أخيراً خلال زيارتها لاسرائيل الى ايجاد بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، ليست مؤهلة للعب اقل دور في الشرق الاوسط باستثناء زيادة الدمار في المنطقة. وأوضح عرفات أن تاتشر تستمر في التصرف بالطريقة العدائية نفسها التي تصرفت بها الحكومات البريطانية منذ وعد «بالفور» متناسية أن الحكومة البريطانية مسؤولة عن مأساة الشعب الفلسطيني (**النهار**، بيروت، ٢/٦/١٩٨٦).

ـ أفشل رجال المقاومة الوطنية اللبنانية محاولة تقدم لقوات الاحتلال الاسرائيلي باتجاه بلدة كفرتبنيت في الجنوب اللبناني. اثر ذلك قامت قوات الاحتلال بقصف البلدة المذكورة اضافة الى قصف قرى وبلدات جباع، جرجوع واللويزة وقبريخا وفرون، مما ادى الى استشهاد طفلين ورجل واصابة ثلاثة مواطنين. من ناحية ثانية اكد متحدث رسمي اسرائيلي ان اسحق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي رفض خلال اجتماعه مع مارك غولدنغ، الامين العام المساعد للأمم المتحدة اقتراحاً للامم المتحدة يهدف الى انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من جنوب لبنان على مراحل. وأوضح المتحدث بأن شامير اكد لغولدنغ تمسك اسرائيل «بجيش لبنان الجنوبي» للمحافظة على الامن في الجنوب «لانه لا يمكن ان تعهد اسرائيل بأمنها الى قوات الامم المتحدة على الرغم من النيات الطيبة للمنظمة الدولية» (**السفير**، بيروت، ٣/٦/١٩٨٦). من ناحية ثانية قالت الاذاعة الاسرائيلية ان ٤٢ مواطناً لبنانياً من أصل ٢٠٠ معتقلين في «معتقل الخيام» الواقع ضمن نطاق ما يسمى «بالحزام الأمني» اطلقوا بمناسبة عيد الفطر. واضافت الاذاعة انه لن يسمح لمندوبي اللجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارة المعتقل «لأن كل التنظيمات المسلحة في الجنوب اللبناني لا تسمح بهذا النوع من الزيارات». من ناحية ثانية صرح انطوان لحد، قائد الميليشيات المتعاملة مع اسرائيل لـ **وكالة رويتر** ان متوسط عدد الهجمات التي تتعرض لها منطقة «الحزام الامني» في الشهر يتراوح بين ٦٠ و٩٠ هجمة وان معظم هذه الهجمات «يشتمل على قصف من خارج المنطقة» (**النهار**، بيروت، ١٢/٦/١٩٨٦). وقد ادى قصف مدفعي اسرائيلي على بلدة عربصاليم في منطقة النبطية في الجنوب اللبناني، الى مقتل ثلاثة مواطنين وسقوط عدد من الجرحى ووقوع خسائر مادية وحرائق ودمار في المنازل. من ناحية ثانية شن رجال المقاومة الوطنية اللبنانية سبع

هجمات ضد مواقع ودوريات الجيش الاسرائيلي وميليشيات انطوان لحد، وقصفوا بصواريخ الكاتيوشا ثكنة اسرائيلية في حولا ومستعمرة كريات شمونة (السفير، بيروت، ١٨/٦/١٩٨٦).

- رأى اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي «أن قضية السلام بين مصر واسرائيل ليست في راس اهتمامات مصر في الوقت الحاضر، في حين انها الموضوع الاكثر اهمية لاسرائيل». وقال «ان مصر مهتمة الآن بتطوير علاقاتها مع الدول العربية الاخرى وان هذا الاهتمام هو الذي يفسر تعثر المحادثات في شأن مشكلة طابا ويفسر طرح مصر مطالب جديدة في كل مرة تعاود هذه المحادثات». وحول الحرب العراقية - الإيرانية أكد ان اسرائيل لا تريد أية تسوية لهذه الحرب التي «أدت الى تحييد دولتين من الد اعداء اسرائيل» (النهار، بيروت، ٤/٦/١٩٨٦).

- اختتمت في بيروت أعمال الندوة الدولية لـ «يوم التضامن مع الجنوب اللبناني والمقاومة الوطنية» التي نظمتها وزارة الاعلام اللبنانية بالتعاون مع جامعة الدول العربية. وصدر عن الندوة بيان ختامي وتوصيات أكدت ان قضية الجنوب هي في عمق القضية اللبنانية والمدخل إلى وحدة لبنان، وأصرت على الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط وتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي ولا سيما منها القرار ٤٢٥، واطلاق الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي. كما أكدت التوصيات ان قضية الجنوب هي مسؤولية عربية، وأن المقاومة الوطنية هي ظاهرة مجيدة في النضال العربي في وجه اسرائيل، ودعت في هذا السياق الأقطار الاعضاء في جامعة الدول العربية الى تبني استراتيجية اعلامية لدعم جنوب لبنان والمقاومة الوطنية والى الحفاظ على دور لبنان الاقتصادي في محيطه العربي، ليتمكن من مواجهة اسرائيل الهادفة الى ضرب هذا الدور (النهار، بيروت، ٧/٦/١٩٨٦).

- قال الملك حسين، ملك الاردن في مقابلة تلفزيونية أجريت معه في الولايات المتحدة الامريكية، حيث يقوم بزيارة رسمية اجرى خلالها محادثات مع رونالد ريغن، الرئيس الامريكي، ان جهود السلام واجهت تراجعاً مؤخراً ولكن يجب ان لا يستمر هذا التراجع. وتحدث الملك حسين عن جهود الوساطة التي يبذلها بين سوريا والعراق، فأوضح انه يؤمن بأن تحقيق علاقات اوثق بين البلدين يساهم في وضع نهاية للحرب العراقية - الايرانية. وفيما يتعلق بالاتفاق الاردني الفلسطيني قال ان المرة الوحيدة التي بدت فيه حركة ايجابية كانت عندما عمل الاردنيون والفلسطينيون معاً (الشرق الأوسط، لندن، ١٦/٦/١٩٨٦).

- قدم خافيير بيريز ديكويّار، الامين العام للامم المتحدة تقريراً الى مجلس الامن حول وضع قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان، قال فيه ان استمرار الوجود الاسرائيلي في جنوب لبنان سيؤدي الى تصعيد مستوى العنف هناك، فضلاً عن انه مناقض لقرارات مجلس الامن الدولي. وقال ان الطريق الصحيح لاستعادة السلم والامن الدوليين هو انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان والسماح لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بتنفيذ ولايتها وفقاً للقرار ٤٢٥ (السفير، بيروت، ٢٠/٦/١٩٨٦).

- وصل الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي الى الخرطوم، حيث اجتمع مع الصادق المهدي، رئيس الوزراء السوداني الذي صرح بعد الاجتماع بانه تم تبادل الرأي حول المواقف المشتركة الخاصة بتدعيم التعاون والتضامن العربي والاسلامي والعلاقات الثنائية. وكان الفيصل صرح لدى وصوله مشيداً بالعلاقات المتميزة بين السودان والسعودية. وأوضح انه يحمل رسالة من الملك فهد بن عبد العزيز، ملك السعودية الى رئيس وزراء السودان والى رئيس مجلس السيادة. وقال الوزير السعودي ان السعودية وافقت على انعقاد القمة العربية وأكدت على الحضور متى ما عقدت وفي أي مكان تعقد. وأشار الى أن الجهود مستمرة لتنقية الاجواء العربية (الشرق الاوسط، لندن، ٢٢/٦/١٩٨٦).

- أكد عبد العزيز الرواس، وزير الاعلام العماني ان غياب مصر عن الأمة العربية، سبب لها خللاً كبيراً في توازنها وأن جميع الاقطار العربية على اتصال بمصر بطريقة أو بأخرى. وأعرب الوزير العماني عن أمله في يوم يستفيد العرب من عودة مصر، وتنعم مصر فيه بالعودة الى الامة العربية (الاهرام، القاهرة، ٢٣/٦/١٩٨٦).

- عاد أمين الجميل، الرئيس اللبناني الى لبنان بعد جولة شملت خمسة أقطار خليجية هي الامارات العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عُمان، الكويت وقطر. وفي ختام المحادثات التي أجراها الرئيس اللبناني مع الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، امير قطر صدر بيان مشترك أكد على «ضرورة العمل على الصعيدين العربي والدولي لانهاء احتلال اسرائيل لأجزاء من جنوب لبنان ووضع حد لعدوانها على شعبه وسيادته واستقلاله حتى تتحرر كل الاراضي اللبنانية من آخر آثار الاحتلال». وحض الاسرة الدولية على «تحمل مسؤولياتها في تنفيذ القرارات التي

اتخذها مجلس الامن بانسحاب القوات الاسرائيلية انسحاباً كاملاً من الجنوب» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٦/٦/٢٥).

ـ استقبل جان برنار ريمون، وزير الخارجية الفرنسي، سفراء الاقطار العربية وممثل منظمة التحرير الفلسطينية المعتمدين في باريس. وفي عرض لسياسة بلاده قال ريمون ان فرنسا متمسكة بعلاقاتها القديمة مع العالم العربي ومستعدة لتطويرها. وقال الوزير الفرنسي ان بلاده يهمها ان تلعب دوراً كبيراً لانهاء الحرب العراقية ـ الايرانية. وذكر ان علاقات فرنسا بلبنان مهمة وهي حريصة على عودة السلام اليه، وعلى بقاء قوات حفظ السلام الدولية في الجنوب (**السفير**، بيروت، ١٩٨٦/٦/٢٩).

## ٣ ـ علاقات عربية

### أ ـ تكتلات عربية

ـ أجرى الحبيب بورقيبة، الرئيس التونسي محادثات مع أحمد طالب الابراهيمي، عضو المكتب السياسي وزير الشؤون الخارجية الجزائري الذي وصل أول أمس الى تونس على رأس وفد جزائري للمشاركة في أعمال الدورة السابعة للجنة الكبرى المختلطة للتعاون الجزائري التونسي التي بدأت أعمالها. وصرح الابراهيمي بأن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين تونس والجزائر تجاوزت مجال الدراسات النظرية والتخطيط والبرمجة ودخلت ميدان الانجاز الفعلي للمشاريع المشتركة والحوار البناء بين قيادتي البلدين. كما أعرب الوزير الجزائري عن امنيته في أن تكون الدورة الحالية للجنة المختلطة تعبيراً عن طموحات الشعبين في العمل من أجل بناء المغرب العربي، وتجاوز كل العقبات التي تعترض طريق تحقيق هذا الهدف المنشود (**الشعب**، الجزائر، ١٩٨٦/٦/١٥).

ـ أكد الشريف زين العابدين هندي، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوداني عقب اجتماعه مع حسني مبارك، الرئيس المصري عمق العلاقات المصرية ـ السودانية وقال انها علاقات دم وقربى حقيقية. وأشار الى أن الخطة القادمة هي احياء التكامل المصري ـ السوداني، وأوضح الوزير المصري أن هذا الموضوع يتم بحثه حالياً لصالح شعبي البلدين وسيتم مراجعة الشكل الجديد للتكامل من خلال لجنة مشتركة وسيقفز التكامل قفزة واسعة (**الوطن**، مسقط، ١٩٨٦/٦/١٦).

ـ اختتم وزراء الاعلام في أقطار مجلس التعاون الخليجي مؤتمرهم الأول في جدة، وقد اتخذوا عدة قرارات من شأنها تعزيز العمل الاعلامي الخليجي المشترك. فقرروا أن يلتزم الاعلام بأجهزته المختلفة بمواكبة وابراز توجهات واستراتيجيات التعاون المشترك بين الأقطار الأعضاء، في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والامنية والتنموية وفي مجال التربية والتعليم. كما قرر الوزراء تكليف الامانة العامة باعداد جدول زمني يتم من خلاله تحديد نوعية تبادل البرامج والمسلسلات التلفزيونية المحلي منها والمشترك (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٦/٦/٢٢).

ـ أكد الشيخ أحمد بن حامد، وزير الاعلام والثقافة في الامارات العربية المتحدة ان مسيرة مجلس التعاون الخليجي حققت خطوات كبيرة في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية. وقال ان مجلس التعاون أصبح قوة لا يستهان بها في المنطقة الخليجية والعربية، بفضل روح التفاني والاخلاص التي يعمل بها قادة المجلس (**العرب**، الدوحة، ١٩٨٦/٦/٢٥).

ـ اقترح الملك الحسن الثاني، ملك المغرب انشاء «مجلس استشاري لدول المغرب» يضم ممثلين عن المغرب والجزائر وتونس. وأعرب ملك المغرب عن أمله في قيام «هيئة موسعة في شكل مجلس دول تمثل فيه الدول الثلاث وفقاً للقواعد التي يمكن تطبيقها في كل هذه الدول» وذلك «من اجل بناء المغرب العربي الذي هو مطمح شعوب هذه الدول» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٦/٦/٢٨).

ـ بدأت في الطائف أعمال الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوزاري لأقطار مجلس التعاون الخليجي. وقد ألقى يوسف العلوي بن عبد الله، وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية ورئيس الدورة كلمة الافتتاح فشدد على اولوية بحث الحرب العراقية ـ الايرانية والصراع الناتج عنها، بهدف ايجاد صيغة مقبولة لانهائها. اضاف أنه على الرغم من أن جهودنا لم تمكنا من الوصول الى شيء يذكر في هذا المجال، الا أنه يجب الاستمرار الدؤوب في تفحص الاسباب والعراقيل التي تمنع الوصول الى مرمانا وغاياتنا. وأشار العلوي الى أن هدف مجلس التعاون الخليجي هو تحقيق معدلات عليا من النمو الاقتصادي والاجتماعي والرفاهية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩٨٦/٦/٢٩).

### ب ـ العلاقات بين قطرين عربيين أو أكثر

ـ وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

اتفاقيتي قرض مع جمهورية السودان قيمتهما ١٣,٨ مليون دينار كويتي. وقد وقع اتفاقيتي القرض بشير عمر، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني وفيصل الخالد، مدير عام الصندوق الكويتي. ويقدم الصندوق بمقتضى القرض الأول مبلغاً مقداره عشرة ملايين دينار كويتي للاسهام في تمويل مشروع كهرباء العاصمة القومية في السودان. اما بالنسبة للقرض الثاني فيقدم الصندوق بموجبه مبلغاً قدره ثلاثة ملايين وثمانمائة الف دينار كويتي للاسهام في تمويل مشروع صيانة وتدعيم ري الرهد في السودان. ويهدف المشروع الى تدعيم امكانات مشروع ري الرهد الحالية في مجالات الانتاج والصيانة والتشغيل والخدمات الاجتماعية (**الوطن**، الكويت، ٤/٦/١٩٨٦).

- أكد طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي في حديث لمجلة **التضامن** التي تصدر في لندن الأنباء التي ذكرت «أن مسؤولين سوريين وعراقيين سيعقدون اجتماعاً لبحث الخلافات بين البلدين». وكشف الوزير العراقي «ان الاتحاد السوفياتي رتب اجتماع مصالحة بين ممثلين سوريين وعراقيين في آذار/مارس الماضي الا ان الاجتماع لم يؤت ثماراً ايجابية». وحول هذا الموضوع قالت **وكالة فرانس برس** في عمان ان الاجتماع الوزاري السوري - العراقي المقرر عقده «لن يتطرق الى مسألة الحرب العراقية - الايرانية وانما سيقتصر على بحث نقاط الخلاف بين البلدين» (**السفير**، بيروت، ٧/٦/١٩٨٦).

- تم في تونس في ختام أعمال الدورة السابعة للجنة المشتركة التونسية الجزائرية، التوقيع على محضر محادثات يحدد برامج التعاون المشترك بين البلدين خلال السنوات المقبلة في المجالات الاقتصادية والزراعية والفنية والثقافية. ووقع المحضر عن الجانب التونسي الباجي قائد السبسي، وزير الخارجية وعن الجانب الجزائري نظيره أحمد طالب الابراهيمي. وأعرب الوزيران بعد ذلك عن عزم المسؤولين في البلدين على دعم التعاون الثنائي في مختلف القطاعات، وصولاً الى اقامة تكامل اقتصادي بين البلدين (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٦/٦/١٩٨٦).

- اختتم يوسف العلوي، وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني زيارة رسمية لليمن الجنوبية استغرقت ثلاثة أيام. وقد صرح العلوي بأنه تم بحث أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين والخطوات التي يمكن أن تتخذها مستقبلاً لتعميق هذه العلاقات. واشار الوزير العماني الى أنه تم الاتفاق على أن تجتمع لجنة ترسيم الحدود بين البلدين في موعد لاحق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٨/٦/١٩٨٦).

- عاد إلى عمان رجائي الدجاني، وزير النقل الاردني بعد زيارة للعراق استغرقت أربعة أيام، قابل خلالها طه ياسين رمضان، النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي وعبد الجبار الاسدي، وزير النقل و المواصلات العراقي. وقد صرح الدجاني بأن الهدف من الزيارة يأتي في اطار التنسيق والتعاون المشترك بين القطرين الشقيقين. وأضاف انه أجرى خلال زيارته مباحثات في مجالات النقل ومتابعة عملياته لرفع كفاءة نقل السلع والبضائع بسرعة وسهولة (**الدستور**، عمان، ٣٠/٦/١٩٨٦).

## ٤ - اتحادات عربية ومنظمات شعبية

- اتفق اتحاد المقاولين العرب وصناديق التمويل العربية في جلسة العمل الختامية التي انعقدت امس الأول في البحرين، على اتخاذ اجراءات جديدة لتأهيل المقاولين العرب للاشتراك في مناقصات المشروعات التي تمولها هذه الصناديق... او عند تنفيذ اية مشروعات محلية في الاقطار العربية. وصرح بهذا الشأن علي صالح الشهابي، عضو المكتب التنفيذي لاتحاد المقاولين العرب والمنسق بين الاتحاد وصناديق التمويل العربية، وقال انه قد تم الاتفاق مع خوجلي ابو بكر، امين عام التنسيق لصناديق التمويل العربية على ان تضم أوراق التأهيل عند الاشتراك في المناقصات الخاصة بالمشاريع التي تمولها الصناديق العربية، بطاقة العضوية السارية المفعول في اتحاد المقاولين العرب. وأوضح الشهابي ان الاتفاق اشترط على كل مقاول يريد التأهيل لتنفيذ هذه المشروعات ان يقدم مستنداً ليثبت عضويته في اتحاد المقاولين العرب، واضاف بأن الاتفاق اشترط أيضاً أن يقوم اتحاد المقاولين العرب بتقديم نفس المقترح الى مجلس وزراء الاسكان العرب يمكن تطبيقه على كافة المشاريع الانشائية التي يتم تنفيذها محلياً وعربياً، بحيث إن اي مقاول محلي في اي قطر عربي لن يتمكن من الدخول في تنفيذ اي مشروع انشائي محلي إلا إذا كان المقاول العربي او المحلي عضواً في اتحاد المقاولين العرب، وأن تكون عضويته مستمرة في الاتحاد وأن يكون منتظماً في تجديد هذه العضوية (**اخبار الخليج**، المنامة، ٥/٦/١٩٨٦).

- أكد محمد حسونة فحيمة، رئيس اتحاد الصيادلة العرب أن الأمن الدوائي العربي لن يتحقق الا اذا تمكنت الاقطار العربية من تصنيع الأدوية الفعالة من المواد الخام المتوفرة، وجميع المواد المضافة لتحضير الدواء،

اضافة الى تصنيع مواد التعبئة والتغليف. واضاف بأن السوق العربية الدوائية ستشهد بعض التغير في الأصناف الدوائية المتوفرة حالياً، وسيتم استبدالها بمستحضرات جديدة خالية من الكحول. وقال انه تتوفر في الوطن العربي المواد الخام الأولية والأساسية التي تدخل في الصناعات الدوائية، كما تتوفر الكفاءات البشرية المؤهلة التي من شأنها تعزيز انطلاقة عربية جديدة في مجال الصناعات الدوائية، الأمر الذي يؤدي الى تكامل دوائي عربي وتحقيق الامن الدوائي الذي نسعى اليه. وحول المعوقات التي تواجه اقامة مشروعات صناعية دوائية وتحقيق الامن الدوائي قال ان صناديق المال والاستثمار العربية «وللأسف» تعزف عن تمويل مثل هذه المشروعات، لأن الصناديق تبحث عن الربحية بسرعة، بالرغم من أن جدوى المشروعات الاقتصادية ايجابية، علاوة على الأهمية الامنية والاستراتيجية لمثل هذه المشروعات. وفي هذا السياق ولتحسين وضع الصناعة الدوائية العربية، دعا رئيس اتحاد الصيادلة العرب صناديق المال والاستثمار العربية الى تمويل المشروعات الدوائية، وطالب الحكومات العربية بضرورة تبني قرارات وتعليمات من شأنها دعم الصناعة الدوائية، كالاعفاءات من الجمارك ومنحها القروض لتمكينها من التأسيس في المراحل الاولى، اضافة الى حمايتها من المنافسة الأجنبية المجحفة، والمحافظة على جودتها، وتحديد الاسعار المناسبة بحيث تتناسب مع دخل المواطن العربي في كل قطر (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٦/٦).

- أعرب محمد بلحاج عمر، رئيس اتحاد المهندسين العرب في تصريح **للشرق الأوسط**، عن أمله في أن تعمل الاقطار العربية على دعم المكاتب الهندسية الاستشارية العربية ومنحها الثقة وتقليص دور المكاتب الاجنبية، مؤكداً أن الكفاءات العربية موجودة ومؤهلة للقيام بدورها الاستشاري على أكمل وجه. وقال انه تم تشكيل هيئة تنفيذية من قبل اتحاد المهندسين العرب تتولى تصنيف واحصاء المكاتب الاستشارية العربية من منطلق أن الهندسة الاستشارية أساس العمل البناء في تحديد الاتجاه الصحيح للعمل الهندسي العربي. وأوضح انه لا تقدم أو نقل تكنولوجي اذا كانت الهندسة الاستشارية لا تشيّد على اسس صحيحة وثابتة وتعمل لفائدة الأقطار العربية، خصوصاً وأن الهندسة الاستشارية الاجنبية المعتمدة لدينا تهدف الى جني الارباح اكثر من محاولة ايجاد حلول على المدى الطويل تخدم المصالح العربية، لذلك انطلق الاتحاد العام للمهندسين العرب الى اعطاء الخدمات الاستشارية العربية حقها، ودعم المهندس المحلي من خلال اصدار معجم المصطلحات الهندسية الموحد للأقطار العربية وتوحيد المقاييس لتلافي الاختلافات والاشكالات التي تحدث في هذا المجال، اضافة الى وضع نظام خاص لمزاولة المهنة ودراسة البطالة في بعض القطاعات الهندسية في بعض الاقطار العربية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩٨٦/٦/١٥).

- افتتحت في عمان الدورة الثالثة عشرة للجمعية العمومية لاتحاد المصارف العربية. وقد القى الامير حسن، نائب الملك ولي العهد الاردني كلمة دعا فيها الى تعزيز مفهوم الدور التنموي للمؤسسات المصرفية العربية، بحيث يتجاوز الدور التمويلي. كما دعا المصارف العربية الى تحمل مسؤولياتها تجاه مشروعات ذوي الدخل المحدود والمتوسط في المجتمع العربي. ثم تحدث انور الخليل، رئيس اتحاد المصارف العربية فأكد على ضرورة تقوية قاعدة رساميل المصارف العربية وتخفيف اعبائها الادارية بتشجيعها على الاندماج. ودعا الى تشجيع التعاون المصرفي العربي - العربي والتقليل من التبعية المصرفية للخارج (**الدستور**، عمان، ١٩٨٦/٦/٢٣).

- اختتمت في عمان الندوة العربية للمسؤولين عن تدريب مدربي المعلمين التي نظمتها وزارة التربية والتعليم الاردنية بالتعاون مع المركز الاقليمي لتدريب القيادات التربوية في البلاد العربية، وقد أوصت الندوة باعادة النظر في أسس قبول الطلاب والطالبات في معاهد اعداد المعلمين وكليات التربية، بحيث يتحقق اختيار العناصر الصالحة لمهنة التدريس من ذوي المعدلات المرتفعة. كما أوصت بانشاء مدارس تطبيقية في مختلف الأقطار العربية، تتاح من خلالها فرص اختيار المستجدات التربوية وطرائق التدريس والتقنيات التربوية والبرامج المصورة. وأوصت الندوة كذلك بانشاء مجلس أعلى لتدريب المعلمين، ينبثق عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (**الدستور**، عمان، ١٩٨٦/٦/٢٧).

## * ببليوغرافيا

# ببليوغرافيا الوحدة العربية


## اعداد: قسم التوثيق
## في مركز دراسات الوحدة العربية


## أولاً: المصادر العربية

### مصنفات عامة، مراجع ووثائق

#### دوريات

١ ـ الحكيم، حسن عيسى علي. «مع النجاشي الاسدي في كتابه الرجال أو الفهرست.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ١٣٤ ـ ١٤١.

٢ ـ صفوة، نجدة فتحي. «موقف بريطانية من الوحدة العربية.» **الباحث العربي**: العدد ٨، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ١١٢ ـ ١٢٣.

#### مراجعة كتب

٣ ـ بدوي، عبد الرحمن. «موسوعة الفلسفة.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٣٩، ايار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٢٧ ـ ١٢٩. (ناصيف نصار)

٤ ـ «الموسوعة الفلسطينية.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦١، ايار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١١٤ ـ ١٢٢. (عبد القادر حسين ياسين)

٥ ـ الموسوعة الفلسطينية. اشراف أحمد المرعشلي وعبد الهادي هاشم وانيس صايغ. **وقائع فلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦. ص ١٥٠ ـ ١٥٦. (نزيه أبو نضال)

٦ ـ «الموسوعة الفلسفية العربية.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٣٩، ايار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٢٩ ـ ١٣١. (ناصيف نصار)

### تاريخ وجغرافيا

#### كتب

٧ ـ المعلم، وليد. **سوريا ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة**. قبرص: شركة بابل للنشر، ١٩٨٥. ٣٦٨ ص.

٨ ـ النشاشيبي، ناصر الدين. **لماذا وصلنا إلى هنا؟** باريس: الناشرون العرب، ١٩٨٦. ٦٢٥ ص.

**انظر ايضاً**: ٣١، ٣٤، ٣٥

#### دوريات

٩ ـ أحمد، ابراهيم خليل. «أثر عز الدين بن الأثير في تطوير الكتابة التاريخية العربية.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ٢٤ ـ ٢٨.

١٠ ـ التكريتي، محمود ياسين. «الرؤية التاريخية عند ابن الأثير: عز الدين ابي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري في كتابه الباهر في الدولة

الاتابكية.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ١٤٢ ـ ١٤٧.

١١ ـ التكريتي، هاشم صالح. «التغلغل الالماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ٤٠ ـ ٥٢.

١٢ ـ حسن، يوسف فضل. «جذور العلاقات بين الثقافات الافريقية والثقافات العربية.» **تاريخ العرب والعالم**: السنة ٨، العددان ٨٧ ـ ٨٨، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٦: ص ٢ ـ ١٤.

١٣ ـ دياب، احمد ابراهيم. «حالة السودان الاجتماعية والسياسية من ١٩٢٥ ـ ١٩٣٦.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ١٦ ـ ٢٣.

١٤ ـ ضاهر، مسعود. «مع ابحاث المؤتمر العالمي الثاني للدراسات العثمانية حول الولايات العربية.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٣٩، ايار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٣٢ ـ ١٣٦.

١٥ ـ طه، صلاح الدين امين. «حركة عمرو بن سعيد الاشرق في طلب الخلافة، ٦٩ ـ ٧٠ هـ.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ٦٠ ـ ٦٨.

١٦ ـ عبد الله، حسين. «أيام لا تنسى في ظل الحصار.» **المنابر**: العدد ٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ٩٠ ـ ٩٨.

١٧ ـ عبد المنعم، شاكر محمود. «نظرة في مصنفات وموارد الخزرجي مؤرخ اليمن.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ١١٠ ـ ١١٤.

١٨ ـ فاعور، سعد. «الخليفة ابو بكر الصديق وفن ادارة الحرب.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العددان ١٥ و١٦، كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٨٦. ص ٢٣٣ ـ ٢٥٨.

١٩ ـ مخلف، هادي احمد. «الأطماع الصهيونية في الأرض العربية.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ٥٢ ـ ٥٩.

٢٠ ـ المشهداني، محمد جاسم حمادي. «الكتابة في مثالب العرب: جانب من جوانب التحدي الشعوبي للأمة العربية.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ١١٥ ـ ١٢٢.

٢١ ـ المعاضيدي، عبد القادر سلمان. «دور امراء العراق في حركات تحرير المشرق في العصر الأموي ٧٨ ـ ١٣٢ هـ/٦٩٧ ـ ٧٤٩ م.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ٩٩ ـ ١٠٩.

٢٢ ـ «يوميات العمليات العسكرية للمقاومة الوطنية اللبنانية في الفترة من ١/١/١٩٨٥ حتى ٣٠/٦/١٩٨٥.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العددان ١٥ و١٦، كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٨٦. ص ٣٣١ ـ ٤١٤.

**انظر ايضاً**: ٢، ٤٨، ١٠٤، ١٣٢

## مراجعة كتب

٢٣ ـ ابراهيم، محمد كريم. «عدن: دراسة في احوالها السياسية والاقتصادية ٤٧٦ ـ ٦٢٧ هـ/ ١٠٨٣ ـ ١٢٢٩ م.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ١٩٨ ـ ٢٠١ (شايف عبد سعيد)

٢٤ ـ الرضيعي، يوسف رجب. «ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية.» **الكتاب**: السنة ١، العددان ٣، ٤، ايار/ مايو ـ حزيران / يونيو، تموز / يوليو ـ آب / اغسطس ١٩٨٥. ص ٦٩ ـ ٨١ (عبد العزيز السيد)

٢٥ ـ سخنيني، عصام. «فلسطين الدولة... جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني.» **الكتاب**: السنة ١، العددان ٣ و ٤، ايار / مايو ـ حزيران / يونيو، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٨٥. ص ١٦٦ ـ ١٧٣. (اسامة فوزي)

٢٦ ـ «فلسطين الدولة... جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني.» **وقائع فلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦. ص ١٢٧ ـ ١٤٣ (عبد القادر ياسين)

٢٧ ـ «العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦.» اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة. **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ١٩٠ ـ ١٩١. (محمد كريم ابراهيم)

٢٨ ـ غابرييل، ريتشارد. «عملية السلام للجليل: الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية في لبنان.» ترجمة احمد كتوب. **وقائع فلسطينية**: السنة١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦. ص ١٦٩ ـ ١٧٢ (هشام الدجاني)

٢٩ ـ غربية، عز الدين. «فلسطين: تاريخها وحضارتها». **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ١٩٢ ـ ١٩٣. (سامي سعيد الاحمد)

٣٠ ـ الهور، منير وطارق الموسى. «مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٥.» **وقائع فلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦. ص ١٥٧ ـ ١٦١ (فايز سارة)

# سياسة وفكر قومي

## كتب


٣١ ـ بوثيمرمان، جاكو. **اطول الحروب (الغزو الاسرائيلي للبنان حزيران ١٩٨٢)**. ترجمة مجدي نصيف. القاهرة: دار الثقافة الجديد، ١٩٨٥.

٣٢ ـ **تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي واتحاد المؤرخين العرب ومعهد البحوث والدراسات العربية**. بيروت: المركز، ١٩٨٦. ٤٠٧ ص.

٣٣ ـ **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٦.

٣٤ ـ عبد المنعم، احمد فارس. **جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية سياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ١٢٥ ص. (سلسلة الثقافة القومية، ٤)

٣٥ ـ قنديل، ناصر. **هكذا تفجر البركان**. بيروت: دار الحقيقة برس، ١٩٨٦. ١٧٠ ص.

٣٦ ـ **المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة**. عمان: دار الجليل للنشر، [١٩٨٦]. ٢٥٦ ص.


انظر ايضاً: ٨

## دوريات


٣٧ ـ بارسونز، انتوني، سير. «حرب الخليج والقوى العظمى.» **الباحث العربي**: تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٨ ـ ٢٣.

٣٨ ـ تيّم، سعيد. «مفهوم السلام لدى معسكر السلام الاسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/ اغسطس ١٩٨٦. ص ٣٤ ـ ٥٥.

٣٩ ـ حمروش، أحمد. «حرب الخليج والقوى العظمى.» **الباحث العربي**: العدد ٨، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٠ ـ ١٧.

٤٠ ـ ربيع، عمرو هاشم. «الخلافة السياسية في اليمن الديمقراطي.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٥، تموز/ يوليو ١٩٨٦. ص ١٦٣ ـ ١٦٩.

٤١ ـ السرجاني، خالد زكريا. «النزاع بين قطر والبحرين: تحد جديد يواجه مجلس التعاون الخليجي.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٥، تموز/ يوليو ١٩٨٦. ص ١٧٨ ـ ١٨٠.

٤٢ ـ شحاتة، ابراهيم عبد الغني. «المواجهة الامريكية الليبية في خليج سرت.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٥، تموز/ يوليو ١٩٨٦. ص ١٧٠ ـ ١٧٣.

٤٣ ـ الصبان، ريما. «ندوة الجمعية العربية السياسية الاولى: آفاق واستراتيجية السياسة العربية.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٣، العدد ٩، ايار/ مايو ١٩٨٦. ص ٩٦ ـ ١٠١.

٤٤ ـ صفدي، مطاع. «الذاتي/ التاريخي في نموذج التغيير العربي المعاصر.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٣٩، ايار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٦. ص ٤ ـ ١٤.

٤٥ ـ صلاح، هدى. «دبلوماسية التصويت في الامم المتحدة: دراسة خاصة بالمجموعة العربية بالتطبيق على مشكلة الشرق الاوسط ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العددان ١٥ و ١٦، كانون الثاني/ يناير ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٦. ص ١٠٧ ـ ١٢٣.

٤٦ ـ عرفة، محمد جمال. «الموقف الأوروبي من العدوان الامريكي على ليبيا.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ١٧٤ ـ ١٧٧.

٤٧ ـ عريقات، صائب. «العرب، اسرائيل، أمريكا اللاتينية.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ٥٦ ـ ٧٤.

٤٨ ـ كردوس، صلاح. «السودان ومشكلة الجنوب.» **الباحث العربي**: العدد ٨، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٣٨ ـ ٥٥.

٤٩ ـ كركوتي، مصطفى. «القضية العربية في المؤسسات الأوروبية اثر المواجهة الأمريكية ـ الليبية على العلاقات العربية ـ الأوروبية.» **الباحث العربي**: العدد ٨، تموز/يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٢٤ ـ ١٣٦.

٥٠ ـ كوانت، ويليام ب. «الاستراتيجية الأمريكية في مفاوضات كامب ديفيد.» **وقائع فلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦. ص ٣١ ـ ٥٦.

٥١ ـ مسرة، انطوان نصري. «في مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم انقسام.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٤ ـ ١٩.

٥٢ ـ «ملف السياسة الدولية: الحرب العراقية الايرانية بين الواقع والمستقبل.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ٧٥ ـ ١٥١.

٥٣ ـ نعمان، عصام. «المخرج السياسي من عصر الهزيمة: خطوط عريضة.» **المنابر**: العدد ٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ٢٢ ـ ٢٩.

٥٤ ـ هدسون، مايكل. «الفلسطينيون بعد لبنان.» **وقائع فلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦. ص ١٩ ـ ٢٩.

٥٥ ـ هيكل، محمد حسنين. «قضايا الساعة: حوار خاص مع محمد حسنين هيكل.» أجرى الحوار احمد عز الدين. **الباحث العربي**: العدد ٨، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٢٤ ـ ٣٧.

**انظر ايضاً**: ٣٠

### مراجعة كتب

٥٦ ـ بريدهام، بي. آر. «الخليج العربي والغرب.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ١٥١ ـ ١٦٠. (حسنين توفيق ابراهيم)

٥٧ ـ البزري، عفيف. «اسرائيل والمياه العربية.» **الكتاب**: السنة ١، العددان ٣ و٤، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٥. ص ١٧٤ ـ ١٧٩. (سليمان الشيخ)

٥٨ ـ جبور، سمير (معد). «تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال ٣٥ عاماً.» اشراف محمود سويد. **المنابر**: العدد ٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ٧٩ ـ ٨٩. (هاني سليمان)

٥٩ ـ حسين، فاضل. «الفكر السياسي في العراق المعاصر، ١٩١٤ ـ ١٩٥٨.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٢، العدد ٢٧، ١٩٨٦. ص ١٩٤ ـ ١٩٥. (اسامة عبد الرحمن الدوري)

٦٠ ـ الدوري، عبد العزيز. «التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي.» **الكتاب**: السنة ١، العددان ٣ و٤، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٥. ص ٨٢ ـ ٩٠. (محمد الاسعد)

٦١ ـ سيف الدولة، عصمت. «عن العروبة والاسلام.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/أغسطس ١٩٨٦. ص ١٤٤ ـ ١٥٠. (ناصيف نصار)

٦٢ ـ الشريف، روجينا. «الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦١، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٢٧ ـ ١٣٢. (ابراهيم خليل)

٦٣ ـ شليف، أريه. «خط الدفاع في الضفة الغربية: وجهة نظر اسرائيلية.» ترجمة غازي السعدي. **وقائع فلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦. ص ١٦١ ـ ١٦٣. (عوني صادق)

٦٤ ـ شيف، زئيف وايهود يعاري. «الحرب المضللة.» ترجمة غازي السعدي. **وقائع فلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦. ص ١٦٣ ـ ١٦٨. (عماد هرملاني)

٦٥ ـ القاسمي، خالد بن محمد. «الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً.» **المنابر**: العدد ٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ٦٩ ـ ٧٣. (المنابر)

٦٦ ـ نافعة، حسن. «مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة.» **وقائع فلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦. ص ١٧٢ ـ ١٧٦. (طارق أحمد)

٦٧ ـ نوفل، أحمد سعيد. «العلاقات الفرنسية العربية.» **الكتاب**: السنة ١، العددان ٣ و٤، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٥. ص ٦١ ـ ٦٨. (نظام العباسي)

**انظر ايضاً**: ١٠٠، ١٠١

## قانون وادارة عامة

### دوريات

٦٨ ـ حتاملة، عبد الكريم عبده. «نظرية الوزارة في الدولة العباسية: وزارتا التفويض والتنفيذ.» **الباحث العربي**: العدد ٨، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٩٨ ـ ١١١.

٦٩ ـ رمضان، عصام صادق. «الأبعاد القانونية للارهاب الدولي.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ٨ ـ ٣٦.

## اقتصاد

### كتب

٧٠ ـ اتحاد المصارف العربية. **موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية**. بيروت: الاتحاد،

١٩٨٦. (الموسوعات المصرفية، المجموعة الرابعة)

٧١ ـ الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية. **دور البنوك الوطنية في تمويل المشروعات الانتاجية الخليجية**. الدمام: الاتحاد، ١٩٨٦. ٤٦ ص.

٧٢ ـ زريقات، سامي وعبد الرحمن سيف وسها السعد. **معدل دوران العمل في القطاع الخاص في البحرين**. البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ١٩٨٥. ٩٧، [١٦] ص.

٧٣ ـ صادق، عمر توفيق. **التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. ٢٥٦ ص. (عالم المعرفة، ١٠٣)

٧٤ ـ صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. **اوضاع التجارة الخارجية بين الدول العربية ووسائل تنميتها: دراسة مشتركة: التركيب السلعي بالقيمة والكمية لواردات جمهورية السودان من الدول العربية الأخرى، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣**. [دبي]: الصندوق، ١٩٨٥. ٣١٢ ص.

٧٥ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. شعبة التخطيط الانمائي. **الديون الخارجية: آثارها على البلدان المدينة والدائنة في غربي آسيا**. اعداد محمود الحمصي. بغداد: اللجنة، ١٩٨٥. ١٥٤ ص.

**انظر ايضاً**: ٣٣

## دوريات

٧٦ ـ ابراهيم، ابراهيم احمد. «أزمة الاوبك: ابعادها في الاقتصاد العالمي.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ١٥٦ ـ ١٦٢.

٧٧ ـ الامام، محمد محمود. «العلاقة بين تغير الموارد النفطية العربية وتمويل بعض بنود المدفوعات الخارجية.» **المصارف العربية**: السنة ٦، العدد ٦٥، ايار/مايو ١٩٨٦. ص ٣٣ ـ ٣٨.

٧٨ ـ بسيسو، فؤاد حمدي (معد). «تقييم عام لتجربة دعم قطاع الاسكان في الوطن المحتل ودور التمويل فيها.» **المصارف العربية**: السنة ٦، العدد ٦٦، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٣٦ ـ ٤٣.

٧٩ ـ بلال، عبد الحميد. «المردود الاقتصادي والاجتماعي لهجرة العمالة المصرية.» **الباحث العربي**: العدد ٨، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٧٠ ـ ٨٤.

٨٠ ـ «تأثير التغير في الموارد النفطية على هيكل ووظائف المصارف العربية.» **المصارف العربية**: السنة ٦، العدد ٦٥، أيار/مايو ١٩٨٦. ص ٢٨ ـ ٣٢.

٨١ ـ «تأثير انحسار الموارد المالية على التنمية الاقتصادية العربية.» **المصارف العربية**: السنة ٦، العدد ٦٥، أيار/مايو ١٩٨٦. ص ٤٦ ـ ٥٢.

٨٢ ـ جرار، غسان. «ملاحظات حول المشاكل الريفية في المناطق المحتلة.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦١، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٧ ـ ٣٣.

٨٣ ـ الجندي، ابراهيم. «اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦١، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٧٢ ـ ١٧٦.

٨٤ ـ الدجاني، شحادة. «برنامج التنمية الريفية: مؤسسة التنمية الاجتماعية.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦١، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٣٤ ـ ٤٠.

٨٥ ـ «دور المصارف العربية في مواجهة الديون الخارجية للدول العربية.» **المصارف العربية**: السنة ٦، العدد ٦٥، أيار/مايو ١٩٨٦. ص ٣٩ ـ ٤٣.

٨٦ ـ رحمون، ممدوح. «دراسات: زيادة أواصر التعاون بين شركات التأمين واعادة التأمين في الوطن العربي.» **المصارف العربية**: السنة ٦، العدد ٦٦، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٧ ـ ٢٢.

٨٧ ـ الشماع، خليل محمد حسن. «مؤسسات التمويل الاقليمية المقترحة للقطاع الاسكاني في الوطن العربي.» **المصارف العربية**: السنة ٦، العدد ٦٦، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٤٤ ـ ٤٨.

٨٨ صادر، مكرم. «ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي.» عمان، ٢٦ ـ ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٦. **المصارف العربية** السنة ٦، العدد ٦٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٦. ص ٤٩ ـ ٥٤.

٨٩ ـ صايغ، يوسف. «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ١١٧ ـ ١٣٧.

٩٠ ـ عبد الله، ابراهيم سعد الدين. «النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في اطار الرأسمالية

المتعدية الجنسيات.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٨٤ ـ ١١٦.

٩١ ـ عبد الله، اسماعيل صبري. «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٥٦ ـ ٨٣

٩٢ ـ «العلاقة بين المصارف العربية والمصارف الأجنبية في ضوء التغير في الموارد النفطية.» **المصارف العربية**: السنة ٦، العدد ٦٥، أيار/مايو ١٩٨٦. ص ٥٣ ـ ٥٦.

٩٣ ـ عورتاني، هشام. «انماط استخدام الارض والمياه للأغراض الزراعية في الضفة الغربية.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦١، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٥٤ ـ ٧١.

٩٤ ـ ـــــ. «تقييم اجمالي لمشاكل تسويق المنتوجات الزراعية في المناطق المحتلة.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦١، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٣٤ ـ ١٥٧.

٩٥ ـ «مستقبل المصارف العربية في مواجهة تغيرات النفط العربي.» **المصارف العربية**: السنة ٦، العدد ٦٥، أيار/مايو ١٩٨٦. ص ١٤ ـ ٢٤.

٩٦ ـ مظلوم، جمال الدين. «الاقتصاد واعداد الدولة للحرب.» **الباحث العربي**: العدد ٨، تموز/يوليو ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٥٦ ـ ٦٩.

٩٧ ـ ملحيس، غانية. «المشاكل والصعوبات التي تواجهها الاقطار العربية في تسويق البتروكيماويات.» **صامد الاقتصادي**: السنة٨، العدد ٦١، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو١٩٨٦.ص ٧٢ـ١١٣.

٩٨ ـ «ندوة التمويل الاسكاني في الوطن العربي.» عمان، ١٤ ـ ١٦/٤/١٩٨٦. نظم الندوة اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع بنك الاسكان الاردني. **المصارف العربية**: السنة ٦، العدد ٦٦، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٢٣ ـ ٢٨.

٩٩ ـ «ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي.» عمان، ٢٦ ـ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦. **السياسة الدولية**: السنة ٦، العدد ٦٦، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

**انظر ايضاً**: ٤٨

## مراجعة كتب

١٠٠ ـ حسين، عادل. «العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العددان ١٥ و١٦، كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٨٦. ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢. (هدى حوا)

١٠١ ـ سعد، أحمد. «حرب لبنان.. الاقتصاد الاسرائيلي بين مهاوي الازمة والانهيار.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦١، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٢٣ ـ ١٢٦. (سعادة سوداح)

# اجتماع

## كتب

١٠٢ ـ ضاهر، مسعود، **الهجرة اللبنانية الى مصر: هجرة الشوام**. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٨٦. ٤٦٦ ص. (منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ٣٤)

## دوريات

١٠٣ ـ أبو خليل، أسعد. «ندوة المرأة في المجتمع العربي: حدود قديمة، تخوم جديدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ١٦١ ـ ١٦٦.

١٠٤ ـ أيوب، ابراهيم رزق الله. «دور المرأة في المجتمع الفاطمي.» **تاريخ العرب والعالم**: السنة ٨، العددان ٨٧ ـ ٨٨، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٦. ص ١٤ ـ ١٦.

١٠٥ ـ تقي الدين، منى. «صورة المرأة العربية في «زقاق المدق» و«موسم الهجرة».» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٣٩، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٩٧ ـ ١٠٦.

١٠٦ ـ جاسم، عزيز السيد. «اشكالية العلاقة بين السياسة والغناء في الحياة العربية.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٣٩، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٨٦ ـ ٩٦.

١٠٧ ـ دعيق، اسماعيل. «دور المنظمات الجماهيرية في التنمية الريفية للارض المحتلة.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦١، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٤١ ـ ٥٣.

١٠٨ ـ الربايعة، أحمد. «التحضر في البلدان النامية:

المجتمع الاردني كنموذج.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٣٩، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٦٩ ـ ٧٧.

١٠٩ ـ ربيع، محمد عبد العزيز. «الهجرة اليهودية المعاكسة من فلسطين الى الخارج: الأسباب والدوافع والاتجاهات.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ٣٨ ـ ٥٥.

١١٠ ـ السيار، عائشة. «الاسرة والتغير الاجتماعي في دولة الامارات العربية المتحدة.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٣، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٨٦. ص ٣ ـ ١٦.

١١١ ـ عبد الفتاح، يوسف. «التنشئة الاجتماعية والشخصية: دراسة مقارنة.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٣، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٨٦. ص ١٧ ـ ٣٨.

١١٢ ـ الوردي، علي. «أوجه التشابه والاختلاف بين الاقطار العربية من الناحية الاجتماعية.» **الباحث العربي**: العدد ٨، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٨٥ ـ ٩٧.

## مراجعة كتب

١١٣ ـ عبد المعطي، عبد الباسط. «الوعي التنموي العربي: ممارسة بحثية.» **الكتاب**: السنة ١، العددان ٣ و٤، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٥. ص ١٤٨ ـ ١٥٦. (محمد عبد الله الخماد)

# ثقافة

## كتب

١١٤ ـ الجابري، محمد عابد. **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ٥٩٩ ص. (نقد العقل العربي، ٢)

١١٥ ـ الشامي، رشاد عبد الله. **الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح العدوانية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. ٢٧٢ ص.

١١٦ ـ منصور، مناف. **عقلية الحداثة العربية: البحث عن البعد الثالث**. بيروت: منشورات مكتبة صادر، ١٩٨٦. ٢٩٤ ص.

١١٧ ـ اليازجي، كمال (معد). **الأساليب الادبية في النثر العربي القديم، من عصر علي بن أبي طالب الى عصر ابن خلدون**. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٦.

## دوريات

١١٨ ـ بشور، معن. «قضايا النضال العربي: متى يصقل القمع الافراد والمجموعات ومتى يشوههم.» **المنابر**: العدد ٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ٣٥ ـ ٤١.

١١٩ ـ الحسن، ادريس سالم. «محاولة في التنظير: التعبير الديني عند البدو.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٢٠ ـ ٣٣.

١٢٠ ـ خ. س. «الندوة العالمية لدعم وحماية الثقافة الفلسطينية في الارض المحتلة.» اثينا، ٣٠ ـ ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦. نظمها المجلس القومي للثقافة العربية والحركة الثقافية لعموم اليونان. **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦١، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٦٧ ـ ١٧١.

١٢١ ـ زيتونة، لطيف. «الألسنية والاصطلاح العربي.» **آفاق عربية**: السنة ١١، العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٩٦ ـ ١٠٠.

١٢٢ ـ سكر، محمد مراد. «شذرات من تاريخ الشطرنج عند العرب.» **تاريخ العرب والعالم**: السنة ٨، العددان ٨٧ ـ ٨٨، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٦. ص ٨٣ ـ ٩١.

١٢٣ ـ عرسان، علي عقلة. «الامين العام لاتحاد الكتاب العرب... يتحدث للمنابر عن أزمة الفكر والكلمة في الوطن العربي.» أمين مصطفى (أجرى المقابلة). **المنابر**: العدد ٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ١٦ ـ ٢١.

١٢٤ ـ عطية، محيي الدين. «حول مقال الفلسفة والدين في المجتمع العربي المعاصر للدكتور فؤاد زكريا.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/ اغسطس ١٩٨٦. ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

**انظر أيضاً**: ١٠٥، ١٠٦

## مراجعة كتب

١٢٥ ـ الجابري، محمد عابد. «تكوين العقل العربي.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٣، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٨٦. ص ٥٨ ـ ٧٣. (عادل الهواري)

١٢٦ ـ ـــــ. «تكوين العقل العربي.» **المنابر**: العدد ٥، تموز/يوليو ١٩٨٦. ص ٦١ ـ ٦٤. (سعد حسن سحموني)

١٢٧ ـ داية، جان. «صحافة الكواكبي.» **الكتاب**: السنة ١، العددان ٣ و٤، أيار/مايو ـ حزيران/ يونيو، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٥. ص ٩٥ ـ ٩٩. (ياسر الفهد)

١٢٨ ـ الصمودي، مصطفى. «النظام الاعلامي الجديد.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٤٢، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٨٦. ص ١٠٧ ـ ١١٤. (عطية شقران)

**انظر ايضاً**: ٣، ٦

## تربية وتعليم

### دوريات

١٢٩ ـ حسن، طه حسين. «نحو وحدة المناهج الدراسية في دول مجلس التعاون.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٣، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٨٦. ص ٥٣ ـ ٥٧.

## علوم وتكنولوجيا

### دوريات

١٣٠ ـ «تطور القوى العسكرية لدى مصر وسوريا والاردن واسرائيل ٧٣ ـ ١٩٨٤: القسم الثالث: القوى والاسلحة البحرية.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العددان ١٥ و١٦، كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٨٦. ص ٢٨٦ ـ ٣٣٠.

١٣١ ـ حوا، هدى. «تطور البحرية الاسرائيلية ودورها في الحروب العربية ـ الاسرائيلية.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العددان ١٥ و١٦، كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٨٦. ص ٩ ـ ٦٨.

١٣٢ ـ فتح الباب، حسن. «البحوث العلمية في عصر الدولة العباسية.» **تاريخ العرب والعالم**: السنة ٨، العددان ٨٧ ـ ٨٨، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٦. ص ٣٩ ـ ٤٥.

### مراجعة كتب

١٣٣ ـ روما، كارلو نللينو. «علم الفلك: تاريخه عند العرب في القرون الوسطى.» **الكتاب**: السنة ١، العددان ٣ و٤، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٥. ص ١٣٢ ـ ١٣٦. (فريد جحا).

# ثانياً: المصادر الأجنبية

## *Reference General and Bibliography*

*Books*

1- The Baghdad Writers Group. *Baghdad and Beyond*. Washington, D.C.: Middle East Editorial Associates, 1985. 220 p.

2- Skjelsback, Kjell and Martin Hjelmervik Ness. *The Predicament of UNIFIL: Report of a Visit to Southern Lebanon and Israel, 1-11 November 1985*. [OSLO]: Norwegian Institute of International Affairs, 1985. (NVPI nofat 434)

3- Tabory, Mala. *The Multinational Force and Observers in the Sinai: Organization, Structure, and Function*. Boulder, Co.: Westview Press, 1986.

4- *Who's who in the Arab World, 1986-1987*. 8th ed. London: R.R. Bowker, 1986.

*See also:* 47

## *History and Geography*

*Books*

5- Entelis, John P. *Algeria: The Revolution Institutionalized*. Boulder, Co.: Westview Press, 1986.

6- Gilbert, Martin. *Jerusalem: Rebirth of a City*. New York: Viking; Elisabeth Sifton Books, 1986. 238 p.

7- Louis, Wm. Roger and Robert W. Stookey (eds.). *The End of the Palestine Mandate*. Austin, Tx.: University of Texas Press, 1986.

8- Peters, F. E. *Jerusalem: The Holy City in the Eyes of Chroniclers, Visitors, Pil-*

*grims, and Prophets from the Days of Abraham to the Beginnings of Modern Times.* Princeton: Princeton University Press, 1986. 656 p.

9- Zweig, Roland W. *Britain and Palestine During the Second World War.* Woodbridge: Boydell and Brewer, 1986. 198 p.

*See also:* 1,25

### *Periodicals*

10- Dudarev, K. «Algeria Adjusts its Course.» *International Affairs:* (Moscow): no. 5, 1986. pp. 132-135.

#### *Book Reviews*

11- Dann, Uriel. «Studies in the History of Transjordan, 1920-1949: The Making of a State.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 230-232. (Mary C. Wilson)

12- Hart, Alan. «Arafat: Terrorist or Peacemaker.»
**وقائع فلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦.
ص ١٤٣ ـ ١٥٠. (محمد شهير العبسة)

13- Kent, Marian (ed.). «The Great Power and the End of the Ottoman Empire.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 234-235.(Howard A. Reed)

14- Louis, William Roger. «The British Empire in the Middle East 1945-1951: Arab Nationalism, The United States and Post War Imperialism.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 232-234. (Leon Carl Brown)

15- Stookey, Robert W. [et al.].(eds.). «The Arabian Peninsula: Zone of Ferment.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 251-252. (Rex J. Casillas)

## *Politics and National Thought*

#### *Books*

16- Beling, Willard A. (ed.). *Middle East Peace Plans.* New York: Pantheon Books, 1986.

17- Chabar, Hamid. *Les limites politiques de la cooperation arabo-africaine: crises regionales, conflits locaux et remises en causes des solidarités.* Louvain La-Neuve: Centre d'Etude et de Recherche sur le Monde Arabe Contemporain, 1986. (Cahier 43)

18-Hyman, Anthony. *Security Constraints in the Gulf States.* London: The Institute for the Study of Conflict, 1986. 23 p. (Conflict Studies, 188)

19- *Judaism or Zionism: What Difference for the Middle East?* The International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination and American Jewish Alternatives to Zionism. London: Zed Press, 1986.

20- Kaldor, Mary and Paul Anderson (eds.). *Mad Dogs: The US Raids on Libya.* London: Pluto Press & European Nuclear Disarmament, 1986. 172 p.

21- Karsh, Efraim. *The Cautions Bear: Soviet Military Engagement in Middle East Wars in the Post - 1967 Era.* Boulder, Co.: Westview Press, 1986.

22- Ma'oz, Moshe and Avner Yaniv (eds.). *Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks.* London: Croom Helm, 1986. 273 p.

23- Naff, Thomas (ed.). *Gulf Security and the Iran-Iraq War.* Washington, D.C.: National Defense University Press. 1985.

24- Novik, Nimrod. *The United States and Israel: Domestic Determinants of a Changing U.S. Commitment.* Boulder, Co.: Westview Press, 1986.

25- Peretz, Don. *The West Bank: History, Politics, Society and Economy.* Boulder, Co.: Westview Press, 1986.
*See also:* 3,7, 9.

#### *Periodicals*

26- Carrol, Terrance G. «Islam and Political Community in the Arab World.»

*International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 185-204.

27- Damis, John. «Les relations des Etat-Unies avec le Maroc.» *Maghreb-Machrek:* no. 111, janvier-février-mars 1986. pp. 5-23.

28- Nikolayev, V. «U.S. Anti-Arab Policies.» *International Affairs* (Moscow): no. 5, 1986. pp. 107-110.

*See also:* 10

29- Stork, Joe. «Mad Dogs and Presidents.» *MERIP:* no. 140, May-June 1986. pp. 6-10.

*Book Reviews*

30- Cobban, Helena. «The Palestinian Liberation Organization.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 254-258. (Ibrahim Abu Lughod)

31- Cordesman, Anthony H. «The Gulf and the Search for Strategic Stability, Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2. May 1986. pp. 249-251. (Hermann Frederick Eilts)

32- Damis, John. «Conflict in North-West Africa: The Western Sahara Dispute.»

**الفكر الاستراتيجي العربي**: العددان ١٥ و١٦، كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٨٦. ص ٢٧٣ ـ ٢٧٨. (أحمد البرصان)

33- Ende, Werner and Udo Steinbach (eds.). «Der Islam in der Gegenwart.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 225-226. (Annemarie Schimmel)

34- Findley, Paul. «They Dare to Speak Out: People and Institutions confront Israel's Lobby.» *MERIP:* no. 140, May-June 1986. (Beshara Doumani)

35- Frangi, Abdallah. «The PLO and Palestine.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 254-258. (Ibrahim Abu Lughod)

36- Ma'oz, Moshe. «Palestinian Leadership on the West Bank.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 254-258. (Ibrahim Abu Lughod)

37- Nijim, Basheer K. (ed.), and Bishara Muammar (researcher). «Toward the De-Arabizatioon of Palestine / Israel.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 254-258. (Ibrahim Abu Lughod)

38- Peri, Yoram. «Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics.»

**وقائع فلسطينية**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٨٦. ص ١٧٧ ـ ١٨٤. (أحمد س. نجم)

39- Rowley, Gwyn. «Israel into Palestine.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 254-258. (Ibrahim Abu Lughod)

40- Towele, Philip (ed.). «Estimating Foreign Military Power.»

**الفكر الاستراتيجي العربي**: العددان ١٥ و١٦، كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٨٦. ص ٢٥٩ ـ ٢٦٧. (مصطفى علي مرسي)

41- Waterbury, John. «The Egypt of Nasser and Sadat.»

**الكتاب**: السنة ١، العددان ٣ و٤، ايار مايو ـ حزيران/يونيو، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٥. ص ٩ ـ ٢٧. (كمال المنوفي)

## *Law and Public Administration*

*Books*

42- *Country Reports on Human Rights Practices for 1985.* U.S. Department of States. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1986.

43- Jreisat, Jamil E., and Zaki Ghosheh. *Administration and Development in the Arab World: An Annotated Bibliography.* New York: Garland Publishing, 1986. 296 p.

44- Playfair, Emma. *Administrative Detention in the Occupied West Bank.* Ramallah: Law in the Service of Man, 1986.

45- *Report on Israeli Human Rights Practices in the Occupied Territories for 1985.* Chicago; Washington: Palestine

Human Rights Campaign and American-Arab Anti-Discrimination Committee, 1986.

## *Economics*

*Books*

46- Darwiche, Fida. *The Gulf Stock Exchange Crash: The Rise and Fall of the Souq Al-Manakh*. London: Croom Helm, 1986. 256 p.

47- *EIU Regional Review: The Middle East and North Africa 1986*. London: The Economist Intelligence Unit, 1986.

48- Economic and Social Commission for Western Asia. *External Debt: Implications for Debtor and Creditor Countries of Western Asia*. Baghdad: ESCWA, 1985, 166p.

49- Johani, Ali D., Michel Berne and J. Wilson Mixon Jr. *The Saudi Arabian Economy*. Baltimore, M.D.: The Johns Hopkins University Press, 1986.

50- Mattes, Hanspeter. *Aspekte der Libyschen Ausseninvestitionspolitik 1972-1985*. Hamburg: Deutsches Orient Institut, 1985. 169 p.

51- *Spain and the Arab World: The Economic Relationship*. [s.l.]: Arab Banking Corporation, 1985. 66p. (Occasional Papers Series, no.2)

*Periodicals*

52- Kuran, Timur. «The Economic System in Contemporary Islamic Thought: Interpretation and Assessment.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 135-164.

53- Pérennes, Jean Jacques. «La politique hydro-agricole de l'Algerie: donnees actuelles et principales contraintes.» *Maghreb-Machreck:* no. 111, janvier-fevrier-mars 1986. pp. 57-76.

54- Weinbaum, Marvin G. «Dependent Development and U.S. Economic Aid to Egypt.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 119-134.

*Book Reviews*

55- Kubursi, Atif A. «Oil, Industrialization and Development in the Gulf Arab States.»
**الكتاب**: السنة ١، العددان ٣ و٤، أيار/مايو - حزيران/يونيو، تموز/يوليو - آب/اغسطس ١٩٨٥. ص ١٥٧ - ١٥٩. (وليد الشريف)

## *Sociology*

*Books*

56- *Rehabilitation des medians maghrebines?* sous la direction de Bichara Khader et Jean Francois Mabardi. Louvain - La - Neuve: Centre d'etude de recherche sur le monde arabe contemporian, 1986. 93p. (Cahier 41-42)

*Periodicals*

57- Liauzu, Claude. «Sociétés urbaines et mouvements sociaux: état des recherches en langue anglaise sur le Middle East.» *Maghreb-Machrek:* no. 111, janvier-février-mars 1986. pp. 24-56.

58- Marcus, Abraham. «Privacy in Eighteenth-Century Aleppo: The Limits of Cultural Ideals.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no.2, May 1986. pp. 165-183.

## *Culture*

*Books*

59- Bushnaq, Inea (trans. and ed.). *Arab Folktales*. New York :Pantheon Books, 1986.

## *Science and Technology*

*Books*

60- El-Zaim, Issam et Bichara Khader. *Technologie et development dans les pays arabes*. Louvain-La-Neuve, Belgique: Centre d'Etude et de Recherche sur le Monde Arabe Contemporain (C.E.R.M.A.C), 1986. (Cahier 40)

# من منشورات
# مركز دراسات الوحدة العربية

## سلسلة الثقافة القومية:

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٣٦ ل.ل./ ٣ $) ..... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٩٦ ل. ل. / ٧ $) ..... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٤ $) ..... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية سياسية (٤)
  (١٢٨ ص ـ ٢٦ ل.ل./٢ $) ..... د. احمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥)
  (٢٨٨ ص ـ ٥٨ ل.ل./ ٤ $) ..... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦)
  (٢٠٠ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٣ $) ..... د. نازلي معوض أحمد

## مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية:

- موقف فرنسا والمانيا و إيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١)
  (٥٤٠ ص ـ٢١٦ ل. ل. / ١٢ $) ..... د. علي محافظة
- الابعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي
  (٥٢٤ ص ـ ٢٣٦ ل.ل./١٦ $) ..... ندوة فكرية
- بنية العقل العربي: نقد العقل العربي (٢)
  (٦٠٠ ص ـ ٢٧٠ ل.ل./١٨ $) ..... د. محمد عابد الجابري
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ١٦٤ ل.ل./١١ $) ..... ندوة فكرية
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)
  (١٢٩٦ ص. تجليد عادي ٥٢٠ ل.ل. تجليد فني ٥٨٠ ل.ل./٣٩ $) ..... د. محمد لبيب شقير
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨))
  (٣٦٠ ص ـ١٤٤ ل. ل./ ١١ $) ..... مجموعة من الباحثين
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧))
  (٤٠٨ ص ـ ١٦٤ ل. ل. / ١٠ $) ..... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ٢٢٠ ل.ل./ ١٤ $) ..... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٧٠ ل.ل./ ٤ $) ..... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ١٠٤ ل. ل. / ٦ $) ..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ١٥٦ ل. ل. / ٩ $) ..... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (٨٧٢ ص ـ ٣٩٢ ل.ل./ ٢١ $) ..... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ٢١٢ ل.ل./ ١٢ $) ..... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ١٣٤ ل. ل. / ٨ $) ..... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية
  (١٩٦ ص ـ ١٣٤ ل.ل./ ٤ $) ..... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي (١٦٤ ص ـ ٦٦ ل.ل./ ٤ $). د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية
  (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ٥ $) ..... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ٤١٨ ل.ل./ ٢٠ $) ..... ندوة فكرية

- **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل... طبعة ثانية**
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ١٤٤ ل. ل. / ٩ $)..... مجموعة من الباحثين
- **التكوين التاريخي للامة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (٣٣٦ ص ـ ١٣٤ ل. ل./ ٨ $) د. عبد العزيز الدوري
- **دراسات في القومية العربية والوحدة** (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥))
(٣٨٤ ص ـ ١٥٤ ل. ل. / ٩ $) ..... مجموعة من الباحثين
- **الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية**
(١٥٢ ص ـ ٦٠ ل.ل./٣ $) ..... د. محمد رضا محرم
- **البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين** ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧))(٣٦٠ ص ـ ١٤٤ ل. ل. / ٩ $)..... د. عبدالله عبد المحسن السلطان
- **التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والاسس المضمونية والعملية**
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٩٦ ل.ل./ ١٢ $) ..... د. فؤاد حمدي بسيسو
- **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية**
(٥١٦ ص ـ ٢٠٦ ل.ل./ ١٢ $) ..... د. حليم بركات
- **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة**
(٢٥٦ ص ـ ١٠٢ ل.ل./ ٦ $) ..... د. حسن نافعة
- **اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية**
**(٤٨٤ ص ـ ١٩٤ ل.ل./١٢ $)** ..... **ندوة فكرية**
- **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق** ....طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ١٩٤ ل.ل./ ١٢ $) ..... د. وميض جمال عمر نظمي
- **السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣... طبعة ثانية**
**(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤)) (٣٤٤ ص ـ ١٣٨ ل.ل./٨ $)** ..... **د. هالة ابو بكر سعودي**
- **الهجرة الى النفط**... طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٩٦ ل.ل./ ٥ $) ..... د. نادر فرجاني
- **العرب وافريقيا** (٨٢٤ ص ـ ٣٧٠ ل.ل./ ١٨ $) ..... ندوة فكرية
- **الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد**... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٦٢ ل.ل./ ٤ $) ..... د. عدنان مصطفى
- **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي** (سلسلة كتب المستقبل العربي (٤))
(٣٥٢ ص ـ ١٤٠ ل. ل. / ٨ $)..... مجموعة من الباحثين
- **الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩** (٢٣٦ ص ـ ٩٤ ل.ل./ ٦ $) ..... اعداد مروان بحيري
- **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية** (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣))
(٣٩٦ ص ـ ١٥٨ ل. ل. / ١٠ $) ..... د. محمد السيد سليم
- **العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي** (٧١٢ ص ـ ٢٨٤ ل.ل./ ١٧ $) ..... ندوة فكرية
- **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**
(٣١٢ ص ـ ١٢٤ ل. ل. / ٨ $)..... د. ابراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل
- **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (١٠٠٤ ص ـ ٤٥٢ ل.ل./ ٢٢ $) ..... ندوة فكرية
- **الصراع العربي ـ الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي**(٢٤٨ص ـ ١٠٠ل. ل./٦ $) امين حامد هويدي
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الاول: بالعربية**
(١٠٦٠ ص ـ ٥٥٠ ل.ل./ ٤٠ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية**
(١٠٩٦ ص ـ ٥٥٠ ل.ل./ ٤٠ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الاول: بالعربية**
(٤٠٠ ص ـ ٢٠٠ ل. ل. / ١٥ $)..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية**
(٣٦٨ ص ـ ٢٠٠ ل. ل. / ١٥ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث: الموضوعات (ثلاثة اقسام)**
(٣٢٧٢ ص ـ ١٦٤٠ ل. ل. / ٩٨ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **النظام الاقليمي العربي** ... طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة (٢٧٢ ص ـ ١٠٨ ل. ل./ ٧ $). جميل مطر ود. علي الدين هلال
- **التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية** ... طبعة ثانية
(٤٧٢ ص ـ ١٨٨ ل.ل./ ١١ $) ..... د. عبد المنعم السيد علي

- **مصر والعروبة وثورة يوليو** (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣))
(٤٠٠ ص ـ ١٦٠ ل.ل. / ١٠ $) ..... مجموعة من الباحثين
- **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية**
(٢٤٨ ص ـ ١٠٠ ل.ل. / ٦ $) ..... د. محمود عبد الفضيل
- **المواصلات في الوطن العربي**... طبعة ثانية (٤٠٤ ص ـ ١٦٢ ل.ل. / ٩ $) ..... ندوة فكرية
- **السياسة الامريكية والعرب**... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص ـ ١٤٨ ل.ل. / ٩ $) ..... مجموعة من الباحثين
- **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**... طبعة ثالثة (سلسلة كتب المستقبل العربي (١))
(٤٧٦ ص ـ ١٩٠ ل.ل. / ١١ $) ..... مجموعة من الباحثين
- **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية ... طبعة ثانية**
(٥٢٨ ص ـ ٢١٢ ل.ل. / ١٢ $) ..... ندوة فكرية
- **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية** ... طبعة ثانية (٥٥٦ ص ـ ٢٢٢ ل.ل. / ١٣ $) ..... ندوة فكرية
- **الامكانات العربية**... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٥٤ ل.ل. / ٣ $) ..... د. علي نصار
- **صور المستقبل العربي** ... طبعة ثانية (٢١٢ ص ـ ٨٤ ل.ل. / ٥ $) ..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- **النظام الاجتماعي العربي الجديد**... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص ـ ١٢٢ ل.ل. / ٧ $) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- **تجربة دولة الامارات العربية المتحدة** ... طبعة ثالثة (٨١٦ ص ـ ٣٦٨ ل.ل. / ٢٠ $) ..... ندوة فكرية
- **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** طبعة ثالثة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢))
(٤١٦ ص ـ ١٦٦ ل.ل. / ١٠ $) ..... د. مارلين نصر
- **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** ... طبعة ثالثة (١١٦ ص ـ ٤٦ ل.ل. / ٣ $) ..... د. انطوان زحلان
- **القومية العربية والاسلام** ... طبعة ثانية (٧٨٠ ص ـ ٣٢٥ ل.ل. / ١٩ $) ..... ندوة فكرية
- **التكامل النقدي العربي: المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل... طبعة ثالثة**
(٧٤٠ ص ـ ٢٩٦ ل.ل. / ١٨ $) ..... ندوة فكرية
- **هجرة الكفاءات العربية** ... طبعة ثالثة (٤٢٢ ص ـ ١٧٢ ل.ل. / ١٠ $) ..... ندوة فكرية
- **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**... طبعة رابعة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١))
(٦٦٨ ص ـ ٢٦٨ ل.ل. / ١٦ $) ..... د. محمد المنجي الصيادي
- **هدر الامكانية** ... طبعة رابعة (١٤٠ ص ـ ٥٦ ل.ل. / ٣ $) ..... د. نادر فرجاني
- **تحليل مضمون الفكر القومي العربي**... طبعة ثالثة (٢٠٠ ص ـ ٨٠ ل.ل. / ٥ $) ..... السيد يسين
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥** (٨٥٦ ص ـ ٤٥٠ ل.ل. / ٤٥ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٤** (٧٧٦ ص ـ ٣٨٠ ل.ل. / ٤٠ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٣** (٦١٦ ص ـ ٣١٠ ل.ل. / ٣٠ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٢** (٧٢٢ ص ـ ٣٦٠ ل.ل. / ٤٠ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١** (١٠٧٨ ص ـ ٥٤٠ ل.ل. / ٤٥ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠** (١٠٦٤ ص ـ ٥٣٠ ل.ل. / ٤٥ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩** ... طبعة ثالثة (٧٢٦ ص ـ ٣٦٠ ل.ل. / ٤٠ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **القومية العربية في الفكر والممارسة**... طبعة ثالثة (٦٤٠ ص ـ ٢٥٦ ل.ل. / ١٥ $) ..... ندوة فكرية
- **اتجاهات الراي العام العربي نحو مسالة الوحدة: دراسة ميدانية ... طبعة ثالثة**
(٣٧٦ ص ـ ١٥٠ ل.ل. / ٩ $) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- **النفط والوحدة العربية** ... طبعة خامسة مزيدة ومنقحة (٢٧٢ ص ـ ١٠٨ ل.ل. / ٦ $) ..... د. محمود عبد الفضيل
- **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**... طبعة رابعة
(٤٤٨ ص ـ ١٨٠ ل.ل. / ١١ $) ..... د. عبد الحميد براهيمي
- **دور الادب في الوعي القومي العربي** ... طبعة رابعة (٤٣٦ ص ـ ١٧٤ ل.ل. / ١٠ $) ..... ندوة فكرية
- **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**... طبعة ثالثة
(٢٦٨ ص ـ ١٠٨ ل.ل. / ٦ $) ..... د. محمود الحمصي
- **دور التعليم في الوحدة العربية**... طبعة ثالثة (٢٨٠ ص ـ ١١٢ ل.ل. / ٧ $) ..... ندوة فكرية
- **من التجزئة الى الوحدة** ... طبعة خامسة (٤٤٨ ص ـ ١٨٠ ل.ل. / ١٠ $) ..... د. نديم البيطار
- **المشرق العربي والغرب**... طبعة رابعة (١٧٦ ص ـ ٧٠ ل.ل. / ٤ $) ..... د. جلال أحمد امين